دراسات سياسية وإستراتيجية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
العدد (٣٧) لسنة ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م

رئيس التحرير
أ.د.محمود علي الداود

مدير التحرير
أ.م.د. منى حسين عبيد

هيئة التحرير

أ.د. السفير محمد الحاج حمود
أ. مصطفى عثمان اسماعيل (السودان)
أ. عصـــــام الجـــــــلبي
أ.د. عبد الامير محسن الاسدي
أ.د. عبد المنعم صـاحي العــمار
أ.د. عبـد الســـلام بغـــدادي
البروفيسورة كيكو ساكاي (اليابان)
أ.د. جورج جبور (سوريا)
أ.د.ابراهيم خليل العلاف
أ.د. زكريا كورشون (تركيا)
أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى (مصر)

المدقق اللغوي
أ.م.د. حازم عبد الوهاب عارف

أهداف وضوابط النشر

اهداف بيت الحكمة

بيت الحكمة مؤسســة فكرية علمية ذات شــخصية معنوية واســتقلال مالي واداري مقره في بغداد ومن اهدافه:-

* العناية بدراسة تأريخ العراق والحضارة العربية والاسلامية .
* ارســاء منهج الحوار بين الثقافات والاديان بما يســهم في تأصيل ثقافة السلام وقيم التسامح والتعايش بين الافراد والجماعات .
* متابعة التطورات العالمية والدراسات الاقتصادية وآثارها المستقبلية على العراق والوطن العربي
* الاهتمــام بالبحــوث والدراســات التي تعزز من تمتع المواطن بحقوق الانســان وحرياته الاساســية وترسيخ قيم الديمقراطية والمجتمع المدني .
* تقديم الرؤى والدراسات التي تخدم عمليات رسم السياسات .

ضوابط النشر

- تنشــر المجلة البحوث التي لم يســبق نشــرها ويتم اعلام الباحث بقرار المجلة خلال ثلاثة اشــهر من تاريخ تسلم البحث .
- ترسل نسخة واحدة من البحث باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانكليزية لا تزيد كلماته عن ٢٠٠ كلمة شريطة ان تتوفر فيه المواصفات الاتية :

أ- ان يكون البحث مطبوعاً على قرص مرن (CD) بمسافات مزدوجة بين الاسطر وبخط واضح .

ب- ان لا تتجاوز عدد صفحات البحث (٢٠) صفحة بقياس(A4) عدا البيانات والخرائط والمرتسمات.

ج- ان تُجمع كل المصادر والهوامش مرقمة بالتسلسل في نهاية البحث وبمسافات مزدوجة بين الاسطر.

- يحصل صاحب البحث المنشور في المجلة على نسخة مجانية من العدد الذي ينشر فيه البحث .
- تعتذر المجلة عن اعادة البحوث سواء نشرت أم لم تنشر .
- يحتفظ القسم بحقه في نشر البحث طباعياً والكترونياً على وفق خطة تحرير المجلة .

المحتويات

كلمة العدد

رئيس التحرير ٧

البحوث والدراسات

مبادرة مشروع الصين في بناء الحزام والطريق ودور الدول العربية

أ.د. محمود علي الداود ١١

السياسة الخارجية للعراق

أ.د. محمد الحاج حمود ١٩

نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة (رؤى و اطر نظرية)

أ.د. صالح عباس الطائي ٢٣

المجال العام في العراق: الواقع والآفاق

أ.د عبد السلام ابراهيم بغدادي/ م.د عبد العزيز عليوي العيساوي ٣٥

العلاقات العراقية – الكندية ١٩٦١-٢٠٠٣

أ.د. عدي محسن غافل ٥٧

محددات السياسة السعودية حيال العراق بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د ابتسام محمد العامري ٨٧

الادارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة بين التجارب الدولية وأمكانية التطبيق في حوضي دجلة والفرات

د. محمد صبري أبراهيم ١٠٧

رؤية أمريكية للشرق الأوسط في عهد ترامب اعادة ترتيب للاوضاع ام اتجاه نحو مزيد من الانزلاق؟

د. فرح صابر ١١٣

الدبلوماسية الوقائية بين فـرص النجـاح وعـقبـات الفشـل

الباحث ميثاق رشاد زبار ١٢٣

الدبلوماسية البرلمانية(المعنى ، الأهداف ، كيفية العمل)

أ.م.د.عماد الشيخ داود ١٥١

آليات انتقال السلطة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر (إشكالية الخلافة والإمامة)

م.د. مرتضى شنشول ساهي ١٥٩

كلمة العدد

يشــهد العالم متغيرات مذهلة وفي مقدمة هذه المتغيرات تصاعد النفوذ الصيني في إطار تقدم غير مســبوق في القدرات الصينية العســكرية والسياســية والاقتصادية والعلمية مما يشــعر باحتمال انبثاق صياغة جديدة للنظام العالمي .

يتصدر هذا العدد من مجلة دراســات سياســية وإســتراتيجية دراســة مهمة لرئيــس التحرير حول (مبادرة مشــروع الصيــن في بناء الحزام والطريــق ودور الدول العربية) والــذي حضر اجتماعات المنتــدى الصينــي – العربي للإصلاح والتنمية الذي انعقد في بكين وشــنغهاي خــلال الفترة ٢٣-٢٥ ابريل – نيسان ٢٠١٨ وساهم في جلسات الحوار العربي – الصيني .

وفي الشــأن العراقي تضمن العدد دراســة تتناول تقييم مسيرة السياســة الخارجية العراقية منذ عام ٢٠٠٣ بقلم السفير الدكتور محمد الحاج حمود الدبلوماسي العراقي الأول الذي ساهم في رسم السياسة الخارجية مع استعراض النجاحات والعقبات التي جابهت تلك السياسة في ظل ظروف صعبة ومعقدة. وهنــاك في نفس العدد دراســة حول نفس الموضوع لخبير جامعــي تتضمن أفكار ورؤى نظرية مهمة تدعو الى سياســة خارجية عراقية رشــيدة . أما الدراسة الخاصة بـ «المجال العام في العراق – الواقع والآفاق» فإنها تناقش الشــروط الحقيقية لقيام مواطنة دســتورية قائمة على حكم القانون في ظل وجود دولة مدنية تحقق المساواة والعدالة بين كافة المواطنين .

ويتضمن هذا العدد دراسات مهمة حول تطور العلاقات الخارجية العراقية مع كل من كندا والمملكة العربية الســعودية وهناك دراســة تحليلية تتضمن رؤى علمية ناقشت السياسة الخارجية الأمريكية في الشــرق الأوســط في عهد الرئيس الامركي ترامب .وقد اهتمت مجلة دراســات سياســية وإستراتيجية بمشــكلة المياه المشــتركة مع تركيا وخطورة الآثار التي يسببها النقصان المستمر لكمية ونوعية المياه على العراق فنشــرت دراســة مهمة حول الادارة المشــتركة للمياه بين العراق وجيرانه وســبل خدمة مصالح العراق القانونية .

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

مبادرة مشروع الصين في بناء الحزام
والطريق ودور الدول العربية

أ.د. محمود علي الداود(*)

زرت جمهورية الصين الشعبية في الأسبوع الأخير من عام ١٩٧١ مع وفد رسمي عال المستوى يضم عدد من الوزراء والمسؤولين العراقيين وكانت فرصة تاريخية للتعرف على التحديات التي كانت ولا تزال تواجهها البلاد بعد ثلاثة وعشرون عاما من إعلان انتصار الثورة الصينية العظيمة وبزوغ فجر الاستقلال .وقد استمعنا بأمعان الى قادة الثورة وهم يتحدثون عن الجهود العظيمة التي بذلها الشعب لمعالجة النتائج الكارثية لعهود الاحتلال الاجنبي والاحتكارات الاجنبية وكيف تم تحشيد الطاقات الشعبية كافة في معركة تاريخية تواجه الجهل والمرض والتخلف وكنا نستمع الى القادة التاريخيين ماو تسي تونغ وشو ان لاي وهم يحدثوننا عن مسيرة النجاح التي حققها الشعب الصيني وسط ظروف داخلية وخارجية صعبة وكانت معركة البناء والأعمار تضم الكثير من التحديات وكنا نشعر ونحن نسمع للقادة الصينيين بالمشاعر والكبرياء والفخر والزهو الذي يشعر به الشعب الصيني بعد عصور من النضال .

وكانت الاقطار العربية على صلة وثيقة بنضال الشعب الصيني الذي اصبح كفاحه التاريخي رمزا للصمود العربي والعالمي الذي كان تجسد في مؤتمر باندونك الذي انعقد في اندونيسيا عام ١٩٥٥ والذي حضره قادة العالم الثالث من أمثال جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو وجوزيف تيتو وسوكارتو وشو آن لاي وأصبح القاعدة الرئيسية لحركة عدم الانحياز التي كانت احد اهم العوامل في دعم نضال الشعوب من اجل الحرية والاستقلال وكذلك أصبحت حركة عدم الانحياز الذراع الدبلوماسي الدولي في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في ترصين التضامن العالمي ضد بقايا الاستعمار الغربي .

(*) مشرف قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة

وشـارك العـراق فـي مؤتمـر باندونـك بوفد وزاري يرأسه وزير الخارجية فاضل الجمالي وكان المؤتمـر أول محطـة دبلوماسـية لالتقاء العراق والصين .وبعد ثـورة ١٤تموز ١٩٥٨ أعتـرف العـراق بجمهوريـة الصين الشـعبية وكذلـك فعلـت الـدول العربيـة وفي عـام ١٨ تشـرين الاول /اكتوبر ١٩٦٣ قدم العراق طلبا رسـميا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لدعم حصول الصين على مقعدها الشرعي في الامم المتحدة واكد ان الصين الشـعبية هي من حقائق الحياة الدولية ولا يمكن تجاهلها وأن سياسـاتها ومواقفهـا تؤثر تأثيرا كبيرا في أجزاء واسـعة مـن العالـم كمـا أن حجمهـا وقوتهـا يعطيانها مركـزا هـو من الاهميـة بالدرجـة الاولى في الشـؤون الدولية وبالتالي فأن من غير الواقعي الاستمرار في تجاهل وجود هذه الحكومة التي تسـيطر على مصائر شـعب عظيم وتمثل احد الامم العظمى في العالم . وفي وقت مبكر طالب العـراق بأشـراك جمهوريـة الصين الشـعبية فـي المؤتمـرات الدولية الرئيسـية بما في ذلك المؤتمر الدولي لنزع السلاح ومنظمات التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

وفـي اطار التعاون الوثيق بين الدول الاعضاء في كتلـة دول عدم الانحياز فـي الامم المتحدة كان التعـاون العربي – الصيني متميزا يسـعى للمحافظـة على سـلام دائـم ولتعزيـز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب كافـــــة .

وكانت الامم المتحـدة وخصوصا بعد انضمام جمهورية الصين الشـعبية اليها عام ١٩٧١ قد أصبحت بوابة التعاون الدبلوماسي والاقتصادي بين الدول الاعضاء وجمهورية الصين الشعبية كمـا أن الكتلة العربية في الامـم المتحدة كانت فاعلة جدا في دعم الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية .

وما نراه اليوم من أزدهار في كافة المجالات في العلاقات العربيـة الصينية تؤكد القاعدة المتينة لهذه العلاقـات والتي تضرب في عمق التاريخ حين كانـت بغـداد عاصمة اوسـع امبراطوية في التاريخ تمتد من سـمرقند في وسـط اسـيا الي المغـرب على المحيط الاطلسـي وتزدهر بالبضائع الصينية وخصوصا الانسجة الحريرية الرائعـة وصناعات الخزف الجميلة والى بغداد انتقلـت صناعة الورق الصينيـة وكانت بغداد بوابـة الصين الى الاقطـار العربية بما في ذلك بلاد الشـام ومصـر ومنطقـة الخليـج العربي كمـا ظلت بغداد طريق الحجـاج الصينيين الى الاراضي الاسلامية المقدسة. وقد وصل التجار والملاحون من العراق وسـلطنة عمان واليمن قبل فترة طويلة الى الصين واتسـعت تجارتهم فـي القرن الثامن عشـر وكان رئيس التجارفي كانتون عمانيـا وكانت الجالية التجارية العربية هـي اكبر الجاليـات الاجنبية فـي كانتون كما كانت اسواق الصين ترحب بالعطور والبخور والتوابـل العمانيـة. أذكر هـذه الحقيقة لأوكد ان العلاقـات العربيـة ـ الصينيـة هي علاقات حضارية تجارية واقتصاديـة وملاحية وثقافية

قديمة وأن العرب أكتشـفوا طريق الحرير قبل غيرهم من الآمم.

ومما عزز أزدهار العلاقات العربية الصينية وبشـكل غيـر مسـبوق هـو الشـعور العربي الشـعبي الخـاص تجاه الصين وخلـو الاهداف السياسـية والدبلوماسـية الخارجية الصينية من الاطماع الاستعمارية ودعمها لحركات التحرر العربية تماما كما قدمت الدول العربية والجامعة العربيـة دعمهـا ومسـاندتها لنضال الشـعب الصيني ومعركته السياسـية والدبلوماسـية قبل وبعد الاستقلال وبعد دخول الصين الشعبية الى الامم المتحدة ايضاً.

ملاحظـة مهمـة اود أن أذكرهـا هنـا وهي أن العفويـة وحسـن النية التـي أظهرتها الدول العربية وشعوبها تجاه الصين الشعبية تلقى نفس الموقـف من الحكومـة الصينية اليـوم بما في ذلك الامل ان تتخـذ مواقف أكثر تقدما في دعم نضال الشعب الفلسطيني وهي مواقف طبيعية في أطار تاريخ حركة النضال الصينية وحركة النضـال العالمية التي لاتتجـزاء بالاضافة الى حجم العلاقات العربيـة الدافئة تجاه الصين في كل المجـالات وخصوصا فـي مجال الاقتصاد والتجـارة والصناعة وثقـل الجانب العربي في المشـروع الصيني العملاق –((مبادرة الحزام والطريق)).

وفـي العصر الحديـث تلعب مراكـز البحوث العربية الرئيسية دورا هاما في تحشيد الطاقات العلمية لتوسـيع مجالات التعـاون المختلفة مع مراكز البحوث الرئيسية الصينية والجامعات.

وفـي العراق تولـى مراكز البحـوث المتقدمة مثـل قسـم السياسـية والاسـتراتيجية في بيت الحكمة ومركز الدراسـات الدوليـة في جامعة بغداد ومركز الدراسـات العربيـة في الجامعة المستنصرية ومركز الدراسـات الاستراتيجية والاقليمية في جامعة الموصل ومركز الدراسات الاسـتراتيجية فـي جامعة كربلاء والدراسـات العليا في مواضيع العلوم السياسية والاقتصادية في جامعات النهرين وبغداد والكوفة والموصل اهتمامـا جيـدا بالشـؤون الصينيـة وفي ضوء تطور العلاقات الحسـنة بين العـراق والصين وفي ظل المكانـة التي باتت الصين تحتلها في الاقتصاد العالمي وهي مكانة سـتعكس نفسـها حتما على مكانتها الجو اقتصادية والجو سياسية مـع الكثير مـن مناطـق العالم فيأتي مشـروع :حزام واحد – طريق واحد الذي اطلقته الصين في هذا السياق .

وكان انعقاد النـدوة الفكرية التي نظمها مركز دراسـات الوحـدة العربيـة فـي بيروت خلال الفترة ٢١-٢٢ شـباط /فبراير ٢٠١٧ بالتعاون مع معهد دراسـات الشـرق الاوسط في جامعة شنغهاي مناسبة مهمة للقاء فكري واسع وعميق بيـن الاختصاصيين العـرب والصينيين . وفي هذه الندوة وصف البروفسـور تيم نيبلوك وهو اختصاصي بريطاني بارز في الشؤون الصينية وشـؤون الخليـج العربـي ان الاتصالات على

المستوى الاكاديمي بين الاكاديميين الصينيين والعرب في غاية الاهمية ووصف مشروع الحزام والطريق بانه يشكل عنصراً أساساً في استراتيجية الصين العالمية وربما يكون له اهمية خاصة في منطقة الخليج ولا تكتفي برامج المشروع بتغطية بناء الطرق وسكك الحديد وخطوط الانابيب ونظم الاتصالات ومنشآت الموانئ الاساسية وغيرها ولكن تشمل بناء البنى الآساسية الصناعية والمالية اللازمة لتنمية فاعلة في دول آسيا الوسطى خصوصاً .

أن هذه التنمية ليست لازمة لاقتصاديات بلدان آسيا الوسطى لتكوين شركاء اقليميين فاعلين للصين فحسب بل ولضمان استقرار سياسي طويل الأجل في المنطقة وأكد البروفيسور نيبلوك إن نطاق مايجري تطويره في سياق المشروع «حزام واحد –طريق واحد» مدهش والواضح انه سيؤثر في الانماط المستقبلية للتفاعلات والتنمية الاقتصادية في مختلف أرجاء آسيا . وقد تمكنت جمهورية الصين الشعبية من تأسيس جهاز دبلوماسي كفوء والغالبية الساحقة من السفراء الذين قابلتهم في البلاد العربية يتقنون اللغة العربية بالاضافة الى الدبلوماسيين من مختلف الدرجات وهو تطور ممتاز واذا تمكنت وزارات خارجية الدول العربية من تأهيل جهاز دبلوماسي عربي للخدمة في السفارات العربية في الصين فهذا تطور جيد مع دعم إتقان اللغة الصينية.

وتستفيد وزارة الخارجية الصينية من السفراء الصينيين السابقين الذين عملوا في البلاد العربية من أمثال السيد قاويوتشن السفير الصيني السابق لدى دولة قطر .

ويعتقد السفير قاو يوتشن ان تنفيذ مشروع الحزام الاقتصادي وطريق الحرير سيؤدي إلى الارتقاء بالعلاقات الصينية – العربية مؤكداً انه في الوقت الراهن تتطور العلاقات الصينية – العربية بصورة أعمق في إطار التشارك في بناء الحزام الاقتصادي وطريق الحرير انطلاقاً من روح طريق الحرير التي تتسم بالسلام والتعاون والانفتاح والتسامح والتعلم والإفادة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك - ويستشرف التعاون الودي بين الجانبين الصيني والعربي آفاقاً رائعة بما يخدم مصلحة الصين والبلاد العربية . وقد تابع السفير قاو يوتشن مراحل تتطور العلاقات الصينية العربية فقد استكملت الحكومة الصينية تأسيس العلاقات الدبلوماسية مع كافة الدول العربية من جمهورية مصر العربية ١٩٥٦ مروراً بجمهورية العراق عام ١٩٥٨ وانتهاءً بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٠ . وقد بادرت الصين لتدعيم هذا التعاون عن طريق تأسيس مؤسسات خاصة مثل منتدى التعاون الصيني – العربي والمبادرة المشتركة الصينية-العربية في مايو ٢٠١٠ بالاعلان عن إقامة تعاون استراتيجي مبنية على التعاون الشامل والتنمية المشتركة . وفي الاجتماع الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني – العربي في

بكين يـوم ٥ حزيران –يونيـو ٢٠١٤ وتطبيقاً لمبـادرة الشـراكة الصينية –العربيـة في بناء «الحـزام الاقتصادي لطريـق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشـرين» طرح الرئيس الصيني شـي جينبنغ فكرة جديدة (١+٢+٣) تتمثل باتخاذ قطـاع الطاقة محوراً رئيسـياً ومجالي البنى التحتية وتسهيل التجارة والاسـتثمارات لجناحين وثلاثـة مجالات ذات تقانـة متقدمة تشـمل الطاقة النوويـة والفضاء والاقمـار الاصطناعية والطاقة المتجددة كنقاط اختراق .

وفـي عام ٢٠١٣ كان الرئيس الصيني شـي جينبنغ وفـي آخر محطة في جولتـه عالمية قد القـى خطاباً فـي مقر الجامعـة العربية وطرح فيه التشـارك الصيني-العربي فـي بناء الحزام والطريـق والعمـل المشـترك علـى تثبيـت الاسـتقرار وابتكار سـبل التعاون ونقل الطاقة الانتاجية وتعزيز الصداقة . واصدرت الحكومة الصينيـة فـي آذار /مـارس ٢٠١٤ وثيقة آفاق واعمـال (الحزام والطريـق) وقوبلت المبادرة بتجـاوب ايجابي مـن البلاد العربيـة حكوماتٍ وشـعوباً بوصفها فرصة سـانحة لزيادة التبادل مـع الصين في مختلف المجـالات وان الصين والبـلاد العربيـة علـى قناعة تامـة ان مبادرة الحـزام والطريـق ذو مصيـر موحد للبشـرية جمعاء .

لقـد كان مـن اولويـات الرئيـس الصينـي شـي جينبنـغ لاحياء طريـق الحرير هو وضع الاسـتثمار فـي السـكك الحديديـة ذات اولوية كبرى إذ تشـير وكالة الانباء الصينية الى ضخ ٥,٣ ملـيارات دولار لتوسـيع وتطويـر نظام سـكك الحديد الصينية للانطلاق الى العالم عام ٢٠٢٠ ويرى ايضاً الدكتور هيثم غالب الناهي وهـو اختصاصي بـارز في مركز دراسـات الوحـدة العربيـة ان علـى العـرب فـي نهاية المطاف ان يستغلوا هذه التجربة ويسعون بجهد جهيد للاسـتفادة من الخبرة الصينية الاقتصادية والتنمويـة والتربويـة وغيرها في بنـاء الدولة وينهضـوا بالطريقـة نفسـها التـي نهضت بها الصيـن فالجلوس وانتظـار بيضة ذهب طريق الحرير هو مبدأ لا يستقيم .

ويعتقـد الاسـتاذ محمد بن هويـدن وهو عالم متخصـص فـي شـؤون الجزيـرة العربية ان المشروع الصيني حول الحزام والطريق يمكن ان يكون ذا مصلحة وفائدة لبعض دول الشـرق الشرق الاوسط فالطريق يمكن ان يفيد دول مثل دول آسـيا الوسـطى وايران والعراق وسوريا والاردن فيمـا الحـزام يمكن ان يفيـد دولاً مثل دول شرق جنوب آسيا والهند وباكستان واليمن ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي .

ويعتقد المفكر العراقي الدكتور عبد الحسـين شـعبان ان مشروع طريق الحرير قد يعيد رسم خريطة العالم ويعني طريق الحرير الجديد فيما يعنيه بناء شبكة عملاقة برية وبحرية تضم ٦٠ بلداً من آسـيا واوربا وافريقيـا وتربط الصين عبر المحيط الهندي جنوباً حتى اوربا وسيكون

المشروع مرتبطاً ببناء هياكل إرتكازية : جسور وطرق ومواصلات وكل حالة لها علاقة بالبنية التحتيــة وجلــب اســتثمارات وتوفيــر رؤوس الأموال وطاقة بشرية ضرورية وبناء شراكات فــي المصالح والاهــداف اضافة الــى علاقات ثقافية وتبادلات في الآداب والفنون والترجمات والتقاليــد والعادات بما فيهــا المأكولات وطرق العلاج واســتخدام بعض المستحضرات الطبية التقليديــة . واضاف الدكتور شــعبان ان مبادرة الرئيــس الصينــي تضمنــت ايضــاً تنفيــذ الف مشروع وربط اســيا واوربا بشبكة من الطرق البريــة والحديدية والطيران وانابيب وشــبكات الانترنيت أي بمعنى آخر ان «مشــروع الحزام ومشــروع الطريق» يضم ايضاً مشــروعاً ثالثاً وهو مشروع طريق الثقافة العالمي .

مشروع الحزام .. ومشروع الطريق

احد الاكتشــافات الكبرى وفرصة جديدة لدور عربي في آســيابعد ســبعين عاماً على استقلال جمهوريــة الصيــن الشــعبية تنهــض الصيــن مــن أغــلال تاريــخ الاســتبداد الاســتعماري والاحتــكارات الاجنبية لتتبــوء مراكز متقدمة فــي العلاقات الدولية المعاصــرة وتصبح القوة الاقتصادية الثانية في العالم وتشهد اعظم تجربة في تجارب التنميــة العالمية المعاصرة . ورغم ماتملكه من قدرات عسكرية هائلة إلا انها تغلب الدبلوماســية والدبلوماســية العامة في علاقاتها الدولية وبعكس غيرها مــن القوى الدولية التي تعتمــد على قدراتها العســكرية بالدرجة الاولى فانها تســتخدم علاقاتهــا الاقتصادية الدولية في دعــم ومســاندة الاقطــار النامية حــول العالم . تقــوم جمهورية الصين الشــعبية ببنــاء الطرق والجســور والمشــاريع التنمويــة والصحيــة ومجمعــات التكنلوجيا المتطورة بــدلاً من بناء القواعد العسكرية واستخدام التهديد والتدخلات المســلحة لســلامة وأمن الدول المستقلة وتؤمن ان دعم التنمية لشــعوب العالم من شأنها اشاعة الأمن والاستقرار في العالم .

ان المبــادرة المدهشــة التــي اطلقهــا رئيــس جمهورية الصين الشعبية في خطابه الاخير في مقر الامانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة عام ٢٠١٦ المتضمنة «مشــروع الحزام ومشروع الطريــق» والتــي رحبت بهــا الــدول العربية والآســيوية والعديــد من دول العالم قد فســحت المجال امام عهد اقتصادي تنموي عالمي تشارك فيــه العديد من الــدول على اختــلاف قومياتها وانظمتهــا السياســية واوضاعهــا الاجتماعيــة وانها تمهد لحضارة عالمية جديدة تشــترك فيها آســيا وافريقيا واوربا وحتى اســتراليا وأمريكا اللاتينيــة انطلاقــاً من هذه المبادرة المدهشــة . ان هــذه المبادرة ستشــهد بناء مئات المشــاريع الحضارية الجديدة على طول الحزام والطريق وستشهد تعاوناً عالمياً غير مسبوق في بناء مدن وموانئ ومنشــآت صناعيــة وزراعية وصحية وثقافية ومجمعات تكنلوجية فائقة الدقة .

ان العـراق والـدول العربيـة وخصوصـاً مناطق الخليج العربي وسوريا ولبنان والاردن والجزيـرة العربيـة بالاضافـة الـى مصـر والسـودان والقرن الافريقي ستكون في مقدمة الدول التي ستستفيد من هذه المبادرة .

وأخيـراً أعـرب عن تأييـدي للافـكار النيرة التي طرحها السـفير الصيني السـابق في قطر والمتخصص في الشـؤون العربية حول اهمية توطيد التعاون الانسـاني والثقافي بكل قوة بين العرب والصين .

ان تفاهم العقول من أهم شروط نجاح التعاون بيـن الـدول . لا تعـاون مـن غيـر التعـارف والتفاهـم والثقـة . وفي هذا الصـدد يتعين بذل الجهود المشـتركة لتنفيذ ما جـاء من القرارات والتوصيـات والترتيبـات فـي المؤتمـرات والاجتماعـات الخاصـة بتطويـر العلاقـات الصينية – العربية ، ولاسيما تعزيز الحوار بين الحضارتيـن وتوطيد الركائـز الثقافية للصداقة الصينية – العربيـة ، والعمل على حماية تنوع الحضارات ودفع الإفـادة المتبادلة بين مختلف الحضـارات والرفـض سـوياً ربـط الإرهاب بعرق أو دين بعينه .

اقتراحات

١- أن مشـروع «الحـزام .. ومشـروع الطريق»الـذي طرحـه الرئيـس الصينـي هو مشـروع انسـاني شـامل وسـيقرب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع كافة الدول التي يمر بها هذا الطريق والذي سيقيم الروابط الخمسـة للتجـارة كالهيكل الارتـكازي ورأس المال والإنسـان وينشـئ شـراكة في المصالح والأهداف والمصير وان هذا المشروع العملاق الذي خصصت لـه الحكومـة الصينية ترليون دولار هـو يضاهـي الاستكشـافات الجغرافية الكبـرى على حد قـول خبير عراقي في مجال العلـوم والتكنولوجيا(محمد عارف) وسيسـهم ايضـاً في ترصين العلاقـات الثقافية بين العديد مـن الشـعوب التـي سـيمر بها علـى اختلاف ثقافاتها وحضارتها .

٢- الدعوة لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه كافة الدول التي سـيمر بها طريق الحرير وتعرض فيـه الحكومة الصينية تصوراتها حول تفاصيل تعاون الدول في اطار هذا المشروع .

٣- عقـد مؤتمـر ثقافي عربـي صيني يدرس التعاون في اطار :

(أ) جمـع ودراسـة الوثائـق التاريخيـة التي تخص العلاقات العربية الصينية.

(ب)دراسة امكانية توسـيع تعلم اللغة الصينية للطلبة العرب وكذلك توسـيع تعلم اللغة العربية للطلبة الصينين.

(جـ) تأسيس جامعة عربية –صينية في حقل العلوم الاجتماعية وجامعة اخرى في حقل العلوم الصرفة والتكنلوجيا.

(د) تشجيع حركة ترجمة واسعة بين الإصدارات المهمة العربية والصينية لإفساح المجال أمام الشعبين العربي والصيني لتبادل الأفكار والآراء .

(ذ)دراسة امكانية توسيع العلاقات في مجال الرياضة والفنون والاعلام وتبادل الاساتذة والشباب ووضع برامج عمل لتنفيذ خطط طموحة للتعاون في اطار الدبلوماسية العامة والشعبية.

٤- نتطلع ان تقوم جمهورية الصين الشعبية بدعم مشروع العراق الخاص ببناء ميناء الفاو الكبير الذي يدخل في مسيرة مشروع الطريق الصيني (طريق الحرير) ويعيد الاهمية التاريخية للطريق الذي كان ينتهي بميناء البصرة العراقي . ان هذه المبادرة ستلعب دور مهم في ترصين العلاقات العراقية الصينية .

مصادر مختارة

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية العلاقات العربية - الصينية بالتعاون مع معهد دراسات الشرق الاوسط –جامعة شنغهاي للدراسات الدولية الصين ٢٠-٢١ شباط/فبراير- بيروت/٢٠١٧

يوسف الصواني –مقدمة المؤتمر «العلاقات العربية الصينية ماضي غني ومستقبل مأمول» . وتعليقات اخرى . ص١٥

جين تشويغ جيه (شمس الدين) مبادرة الحزام والطريق وتعاون الصين والبلدان العربية ص١٦

إدريس لكريني – «الصين وتحولات النظام الدولي وعناصره» ص٩٩

نورة بنت عبد الرحمن اليوسف «العلاقات الطاقية بين البلدان العربية والصين» ص١٢٣

تيم نيبلوك «بروز الصين كأكبر شريك تجاري لدول الخليج –فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي « ص ١٧٩ .

قاو يوتشن «الحزام الاقتصادي وطريق الحرير والارتقاء بالعلاقات الصينية العربية» ص ١٩٤ .

مناقشات الدكتور عبد الحسين شعبان ومحمد بن هويدن .

جعفر كرار احمد «الحزام الثقافي :تاريخ التبادل الثقافي بين الصين والعرب»ص٣٩٣ .

السياسة الخارجية للعراق

أ.د. محمد الحاج حمود(*)

تعرض العراق في الفترة السابقة إلى عقوبات عديدة بسبب السياسة غير السليمة للنظام السابق. وهذه العقوبات أدت إلى فرض حصار قاسٍ على الشعب والى مآسي أدت إلى عزلة العراق عن جيرانه وعن المجتمع الدولي. وكان من نتيجة تلك السياسة صدور عديد من قرارات مجلس الأمن الدولي التي تضمنت عقوبات اضرت بالشعب وبمكانة العراق الدولية وسببت تدهور الوضع الاقتصادي للعراقيين وجعلت من العراق في المجتمع الدولي وكأنه جسم غريب مما أدى إلى فرض القيود الكثيرة على نشاطه في المجتمع الدولي.

ومعلوم ان المقصود بالسياسة الخارجية هي إنها إدارة العلاقات مع الدول الأخرى ومع المجتمع الدولي لما يصب في المصلحة الوطنية للدولة والدفاع عن مصالح الشعب.

ولابد لنجاح السياسة الخارجية من توفر عوامل معينة، من أهمها: أولاً: وجود وضع داخلي موحد ورصين. فالمفاوض الدولي لابد ان يكون مسنداً من نظام سياسي موحد وفعال وبدون ذلك لايستطيع تحقيق الأهداف التي يتفاوض من اجلها. فالمماحكات والخلافات السياسية الداخلية تضعف المفاوض، وهذا مايقع على عاتق كافة السياسيين من تجنب الخلافات الحزبية الضيقة ويتفقوا على سياسة وطنية موحدة. فهذه الوحدة الوطنية هي أساس القوة في تنفيذ السياسة الخارجية وبالتالي الدفاع عن المصالح الوطنية. ان الخلافات في المواقف السياسية هي صورة من صور الديمقراطية، الا ان المبالغة فيها يضعف الموقف السياسي الخارجي للدولة ويضعف موقف المفاوض العراقي. وثانياً، لابد لنجاح السياسة الخارجية من اتفاق المجتمع على خطوط عريضة لتحديد المصالح الوطنية العليا لتكون اهدافاً لنشاط السياسة الخارجية و في الدفاع عنها. فلا يجوز التفريط بالاقليم او بالحدود او بالمياه على سبيل المثال. والشرط الثالث لنجاح السياسة الخارجية هو الاستمرارية والمرونة. فعندما نضع سياسة خارجية ثابتة لمرحلة من المراحل ونسير على نهج تلك السياسة بشكل منظم وندافع عنها في كل الاوساط الدولية بصورة مستمرة نضمن

(*) مستشار في وزارة الخارجية العراقية

بذلك نجاح تلك السياسة، وبخلاف ذلك تصبح مصالح البلاد عرضة للأهواء والتغيرات.

ولكن الاستمرارية والمرونة تعني ايضاً ضرورة مواكبة تطورات مواقف المجتمع الدولي من اية قضية مطروحة للبحث. فان طرأت احداث دولية معينة فعندئذٍ يقتضي الأمر تغيير بعض فقرات تلك السياسة. ولابد ان تتكيف بعض جوانب السياسة مع تطور الوضع الجديد ولابد وان تنسجم السياسة الخارجية مع المنظور الاستراتيجي لعلاقاتنا مع الدول الاخرى المستمدة من مبادئ الدستور والقائمة على الاحترام المتبادل والسياسة السليمة وتبادل المصالح وعدم الخضوع للغير ولكن في نفس الوقت عدم الانعزال التام عن الغير. وهذا التبادل وهذه الرؤيا المرنة مع المجتمع الدولي هي من متطلبات السياسة الخارجية الناجحة.

مراجع السياسة الخارجية

اولاً: لعل المرجع الأول من مراجع السياسة الخارجية في الدولة هو الدستور. والدستور في العراق الحالي هو دستور عام ٢٠٠٥. والدستور هو القانون الاسمى ويمكن ان يوصف بانه ابو القوانين وهو قائد الدولة في كل شيء. والدستور العراقي الحالي قائم على ثلاثة أسس هي الديمقراطية والتعددية والفيدرالية. وقد جعل الدستور امور السياسة الخارجية من اختصاص السلطة المركزية او السلطة الاتحادية. وقد حدد الدستور الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية. فالمادة الثالثة منه نصت على ان العراق(عضو مؤسس في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الاسلامي). وبهذا النص حل الدستور المسألة القومية كما اوجد حلاً لمسألة الدين الرسمي للدولة. وهكذا اصبحت السياسة الخارجية للدولة ملزمة بميثاق الجامعة العربية وبالعمل المشترك. كما انها ملزمة بالتضامن مع العالم الاسلامي. وتعتبر المادة الثامنة من الدستور العمود الفقري للسياسة الخارجية للعراق. اذ انها تقضي بان العراق(يرعى مبادئ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل ويحترم التزاماته الدولية).

فمبدأ حسن الجوار هو من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الدولية. وهذا المبدأ مقتبس من ميثاق الامم المتحدة ووارد في كثير من دساتير الدول وهو من المبادئ المستقرة في القانون الدولي والعلاقات الدولية. كما ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية هو ايضاً من مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومبدأ مستقر في العلاقات الدولية ولا يوجد دستور دولة من الدول يسمح لحكومتها التدخل في الشؤون الداخلية للغير.ونتيجة للحروب التي خاضها النظام السابق، فرض الدستور الجديد تسوية النزاعات بالطرق السلمية منعاً لتكرار المآسي التي مر بها العراق نتيجة تلك الحروب. ووسائل تسوية المنازعات سلمياً عديدة قد اشار اليها ميثاق الأمم المتحدة في المادة(٣٣). ولسنا هنا بصدد شرح هذه الوسائل. والمبدأ الاخر من مبادئ المادة الثامنة هو اقامة علاقات العراق مع الدول الاخرى على اساس المصالح المشتركة دون التضحية بمصالحنا.

ومما تضمنته هذه المادة مبدأ احترام التزاماتنا الدولية. والمقصود بالتزاماتنا الدولية كافة المعاهدات والمواثيق مع كافة الدول الاخرى والمنظمات الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الامن الدولي.وتلتزم المادة السابعة من الدستور بـ (محاربة كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي او التمهيد له او التحريض عليه). وبذلك اعتبر الدستور اية انتهاك لحقوق الانسان انتهاك

للدستور ويستحق مرتكبه المسائلة القانونية.وقد حرم الدستور استخدام اسلحة الدمار الشامل في علاقاتنا الدولية. وهذا الالتزام يتوافق مع التزامات العراق تجاه المجتمع الدولي.كما حرم الدستور استعمال الاراضي العراقية لتكون مقراً او ممراً او ساحة لنشاط الإرهاب. ولم يغفل الدستور النص على حماية حقوق الانسان. ففي المواد ١٤-٢١ نص على حماية الحقوق المدنية والسياسة، وفي المواد ٢٢-٢٦ نص على حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً: المرجع الثاني للسياسة الخارجية هو البرنامج الحكومي المقدم الى مجلس النواب، وهذا البرنامج يتضمن عادة سياسة الحكومة في الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية. فعند مراجعة البرنامج الحكومي نجد فيه فقرات مهمة تتعلق بالسياسة الخارجية على ان يكون متوافقاً مع احكام الدستور. وهذا البرنامج يكون ملزماً لكافة وزارات واجهزة الدولة ومن ضمنها وزارة الخارجية.

والمرجع الثالث للسياسة الخارجية هو مايصدر عن مجلس الوزراء من قرارات تمس علاقات العراق بالدول الاخرى. وهذه القرارات لابد وان تكون ضمن احكام الدستور ايضاً. وميزة هذه القرارات انها تواكب التطورات على الساحة الدولية. والمرجع الرابع للسياسة الخارجيةهو نشاط وزارة الخارجية. فوزارة الخارجية تقوم بدورين في ميدان العلاقات الدولية: الأول : هو دورها الاساس في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة بصفتها الجهاز التنفيذي للسياسة الخارجية في كل الميادين. ولوزارة الخارجية دور اخر يتمثل في تطوير وتغذية السياسة الخارجية بالمواقف المستجدة على الساحة الدولية، وتقدم الى مجلس الوزراء بمقترحات بهذا الخصوص. وهي بذلك تخلق او تساهم في خلق مواقف في السياسة الخارجية، على أن تكون ضمن حدود الدستور.

ويمكن ان نضيف مصدراً خامساً للسياسة الخارجية وهو الاتفاقيات الدولية، ولاسيما الدولية العامة، اي الاتفاقيات التي تنطبق على المجتمع الدولي بصورة عامة كميثاق الأمم المتحدة.

أهداف السياسة الخارجية

يمكن تلخيص اهداف السياسة الخارجية للعراق بما يلي:

اولاً: تحقيق امن البلاد.

ثانياً: الحفاظ على سيادة الدولة وسلامتها الاقليمية ككيان مستقل في المجتمع الدولي.

ثالثاً:الدفاع عن النظام الديمقراطي.

رابعاً: مكافحة الارهاب.

خامساً: حماية المصالح العراقية في الخارج.

سادساً: تحقيق الرفاه والتنمية.

سابعاً: الحفاظ على وحدة الصف الوطني.

منجزات السياسة الخارجية العراقية

عند الحديث عما تحقق من منجزات في ميدان السياسة الخارجية لابد من الاشارة الى ان هذه المنجزات لم تتحقق بجهود فردية او جهود جهاز واحد من اجهزة الدولة وانما هي حصيلة جملة من الجهود والممارسات، لكافة مؤسسات الدولة، فضلاً عن مساهمة الخيرين من ابناء العراق الذين شجعوا او ساهموا في بناء المواقف السياسية والعملية التي ادت الى تحقيق المنجزات في ميادين السياسة الخارجية.

لقد حدث التغير الكبير في حياة العراق والعراقيين عام ٢٠٠٣ نتيجة ظروف استثنائية داخلية ودولية كان من نتائجها انهيار النظام

السابق بعد اجتياز القوات الدولية الحدود العراقية متوغلة نحو العاصمة بغداد، مما أدى الى تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية في كافة مفاصل الحياة في العراق. فكان امام السياسة الخارجية العراقية الجديدة ان تشرع لتحقيق اهدافها في خضم تلك المصاعب نهجاً جديداً او تغيراً جذرياً لسياسة النظام السابق الذي وضع العراق بأكثر من مأزق دولي من خلال سياسته المنغلقة والعدائية وذلك عبر الانفتاح بهدف ضمان عودة العراق الى وضعه الطبيعي ومكانته المرموقة في المجتمع الدولي. فقد سارت السياسة الخارجية لتحقيق ذلك الهدف باتجاهين متزامنين تمثلا اولاً باستكمال تنفيذ التزامات العراق الدولية الضامنة للخروج من طائلة احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، وثانياً توسيع الانفتاح الدبلوماسي للعراق حول العالم تأكيداً لتوجهاته السلمية الجديدة وتحقيقاً لمصالحه السياسية والاقتصادية.

ومما تتسم به السياسة الخارجية العراقية في هذه المرحلة الانتقال من مرحلة رد الفعل التي اتسمت بها المرحلة السابقة الى مرحلة الفعل تمهيداً للقيام بدور اوسع في رسم المعادلات في المنطقة ولاسيما في العالم بشكل عام. وكان من المؤمل لهذا التطور في نهج السياسة الخارجية ان يؤدي الى تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الاجنبية وتحقيق المزيد من التقدم على كافة الصعد وهذا يمثل جانباً مهما من جوانب نجاح الدبلوماسية العراقية. ولولا الصعوبات التي واجهت الوضع الجديد اقليمياً ودولياً لكان هذا النجاح قد بلغ اشواطاً بعيدة.

وبعد هذه المقدمة يمكن تقسيم جهود الدبلوماسية العراقية القائدة للعملية السياسية الخارجية في أربعة ميادين رئيسة:

١- ميدان إعادة تنظيم وزارة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.

٢- في الميدان العربي.

٣- دول الجوار غير العربية: تركيا وايران.

٤- العلاقات مع المجتمع الدولي.

الخاتمة:

لقد نجحت السياسة الخارجية العراقية في تحقيق عدد من المنجزات الهامة التي تتعلق بمكانة العراق في المجتمع الدولي عربياً واقليمياً ودولياً. مع الحرص دائماً على احترام مبادئ واحكام الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. ومع ذلك لاتزال منجزات هذه السياسة دون مستوى الطموح. فلاتزال هذه السياسة تعاني من عدد من المعوقات بسبب الفهم الخاطئ لدور السياسة الخارجية في تحقيق التقدم للعراق لبعض المتدخلين في نشاط وعمل مؤسسات السياسة الخارجية، فضلاً عن عدم نضوج الوعي الديمقراطي لدى عدد من المساهمين في العملية السياسية وتأثرهم بالمواقف الطائفية والاقليمية والقومية على حساب الشعور الوطني الذي يتحتم على الجميع الالتزام به.

وقد مرت السياسة الخارجية للعراق بصعوبات جمة سبب الهجمة الإرهابية التي تعرض لها العراق من قوى الظلام في العالم والمتمثلة بـ ((داعش)) والقوى الدولية المساندة لها. ولكن نجح العراق بصد تلك الهجمة بتظافر جهود أبناء الشعب كافة. ويعتبر الانتصار على الإرهاب علامة بارزة في نجاح السياسة الخارجية العراقية التي استقطبت كافة القوى الخيرة في العالم لدحر هذه الهجمة الإرهابية.

نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة

(رؤى و اطر نظرية)

أ.د. صالح عباس الطائي(*)

المقدمة:

لاريب ان للرؤى و الاطـر النظرية اهمية لا يمكن اغفالها في ترصين السـلوك السياسـي الخارجي لاية وحدة سياسـية دوليـة . فالعلاقة بيـن التأمـل النظـري والبحـث التجريبي تعد ضـرورة وثيقـة الصلـة بتطـور اي علم وهذا ما اكده ايضا (مارسـيل ميرل) استاذ العلاقات الدولية الفرنسي عندما قال : ان اي علم لايمكن ان يتطور الا من خلال الحوار الدائم بين البحث التجريـدي و التأمل النظـري، فبدون التأمل لا يمكن للبحث التجريدي الا ان يدور في فراغ [١] كما ان اي فعل او سلوك هادف لا بد وان يسبقه تخطيط واطار نظري منهجي ليأتي اُكله. ولاجله نحن نشاطر (د. ستيفن وولت) استاذ العلاقات الدوليـة في جامعة شـيكاغو الرأي عندما قال : (ان الذيـن يوجهـون السياسـة الخارجية عادة مـا يصرفون النظـر عن طروحات الاوسـاط النظريـة، غير ان هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بيـن العالم النظري المجـرد والعالم الواقعي إذ تمارس السياسـة، فنحن بحاجة للنظريات حتى تضفـي معنى على الكم الهائـل من المعلومات التي تغمرنا يوميا), [٢]

هـدف البحث: ان هدف الدراسـة يرتكز على ضـرورة البحث عـن الاليات و الوسـائل التي تسـهم في تغيير واقع الفعل السياسي الخارجي العراقـي الى سـلوك فاعل و مؤثـر و ذلك من خلال اعتماد اطر نظرية تحقق الموازنة بين :

أ. الإمكانيات والقدرات المتاحة.

ب. المطامح و المصالح المنشودة.

وذلك من اجل ان يكون السـلوك السياسـي الخارجي رشـيداً، ولا سـيما في ظل بيئة دولية تسـودها الفوضـى، و تتربـع على قمـة الهرم السياسي فيها دولة عظمى (كالولايات المتحدة الامريكيـة) التي تحكم قبضتها على (القرية الكوكبيـة) وفقا لمصالحهـا و مطامعها. والتي تضفـي المزيد من المحـددات والمنزلقات امام حركة صناع القرار في الدول الاخرى، لاسيما بلدان عالم الجنوب .

(*) كلية الفارابي الجامعة

اشكالية الدراسة: طيلة المدة الممتدة من نيسان /٢٠٠٣م ولغاية عام ٢٠١٧م ؛ اتسم الفعل السياسي الخارجي العراقي بضعف ووضاعة الأداء وعدم الارتكاز على فلسفة واضحة او برامج تفصيلية دقيقة، فضلا عن السجال بين الكتل السياسية و تنوع الخطاب السياسي الموجه نحو الخارج. ان كل ذلك يثير أمامنا تساؤلاً رئيساً: ما هي الرؤى والاطر النظرية التي تسهم في ارساء دعائم سياسة خارجية عراقية رشيدة ؟

فرضية الدراسة:ينطلق البحث من فرضية اساس مفادها ان الوحدة السياسية الدولية التي تروم القيام بفعل سياسي خارجي فاعل و مؤثر (رشيد) ينبغي ان تكون امنة و مستقرة، وتمتلك نسيجاً اجتماعياً متماسكاً فضلا عن موارد مادية و معنوية تؤهلها لإتخاذ قرارات خارجية تحقق مصلحتها الوطنية.

هيكلية الدراسة: للاجابة عن السؤال الرئيس الذي اثارته اشكالية الدراسة ، وبيان مدى صحة الفرضية؛ سينصرف البحث الى تناول ثلاث فقرات رئيسة، في الاولى سيتم البحث في السياسة الخارجية من حيث المدلول و الفروض الأساس. و في الثانية: البرامج الحكومية و واقع الفعل السياسي . اما في الثالثة فسنتناول الاسس و الركائز المقترحة و التي يمكن من خلالها ارساء دعائم سياسة خارجية عراقية رشيدة.

١- السياسة الخارجية : المدلول و الفروض الأساس: لتحديد مدلول السياسة الخارجية تطالعنا من الاراء، الاولى، نظرت الى السياسة الخارجية على انها الخطة او البرنامج الذي تعده الوحدة السياسية للتعامل مع المحيط الدولي، مع ان الثانية فسرت السياسة الخارجية على انها الفعل او اسلوب العمل الذي تعتمده الدولة في تعاملها مع المحيط الدولي.[٣] ولفهم حقيقة السياسة الخارجية لدولة ما لا يمكن الاعتماد على ما تعلنه الدولة من برامج للايهام او الدعاية في الساحتين الاقليمية و الدولية.[٤]

ولأجل ذلك نجد أن الآراء التي رأت في السياسة الخارجية (فعل) أو أسلوب عمل أكثر دقة وبالتالي فالسياسة الخارجية هي السلوك السياسي (الفعل) الذي تقوم به الوحدة السياسية خارج حدودها الاقليمية بقصد انجاز برنامج او جزء منه أعدته لتحقيق مصلحتها الوطنية ولعل من أهم الفروض التي ترتكز على هذا المدلول:

أ. العلاقة بين السياسة الداخلية و الخارجية: لا ريب ان السلوك السياسي لاي دولة داخل اقليمها، ينصب أساسا على عملية تنظيم المجتمع السياسي من النواحي كافة، السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية وبما يضمن تماسك المجتمع و وحدته بداخل الإقليم على وفق خطط متماسكة، وان لكل ذلك علاقة متينة بسياستها الخارجية. فالوحدة السياسية التي تنعم بالاستقرار و بمفردات قوة اقتصادية و سياسية و نسيج اجتماعي متجانس، و وحدة اتخاذ قرار منسجمة و متكاتفة تتفانى من اجل المصلحة الوطنية مهما كانت انتماءاتها وكل ذلك سيجعل سلوكها السياسي الخارجي فاعلا و مؤثراً[٥]، و ان لكل ذلك علاقة بسياستها الخارجية، فالدولة التي تنعم بالاستقرار و بمفردات قوة اقتصادية و نسيج اجتماعي متجانس و وحدة اتخاذ قرار منسجمة و متكاتفة تتفانى من اجل تحقيق المصلحة الوطنية مهما كانت انتمائها و هويتها الخاصة وتفضيل المصلحة العليا للوطن على المصالح الخاصة

بهم و بأنتماءاتهم الفئوية و الطائفية سيسهم كل ذلك في جعل سلوكها السياسي الخارجي فاعلا و مؤثراً. اذ ان هناك علاقة قوية بين السياسة الداخلية والخارجية وهو ما اكده ايضا العديد من الباحثين[٦]. فضلا عن ان السياسة الخارجية للدولة تمثل استمرارية لسلوكها الداخلي لما عبر حدودها الاقليمية ، وهو ما اكده (كارل فردريك) عندما اشار الى العلاقة الوثيقة بين السياستين الداخلية والخارجية، وما من مشكلة داخلية الا ولها بالضرورة ابعاداً خارجية.[٧] فالفرق بين السياستين يكمن بالتنفيذ، فعملية تنفيذ الفعل السياسي الداخلي اسرع و اسهل ، اما الفعل السياسي الخارجي فتعترض عملية تنفيذه الحواجز و العوائق لاسيما لدول عالم الجنوب، و التعامل ليس مع افراد او مؤسسات داخلية بل مع وحدات سياسية متنوعة بعضها قوى عظمى او احلاف عسكرية او تكتلات اقتصادية عملاقة.

فضلا عن ذلك اضطلاع السياستين الداخلية و الخارجية بمهمة بعض الأهداف كحماية الذات ، الدفاع، التجارة الخارجية، الإنفاق العسكري، وكل منها يتعامل مع تلك الأهداف من زاوية خاصة و مختلفة .[٨] الا أن المهم هو قدرة صناع القرار على توظيف و استثمار الموارد المتاحة لتكون قادرة وبدرجة عالية لبلوغ أهدافها المرسومة.[٩]

ونتيجة لتفاعل السياستين الداخلية و الخارجية في عالم اليوم يجد البعض صعوبة في الفصل بينهما، لتضحى السياسة الخارجية امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية وهو ما اكده (اغريغوري فلاين) المدير المساعد لمؤسسة الاطلسي للشؤون الدولية بقوله ((لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم)). [١٠]

ب. الشمولية وعدم اليقين الهيكلي في البيئة الدولية:اذ ان الفعل السياسي الخارجي يبقى رهيناً بمفردات قوة الدولة من جهة، و بقدرة صناع القرار على توظيف تلك المفردات بما يخدم اهداف السياسة الخارجية.[١١]ومن هنا تضحى للمتغيرات الداخلية قصب السبق و المرتكز الذي ترتكز عليه عملية صنع القرار من حيث الكم و النوع والقدرة التاثيرية سواء كانت تلك المتغيرات اقتصادية ثقافية عسكرية تقنية....،مع نسيج اجتماعي مترابط فضلا عن متغيرات معنوية كالارادة السياسية و الوعي والتصميم.اما عدم اليقين الهيكلي فيرتبط بصعوبة التنبؤ الدقيق بعمليات التفاعل بين وحدات السياسة الدولية.وبالمفاجأت التي تحدث في الساحة الدولية ونقص المعلومات عن الدولة الهدف.فضلا عن ردود الفعل الناجمة عن احتمال فشل صناع القرارات في بعض مخططاتهم.[١٢]ومن هنا تأتي اهمية معرفة صناع القرار بقدرات دولهم لتحقيق افضل درجات الاستجابة لقراراتهم في البيئة الدولية وابتكار افكار جديدة للاستمرار والنجاح بتحقيق اهداف الدولة [١٣]وهو ما يستدعي منهم ان يكونوا على مستوى عال من الحرفية والتخصص لمعالجة المستجدات في البيئة الدولية.

ج. الارادة السياسية لدعم و تنفيذ السياسة الخارجية: إذ تمثل الارادة السياسية درجة العزم و التصميم التي يدعم بها صناع القرار والجمهور على السواء السياسة الخارجية،ومن الامثلة الواضحة على ذلك، الارادة السياسية

للشـعب الفيتنامـي ، والتي أرغمـت الولايات المتحـدة الامريكية في منتصف القرن الماضي علـى سـحب جيشـها مـن فيتنـام بالرغـم من التفوق المادي و النوعي الكبير للالة العسكرية الامريكيـة و ضخامة القوات الامريكية قياساً بالإمكانات القليلة للشعب الفيتنامي [١٤] فالارادة السياسية للجمهور وفي مقدمتهم صناع القرار، لدعـم و تنفيذ السياسـة الخارجيـة ترتكز على درجـة الايمان بالمبادئ و القيـم الوطنية [١٥]. وقـوة التلاحم بين جميع الاطياف والعمل تحت الخيمـة الاكبـر (الوطن) لمواجهـة الصعاب والتصـدي بحـزم لـكل مـا يحيـق بالدولة من شرور.

د. الدينامية السياسـية و بوصلـة المصلحـة الوطنية: يقصد بالدينامية السياسـية ، متغيرات الحركـة السياسـية داخل الدولـة و التي تتألف مـن الاحـزاب السياسـية والاقليـات و اطياف المجتمع و دور وسـائل الاتصال. اما المصلحة الوطنية[١٦] تتباين الوحدات السياسية الدولية في تحقيـق المصلحة الوطنية علـى وفق نظريتين الاولى: النظرة الذاتية للمصلحة الوطنية تمثلها مدرسـة مناهج اتخـاذ القرار (اسـنايدر ومن حـذى حذوه) تؤكد ان المصلحة الوطنية هي ما تقـرره الامة من خلال صناع قرارها. والثانية: النظـرة الموضوعية للمصلحـة الوطنية تمثلها المدرسـة الواقعيـة (هانز جـي موجنثاو ومن تأثر بأطروحاته) اذ فهم المصلحة الوطنية على اسـاس انها المحافظة على الكيان الذاتي للدولة و تؤسس القاعدة الصلبة لتعاملها الخارجي[١٧]. فالدولـة التـي تعانـي من كيـان مفـكك تنتابه المشـكلات العرقية و الطائفية و مخاطر الفرقة و التشـتت في نسـيجه الاجتماعـي لا يمكن ان تتخذ قرارات سياسـية خارجية رصينة و فاعلة كما لا تقوى على رد اي عدوان.

فتمثل مجمـوع القيم والاغـراض التي تعمل الدولة من خلال وسـائلها المتاحة على تحقيقها و حمايتهـا لا سـيما اثنـاء تفاعلها مـع غيرها مـن الـدول . فتعـدد الاحـزاب المشـاركة في السـلطة ينبغـي ان لا تكون حركتها السياسـية عائقـا امام تحقيق المصلحـة العليا للدولة فعلى الرغـم من ان النظام السياسـي العراقي يرتكز علـى (الديموقراطية التوافقية)[١٨] التي تحكمها ديناميـات متعددة كما اشـار (ارنت ليبهارت) بكتابـه الديموقراطيـة التوافقيـة، والتي تكون سـببا للخلافات الداخلية بين الاطراف السياسية لاسـيما الخـلاف حـول تصـور المصالـح الوطنيـة في اطـار البيئة السياسـية الدولية، اذ ينبغيالتعـاون والتآزر بين الاحزاب المشـاركة لدعـم عملية صنـع وتنفيذ السياسـة الخارجية و يحقـق المصلحـة الوطنيـة بعيداً عـن تعنت او تفضيـل اي منها لاهدافـه الخاصة وينطبق ذات النهج على تعامـل الاطياف والاقليات في تغليب المصلحـة الوطنية على الرؤى الخاصة والهويـات الفرعيـة. فالتناحـر و التشـتت بين الاقليات سـيجعل النسـيج الاجتماعي مفككاً و هزيلاً ولا يقوى علـى تنفيذ عمليات التنمية، و يسـتنزف قدرات الوحدة السياسـية في الداخل فتـؤول عمليات التنمية الى الضعف ثم التوقف. كما قـد تؤدي العلاقة السـلبية بيـن الاقليات و النظام السياسي الى الاقتتال . والوحدة السياسية عندها لا تقوى على رد عدوان خارجي.[١٩]

كمـا ان حـالات الاحتراب بين اقليـة و النظام السياسـي لا تعطل عمليات التنمية فحسب، بل سـتعطل ايضا نسـبة كبيرة من طاقات الشباب اذ سـتنصرف أعداداً كبيرة منهم لحمل السلاح

و مغـادرة نشـاطاتهم الانتاجية فـي المعامل و المزارع و المؤسسات. كما ستفقد الدولة الكثير من مواردها الاقتصادية ، فضلا عن الخسـائر بالارواح. فوضع الاقليات يحدد تأثيرها السلبي او الايجابـي في النسـيج الاجتماعـي وبالتالي فالاسـتقرار السياسـي للنظـام السياسـي ، فقد تتحول الى اداة للتدخـل الخارجي او اداة لتنفيذ السياسـة الخارجيـة لدولـة اخرى بتشـجيعها على التكتل او الانفصـال وخلق الاضطرابات الداخلية ، او توظيفها كـ (طابور خامس) لدولة اخرى مقابل كل ذلك يمكن ان تكون اداة لترسيخ الوحدة الوطنية بشـعورها الجدي بالانتماء الى الخيمة الكبرى (الوطن) .

وفيمـا يخص وسـائل الاتصال فيسـتدعي ان تعمل جميعا تحـت خيمة الوطن وتكون المعين في شـد ازر الاحـزاب و الاطيـاف في دعم و تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

٣. البرامـج الحكومية و واقع الفعل السياسـي الخارجـي: اكـدت البرامـج الحكومية لاسـيما للاعوام ٢٠١٤-٢٠١٨ علـى ضرورة تعزيز مكانـة العـراق فـي المجتمـع الدولـي وذلـك بالارتـكاز علـى عمليـة النهـوض بمتطلبات التنمية البشرية وتوسيع افاق التعاون العربي و الاقليمي و الدولي عبر :

أ. تطوير العلاقات مع الدول .

ب. زيـادة اواصر التعاون البناء مع منظمات الامم المتحـدة و المنظمات العربية و الدولية الاخرى.[٢٠]

وذلـك انطلاقـا مـن (م٣) مـن دسـتور عام ٢٠٠٥م. التـي نصـت علـى (العـراق عضو مؤسـس في الجامعة العربية وملتزم بميثاقها و جزء من العالم الاسلامي) و تنفيذا لكل ذلك اكد البرنامج الحكومي على ضرورة الانفتاح على دول العالم عبر اليات تبادل الحوارات والوفود الرسـمية مـع الـدول العربيـة ودول الجـوار استرشادا بـ (م٨) من الدستور والتي تعد العامود الفقري للسياسـة الخارجيـة فهي تنص على ان العـراق(يرعى مبادئ حسـن الجـوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسـعى لحـل النزاعات بالوسـائل السـلمية و يقيـم علاقاته على اسـس المصالح المشـتركة و التعامـل بالمثل و يحتـرم التزاماته الدولية) وتأكيد ثوابت حسـن الجوار وعـدم التدخل في الشأن الداخلي وبناء علاقات اقتصادية متنوعة وتفعيـل مقـررات مؤتمـر مكافحـة الارهاب التزاماً بـ (م٧) من الدسـتور والتي اكدت على (محاربـة كل كيـان او نهج يتبنـى العنصرية او الارهـاب او التكفيـر او التطهير الطائفي او التمهيد له او التحريض عليه) كما حرم الدستور اسـتعمال الاراضي العراقية أو جعلها ممراً او سـاحة لنشـاط الإرهاب. وكل ذلك يستند بشكل رئيس على قوة تأثير الدبلوماسـية العراقية من خلال :

- توسـيع التمثيـل الدبلوماسـي والقنصلـي فق مقتضيات المصلحة الوطنية.

- العمـل علـى تحقيق امن العراق واسـتقراره وحماية منشـأته وتشـكيل جبهة دولية لمكافحة الارهاب.

- حسم الخلافات مع دول الجوار لضمان حصة العـراق مـن المياه المشـتركة والتعـاون معها لضمان الامن و الاستقرار .

واتساقا مع الاطار العام للبرنامج الحكومي

جـاءت اسـتراتيجية وزارة الخارجيـة مؤكدة على[٢١]:

١. حمايـة امـن العـراق و تعزيز اسـتقراره والحفاظ على وحدته و وئام مجتمعه.

٢. المضي قدما في توسـيع مسـاحة العلاقات الدبلوماسـية الثنائية مـع دول العالم مشـاركة المجتمـع الدولي في عملية اعادة اعمار العراق وبناه التحتيه و تطويرها .

٣. المسـاهمة فـي بنـاء الاقتصـاد على نحو مدروس وبما يضمن رفع المسـتوى المعاشـي للشعب العراقي الكريم.

٤. تدعيم نشـاط البعثات الدبلوماسـية العراقية وتعزيز مصالـح العراق للارتقاء بها في جميع الميادين السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية.

٥. تطبيـع علاقـات العـراق الدبلوماسـية مع المجتمع الدولي على أسـس التعـاون واحترام المصالـح المتبادلـة و رعايتهـا وفـق القانون الدولي والوقوف على مسـافة واحدة من جميع الأطراف الدولية على نحو عادل.

وازاء مـا تقـدم فـأن تطبيـق تلـك البرامـج والاسـتراتيجيه لم يتحقق على ارض الواقع في بلد انهكته مسببات داخلية وخارجية (الإرهاب، المحاصصـة، التناحر الحزبـي، علاقة الاقليم بالحكومة المركزية) والتي سنشير اليها بأيجاز.

أ. المحددات الداخلية:

- ان الفعل السياسي الخارجي الذي تقوم به الدولة لـم يرتكز على فلسـفة واضحة وبرامج تفصيلية دقيقة متفق عليها . ولا يشـكل بوصلة محـددة الاتجـاه نحو الخـارج فهـو يعاني في اعـداده وصياغته مـن تداخـل الاختصاصات بين المؤسسـات التنفيذية والتشريعية فضلا عن السـجال بين الكتل السياسـية حـول العديد من المواقـف الخارجية نظرا لتضـارب مصالحها مما ادى الـى ضعف الاداء و تواضع النشـاط الخارجي العراقي[٢٢] .

-ان عدم ضبط مسـار العملية السياسية داخليا ادى الـى تنـوع الخطـاب السياسـي الخارجي فالولاءات الحزبية والاقليمية قادت الى التجزئة والى فعل سياسي خارجي مرتبك.

- ان عدم ضبط العلاقة الدسـتورية بين الاقليم والمركز وعدم تحديـد الصلاحيات افضى الى تعامل الاقليم مع المحيط الدولي كدولة مسـتقلة دون اعـلام المركـز او التنسـيق مـع وزارة الخارجيـة العراقيـة[٢٣]. وقـد اسـهمت وزارة الخارجيـة العراقية في اسـتمرار هذه السـلبيه لعـدم اعتراضها علـى سـلوكيات الاقليم حتى وقت قريب.

- ان الحـرب على الارهاب لمـدة طويلة ادى الى استنفار جل قدرات الدولة المادية فضلا عن تضاؤل الانتاج و تدني اسـعار النفط واستشراء الفسـاد وهو ما انعكس سـلبا على قدرة الدولة على القيام بفعل سياسي خارجي فاعل و مؤثر.

ب. المحددات الخارجية: تتمثل في القيود التي فرضتهـا البيئـة الدولية والاقليميـة على الفعل السياسـي الخارجـي العراقي فالبيئـة الاقليمية اشـرت تحفظاً عربياً علـى قبول العراق ضمن المجموعـة العربية لاسـيما عندمـا كان تحت

الاحتـلال الامريكي فامريكا من خلال وجودها فـي العراق حاولت الافادة بأكبر قدر ممكن من اجـل تأمين مصالحها واسـتغلال هيمنتها على القرار السياسـي العراقي و تدخلت في خياراته اتجـاه دول العالم ولاسـيما دول الجوار، فضلاً عن شعور ايران وسوريا بالقلق من التعامل مع العراق بسبب التواجد الامريكي واتهامه بايواء أطراف معارضة فضلا عن قيود[٢٤]:

مـع تركيـا: مشـاكل (الاكـراد، التركمـان، الحدود، المياه)

مع سوريا: مشـاكل (المهجرين و المهاجرين و اللاجئين)

مـع الاردن: مشـاكل (المهاجرين و العلاقات الاقتصادية)

مع الكويت : مشاكل (الديون و التعويضات و الحدود و حقول النفط)

مع السعودية: مشاكل (الفتاوى و الانتحاريين و القاعدة)

مـع ايـران: التدخلات المسـتمرة في الشـأن العراقي، الحدود و المياه و حقول النفط.

وعلى الرغم من رغبة العراق الجديد بالانفتاح علـى جميع البلـدان العربيـة والاقليمية وإنهاء المشـاكل معها ، فقد ينتابها الشـعور بعدم الثقة و الشـكوك لأسـباب ترتبط بمشكلات الماضي القريـب و البعيـد. وان عمليـة صنـع القـرار السياسي الخارجي مع دول الجوار وباقي الدول العربية عملية معقدة بسبب:

عـدم التعبيـر عـن اداء رصيـن فـي العديـد مـن المواقف فعنـد تصاعد الخـلاف الايراني السعودي على خلفية اعدام السعودية لنمر النمر فقد انبرت الخارجية العراقية بعرض الوسـاطة بين الطرفين في الوقت الذي لم يكن للسـعودية اي تمثيـل دبلوماسـي فـي العـراق، وتجاهلت السـعودية العرض العراقي بل واتهمت العراق بالتبعيـة لإيران، كما لجأت الخارجية للتوسـط لدى سلطنة عمان بعد ذلك.

تغاضـي بعض صناع القـرار(ضمن مجلس الوزراء او مجلس النواب) عن مصالح الشعب العراقـي، اذ يدافـع البعض منهـم عن مصالح تلك الدول اسـتجابة لاجنداتها الخاصة وهذا ما يفضي إلى الإضرار بالمصلحة الوطنية .

امـا علـى المسـتوى الدولي فقبل الانسـحاب العسـكري الامريكي كانت قـدرة العراق على اتخاذ قرارات سياسـية خارجية غير واضحة، والتعامل مع العراق يمر عبر البوابة الامريكية، فـدول الاتحـاد الاوربـي و روسـيا والصيـن واليابـان و غيرها عملت علـى الحصول على مكاسـب و اسـتثمارات فـي العـراق بمحاولة اسـتمالة بعض الاطراف العراقيـة من جهة و بالتفاهم مع الولايات المتحدة من جهة اخرى .

٤. اسس وركائز سياسة خارجية رشيدة:ازاء مـا تقـدم في الفقـرات السـابقة، مـن مبادئ و أسـس و أهـداف ، ولتفادي مواطـن الخلل في الفعل السياسـي الخارجي ودرء جل السـلبيات و مواطن الخلل لضمان سياسة خارجية تنسجم مع مكانـة العـراق الجديد في السـاحة الدولية نعتقد ان هناك العديد من الاسس و الركائز التي تسـم في اضفاء المزيد مـن الفاعلية على الفعل

السياسي الخارجي العراقي، وارساء دعائم سياسية خارجية عراقية رشيدة لعل من أبرزها:

- صهر النشاط الانساني لكل الاطياف (مواطنين و كتل سياسية) في بوتقة الفعل الوطني، ليقف جميع العراقيين على خط المشروع و يحدوهم امل ودمل الجراح و الاصرار على البناء بأعادة الاعمار والتفاعل المتوثب في الساحة الدولية. واعتماد صيغة القواسم المشتركة بين الانتماءات المتعددة و نبذ التفرقة و التناحر ليعمل الجميع بهمة اكبر تحت خيمة اكبر (خيمة الوطن)[٢٥]

- اتفاق الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب على وثيقة اجماع وطني تتضمن استراتيجية وطنية للعمل الخارجي والدبلوماسي تحقق المصلحة الوطنية و تعزز مكانة العراق الجديد، ويجري تنفيذها في النطاق الدولي والاقليمي بعيداً عن اي أجندات أجنبية، اذ ينبغي ان تدرك كل كتلة سياسية بأن خسارتها (التمويل المالي او المنافع الشخصية) لا تقاس بخسارة الوطن كله لا سمح الله. اذ ان الخلافات السياسية الداخلية كما يقول د. محمد حاج حمود تضعف المفاوض[٢٦]، فالوحدة الوطنية اساس القوة في تنفيذ السياسة الخارجيةكما ينبغي ان تضطلع وسائل الإعلام بدور فاعل في التعبير عن الوحدة الوطنية في خطابها السياسي الداخلي وخطابها السياسي الموجه إلى المحيط الدولي [٢٧]

- اعتماد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب في العمل الخارجي و الدبلوماسي و الغاء مبدأ المحاصصة، فالسياسة الخارجية الرشيدة بحاجة الى كوادر عالية المستوى في الحرفية و التخصص.فلتحقيق أي هدف يستدعي اضطلاع صناع القرار بدور فاعل في ترتيب الظروف المواتية لتحقيق الغايات السياسية العليا للوحدة السياسية فالحرفية و الخبرة مطلوبة و ليست المحاصصة ولاسيما في الشأن الخارجي فقد يلجئ صناع القرار الى اهداف بديلة عندما تطرء مستجدات مفاجئة في البيئة الدولية تحتاج لمعالجات سريعة .

- ان عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي و تنفيذه ينبغي ان تتم وفق منهجية علمية ، واعتماد سياسة الابواب المفتوحة في المحيطين الاقليمي و الدولي وبما يحقق المصلحة الوطنية واذا ما كانت الخلافات في المواقف السياسية تمثل صورة من صور الديموقراطية، كما يقول د. محمد الحاج حمود، فأن المبالغة في ذلك يضعف الموقف السياسي الخارجي للدولة ويضعف موقف المفاوض العراقي. ولابد من وضع سياسة خارجية لكل مرحلة من المراحل والسير على نهجها بنحو منظم ، ويتم الدفاع عنها في كل الاوساط الدولية بصورة مستمرة يضمن نجاح تلك السياسة وبعكسه تصبح مصالح البلاد عرضة لاهواء و التغيرات [٢٨]

- التركيز على اسلوب التهدئة و صبغة الحوار المؤسسي و المزيد من المرونة في التعامل مع دول الجوار و اقناعها بتأجيل حسم الملفات الساخنة (الديون، التعويضات ، الحدود) وهذا على العكس مما جاء في البرنامج الحكومي الذي اكد على حسم الملفات الساخنة. اذ اننا نجد ان حسم تلك الملفات سابق لاوانه وسيواجه تعقيدات كبيرة في ظل ظروف عدم الثقة و

الشكوك و القلق من التعامل مه العراق وتجنب تأزيم الاوضاع معها. واشعارها ان ضعف العراق بمثابة تهديد لدول المنطقة، وان امن العراق هو جزء من الامن الخليجي.[٢٩]

- الحرص على اتباع دبلوماسية متوازنة مع المجتمع الدولي، و الوقوف بمسافة واحدة من جميع اطراف النزاعات الاقليمية، وفي حدود المسار الاخلاقي والقانوني لنهج السياسة الخارجية.[٣٠]

- بعد تحسن الوضع الامني بالقضاء على تنظيم (داعش) الإرهابي ، لابد من بذل المزيد من الجهود لتوفير الامكانيات المالية لدعم النشاطات الخارجية والدبلوماسية في المحيط الدولي و الاقليمي بهمة وفاعلية اكبر. هذا فضلا عن ترصين الجبهة الداخلية مع تطوير جيش وطني[٣١]. ذلك لان القوة العسكرية تعد احدى مصادر قوة الدولة الجيوسياسية المهمة. و ان القدرة العراقية ما تزال ضعيفة الى ابعد الحدود[٣٢]. فأن اصغر دولة في المنطقة تمتلك سلاح يفوق القدرة العراقية. وبالتالي فالجيش العراقي غير قادر على الدفاع عن نفسه امام قوى خارجية غاشمة عابرة للحدود.

- تكون وزارة الخارجية القناة الرئيسة للتعبير عن المواقف السياسية الخارجية، بعيدا عن التصريحات المتعارضة السابقة (كتصريحات وزيري الخارجية والنقل بخصوص ميناء مبارك).

- لتوحيد وتعزيز السلوك السياسي الخارجي العراقي يستدعي ضبط السلوك السياسي الخارجي لإقليم كردستان، وان يكون متسقاً مع استراتيجية الدولة الاتحادية وفقاً لاحكام الدستور. وان اية افعال سياسية خارجية للإقليم في المحيط الدولي ينبغي ان يسبقه التفاهم و التنسيق مع وزارة الخارجية العراقية .

٥- خاتمة :

نخلص من كل ما تقدم ان مدلول السياسة الخارجية بالاساس؛ هي السلوك السياسي (الفعل) الذي تقوم به الوحدة السياسية خارج حدودها الاقليمية لانجاز برنامج او جزء منه اعدته لتحقيق مصلحتها الوطنية وان السياسة الخارجية لاية دولة ترتبط ارتباطا وثيقا بسياستها الداخلية من خلال الحركة السياسية (الدينامية) داخل الدولة (الاطياف والاقليات و الاحزاب السياسية) فضلا عن الموارد المادية كالاقتصاد و القوة العسكرية والموارد الطبيعية والمعنوية (الثقافة، الوعي، درجة العزم والتصميم) لصناع القرار و الجمهور وسعيهم الجاد لتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة والهويات الفرعية، هذا فضلاً عن وسائل الاتصال التي تعمل جميعا تحت الخيمة الكبرى(الوطن)، وبما يعزز الفعل السياسي الخارجي ليكون فاعلا و مؤثراً في البيئة الدولية.

وان السلوك السياسي الخارجي الفاعل و المؤثر (الرشيد) يرتبط ايضا بقدرة صناع القرار في توظيف الموارد المتاحة. و طالما ان عمليات التنبؤ الدقيق بعمليات التفاعل مع الدول الاخرى في البيئة الدولية تتسم بالصعوبة والتعقيد و المفاجآت ، فيستدعي ذلك من صناع القرار ان يكونوا على مستوى عالٍ من الحرفية والتخصص.

وإزاء ذلك فأن واقع الفعل السياسي الخارجي العراقي طيلة المدة الممتدة من نيسان ٢٠٠٣ الى ٢٠١٧ م ، ولا سيما في مرحلة الاحتلال الامريكي المباشر كان القرار السياسي الخارجي يتم عبر البوابة الامريكية، وفي المدة التي تلت الانسحاب العسكري الأمريكي برز ارتباك عمليات صنع القرار العراقي و تدني الادارة ولم يعبر بصدق عن مصالح الشعب العراقي بأستجابة بعض صناع القرار لارادة بعض الدول الاقليمية ودفاعهم عن مصالحها وفقاً للأجندات الخاصة لتلك الدول. هذا فضلا عن التحفظ العربي و الإقليمي، والشعور بعدم الثقة و الشكوك في التعامل مع العراق هذا فضلاً عن محددات داخلية مثل الإرهاب، والمحاصصة، وعدم ضبط العلاقة الدستورية بين اقليم كوردستان و المركز ، وتعامل الإقليم في المحيط الدولي وكأنه دولة مستقلة.

أما أهم الأسس المقترحة لترصين الفعل السياسي الخارجي العراقي و ارساء دعائم سياسة خارجية رشيدة فمن اهمها : صهر النشاط الانساني لكل الأطياف (مواطنين وكتل سياسية) في بوتقة الفعل الوطني ونبذ الفرقة والتناحر و تفاني الجميع من اجل الانتماء الأكبر للوطن ، وتخلي الكتل السياسية عن المحاصصة وترجيح المصلحة الوطنية على المصلحة الخاصة وقلب ظهر المجن عن تنفيذ الاجندات الاجنبية والابتعاد عنها مهما كانت المصالح الذاتية. واعتماد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب في ادارة الفعل السياسي الخارجي العراقي بكوادر عالية المستوى في الحرفية و التخصص. واتباع سياسة متوازنة مع المجتمع الدولي وفقا للمسار الاخلاقي والقانوني في التعامل . واقناع دول الجوار بتأجيل حسم الملفات الساخنة واشعارها ان ضعف العراق يمثل تهديدا لدول المنطقة فهو جزء من الأمن الخليجي. وانّ تمثل وزارة الخارجية القناة الرئيسة والوحيدة للتعبير عن المواقف السياسية الخارجية، فضلاً عن ضبط السلوك السياسي الخارجي لإقليم كوردستان وان يكون متسقا مع استراتيجية الدولة الاتحادية.

الهوامش:

١. ستيفن وولت: العلاقات الدولية : عالم واحد، نظريات متعدد: ترجمة عادل زقاع وزيدان زياني

http//www.geocities.com/adeizeggah/ir

٢. ميرسيل ميرال: سوسيولجيا العلاقات الدولية: ترجمة د.حسن نافعة (دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦،ص١٣).

٣. ينظر:د.مازن اسماعيل رمضان: السياسة الخارجية ،دراسة نظرية(مطبعةى دار الحكمة ، بغداد،١٩٩١) ص٢٢

ناصيف يوسف متي: النظريات في العلاقات الدولية (دار الكانب العربي ،بيروت ،١٩٥٨) ص ١٥٨

٤. كما جرت محاولات عديدة لتصنيف الاراء التي دددت مدلول السياسة الخارجية، اذ وجد (chit-tich) ان هناك ثلاثة انواع رئيسة من الاراء ،الاولى وجدت في السياسة الخارجية مجموعة المبادئ او القيم العامة التي يرنو صانع القرار الى انجازها.

امـا الثانية فتعكس الخطط السياسـية الخارجية التي يقررها صناع القرار لتحقيق المبادئ او القيم العامة و الثالثـة تركز على تلـك الافعال التي يقصد بها اما ترجمـة الخطط او القـرارات الى واقع ملموس ، او الرد على حوادث وعمليات سياسية خارجية معينة.

امـا تصنيـف مودلسـكي (modelski) الـذي يـرى فيهـا نوعين مـن الاراء ، الاول يرى في السياسـة الخارجيـة(خطـة او برنامـج الفعـل المسـتقبلي) كتخطيـط Exante والثاني يرى انها تعكس المنهج او الفعل المتماسك العقلاني ، اي السياسة الخارجية كتنفيذ Exposte في كل ما تقدم ينظر:

William O.Ghittich: The Analysis of Foreign Policy Out puts (Charles E.merrillpuplising company Glumbus ohio,1975 p;11

Goergemodeliski: ATheory Of foreign policy (Aprdegerpublisher,New york, 1962. P7.

٥. وذلـك ضمـن جدلية الداخل و الخـارج (الجواني و البراني) والتي سبق و ان صاغها رفاعة الطهطاوي ، فسـلوك الدولة الخارجي لكـي يكون معافى ينبغي ان يكـون (رحمها) معافى على حـد تعبير د.عامر حسن فياض .

د.عامر حسـن فياض((مفاتيح سياسة خارجية رشيدة)) المؤتمر السنوي الخامس: السياسة الخارجية والاداء الدبلوماسي :بيت الحكمة بغداد، ٧ك١ ،٢٠١٤.

٦.ينظر:د.فاضـل زكـي محمـد: السياسـة الخارجيـة وابعادهـا في السياسـة الدولية:ط١(بغـداد، مطبعة شفيق،١٩٧٤) ص١٩.

٧. نقلا عن،د.احمد النعيمي: السياسة الخارجية التركية بعـد الحرب العالميـة الثانيـة(بغـداد، دار الحرية للطباعة ،١٩٧٥) ص٥٢.

٨. المصدر نفسه،ص ٥٤.

9. Willam.Ochittc: op cit.p55

ينظر:د. احمد النعيمي،م.س.ذ، ص43 .10

11.Willam.Ochittc: op cit.p56-57

12. Jerry Bjenkins(Uncertainty and certainty in the Global Arena; Toward Anlnlntegated to Integated to Internationdl polities) in William .Ochittc .pp74-110.

١٣. يقـارن مـع محمد السـيد سـليم: التحليل السياسـي الناصري، دراسـة في العقائد والسياسـة الخارجية (مركز دراسات الوحدة الدولية، بيروت،١٩٨٣)

١٤. يقـارن مـع هانز جـي مورجن ثاو : السياسـة بين الامم، الصراع من اجل السـلطان و السلام: ترجمة خيري حمادة،ج١(الدار القومية للطباعة و النشـر، القاهرة،١٩٦٥) ص١٩٣

١٥. يشـير د.اسـماعيل صبـري مقلـد الى احـد الامثلة التاريخيـة علـى ضعـف الايمـان بالمبـادئ والقيم الوطنية عندما قال : ان الاستسـلام السـريع للجيش الايطالـي في الحـرب العالميـة الثانية كان بسـبب ضعف معنوياته وقلة ايمانه بالمبادئ والقيم الوطنية.

د.اسـماعيل صبـري مقلد:العلاقـات السياسـية الدوليـة ،دراسـة في الاصول والنظريات:ط٤(منشـورات ذات السلاسل،الكويت، ١٩٨٥).

١٦.عـن تلـك النظريتين ينظر ويقـارن مع:د.محمد طه بدوي: مدخل الى علم العلاقات الدولية(بيروت،دار النهضة العربية،١٩٧٢) ص ٥٧-٥٩.

17.P.A.Reynolds: An Introdction To International Relations (Longman Grop Limited , London,1971)

١٨. نقـلا عن :د. ايـاد هلال الكناني (اهداف السياسـة الخارجية العراقية من منظور جيوسياسي) المؤتمر السـنوي الخامـس (السياسـة الخارجيـة والاداء الدبلوماسي) بيت الحكمة ، بغداد، ايلول ٢٠١٤م.

١٩. ينظر ويقارن مع:

James N.Rosenaw;Moralferrorsystematlc Analysis And Scientific Consciousness of Foreign poliy(fraces publisher lid London,1980) p21:Michael p.Sulivan ;InternationalRelatieus: Theorian And Evidence (Engiewood chits N.d. prentice ttall,1976)p.380.

٢٠. جمهوريـة العراق،مجلـس الـوزراء: الاطـار العـام للبرنامـج الحكومـي ٢٠١٤-٢٠١٨، ايلـول ٢٠١٤،ص ١-٣

٢١. اسـتراتيجية وزارة الخارجيـة، الموقـع الرسـمي لوزارة الخارجية العراقية على الرابط:

http/www.mofa-gov.iq

٢٢. د.كوثر عباس الربيعي((السياسة العراقية الخارجية بيـن القيـود و الغـرض)) بحث مقدم الـى المؤتمر السنوي الخامس،م،س،ذ،ص٧.

٢٣.ينظر لطفا:د.منى حسـين عبيـد: (نقاط الضعف في الاداء الدبلوماسـي) بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الخامس ، م،س،ذ

٢٤. د.كوثر عباس الربيعي، م،س،ذ ،ص٨-٩.

٢٥. ينظر بحثنا(اليات وقيم حل الازمة العراقية) المقدم الى معهـد العلمين للدراسـات العليا،العدد الخامس/ اذار ٢٠١١،ص ١٦٠-١٦١.

٢٦. ا.د.محمـد الحـاج حمـود ((السياسـة الخارجيـة للعراق)) الصباح الجديد،الثلاثاء،٧ نوفمبر٢٠١٧.

٢٧. ينظر بحثنا((دور الامن في ترسيخ القيم الاخلاقية)) دراسـات سياسـية، بيت الحكمة ، بغـداد العدد ١٢ ك١،٢٠٠٧،ص٦١-٧٢.

٢٨.د.محمد الحاج حمود،م،س،ذ

٢٩. ينظـر:د. مفيـد الزبيدي،العلاقـات العراقيـة الخليجية:نحو افاق للتعاون المسـتمر،بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الخامس ،م،س،ذ .

٣٠. وليـد شـلتاغ((سياسـة العـراق الخارجيـة اتجـاه ايـران وتركيـا)) بحـث مقـدم المؤتمـر السـنوي الخامس،م،س،ذ.

٣١.يقارن معد :هلال الكناني،م،س،ذ.

٣٢. لانقصـد هنا اسـتخدام الجيش لتنفيذ افعال سياسـية خارجية من خلال الصدام العسـكري المباشـر فقط فالجيش يسـتخدم ايضا لاغـراض رد العدوان وفي اهداف سياسـية خارجية معينة فضلا عن الرسـائل الدعائية لارهاب الاعداء او الطامعين في الساحتين الاقليميـة و الدوليـة. يقارن مع وينظـر: هامش في كتابي اخر هامش:

Michael p. Sullivun,op cit,p.380

المجال العام في العراق:
الواقع والآفاق

أ.د. عبد السلام ابراهيم بغدادي(*)

م.د عبد العزيز عليوي العيساوي(*)

المقدمة

ولدت فكرة هذه الدراسة من النقاش المتتابع بيني (بغدادي) وبين (العيساوي) خلال مرحلة كتابة (العيساوي) لاطروحته عن النخبة الحاكمة في العراق (دكتوراه علوم سياسية) خلال السنوات ٢٠١٤-٢٠١٦، اذ تولد عن طريق هذا النقاش (مجالاً خاصاً) أفضى للتفكير في كتابة بحث أو دراسة عن (المجال العام Public Sphere)، في إطاره النظري، مع تطبيق ذلك على العراق الذي اصبح للأسف أو بكل فخر ((لست أدري)) حقلاً للتجارب البحثية في مجالات شتى، ولا سيما مجال العلوم السياسية.

ومثلما يقوم المجال العام على (مجموعة من الأشخاص الخواص الذين يجتمعون من اجل النقاش حول مواضيع تكتسب طابع المصلحة العامة او المصلحة المشتركة)، وفقا لما يقوله الفيلسوف وعالم الاجتماع الالماني (يورغن هابرماس Jurgen Habermas) الذي ولد عام ١٩٢٩، فان نقاشنا نحن الاثنين تحول من كلام عام وفضفاض الى نقاش علمي متخصص في هذه المفردة الملتبسة التي لم يتطرق اليها كثير من الباحثين ولا سيما في العراق، وهو نقاش افضى في المحصلة الى التفكير جديا في خوض تجربة الكتابة عن المجال العام في إطاره النظري، ولا سيما ما كتبه (هابرماس) تحديدا مع الاشارة الى مساهمة فلاسفة او مفكرين اخرين سبقوه في هذا الميدان، أمثال ايمانويل كانت Immanuel Kant(المانيا ١٧٢٤-١٨٠٤) الذي أسماه (استخدام العقل العمومي)، وحنة ارندت Hannah Arendt (المانيا ١٩٠٦ _ ١٩٧٥) أو الذين جاءوا بعده، ومنهم نانسي فرايز Nancy Fraser (اميركا ١٩٤٧- ....) التي حاولت ان تلتقط ما هفا عنه هابرماس، أو ما لم يشر اليه، اذ لم يورد هذا الفيلسوف المتعدد الاهتمامات حيزا للنساء، أو الطبقة العاملة، أو الاقليات ضمن المجال العام، في بعديه الواقعي والمعياري عندما وضع دراسته الكبرى عن المجال العام ١٩٦٢، اذ

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية -جامعة بغداد

حصر هذا الحيـز الخطير في الرجال من ابناء الطبقة الوسـطى (البورجوازيـة) تحديدا دون غيرها، مع علمنا أن هابرماس فطن لهذا الأمر وأعـاد ترتيب رؤيته للمجال العـام، والذي هو في الأصل اطروحته عن الدكتوراه، مع التأكيد على أن هابرماس في مشروعه الفكري الكبير، ونظريته السياسية المتعددة الأبعاد، قد جمع بين الامبريقـي (التجريبي) انطلاقـا من كونه عالم اجتمـاع، وبيـن المعيـاري باعتباره فيلسـوفا، اذ انطلـق مـن الواقـع (الأوربـي – الألماني) تحديـدا لخلـق نمـوذج أو براديـم ((براديغـم Paradigm)) معيـاري يتجاوز محدودية هذا الواقع في اطار براديم للسلطة يقوم على أساس تبنـي ديمقراطية جذرية، تواصليـة، اجرائية، مسـطرية Procedure، نقدية تقوم على مجال عام أو فضاء عمومي Public Space ، يتكون من مواطنيـن فاعلين يناقشـون مختلف قضايا الدولـة انطلاقا من معيار المصلحـة العامة أو الخير العام المجرد عن المصالح الشـخصية أو عن المجال الخـاص، وذلك عن طريق النقاش المتواصـل الذي يفضي إلـى توافق على حلول ورؤى ذات طابع عام ومشترك.

وهـذا يعني ان المجال العـام عند هابرماس له بعدين، الأول اجتماعي، بمعنى ما هو قائم على أرض الواقع فعلا، والثاني فلسفي، أي على نحو مـا ينبغي ان يقوم، أو يكون عليه المجال العام، الـذي لا بـد ان يفضي أو يؤدي الـى قيام دولة القانـون الديمقراطيـة التي لا تتمتع بالشـرعية «Legislation/Legitmite» وحسـب، بل بالمشروعية ايضا، والأخيرة أي (المشروعية) «Legitmacy/Legalite» لا تتحقق الا عن طريق مشـاركة الأشـخاص الخواص الفاعلين في الشـأن العـام، والذيـن يمتلكون فـي نظره سلطة لا تقل شأناً عن السلطة السياسية القائمة.

ان هدف هابرماس الأساس ارتبط أولا وأخيرا بانجـاز مشـروع ديمقراطـي حقيقـي لا يقوم على شـكلية الانتخابات في اطار نظام ليبرالي حسب، أو تبني براديم اجتماعي يقوم على دولة الرعايـة الاجتماعيـة فقط، وإنما نمـوذج يقوم على ديمقراطية تواصلية، تفاعلية مرتكزة على دعائم مشروعية نابعة من (الفضاء العام) الذي يلتزم بتجسيد (المواطنة الدستورية) على أرض الواقـع، وهي مواطنة تقوم على مبدأ المسـاواة بين جميـع المواطنين المنضويـن تحت فضاء الدولة الوطنية، المدنية التي لا تفرق بين مواطن واخـر مهما اختلفـت هوية هـؤلاء المواطنين الفرعية، فالجميع ينبغي ان يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات، وهذا يعني ان الديمقراطية كمشروع، أو كهدف، أو كممارسة، لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق انجاز الاندماج السياسـي الوطني (الوحـدة الوطنية)، وهو انجاز لا يقوم هو الاخـر الا بعد تحقق قدر عـال من الحداثة والتطور، وهذا ما ينبغي ان نضعه في اعتبارنا عنـد حديثنا عن الديمقراطيـة في بلدان لا تزال تعيش تحت وطـأة التخلف والتبعية وعهود من السيطرة الاجنبية، وهي سيطرة لم تسمح بنشوء طبيعي للدولة المدنية المعاصرة، الدولة الوطنية العلمانية، القائمة على أسس القانون والمساواة، دولـة المواطنة الدسـتورية التـي لا تفرق بين مواطـن واخر مهما تعـددت وتلونت انتماءات هذا المواطن اللغوية والدينية والسياسـية وغير ذلك من انتماءات فرعية.

وهـذا يعنـي ان بلداننا العربيـة ومنها العراق والتي عاشـت قرونا مـن التخلـف والتبعية لم يكن بوسـعها – لأسـباب عديدة ومعروفة – ان

تضاهي مسار التاريخ الحديث الذي سلكته اوربا واجزاء اخرى من العالم، وهو مسار افضى في اوربا الى النهضة والحداثة والتقدم والدولة المدنية الديمقراطية بفضل ظهور الرأسمالية والاقتصاد النقدي على يد الطبقة البرجوازية الحديثة التي رفعت مشعل الحداثة والعقلانية والتنوير مستثمرة بكل قوة النتائج الايجابية التي افضت اليها حركة الاصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر، ومن ثم جان كالفن، والتي أدت الى ظهور البروتستانتية التي فتحت المجال واسعا أمام حركة الاقتصاد عن طريق رفع القيود عن المعاملات الاقتصادية وتشجيع روح المبادرة الاقتصادية والعمل المثمر.

وهي متغيرات ادت في المحصلة، ومنذ القرن الثامن عشر الميلادي الى ظهور مجتمع مدني قائم على النشاط الوظيفي المتحرر من سيطرة الاقطاع والكنيسة (الاوربية)، ما أفضى الى تبلور (مجال عام) ضم طلائع البورجوازيين – الطبقة الجديدة والفاعلة – الذين دخلوا في نقاش عمومي فاعل بشأن افضل السبل لتحقيق المصلحة العامة أو الخير العام – والتي هي من مصلحتهم في الوقت نفسه – وهو نقاش أدى في المحصلة الى قيام توافق شبه عام حول أسس الدولة الحديثة وشروط بنائها، وهي أسس تقوم على المواطنة وحكم القانون، وقد بلورت الثورة الفرنسية، ومن قبلها الثورة الجليلة في بريطانيا، وما سبقهما أو رافقهما من ظهور نخبة من المفكرين البورجوازيين الكبار أمثال فولتير، روسو، جون لوك، مونتسكيو، ادم سميث، ايمانويل كانت وغيرهم.

هذه المتغيرات وغيرها مكنت رسوخ فكرة الدولة، وثبات اركانها، لا سيما في فرنسا وبريطانيا اللتان تمتعتا بثبات في المكان، واستمرار في الزمان لقرون طويلة، ما جعلهما مثالا للدولة المعاصرة، ومقياسا تقاس عليه أصول الدولة وشروط قيامها، ثم تبعتهما الى حد أقل كل من الولايات المتحدة الاميركية والمانيا وايطاليا.

ومن هنا فان ظهور المجال العام كان طبيعيا في هذه البلدان لأنه ولد في احضان دول ثابتة وراسخة، وهذا ما التقطه الفيلسوف ايمانويل كانت عندما كتب عن استخدام العقل العمومي، وبناء السلام الذي يتجاوز حدود الدولة بما يلغي هوس الحروب والكراهيات الذي كان سائدا – ولم يزل الى حد ما – بين الدول.

لذا نفهم تركيز هابرماس على اهمية الطبقة البورجوازية في تكوين المجال العام باعتبارها الطبقة الرائدة، والباحثة عن عقد اجتماعي، سياسي جديد لدولة لا تقوم على الحكم الملكي المطلق، وانما دولة تستند على التمثيل الشعبي، والحكم الديمقراطي الذي يتيح تداولا سلميا للسلطة.

وفي هذا الاطار نشأ وتطور المجال العام (السياسي) الاوربي، والمجال العام (الأدبي) وصولا الى مجال عام يتخطى الحدود الدولية.

هذه الاجواء، أو هذه البيئة لم تتوطن في عالمنا العربي، وان وجدت فضاءً لها فأن هذا الفضاء كان محدودا، ليس كما حدث في اوربا التي تخطت المرحلة التقليدية القائمة على حكم الاقطاع والملكية المطلقة، وغادرت مع استثناءات قليلة حقبة السلطة القائمة على حالة الزعيم (الكاريزما)، او الزعيم الملهم، كما في العهدين النازي والفاشي في المانيا

وايطاليا قبل الحرب العالمية الثانية، ثم احدثت تغييرا كبيرا على نموذج (البراديم) الليبرالي الذي تميز بوجود سلطة شرعية، عقلانية قائمة على حكم القانون، وفقا لوصف عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠)، مرورا بدولة الرعاية الاجتماعية Welfare State، أو البراديم الاجتماعي الذي تتكفل الدولة عن طريقه مواطنيها اقتصاديا واجتماعيا، والذي ظهر أول الأمر في الدول الاسكندنافية، ثم انتشر لاحقا في غيرها من البلدان المتقدمة، وصولا الى النموذج أو البراديم، الاجراءي المسطري (Procedural Paradigm) القائم على السيادة الشعبية، ومشاركة المجال العام في الشأن السياسي بطريقة تنافذية عن طريق تبني ديمقراطية تواصلية جذرية من قبل السلطة السياسية التي تستمد مشروعيتها من مدخلات المجال العام الذي يرفدها بتوافقات هي حصيلة نقاش عمومي (قائم على العقل العملي المبني على حجج ذات طابع اخلاقي وفقا لهابرماس)، نقاش يدور في المنتديات والملتقيات العامة بما يشكل في المحصلة جزءً من روافد القرار السياسي العام.

واذا كانت اوربا قد مرت بكل هذه المراحل أو جلها، وهي لم تزل في تفاعل وتطور ليس بفعل الاحداث والوقائع والممارسات السياسية اليومية المستجدة حسب، وانما ايضا بفعل النخبة المفكرة والمبدعة المتمثلة بالانتلجينسيا Intelligentsia، وتيار المنظرين والفلاسفة والمفكرين، فأن بلداننا العربية ظلت ترزح تحت نير الاحتلال والاستعمار والشرائح المحلية التقليدية المستبدة، وهي شرائح متخلفة لا هم لها سوى التمسك بالسلطة ومنافعها المباشرة.

وعلى الرغم من الجهد الذي بذله كثير من المتعلمين والمفكرين المستنيرين العرب على طريق التحديث والتنوير، الا ان جهود اغلبهم تعثرت وانزوت، ولم تثمر الا القليل في اواخر القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين الميلادي، وهو قليل تمثل بظهور المدارس الحديثة، ونظم الادارة العلمية البيروقراطية، وادخال النساء وان كان بشكل محدود في نطاق التعليم الحديث.

من هنا لم ينشأ عندنا مجال عام يقوم على اشخاص خواص يجتمعون من اجل النقاش حول مواضيع تكتسب طابع المصلحة العامة او المشتركة (مصلحة الشعب والوطن) الا ضمن حدود ضيقة، بسبب ضعف الطبقة البورجوازية، ومحدودية عددها، وضآلة دورها، فضلا عن ابعاد النساء والعمال وشرائح اخرى عن دائرة التأثير العام.

وعلى الرغم من مضي سنوات طويلة على ظهور نمط الدولة العربية (الوطنية)، الا ان المجال العام ظل محدودا، بل ومحاصرا، وذلك يعود لعوامل عدة – عدا ما ذكرنا – يأتي القمع الأمني، والتضييق السياسي (الحكومي) في مقدمتها، اذ ظلت السلطة السياسية تراقب الحراك السياسي بشقيه النخبوي والجماهيري، سواء في المنتديات والمقاهي والصالات العامة في الماضي، وصولا في الحاضر الى وسائل التواصل الحديثة، المتمثلة بالشبكة العنكبوتية، والقنوات الفضائية، والمؤتمرات العلمية والشعبية.

في ضوء كل هذه المنحنيات والانكسارات، تأتي هذه المحاولة المتواضعة لتسد جزءً من الفراغ البحثي العربي في هذا الميدان الصعب

والشـائك، لتبحث وبشـكل مختصر في نظرية المجال العام كما تبلورت في اوربا، سـواء في الميدان التجريبي (الاجتماع والسياسة)، او في الحقل المعياري (الفلسـفي)، في محاولة لايجاد أثر مباشر أو غير مباشر لهذه النظرية في واقعنا العربي عموما والعراقي على نحو خاص، عن طريـق تلمس واقع المجال العام في العراق منذ قيام الدولـة (الحديثة) على ارض الرافدين عام ١٩٢١، ولحد الان. تبقى هذه المحاولة محدودة وناقصـة لأنها فرديـة وانطباعية، ولم تقم على مسـح ميداني، أو استبيان تجريبي، لكنها تزعم انهـا ريادية طرقت موضوعـا جديدا في اطار الساحة العلمية السياسية العراقية.

قـام البحث على فرضية مفادهـا ان العراق لم يعـدم مجالا عاما، بل ان هذا المجال ظهر حتى قبل قيام الدولـة العراقية عام ١٩٢١، لكنه ظل مجـالا محدودا بفعل ضعف أو هشاشـة الطبقة الوسـطى، ومحدودية دورهـا، وتهميش المرأة اجتماعيا، واقصاء الشـرائح العمالية، وملاحقة السـلطات المتعاقبـة للناشـطين والفاعليـن في الحقل السياسي.

لاثبـات هذه الفرضية، فان البحث اسـتند على المنهج السوسيولوجي المقارن، لأن فكرة البحث قائمة أصلا على نشـاط الشرائح البورجوازية، والفئـات المتعلمـة عبـر المراحـل السياسـية المختلفة التي مر بها العراق المعاصر، ومقارنة ذلك بالاجواء التـي رافقت ظهور المجال العام فـي اوربا، وما رافقه مـن توصيف اجتماعي، وتنظير فلسفي، لا زال قائما حتى اليوم.

عانـى البحـث مـن صعوبـات عـدة ابرزها ندرة المصادر، وشـح الدراسـات التي عالجت الموضـوع عربيـا، وشـبه غيابهـا عراقيـا.

نأمل ان تفتح هذه الدراسة البسيطة آفاقاً واعدةً، ليـس فقط أمام قيام فضـاء عمومي عراقي قائم علـى النقـاش العقلانـي الجمعـي التواصلـي المتنـوع، في اجـواء من الحريـة والنقد، بعيدا عـن أية وصاية مـن أي طرف، مسـتندا على افضل الحجج المسـتمدة من قيم العقل والحداثة والتنويـر، وانما ايضا لظهور دراسـات واعدة في هـذا الميـدان الحيـوي والضـروري لقيام ديمقراطية حقة تؤمن بتداول السلطة سلميا بعيدا عن الاهواء الضيقة، والمصالح العرضية.

المبحث الاول

مفهوم المجال العام

ان البحث في مفهوم المجال العام يتطلب التفكير في اشكال الممارسة الانسانية واهدافها، ولا سيما ما يتعلق بأبعادها السياسية وتحولاتها التاريخية لان المجال العام يرتبط باليات اندماج الفرد في الجماعة ومشاركته في الحياة العامة، كما ان له علاقة وثيقة بالممارسة الديمقراطية، ونوعيـة العلاقات التي تصـل الافراد ببعضهم داخل المجـال العام في ضوء اشـكالية العلاقة بين الدولة من جهة، والمجتمع المدني من جهة اخرى، كما يعد المجال العام أحد أبرز سـمات الحداثة السياسـية التي احدثت قطيعة عميقة مع التصورات الفلسـفية التقليديـة التي كانت تعتقد ان الامور السياسـية يكلف بها البشر، في حين اعتبـرت قضايا التدبير شـأنا لاهوتيـا متعاليا «Transcendantle» لا دخل للانسان فيه[٣].

ويعـد عالـم الاجتمـاع الألمانـي يورغـن هابرمـاس*أول مـن تحدث عن المجـال العام بشكل واضح في سـتينيات القرن الماضي عن طريـق كتابه (التحـول البنيوي للمجـال العام)

الـذي بحث في المجال العام والمفاهيم المتصلة بـه، وقـدم هابرمـاس اعـادة تكويـن تاريخية للمجال العام الذي بدأ بالظهور في القرن الثامن عشر بوصفه فضاءً اجتماعيا متميزا عن الدولة والاقتصـاد والعائلة يمكن من خلاله للافراد ان يتواصلوا كمواطنين مسـتقلين من اجل التداول في المصلحة العامة[٤].

ويعـرف يورغن هابرماس المجال العام بانـه مجموعة من الأشـخاص الذين يجتمعون مـن اجـل النقاش بشـأن امـور تكتسـي طابع المصلحة العامـة[٥]، فالمجال العـام الذي اتاح الفرصة لظهور المجتمع المدني وفر المسـاحة للأفراد للحوار في الشؤون المشتركة، كما اتاح المناخ المناسـب لانتقاد السلوكيات والمعتقدات غير المنطقية التي تأسست في المجال الخاص، من اجل اعادة تشـكيلها وفقا للعقل والمنطق[٦]، عن طريـق الفضاءات التي يخـرج اليها افراد المجتمـع بهدف الحـوار والنقـاش مع بعضهم بشـأن الامور العامة، ويعتمد هذا الحوار على امور عدة ابرزها[٧]:

العقلانية في التفكير.

قبول الاخر.

التسامح.

الايمان بالتعددية.

حرية التعبير.

وعلى الرغم من ان سـلطة المجال العام لا تضاهي سلطة الدولة، الا انها سلطة لا يستهان بهـا بعـد ان اصبح المجـال العـام بفضل هذه السـلطة قادراً علـى تعميم اعرافـه وضوابطه وقواعـده الخاصـة بانتـاج الخطـاب وتوزيعه واسـتهلاكه، اذ لم يكتف المجال العام بالتركيز على جسـد الانسـان بل وصل الـى الخطابات والتعبيـرات[٨]، حتى اصبحت لديه القدرة على تمكيـن المجتمع مـن تنظيم نفسـه بطريقة تولد حكاماً وافراداً يسهمون في صنع الخير العام[٩]، عـن طريق ايمان الافراد بالانتماء للدولة مقابل قيـام الاخيرة بتأمين متطلبـات الطرف الاول، ويتـم تحديـد حقـوق وواجبـات الجانبيـن عن طريق التنشـئة الاجتماعية السليمة، ليسود لدى الافـراد شـعور بانهم جزء مـن جماعة مؤمنة بالدولـة[١٠]، فالافـراد وفقـا لروبـرت ماكيفر يمثلون سـلطة اجتماعية توجـد في المجتمعات الصغيرة الاخرى كالنقابة والمؤسسـات المدنية والنوادي الرياضية، ولا بد لهذه المجتمعات ان تكون تابعة لدولة، فالحياة الانسانية لا بد لها من قدر من التنظيم اذا ارادت تحقيق شـئ له قيمة، كي لا يظـل الناس ولا يعرفون كيف يتوجهون ولا يعرفون مـا يفعلون، فالبعيـدون عن اطار الدولة العام هـم كالقراصنة ورجال العصابات الذيـن لهم قانونهم الخاص الذي لا يسـتطيعون العيـش من دونه[١١]، وهذا ما يفسـر اسـتجابة الانسان للشـعور بالضعف، ولجوءه للعيش مع الاخرين من ابناء جنسه ليكون الفئة الاجتماعية ثم المجتمع[١٢].

وللحيلولـة دون وجود القوانين الخاصة للجماعـات لا بد من وجود مجـال عام يضمنه الشعور بالدولة التي يمكن من خلالها توحيد كل الجماعات، مع ضمان ديمومة الحياة الجماعية باعتبارها عائقا امام تشـتت النشاطات الفردية، فالشـعور بالدولة يأتي من الوعي لنظام معين، اذ انه بالقدر الذي يفهم من خلاله غرض الدولة، يسـتطيع الفرد ان يدرك الدولة بطريقة مختلفة عن الاشكال البدائية للحياة الاجتماعية كالاقوام

والمجموعات المنغلقة والقبائل[١٣]. فهو ليس بملكة طبيعية تولد مع الافراد او الجماعات الذين لا يولدون بمهارة وراثية، فالانكليز لم يولدوا على انهم مواطنين يحترمون القانون لديهم فطرة سياسية سليمة، وكذلك الحال للالمان الذين لم يولدوا وهم يحملون رغبة وراثية في الامتثال للسلطة، لكنهم تعلموا وتثقفوا على انهم كذلك[١٤]. فالمجال العام برأي هابرماس هو نقاش عقلاني تزامن صعوده مع تصاعد الشعور بالشأن العام ومأسسته، ليس بوصفه مجموعة من المصالح، ولا بوصفه تعارضا بين الدولة والمجتمع، بل باعتباره ممارسة للنقاش العقلاني في الشؤون السياسية والعامة التي تهم جميع المواطنين على اختلاف توجهاتهم، وما يسمه هابرماس نقاشا عقلانيا كان يطلق عليه ايمانويل كانط في القرن الثامن عشر «الاستخدام العمومي للعقل»، اذ سبق لكانط ان عرف التنوير على انه الاستخدام العام والحر للعقل في مختلف المجالات والذي يختلف برأيه عن الاستخدام الخاص للعقل المتعلق بالنطاق العائلي المحدود، ويتطلب الاستخدام العام للعقل وفقا لكانط وجود الحرية والكتب والجمهور الذي يقرأ، وهذه الامور لم تكن موجودة في ذلك الحين في ظل الحكم المطلق المتمثل بالملكيات والتعليمات الكنسية الذي كان يقيد اي نقاش حر ونقدي وعقلاني في الشؤون العامة[١٥].

ما تقدم يشير الى ان ما جاء به هابرماس يكرس الخروج من قيود الحكم المطلق عن طريق العمل السلمي للمجتمع المدني لان مسارات المجتمع المدني وبنيته الداخلية عامة تنتدب نفسها للاضطلاع بمهمة مراقبة سلطات الدولة العامة شريطة ان يوافق المجال العام المدني الحر على القيام بهذه المهمة كونه مصدرا للشرعية، وبذلك يفرض المجال العام نفسه على انه حلقة الوصل بين سلطة الدولة والمصالح الخاصة المتعلقة بالافراد، وهذا يعني ان المجال العام يشترط وجود صفة الجماعية للخروج من الحيز الخاص للتعامل مع الافراد ليس على كونهم افراد، بل على انهم جزء من جماعات تمثل المجال العام[١٦].

ومن اهم الامور التي يجب التسليم بها هي ان الفرد يتحرك في مجالين هما المجال الخاص المتعلق بحركته ضمن كل ما هو خاص، والاخر هو المجال العام الذي يشمل توجهات الفرد العامة في المدرسة والجامعة والمؤسسة والحزب على اعتبار ذلك جزءً من المجتمع المدني الذي لا يمكن للحيز الخاص التحكم به[١٧]، لأن المجال العام هنا عبارة عن حيز لا يرتبط بالدولة يلتقي فيه الافراد بما يحملون من افكار شخصية تتعلق بالمسائل المشتركة من اجل تبادل الاراء بغية التوصل الى اهداف مشتركة، لكن هابرماس يحذر من احتمال تناقص مساحة المجال العام في حال بسطت الدولة قبضتها على الحياة اليومية[١٨].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان المجال العام الذي يشارك فيه الرجال والنساء والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية يقسم الى شكلين رئيسيين[١٩]:

١.المجال العام القوي :

يمكن اعتبار المجال العام قويا في حال وجد في مساحة جغرافية ليس لها حدود مادية تفصلها عن بعضها، ويقصد بذلك المجالات المفتوحة التي ليس لها ابواب او اسوار او محكومة

باوقات فتح واغلاق، ومثـال ذلك المجال العام الموجود في الشـوارع والارصفة والسـاحات العامة.

٢.المجال العام الضعيف :

يوجـد المجال العام الضعيف في المناطق التي توجـد فيها حواجز تفصلها عن بعضها وابواب للدخـول والخروج وتوقيتـات للفتح والاغلاق، اي انهـا يجـب ان تخضع لقوانين وتشـريعات محددة، ومثال ذلك الحدائق العامة.

وبالرغم مـن التطورات الكبيـرة التي أدخلت على مفهـوم المجال العام الا ان مسـألة وجود مجال عام واحد في الدولة أمر ليس بالسهل ولا سيما في اوقات الحروب حين تسعى كل جماعة الى ان يكون لديها مجال عام خاص بها ليتحول المجال العام الى ساحة للتنافس الاجتماعي[٢٠]، وحتى هابرماس نفسـه عاد ليناقض نفسه حين تحدث عن اسباب تدهور المجال العام في اوربا، والتي أرجعها الى عوامل عدة ابرزها[٢١]:

١.اتسـاع نطاق المجـال العام الـذي نتج عنه صعوبة في عملية التواصل بين المشاركين فيه.

٢.إقحام القضايا الثانوية في المجال العام.

٣.إهتمـام المجـال العـام بقضايـا خاصة مثل مشاكل المرأة، وهذا الأمر أفقده جزءً كبيراً من عموميته.

وأثـارت طروحـات هابرمـاس نقاشـات واسعة في الفكر الغربي، وتعرضت للكثير من الانتقـادات التي يمكن تحديدهـا في ثلاثة أمور رئيسة(٢٢):

١.التطور التاريخـي للمجال العام، والذي انتقد مـن قبل المفكر الايطالي (ارماندو سـيلفادور) الذي نفى الوجـود التاريخي للمجال العام الذي تحدث عنه هابرماس، معتبرا هذا المفهوم نتاجاً خالصاً لمنظومة الحداثـة الغربية، كما نفى أية علاقة للمجال العام بالتراث سواء كان غربياً أم غير غربي.

٢.التصـور المثالـي للمجـال العـام، وهنـا تم إنتقـاد هابرماس من قبل مفكري ما بعد الحداثة وابرزهم (الان ماكي) الذي كان يرى في كتابه (مقدمة في المجـال العام) ان هابرماس يصور المجـال العام بشـكل مثالي، وهـذا الأمر غير صحيح برأيه لانـه يعتقد ان المجال العام يجب ان يتضمن حجج عقلانية منطقية دون توجهات عاطفية.

٣.كمـا تعرضت ماهيـة المجال العـام القيمية والدينية الى كثير من الانتقادات.

وانتقـدت المفكـرة الامريكية (نانسـي فريزر) نظرية هابرمـاس التي صـورت المجال العام البورجـوازي على انه فضاء مثالي عن طريق التركيز على نقطتين اساسيتين[٢٣]:

١.مسـألة النوع التي تعتبر حاضرة بقوة والتي سـاهم بطرحهـا عـدد مـن الحـركات العريقة المتنامية في العالم خلال القرنين التاسـع عشر والعشرين والمتعلقة بشكل أساس بالنساء.

٢.مسـألة السـود الذيـن ناضلوا فـي الولايات المتحـدة الامريكية من اجـل تكوين مجال عام خاص بهم يشـكل نقيضا للمجال العام الرسمي الذي حدده هابرماس اول مرة عام ١٩٦٢.

المبحث الثاني

المجال العام في العراق

اولا: العهد الملكي

لم يشعر العراقيون طيلة الحقب التاريخية المتلاحقة التي عاشها العراق قبل اعلان الدولة عام ١٩٢١، بان لهم مجالاً عاماً مستقلاً عن الدول المحتلة التي كانت مستبدة احياناً، ومركزية احياناً اخرى، وزاد ضعف المجال العام اثناء الحرب العالمية الاولى بعد ان حاولت بريطانيا فصل جنوب العراق عن شماله، وانشاء ادارة بريطانية – هندية فيها صبغة كبيرة من «مدرسة الهند الاستعمارية» التي كانت تعمل بنشاط لوضع الخطط الكفيلة لتقسيم نفوذ الدولة العثمانية التي كانت توصف بـ «الرجل المريض» في ذلك الحين، وبمجرد الاعلان عن بدء الحرب العالمية الاولى اجتاحت القوات البريطانية العراق من جنوبه الى شماله خلال اربع سنوات[٢٤].

ومنذ ذلك الحين لم يكن لاية فئة او حزب سياسي القدرة على تجاوز الانتماءات الفئوية، فللسنة احزابهم، وبالمقابل للشيعة احزابهم ايضا نتيجة للخلاف العقائدي التاريخي بشأن مسألة الامامة، وما تلا ذلك من اختلافات في المعاملات والعبادات افرزت انقسامات حادة في المجتمع ولا سيما حين يتعلق الامر بالحكم، ومع الاقرار بان ليس جميع الاحزاب كانت تمارس الطائفية[٢٥].ما تقدم يشير الى ان المجال العام في العهد الملكي كان يعاني من الضعف نتيجة الانقسامات الفئوية المتراكمة والتي تسببت ببروز مجالات خاصة كانت لها الصفة الغالبة على حساب المجال العام.

١-مقومات المجال العام في العهد الملكي :

على الرغم من ضعف المجال العام في العهد الملكي، الا ان امور عدة كانت تمثل معززات لنواة نشوء المجال العام في ذلك العهد أهمها :

أ-الهوية :

بعد تأسيس الدولة العراقية كان الموضوع الأول والاهم هو إقامة وإنشاء دولة جديدة تؤسس لهوية وطنية جامعة وقادرة على توحيد أطياف العراق الطائفية والدينية والاجتماعية المختلفة[٢٦].

هذا الامر تسبب بوجود ملامح للمجال العام في العهد الملكي عن طريق وجود فئة تؤمن بان الهوية المشتركة قد تمثل المساحة الاوسع للالتقاء بعيدا عن القيود العصبوية، وخارج اطار سلطات الدولة.

ب-نسب الملك :

حاول الملك فيصل الأول توظيف نسبه الذي كان محط احترام مختلف الفئات ليكون نقطة الالتقاء التي تجمع مختلف القوى والمصالح السياسية والاجتماعية، كما استفاد من المكانة التي كان يتمتع بها من اجل تقليل الاحتكاك والصدام فيما بينها [٢٧].

وعلى الرغم من عدم تطرق الملك فيصل الى مسألة المجال العام بشكل مباشر، الا ان نسبه الذي يحظى باحترام فئات واسعة من العراقيين حتم عليه ان لا يضع كثيراً من القيود على الافراد بصفته الحاكم، هذا الامر اتاح بعض المساحة لتداول الناس للشؤون العامة، وهذا يعد شيئا من المجال العام وان كان بصورة ضئيلة.

ت-الاذاعة والصحافة :

بعد وفاة الملك فيصل الأول عام ١٩٣٣ وتولي نجله الملك غازي الحكم، حاول الاخير دعم وبلورة ملامح للمجال العام في العراق وان كان بشكل غير مباشر عن طريق تأسيس اذاعة تحاول التأثير في الشعب عن طريق اثارة خطابات التحريض ضد البريطانيين التي كانت تبثها من القصر الملكي، وهو ما دفع كثير من العراقيين الى اتهام بريطانيا بالوقوف وراء مقتله بحادث سيارة عام ١٩٣٩[٢٨]، كما شهدت مرحلة العهد الملكي بروز الصحافة التي كانت تتمتع بقدر نسبي من الاستقلالية[٢٩].

ث-نواة الطبقة الوسطى :

ان الحديث عن وجود انقسامات بين فئات المجتمع العراقي في العهد الملكي لا يمكن ان يلغي الاشارة الى بروز بعض الجماعات التي حاولت ترميم الأوضاع عن طريق التقارب لتشكيل نواة طبقة وسطى ضمت تجار ومقاولين وضباط وزعماء مؤثرين في المجتمع، وحاولت هذه النواة الوقوف بوجه مظاهر تشرذم المجتمع الواقع تحت وطأة الصراعات الطائفية، وتزامن ذلك مع البدء بتأسيس النقابات والتجمعات الثقافية [٣٠] .

٢-معوقات المجال العام في العهد الملكي :

أ-هيمنة السلطة :

حاولت النخبة التقليدية الحفاظ على السلطة، من خلال فرض الالتزامات التي تمنح النخبة صفة شرعية، والتلويح بالعقوبة لكل من يخالف هذه الالتزامات، حتى أصبحت حلقة صغيرة مغلقة، وفئة معزولة تمثل قلة حاكمة لم تتمكن من ازالة الفجوة مع الغالبية العظمى من أفراد الشعب لأن سياسيي النخبة لم يكونوا مؤهلين أو مدربين لاداء مهماتهم على الرغم من تخرج الكثير منهم من مؤسسات علمية مرموقة خلال الفترة (١٩٢٠-١٩٥٨)[٣١].

وتسببت هذه الفجوة التي خلقتها السلطة مع الشعب بضعف واضح للمجال العام الذي لم يكن له لينمو في ظل وجود طبقة سياسية معزولة لا مجال لحدود سلطتها، اذ من الصعب ان يكون هناك مجالاً عاماً اذا لم تكن حدود السلطة واضحة، وحدود المجال الخاص واضحة، ليأخذ المجال العام مكانه بين الاثنين.

ب-صراع العصبيات :

ان الأمر الذي زاد صعوبة وجود مجال عام في العراق هو التعصب التقليدي الذي كان ينطلق من التمسك بالعادات والقيم والأعراف التي كان اصحابها يعتقدون انها افضل المعتقدات في العالم، وان كانت تحتوي بعض الامور غير المعقولة، اذ كانت بعض الجماعات تركز على خرافات واباطيل الجماعات الاخرى وتنتقدها في الوقت الذي تتغاضى فيه عن امور يراها الآخرون خرافات واباطيل ايضا، وهذا الامر قيد اية محاولة للاصلاح الذي يمهد لنشوء المجال العام[٣٢].

هذا ما دعا الملك فيصل الاول لايلاء هذا الموضوع اهمية كبيرة ووضعه على سلم اولوياته، اذ أكد في النقطة الاولى من مذكرته التي اصدرها عام ١٩٢٣ لتقييم الاوضاع في تلك المرحلة على ان العراق ينقصه اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية الا وهو الوحدة الفكرية في ظل وجود انقسام كبير يقوده اشخاص كل همهم تحقيق غاياتهم الشخصية[٣٣].

ت- الإقطاع :

كان العـراق فـي بداية تأسـيس الدولة عام ١٩٢١ بلدا زراعيا بطئ التطور تمثل الزراعة فيـه العصب الرئيس للاقتصاد، وكان يعمل في قطاع الزراعة نحو ٨٥٪ من العراقيين، ويشكل وارد الزراعـة نحو ٢٤٪ مـن الدخل القومي، وسـيطر الاقطاعيـون الكبـار في ذلـك الحين علـى ٧٥٪ من الاراضي الصالحـة للزراعة، والملاك الصغار على ٢٥٪ من الاراضي على الرغم من كون نسبة الاقطاعيين لم تكن تتجاوز ١٪ من عدد السكان[٣٤].

وتسـبب وجود قلة من الاقطاعيين المسـيطرة مقابل اكثرية محرومة من السكان بحدوث فجوة كبيرة عرقلت مسـألة نشـوء مجـال عام واحد يمكـن ان ينضوي ضمنه الجميع، فالاقطاعيون كان لهم مجالهم الخاص المتمثل باللقاء والتعامل مـع اقرانهم فقط، في حيـن كان للفلاحين وبقية الجماهيـر مجالاتهم الخاصة (المضايف) ايضا التي كانت مختلفة لكن الشيء الذي كان يجمعها هو البغض للاقطاعيين.

ثانيا: العهد الجمهوري (١٩٥٨ – ٢٠٠٣) :

علـى الرغم من انتقال العراق من الملكية الى الجمهوريـة، الا ان ملامـح المجـال العـام في العهـد الجديد لم تكن واضحة في ظل سـيطرة الدولة، وعدم القـدرة على الحد من الانتماءات العصبويـة التـي تعد من اهم معوقـات المجال العـام، الا ان ذلك لا يعني عـدم وجود مظاهر للمجال العام في العراق الجمهوري.

١- مظاهر المجال العام في العراق الجمهوري:

أ-التغيير الجذري :

ان التغييـر الجذري الذي حدث عام ١٩٥٨ جاء مختلفا عن الثورات والانقلابات التي حدثت فـي المنطقـة العربية فـي تلك الحقبة لاسـباب عـدة ابرزها، اقترابه مـن مفهوم الثورة بعد ان أحدث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية، وفسحه المجال لقوى سياسية واجتماعية مختلفة للتعبيـر عن ارائهـا، بعد أن أصبحت السـاحة مفتوحة امـام التيـارات الليبرالية والشـيوعية وبعض مكونات النخبة المثقفة [٣٥].

وعلى الرغم من عدم وضوح مخرجات التغيير الجذري الـذي حدث عام ١٩٥٨، الا ان وجود قوى ليبرالية وشيوعية ونخب مقربة من صانع القرار يشـير الى ان المجال العام كان موجودا لكن بشـكل غير منظم، ودليل ذلك ان التيارات السياسـية الليبرالية والشيوعية اصبحت منظمة بالشـكل الذي ظهـرت فيه لاحقا بعد نقاشـات وحـوارات جرت بيـن اعضائها فـي المقاهي والاماكـن العامـة، وما كان يجـري من تفاعل داخل هذه الاماكن هو المجال العام.

ب-الصحافة :

تميزت حقبة الخمسينيات من القرن الماضي بانهـا مثلت العصر الذهبـي للصحافة العراقية بعد دخـول ماكنـات الطباعة الحديثـة، وبداية الطباعة بطريقة الاوفسيت، اذ كانت اول جريدة طبعـت بهـذه الطريقة هـي صحيفـة الاخبار، تلاها صدور صحف عدة منها صوت العراق، العصر، الوطن، الجمهورية، الأيام، المواطن، العصور، الحارس العراقي، الانصار، البلاغ، التحرير، اليقظة، المستقبل[٣٦].

وبالرغم مـن هيمنة الصحف الحزبية في العهد

الجمهوري، الا ان هذا العهد شهد تزايدا ملحوظا في اعداد الافراد المهتمين بقراءة الصحف، والمعروف انه كلما ازداد الاهتمام بالصحافة، كلما منح المجال العام فرصة اكبر للتبلور.

ت-التجنيد الالزامي :

بالرغم من ان اقرار التجنيد الإلزامي في العراق يعود إلى العام ١٩٣٥ حين اضطرت السلطة في ذلك الحين الى اقرار قانون الخدمة الإلزامية لإدارة شؤون الجيش العراقي[٣٧]، الا ان أهميته زادت في العهد الجمهوري على اعتبار ان التجنيد الإلزامي يمثل خطوة لتعزيز الروح الوطنية، وإزالة الفوارق، انطلاقا من قناعة مفادها ان الجيش يمكن ان يؤدي دوره لحماية البلاد خلال الحروب، كما ان له ادواراً اخرى مهمة اذ انه يمنح منتسبيه الفرصة للتعايش وتعلم امور قد يستفيدون منها في حياتهم[٣٨].

وبغض النظر عن الأهداف التي تبغيها السلطة من التجنيد الإلزامي، يمكن القول ان الخدمة العسكرية الإلزامية ساهمت بشكل كبير في تعزيز المجال العام لأسباب عدة منها:

*منحت الخدمة الإلزامية آلاف العراقيين ومن مختلف القوميات والطوائف الفرصة للعمل سوية تحت خيمة الجيش.

*فسحت المجال أمام فئات واسعة من الشعب ممثلة في الجيش للنقاش في المسائل العامة والبحث عن حلول لها وان كانت بسيطة.

*الأمر الأهم في الخدمة الإلزامية هو العلاقة الوثيقة التي تنشأ بين منتسبي الجيش بعد تسريحهم، اذ لجأ كثير منهم لمد جسور التواصل مع زملائه باساليب مختلفة، وهذا التطور يمثل انتقالة مهمة تصب في خدمة المجال العام.

ث- تراجع سلطة العشيرة :

لا يمكن انكار حقيقة مفادها ان العصبية القبلية قد تكون المفتاح لحل كثير من المشاكل ولا سيما تلك التي تكون داخل اطار العشيرة، الا ان الافراد يجب ان لا يتوقعوا ان العشيرة يمكن ان تحميهم من دون مقابل، فالمصلحة متبادلة، لان العشيرة التي تمنح عناصرها الحماية تنتظر منهم منحها الولاء، فالفرد يتقوى بالقبيلة، والقبيلة تتقوى به[٣٩].

وهذا ما تنبهت اليه حكومة عبد الكريم قاسم الذي وصل إلى السلطة عام ١٩٥٨ ما دفعها إلى اتخاذ عدداً من التدابير التي تهدف لتحسين أحوال الجماهير من بينها إلغاء قانون العشائر الذي كان يكرس هيمنة الإقطاع وشيوخ العشائر على عامة الناس[٤٠].

ومن المعروف انه كلما تراجع دور العشيرة، كلما زادت مساحة المجال العام الذي يبنى على أساس خروج الفرد من انتماءاته الضيقة وفي مقدمتها العشيرة.

ج-التعليم المجاني :

اهتم العهد الجمهوري منذ بدايته بالتعليم قبل ان يتحول هذا الاهتمام الى خطوة أكثر أهمية عن طريق مجانية التعليم التي أقرت وطبقت منذ نهاية ستينيات القرن الماضي والى غاية الان، وشمل التعليم المجاني جميع المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية، مما أدى إلى تراجع التعليم الأهلي، اذ تم عام ١٩٧٥ نقل جميع طلبة التعليم الأهلي إلى المدارس المجانية[٤١].

ان إقـرار التعليـم المجانـي يعنـي ان الجميـع متسـاوون ويحصلـون علـى فـرص متكافئة للدراسـة بغض النظر عن مسـتوياتهم الاجتماعيـة، او انتماءاتهـم الاثنيـة، وفي هذا الأمر فرصة كبيرة لتعزيـز المجال العام الذي غالبـا ما ينشـط فـي بيئة كتلـك التـي توفرها المؤسسات التعلمية.

٢- معوقـات المجـال العـام فـي العـراق الجمهوري:

أ-سيطرة المؤسسة العسكرية :

شـهد عـام ١٩٥٨ وصـول العسـكريين الى هرم السـلطة واحتكارهم لها، وتهميشهم لفئات الشعب الاخرى[٤٢].

ان وصـول العسـكر الـى هـرم السـلطة في العـراق، وقدرتهـم علـى اصـدار قـرارات مصيرية مهمة كتحويـل العراق من مملكة الى جمهوريـة، وتعزيز مركزهم كنخبة عسـكرية تعمل بمعـزل عن طبقات المجتمع الذي أفضى إلى خلل واضح في تركيبة المجتمع الذي ينبغي له ليكون سليما ان يتمتع بمجال عام يمثل فسحة لعامة الشـعب بعيـدا عن قيود السـلطة وتقاليد الاسرة والعشيرة.

ب-التفرد بالحكم :

بدأت ملامح احتكار السلطة في ستينيات القرن الماضي، وتسـبب ذلـك في ان تختـار كل فئة العمـل ضمن دائرتها الضيقـة في ظل الاعتياد على عدم فسـح المجال للاخريـن لادارة امور الحكم[٤٣]، وسببت سياسة التفرد بالحكم تضييقا على مظاهر المجال العام، فانحسرت الصحافة مـا عدا تلـك التابعـة او المادحة للسـلطة، كما تراجع بشكل واضح عمل المنتديات والتجمعات الثقافية، وغير ذلك من الأمور التي وقفت بوجه انخراط الأفراد ضمن المجال العام.

ت-العنف :

اتخـذ التحول الى العراق الجمهوري منحى فيه شئ من العنف، اذ ابتدأ بقتل الأسرة الملكية التي كانت تحكـم العراق قبل عام ١٩٥٨، وتلا ذلك سلسـلة من الاغتيـالات والانقلابات والحروب التي حصدت ارواح الاف العراقيين.

وربمـا كان ذلـك بسـبب العنـف المتأصل في الذات الاجتماعية شأنه شأن السلام والوئام، الا اننـا في العراق لم نسـتطع ان نوازن بين اليات الوئام والوفاق، واليات القهر والعنف[٤٤].

وفـي ظـل وجـود العنـف وغيـاب او ضعف الامـن لا يمكن الحديث عن وجـود مجال عام يضمـن للافراد مسـاحة كافية تتيـح لهم القدرة علـى التحـرك وحريـة التعبير، ولا سـيما في اوقـات الحروب التي يتم فيها تحشـيد المجتمع باتجاه الجبهات، وتضييق المسـاحات على كل الفعاليات الاخرى.

ث-الصـراع بيـن الافـكار الاسـلامية والعلمانية :

شهدت الفترة التي تلت عام ١٩٥٨ صراعا بين الاسلاميين والعلمانيين بسبب بعض القوانين التي لم ترق لفئات في المجتمع العراقي، ، مثل قانـون الاصلاح الزراعـي (١٩٥٨)، وقانون الاحوال الشـخصية (١٩٥٩) كما ان المؤسسة الدينية الاسـلامية بشـقيها الشـيعي والسني لم تكن راضية عن اداء عبد الكريم قاسـم بسـبب

بعض القوانين التي تعتقد انها كانت تستهدفها، فضلا عن رفض عبد الكريم قاسم للانتماءات الطائفية، ووقوفه الى جانب حقوق المرأة، ودعوته للمساواة بين الرجل والمرأة في الارث، ووضعه شروطا لتعدد الزوجات، الامر الذي اثار حفيظة الاسلاميين الذين انتقدوا الدولة في ذلك الحين بذريعة وجود خطر شيوعي على الاسلام[٤٥].

كما ان مروجي أفكار التغيير لم يتمكنوا من تقديم بدائل واضحة تتلائم مع واقع المجتمع العراقي، ولا تستفز ايـاً من فئاته، اذ كانت القرارات الواقعية محدودة لا تتجاوز النقد اللاذع للاسلاميين عن طريق الاشارة الى ان بعض رجال الدين لم يتمكنوا من انجاز شئ يذكر خلال المدة السابقة[٤٦].

وهنا وجد المجال العام نفسه تائها بين اتجاهين احدهما ينفي الاخر، وهذا الامر يعقد فرص ايجاد مساحات واسعة يمكن للافراد من خلالها التفكير خارج اطار انتماءاتهم الضيقة.

ثالثا: العهد الحالي (المجال العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣) :

يوجد في كل دولة مجالين، احدهما المجال الرسمي المتعلق بالدولة والذي لا يمكن للافراد التصرف به، ومجال اخر خاص يمكن للأشخاص التصرف به كما يشاءون، وما بين هذين المجالين يوجد المجال العام الذي من الصعب جدا رسم حدوده في العراق الذي يفترض انه انتقل ناشئا الى الديمقراطية في ٩ نيسان ٢٠٠٣ في ظل ظروف صاخبة وأوضاع مضطربة رافقها احتلال وتلاها اعمال عنف وارهاب، الأمر الذي صعب بشكل كبير وجود البيئة المنظمة التي يتطلبها المجال العام، اذ لا يمكن لهذا المجال ان ينمو في ظل اجواء الحرب واطلاق النار.

وعلى الرغم مما ذكر الا ان ذلك لا يعني ان ملامح المجال العام تراجعت، اذ ان محاولات بناء مجتمع مدني منظم، والانفتاح الاعلامي الواسع، والانتشار السريع لوسائل التواصل الاجتماعي، مع متغيرات اخرى ادت الى بروز مظاهر للمجال العام واضحة للعيان بعد عام ٢٠٠٣.

١- مقومات المجال العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

تمثل المجال العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بمتغيرات عدة منها:

أ-الدستور :

منح الدستور العراقي الدائم الصادر عام ٢٠٠٥ في مادته الخامسة عشرة الأفراد الحق في الحياة والامن والحرية، وعدم جواز حرمان او تقييد اي عراقي من هذه الحقوق الا وفقا للقانون، كما منحت المادة السادسة عشرة حق تكافؤ الفرص لجميع العراقيين على ان تتعهد الدولة القيام بالاجراءات الكفيلة بذلك.

ويمكن القول ان هاتين المادتين اشارت بوضوح الى المزج بين ما هو دستوري من جهة، وبين افكار وتقاليد الأفراد من جهة اخرى، فحقوق الحياة والامن والحرية وتكافؤ الفرص ليست متساوية عند العراقيين، لان كل فرد ينظر اليها من زاويته، والقدرة على احتواء ذلك في الدستور يعد من أهم مقومات المجال العام.

ب_ الانتخابات :

على الرغم من كثرة الملاحظات المؤشرة على العملية الانتخابيــة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الا انها تبقى الية للمشاركة السياسية التي يتمكن عــن طريقهــا الافراد مــن اختيــار ممثليهم في السلطة التشــريعية في ممارسة تضمن للعراق الانتقال الى الديمقراطية[٤٧].

بناءً على ذلك يمكن القول ان للانتخابات اسهام واضــح في تعزيز المجال العام لاســباب تتعلق بمــد جســور التواصل بيــن الجماهيــر، ومنح الناخبين مساحة واسعة للحديث بامور السياسة والمرشحين الذين سيمنحونهم اصواتهم.

ت- اللغة :

لا شك ان اللغة تمثل الوسيلة الاساسية للتواصل داخل المجــال العام، اذ يمكن لــكل من يتحدث اللغــة العربية مثلا ان يكون مســاهما فاعلا في المجــال العام فــي العراق، وكذلــك الحال لمن يحمــل اللغــة الكردية وان كانت مســاهمته في اقليم كردستان اوسع.

والمقصود هنا انه كلما زاد عدد المتحدثين بلغة البلاد الرئيســة، كلمــا زادت فرصة انخراطهم ضمن المجال العام.

ث- الهوية الوطنية :

علــى الرغــم مــن تعــدد الانتمــاءات الدينيــة والقوميــة والطائفية في العــراق، الا ان الثقافة المتأصلة في نفــوس العراقيين تدفعهم في كثير مــن الاحيان من حيــث يعلمــون أو لا يعلمون للانضــواء ضمن هويتهم الجامعة ليكونوا جزءً مــن المجال العام عن طريــق دفاعهم مثلا عن ميــاه نهــري دجلة والفــرات التي بــدأت تجف بسبب السدود التي تقيمها دول الجوار (المنبع)، واتفــاق العراقييــن على الوقــوف جميعا بوجه الارهاب بغض النظر عن الانتماءات الضيقة.

ج-الاعلام :

بعــد التاســع من نيســان ٢٠٠٣ شــهد العراق ظهــور مئــات وســائل الاعلام مــن فضائيات وصحــف ومجلات ومواقع الكترونية التي كان لها الأثر الواضح في رســم معالم المجال العام، لا ســيما وانها كانــت صعبة الضبط من قبل أية جهة رسمية لان بعضها كان وما يزال يعمل من خارج العراق، كما سعت بعض وسائل الأعلام للتأثيــر فــي الرأي العــام عــن طريق قصص وروايــات جعلتها علــى قائمــة الاولويات عند كثير من العراقيين، وساهمت بعض الفضائيات في توجيه عامة الناس بشــأن الشــؤون العامة، وفرضــت نفســها كلغــة للتواصل بيــن الافراد الذين ينتشرون في مختلف مناطق البلاد.

ح-المجال العام الافتراضي :

ان اقبــال العراقييــن علــى مواقــع التواصــل الاجتماعــي ولا ســيما «فيســبوك» و(تويتــر) منحهــم القدرة علــى جمع المعلومــات عن أية حادثة ولاسيما السياســية منها، والتعليق عليها بوســائل مختلفة ســواء كان بالتأييد او الرفض او الســخرية، ثم اتخاذ موقف منها، الأمر الذي يؤشــر الــى ان الفــرد العراقي الــذي يتواصل مع المجــال العام الافتراضي اصبــح بمقدوره اســتلام اي محتوى للمعلومات وتحليله وتحديد موقفــه منه، اذ وفر هذا العالم الذي يختبئ خلف شاشــات الحواســيب مجالا عاما واضحا يمكن للملايين من افــراده التواصل والتعليق وتحديد المواقف عن طريق كلمات تكتب على منشــور في «فيسبوك» او «تويتر».

خ- الأماكن العامة :

تتعـدد الأماكـن التـي تمثـل مناخـاً مناسـباً للمجـال العـام فـي العـراق بعد عـام ٢٠٠٣، كالمقاهي، والشـوارع، والأرصفة، والحدائق، والمتنزهات، والساحات الرياضية، والمكتبات العامة، والنوادي الاجتماعية، واي مكان يمكن ان يلتقـي فيـه الافراد مـن مختلف مشـاربهم لمناقشـة اهم ما يجري على السـاحة من امور سياسية واقتصادية واجتماعية.

د-المجتمع المدني

نهضت الدولة المدنية الحديثة في ارجاء العالم علـى اكتاف المجتمع المدنـي وبقية التنظيمات الوسـيطة التي قدمت كبار العلماء الذين نظروا فـي مجـال الدولـة والمؤسسـات الموازية في المجتمع المدني والقطاع الخاص[٤٨].

وفي مجتمـع متنوع مثل العراق لعب المجتمع المدنـي دوراً مهمـاً فـي تنميـة المجـال العام عـن طريـق المنظمات غيـر الحكوميـة التي كان لبعضهـا ومـا يـزال دوراً واضحاً في ملأ المسـاحة الواقعة بين المجـال الخاص ومجال الدولة الرسمي.

٢- معوقـات المجال العام فـي العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

على الرغم من وجود مظاهر عدة للمجال العام في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الا ان ذلك لا يعني عدم وجود معوقات ولعل منها :

أ-الهويات الفرعية :

تعد الهويات الفرعية من اخطر المشاكل التي تواجـه تطـور المجال العام في العـراق، اذ ان الانتمـاء للاسـرة والقبيلة والطائفـة والجماعة الاثنيـة امـور ولـدت مـع الانسـان العراقي، ويصعـب عليه التخلص مـن تأثيرات بعضها، اذ انهـا السـبب في كثير من مشـاكله وازماته، فالانتماءات الضيقة تعد معرقلة للمجال العام.

ب- تعدد اللغات :

تعد اللغة من أهم مقومات المجال العام، وكلما قـل عدد اللغـات في اية دولة، كلمـا زادت قوة المجـال العام، لذا فان وجـود أكثر من لغة في العراق تسـبب بتعدد المجالات العامة، اذ يوجد مجال عـام عربي، ومجال عام كردي، ومجال عـام تركمانـي، ومجـالات لمتحدثـي اللغات الأخرى.

ت-التجاوز على الأموال العامة :

كمـا ذكرنـا سـابقا فـان الرصيـف والمتنزه والحديقـة العامة تعد من مقومات المجال العام، وان أي تجـاوز عليهـا يتسـبب بضعـف هـذا المجال، وللأسف شهدت فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ حملة تجاوزات غير مسـبوقة على المال العام، وتحولـت كثير مـن الحدائق العامـة المملوكة للدولـة الى ملكيـة خاصة بعد التجـاوز عليها، وكذلـك الحال بالنسـبة للارصفـة والمتنزهات التي شـهدت تجاوزا من قبـل أصحاب البيوت والمحلات التجارية.

ث-الإعلام الموجه :

ان عد الاعلام مظهراً من مظاهر المجال العام لا ينفـي وجود دور سـلبي لعدد غيـر قليل من وسائل الاعلام، اذ ان وجود اعلام تابع للقوميات والطوائف تسبب بشـكل مباشر في عرقلة نمو المجال العـام، بعد ان اصبح لكل طائفة قنواتها التـي تبث محاسـنها، وتبرز مسـاوئ غيرها،

وهنا وجد المجال الخاص فرصته ليقطع الطريق على تطور المجال العام.

ج-الجيوش الالكترونية :

تسبب التطور الهائل في مجال التكنولوجيا بخروج وسائل التواصل الاجتماعي عن السيطرة الى الحد الذي منحت فيه روداها القدرة على ممارسة مختلف انواع الاستهداف والتسقيط والابتزاز من وراء الحواسيب من دون ان يتمكن احد من معرفتهم، هذا الامر دفع كثير من الجماعات التي ترفع شعارات قومية او طائفية او عشائرية او عائلية للاحتماء بالجيوش الالكترونية التي وجدت في المجال الخاص بيئة مناسبة لنموها، اذ لولا وجود مجالات خاصة متعددة واستهداف بعضها للبعض الاخر لما وجدت الجيوش الالكترونية مكانا لعملها الذي ينتهي في حال وجود المجال العام الذي لا يستهدف المجال الخاص ولا المجال الرسمي للدولة بل يكمل المجالين.

ح- مخرجات الانتخابات :

يفترض ان تعزز الانتخابات المجال العام اذا جاءت النتائج شفافة ومرضية للاحزاب والجماهير، الا ان المشاكل التي تعقب كل عملية انتخابية عرقلت نمو المجال العام، بعد ان دفعت فئة غير قليلة من العراقيين باتجاه التجمعات الاثنية التي تنتمي اليها احزابهم، لا سيما وان اغلب الاحزاب العراقية تتبنى توجهات قومية وطائفية، الامر الذي جعلها مرتعا لنمو الحيز الخاص الذي يتسبب نموه دائما بتراجع المجال العام.

خ-الفقر :

قد يتساءل من يقرأ عنوان الفقر كمعوق للمجال العام عن السبب، والى اي مدى يمكن للفقراء والمساكين ان يؤثروا في المجال العام؟.. الاجابة على ذلك تكمن في ان الفقر يعد من اهم معوقات المجال العام لان وجوده يدفع الأفراد للاتجاه نحو الجماعات الضيقة للحصول على مورد مالي، فالاحزاب الطائفية مثلا تستقطب الفقراء في موسم الانتخابات مقابل مساعدات مالية وعينية، وكذلك العشيرة تعين فقراءها ماديا مقابل الولاء، والمرضى العاجزون عن توفير ثمن علاجهم يلجأون الى رجال السياسة لاعانتهم مقابل التقاط صور يستفيد منها الساسة في تعزيز مكانتهم في مجالاتهم الضيقة المعوقة للمجال العام.

د-عودة الأمية :

على الرغم من غياب الاحصاءات الدقيقة التي تبين الحجم الحقيقي للأمية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣، الا ان نسبة الامية ارتفعت بشكل ملحوظ بعد هذا التاريخ، بسبب التدهور الأمني، والتسرب من المدارس، والنزوح والهجرة، ونقص مستلزمات التعليم[٤٩].

ويؤشر ذلك الى ان التعليم في العراق لا يمكن ان يرتقي الا عن طريق اطلاق التمويل، واغداق الاموال على البنى التحتية التعليمية، لمنح الافراد القدرة على الانتقال من ثقافة الخضوع والتبعية الى ثقافة المشاركة والاستقلالية والحداثة، وهنا يكون لهم دور مؤثر في المجال العام للدولة[٥٠].

ذ-تهميش المرأة :

حاول الدستور العراقي الدائم الذي صدر عام ٢٠٠٥ منح المرأة فرصة للمشاركة في العملية السياسية(٥١)، عن طريق (الكوتا) التي اشترطت وجود النساء في مجلس النواب بنسبة لا تقل عن ٢٥٪[٥٢].

الا ان ذلك لم يمنع تعرض المرأة للتهميش والعنف الذي تعرضت له خلال السنوات الماضية سواء كان جسدياً أم نفسياً، أم عن طريق عدم تكافؤ الفرص مع الرجال، واشارت بعض الدراسات الى تعرض نسبة غير قليلة من النساء في العراق للتهميش والعنف.

ر- تراجع دور النقابات المهنية :

على الرغم من تعدد النقابات المهنية العاملة في العراق، الا ان دورها يكاد ان يكون ضئيلا في تعزيز المجال العام، ولا يقتصر ذلك على الحقبة الزمنية التي تلت عام ٢٠٠٣، اذ لم يلاحظ وجود مؤثر لها في المجال العام باستثناء لمحات وجدت في الطبقة البورجوازية التي ظهرت مع قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ [٥٣].

وتسببت بعض النقابات بتراجع المجال العام بدلا عن تعزيزه، نتيجة لأسهامها في تكريس المجال الخاص داخل هذه النقابات التي تحول عدد غير قليل منها الى منابر تمثل جهات دينية وقومية وفئوية وحزبية تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة.

الخاتمة :

أظهرت الدراسة ان المجال العام في العراق كان ضعيفاً ومحدوداً، الا أنه لم يعدم تأثيرا وحضورا، اذ شهد العراق المعاصر نقاشا موضوعيا عقلانيا في كثير من الملتقيات المتمثلة بالنوادي والصالونات الأدبية والمقاهي، والصحف التي كانت تنقل الحوارات المتعلقة بالمصلحة العامة العابرة للمصالح الفئوية والمجال الخاص، وهو حوار أو نقاش انتقل في أحيان كثيرة الى الشوارع والساحات العامة، مما أفضى الى خروج تظاهرات حاشدة، وانتفاضات مؤثرة عارضت السياسات العامة للحكومات المتعاقبة، لكن هذا المجال ظل محدودا بفعل محدودية حجم الطبقة الوسطى التي تعد عماد كل مجال عام، واقصاء المرأة اجتماعيا وسياسيا، وعدم الأخذ بعين الاعتبار أصوات فئات وشرائح أخرى في المجتمع، فضلا عن تفشي الأمية والفقر في عموم البلاد عند بداية ظهور (الدولة).

وبالرغم من محدودية نطاقه، كان للمجال العام تأثيره الملموس عن طريق المنابر المتاحة عبر المنافذ التقليدية مثل المقاهي المنتشرة في البلاد، والمنتديات الحديثة المتمثلة بالنوادي الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال نادي العلوية الخاص بالشرائح البورجوازية الذي تأسس عام ١٩٢٤، وظهور الصحافة الوطنية الناقدة المتبنية للمصالح العامة المعبرة للانتماءات الفرعية، وفي طليعتها جريدة الأهالي التي مثلت وجه الحداثة في ثلاثينيات القرن الماضي، متأثرة بنهج التيار الوطني وأبرز رموزه جعفر أبو التمن، وكامل

الجادرجي، وسواهما، وهو تيار داعم لعراق ديمقراطي موحد وكذلك، وبروز الاحزاب الوطنية، ونذكر منها الحزب الوطني، والحزب الوطني الديمقراطي وغيرهما.

قادت الصحف والاحزاب الوطنية في حينها حملات متواصلة لزرع ثقافة وطنية تحتضن الحداثة والتنوير وتحكيم العقل، لأنها كانت تدرك انه لا يمكن للتغير الايجابي البناء ان يتم الا عن طريق تحقيق اندماج سياسي مقترن بالتحديث والتنمية، وصولا الى دولة تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة وحكم القانون، وهذه جميعا تكون شرطا لقيام الديمقراطية التي لا يمكن ان تتحقق – كما ذكرنا- الا عن طريق انجاز الاندماج السياسي الوطني والتحديث.

والديمقراطية بدورها لا يمكن ان تترسخ من دون وجود مجال عام، وهو مجال لا يمكن ان يأخذ أبعاده الا عن طريق وجود طبقة وسطى فاعلة، لأنها صانعة الديمقراطية والحداثة والاقتصاد الوطني، كما ان هذه الديمقراطية لا تتعزز عبر البرلمان فقط، وانما عن طريق المجالس المحلية المنتخبة ديمقراطيا، وهي مجالس يفترض بها ان تناقش مختلف قضايا المواطنين في اجواء من الحرية والنقد بعيدا عن أية وصاية، وهذه مجالس تهدم الجدران، وتبني الجسور لانجاز تواصل اجتماعي سياسي حقيقي عبر ساحات مفتوحة للجميع Agora (وفقا للمصطلح الفلسفي اليوناني)، لكن هذه الأجواء أو الشروط لم تر النور على أرض الواقع العراقي الا بشكل محدود.

لذا ظل هناك مجالا عاما ناقصا ومحدودا، ومن أجل قيام هكذا مجال عام، نرى انه يستوجب على القوى المستنيرة في المجتمع ان تعمل بجدية لارساء الشروط الحقيقية لقيام مواطنة دستورية قائمة على حكم القانون في ظل وجود دولة مدنية تنجز مشروع المصالحة وتحقق المساواة بين جميع المواطنين، وتحقق نوعا من الشراكة بين القطاع العام والخاص مع فسح الاجواء للمجتمع المدني ليأخذ دوره الكامل ليصبح المجال العام منتدى لجميع المواطنين رجالا ونساء، انتلجينسيا وعوام، شباب وشيوخ، لتكون الحلقة مكتملة بالنقاش المثمر المفضي لتوافق وطني جامع.

الهوامش

١- استاذ العلوم السياسية، وباحث متخصص بالشؤون الافريقية والدراسات الأثنية / بغداد

٢- استاذ العلوم السياسية في جامعة الانبار، وباحث متخصص بالشؤون الانتخابية.

٣- مجموعة مؤلفين، الفعل السياسي بوصفه ثورة : دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة ارنت، ط1، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١٣، ص١١٣- ١١٤.

*يورغن هابرماس هو فيلسوف الماني ولد عام ١٩٢٩ في مدينة دوسلدورف الالمانية، ويعد من فلاسفة الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت المعروفة بالمدرسة النقدية، ويعد من اكثر علماء هذا الجيل شهرة، عاصر اعتى الانظمة الاستبدادية في القرن العشرين المتمثلة بالنازية وانعكس ذلك على تعريفه لنفسه اذ يعرف نفسه بانه ((من جيل المثقفين الالمان الذين كبروا في حقبة النازية، وبلغوا الرشد في نهاية

الحـرب العالمية الثانية))، علـي عبود المحمداوي، الاشـكالية السياسـية للحداثة:مـن فلسـفة الذات الى فلسـفة التواصل، ط١، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٧.

٤- يورغـن هابرمـاس واخـرون، قـوة الديـن في المجال العام، ترجمة فلاح رحيم، ط١، بغداد مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠١٣، ص٢١.

٥-عـادل البلواني، النظرية السياسـية لهابرماس الحداثة والديمقراطيـة، الـدار البيضـاء، مطابـع افريقيـا الشرق، ٢٠١٤، ص١٣٣.

٦- دريـس نوري، اسـتعمال المجـال العام فـي المدينة الجزائرية، رسالة ماجسـتير مقدمة الى كلية العلوم الانسـانية والعلوم الاجتماعية جامعة محمد منتوري (الجزائر)، ٢٠٠٧، ص١.

٧- سـلام الكواكبـي، عـن العمـل الثقافي السـوري في سنوات الجمر، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص١٢٣.

٨- نـادر كاظـم، كراهيـات منفلتة قـراءة في مصيـر الكراهيـات العريقـة، ط١، الـدار العربية للعلوم ناشـرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٧٩-٨٠.

٩- موريال ميراك، مهووسـون في السـلطة : تحليل نفسـي لزعمـاء اسـتهدفتهم ثورات ٢٠١١، ط١، شـركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص١٣٣.

١٠ - غسـان الخالـد، البدوقراطيـة : قـراءة سوسـيولوجية في الديمقراطيـات العربية، ط١، منتـدى المعارف، بيـروت، ٢٠١٢، ص١١٧-١١٨.

١١ - امام عبـد الفتاح امام، الطاغية : دراسـة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤، ص١٦-١٧.

١٢ - منذر الشـاوي، فلسـفة الدولـة، ط١، دار ورد الاردنيـة للنشـر والتوزيـع، عمـان، ٢٠١٢،ص٥.

١٣- جورج بوردو، الدولة، ترجمة سليم حداد، ط٣، المؤسسـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٢، ص٥٤-٥٥.

١٤ - مـوزة عبيـد غباش، هويتـي، دار رواق عوشـة بنت حسـين الثقافية، دبي،٢٠١١، ص١٧-١٨.

١٥ - نادر كاظم، مصدر سـبق ذكره، ص٨١-٨٢.

١٦- الأب باسـم الراعـي، المجتمـع والدولة، ط١، دار الفارابـي، بيـروت،٢٠١١، ص٧٨-٧٩.

١٧- رامي عطا صديـق، الصحافة وخطاب المواطنة : قراءة في علاقة الاقباط بالصحافة وعلاقة الصحافة بالاقبـاط، ط١، العربـي للنشـر والتوزيع، ٢٠١٠، ص١٣٩-١٤٠.

١٨- علي عبد الـرزاق جلبي وهاني خميس أحمد عبدة، العولمـة والحياة اليوميـة، مكتبـة الانجلومصرية، ٢٠١١، ص٩٧.

١٩- دريس نوري، مصدر سبق ذكره، ص١٤-١٥.

٢٠- سلام الكواكبي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

٢١- سـمية عبـد المحسـن، حـول مفهوم المجـال العام وجـدوى دراسـته فـي مجتمعاتنـا، بحث منشـور على الموقع الرسـمي لمركز الحضارة للدراسـات السياسية، ص٤، على الرابط

http://www.hadaracenter.com

٢٢ - المصدر نفسه، ص٥.

٢٣ - رشـيد العلـوي، الفضاء العمومي مـن هابرماس الى نانسـي فريزر، مجلة دلتا نون، دمشق، العدد٢، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص١٤.

٢٤ - أحمد فوزي، ١٢ رئيس وزراء: حكايات سياسـية وصحفية، ط١، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٤، ص١٥-١٦.

٢٥ - رشـيد الخيون، لاهوت السياسة : الاحزاب الدينية المعاصرة بالعراق، ط١، دراسـات عراقية، بغداد، ٢٠١٠، ص١٠.

٢٦ - فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، دار امل الجديدة، دمشق، ٢٠١٣، ص١٠.

٢٧ - عبـد الكريم العلوجي، الصـراع على العراق من الاحتلال البريطاني الـى الاحتلال الامريكي، ط١، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٣.

٢٨ - جميـل ابو طبيـخ، مذكرات بغـداد : مراجعة في تاريـخ الصـراع الطائفـي والعنصـري ٦٧٢م – ٢٠٠٧ م، المؤسسـة العربية للدراسـات والنشـر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٢٤-٢٢٥.

٢٩ - يوسـف محسـن، الفائضون : المثقفون – الدولة – المجتمـع، ط١، دار امـل الجديدة، دمشـق، ٢٠١٥ ص١٤.

٣٠ - المصدر نفسه، ص١٣-١٤.

٣١ - عبـد العزيز عليوي العيسـاوي، النخبـة الحاكمة وادارة الدولـة العراقيـة بعـد 2003، ط١، دار ومكتبـة المنتـدى الثقافي العربـي، بغداد، ٢٠١٨، ص٢٩-٣٠.

٣٢ - سـعدون هليل، علي الوردي في النفس والمجتمع، ط١، مكتبـة بسـاتين المعرفـة، بيـروت، ٢٠١١، ص٢٥.

٣٣ - مذكرة الملك فيصل الاول بشأن الاحوال السياسية والاجتماعيـة فـي العـراق بغـداد ١٩٢٣، الملـف العراقـي، المعهد العراقـي للتنمية والديمقراطية، العـدد ١٤٤-١٤٥ ايلول – تشـرين الاول ٢٠٠٥، ص٥.

٣٤ - فاضـل البراك، دور الجيـش العراقي في حكومة الدفـاع الوطنـي : دراسـة تحليليـة نقديـة مقارنة، ط٢، الدار العربية للموسـوعات، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٥.

٣٥ - عقيل الناصري، جوانب من ثورة تموز وشخصية الزعيم عبد الكريم قاسم، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، ٢٠١٣، على الرابط

http://ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=٣٦٨٧١٤

٣٦ - الصحافـة البغداديـة تاريخ من الابـداع والتنوع، جريـدة الصبـاح، ٢٨ تشـرين الاول ٢٠١٨، على الرابط

http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=٥٧٢١١

٣٧ - التجنيـد الالزامـي فـي العـراق، موقـع ايـلاف الالكتروني، ١٦ ايار ٢٠١٢، على الرابط

http://elaph.com/Web/news/٢٠١٢/٥/٧٣٦١٠٤.html

٣٨ - علـوان حسـون علـوان، القـدرات والادوار الاسـتراتيجية لسلاح الجو العراقي ١٩٣١-٢٠٠٣، الاكاديميـون للنشـر والتوزيـع، عمـان، ٢٠١٤ ص٤٨٦.

٣٩ - عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

٤٠ - مجموعة مؤلفين، الحركة الكردية في العصر الحديث، ط1، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨١، ص٣٥٧.

٤١ - كاوان اسماعيل، عقد التعليم الخاص: دراسة مقارنة، ط١، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٩ ص٤٠.

٤٢ - عواطف علي خريسان ، النخبة وبناء الدولة : دراسة اجتماعية تحليلية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٦٠ – ٦١.

٤٣ - طالب الحسن، بعث العراق في ظل قادته من الكرد المستعربين، ط١، دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٧ .

٤٤ - عبد السلام ابراهيم بغدادي، العنف العربي العراقي المعاصر: دراسة اجتماعية سياسية أولية في أسبابه وأشكاله ووظائفه وسبل الحد منه، مركز عمان لحقوق الانسان، عمان، ٢٠١٧، ص٩.

٤٥ - سحر حربي عبد الامير، الدولة وادارة التنوع الاثني مع الاشارة الى النموذج العراقي، ط١، دار الحنش، بغداد، ٢٠١٧، ص١٣٦.

٤٦ - عبد العزيز عليوي العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

٤٧ - عبد العزيز عليوي العيساوي، النظام الانتخابي الانسب لعراق ديمقراطي، ط٢، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٧، ص٩٣.

٤٨ - عبد السلام ابراهيم بغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد الاول، حزيران ٢٠١٧، ص١٠٧.

٤٩ - عبد الأحد متي دنحا، الأمية في العراق اسبابها ومعالجتها، موقع قناة عشتار الفضائية، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.ishtartv.com/viewarticle,39310.html

٥٠ - عبد السلام ابراهيم بغدادي، تطور التعليم العالي والحريات الاكاديمية في العراق ١٩٠٨-٢٠٠٨، مجلة شؤون عراقية، مركز العراق للدراسات، العدد الثاني، شباط ٢٠٠٩، ص١٠٤-١٠٥.

٥١ - الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥، المادة ٢٠.

٥٢- المصدر نفسه، المادة ٤٩ – رابعا التي نصت على: «يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجلس النواب».

٥٣ - عبد السلام ابراهيم بغدادي، الطبقة الوسطى في العراق بين الانطلاق المبكر والاخفاق المتأخر، مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكمة، بغداد، العدد٤١، ٢٠١٥، ص١٦٤.

العلاقات العراقية - الكندية
١٩٦١-٢٠٠٣

أ.د. عدي محسن غافل (*)

المقدمة

تناولت هذه الدراسة العلاقات العراقية-الكندية منذ عام ١٩٦١ و حتى ٢٠٠٣ , وقد تم تحديد الدراسة بهذه الفترة الزمنية كون أولى الاتصالات و المباحثات قد أجريت بين البلدين في عام ١٩٦١، آذ فتحت أبواب الحوار الدبلوماسي و الذي أثمر عن تعيين كندا سفيرا لها في العراق غير مقيم يمثلها في بيروت وما تبعها من فتح العراق قنصلية عامة له في مونتريال في عام ١٩٧١ أحدى اكبر مدن مقاطعة كيبك الكندية وأقدم مدن كندا بصورة عامة ، ومن ثم افتتاح السفارة العراقية في اتاواعاصمة كندا الفدرالية في عام ١٩٧٣،وما تبعها من افتتاح السفارة الكندية في بغداد في عام ١٩٧٥ ،وما رافق ذلك من تطورفي العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والإنسانية بين البلدين ،فضلا عن ماشهدته تلك العلاقات من تذبذب وفقا لتطورات المشهد السياسي والاحداث السياسية الدولية وغلق السفارة الكندية في بغداد في عام ١٩٩١ بعد احداث الكويت،وما تلاها من علاقات غير مستقرة بعد ذلك ،واختتمت الدراسة بعام ٢٠٠٣ بعد تغيير نظام صدام حسين ،وبدء مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين.

تضمنت الدراسة مقدمة ونبذة عامة عن طبيعة نظام الحكم في البلدين ،فضلاً عن اربعة محاورر ئيسة بينت طبيعة تلك العلاقات،اذ تناول المحورالاول العلاقات السياسية منذ جذورها الاولى حتى تغير نظام الحكم في العراق عام٢٠٠٣،وخصص المحور الثاني للعلاقات الاقتصادية وما شهدته تلك العلاقات من اتفاقات وابرام صفقات تجارية واقتصادية ومن ثم بين المحور الثالث طبيعة العلاقات الثقافية ومدى تبادل الخبرات ،ودور الجالية العراقية في ديمومة تلك العلاقات ،اما المحور الرابع والاخير فقد سلط الضوء على العلاقات الانسانية وما قدمته كندا في ذلك المجال من خدمات انسانية كبيرة انطلاقا من ايمانها بحقوق الانسان وحرياته، وجاءت خاتمة البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل

(*) كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة كربلاء

اليهـا ،و التي يمكن الإفادة منها ، ولاسـيما من قبـل العراق ،كونه قد مـر بالعديد من الحروب والازمـات والنكبات،فضـلا عن اوجه الشـبه العديـدة بين البلدين ،والتي مـن الممكن الإفادة من التجربة الكندية في العراق لتحقيق مسـتقبل افضـل مبني على اسـاس التخطيـط الصحيح والاستراتيجية الهادفة .

اعتمدت الدراسـة بشـكل عـام علـى الوثائق المهمـة والتي لم يطلع عليها الباحثين لاسـباب عـدة منها عدم كتابة دراسـات اكاديمية سـابقة عن هكذا موضوعـات ،ولبعد كندا عن العراق من حيث الموقع الجغرافي ،اذ ان اغلب الوثائق التي تم الاطلاع والافادة منها محفوظة في مكتبة الارشـيف الحكومي الكندي في العاصمة اتاوا ،فضلا عن ارشيف السفارة العراقية في كندا.اذ رفدت تلك الوثائق الدراسة بالمعلومات المهمة والقيمـة فـي الوقت ذاته ،كونها تسـتخدم لاول مـرة ولاحتوائها على معلومـات قيمة وجديدة. فضلا عن المصادر والمراجع التي تم الاطلاع عليهـا فـي مكتبة فـي الدراسـات الاسـلامية والكلاسـيكية ومكتبـة مكللايـن المركزية في جامعـة مكيل ،وبعـض المواقـع الالكترونية في شـبكة الاتصالات العالمية (الانترنت) التي قدمـت الكثير مـن المعلومات ،التـي تم الافادة منها فـي كل محاور البحث،فضـلا عن مقابلة العديـد من الشـخصيات المهمـة والمؤثرة من الجالية العراقية المقيمة في كندا،التي اوضحت العديـد مـن القضايا المهمة التي تـم تناولها في هذه الدراسة.

نبذة عامة عن طبيعة نظام الحكم في البلدين

أولا – العراق:

رسـمياً جمهوريـة العراق ،الـذي يتالف من ١٨ محافظة ،عاصمته بغداد ،تحده من الشمال تركيا ومن الشـرق ايران ومن الغرب سـوريا والاردن ،ومـن الجنـوب الكويـت والمملكـة العربية السـعودية ،وهو عضـو في هيئة الامم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الاسـلامي والمنظمة النفطية اوبك ،قديما سـمي بلد مابين النهريـن، ضم اولـى المراكـز الحضارية في العالـم تمثلت بالسـومرية والبابليـة والكلدانية والاشـورية وغيرها ،عد العراق ذو تضاريس متنوعة وان الخليـج العربي هو المنفذ البحري الوحيد له ،اذ يبلغ طول سـاحله البحري حوالي ٥٨كيلو متر مربع.[١]

تـم تاسـيس النظـام الملكي فـي العـراق في عـام ١٩٢١ ،الـذي تمت الاطاحة بـه في عام ١٩٥٨ مـن قبـل تنظيـم الضبـاط الاحـرار واعلان الجمهورية [٢]،اذ شـغل منصب رئيس الجمهوريـة مجلسـاً عـرف بمجلـس السـيادة تكـون من ثلاثة اشـخاص هم كل مـن(نجيب الربيعـي رئيسـا – محمد مهدي كبـة عضوا- خالـد النقشـبندي عضواً) ، واسـندت رئاسـة الـوزراء الى عبد الكريم قاسـم , على ان يكون عبد السـلام عارف نائباً له,[٣] وقد أدى ذلك الى تدخل الجيش في السياسة منذ تلك اللحظة فضلا عـن تدخله في مفاصل الحياة المدنية الاخرى , والذي جلب ذلك الامر الكثير من السلبيات على الحياة السياسية في العراق مستقبلاً .[٤]

ومـع ذلك فقـد حدثت العديد مـن التغيرات التي تركت اثارا ايجابية على المجتمع العراقي ،اذ تـم القضاء على الإقطـاع ،وإصدار قانون الإصلاح الزراعي ،وماتبعه من التشـريعات

والقوانيين التي أضافت الكثير إلى المجتمع العراقي بصورة عامة ،فضلا عن الاهتمام بالصناعة وبناء العديد من المعامل ،وغيرها من المشاريع التنموية،مع تبني الحكومة سياسة خارجية جديدة والذي اوضحها وزير الخارجية العراقي انذاك عبد الجبار الجومرد قائلا ((نحن نرغب في ان نكون اصدقاء لسائر دول العالم ،لافرق بين شرقها وغربها ،وان نستغل هذه الصداقة لمصلحة البلاد من النواحي السياسية والاقتصادية والتعاون مع الجميع على توطيد الامن والسلام في العالم ،اننا نستخدم كل وسائلنا الموجودة في سبيل افهام العالم حقيقة الاستقراروالسلم والتضامن مع سائر الشعوب على تحقيق ذلك .[٥]

يتضح من خلال حديث وزير الخارجية ،ان نظام الحكم في العراق لديه الاستعداد الحقيقي لتوسيع علاقاته الخارجية والانفتاح على العالم باسره ،مما اثر ذلك تاثيرا ايجابيا على مجمل علاقات العراق الخارجية مستقبلا.

أصبح للخارجية العراقية نشاطا دبلوماسيا ملحوظا بعد تبني سياسة الانفتاح الخارجي ،فعلى الصعيد الاقليمي ،تم عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والاقتصادية والثقافية ،[٦] فضلا عن المساهمة في تاسيس العديد من المنظمات المهمة ،مثل منظمة اوبك النفطية ،وعلى الصعيد الدولي عقدت العديد من الاتفاقيات مع عدد من الدول الاوربية ،فضلاعن بعض من دول الامريكيتيين الشمالية والجنوبية،والتي كانت من ضمنها كندا بطبيعة الحال .[٧]

وفي خضم ذلك صدر قانون الجمعيات الاجنبية رقم ٣٤لسنة ١٩٦٢،او ما يسمى بقانون الجمعيات الخاصة بالاجانب ،والذي جاء في مادته الاولى ما نصه((لايجوز انشاء جمعية او مؤسسة صداقة مع رعايا بلد اجنبي ،الا اذا وجدت جمعية مماثلة لها في ذلك البلد)) ،في حين نصت المادة الثالثة على ((عدم ممارسة تلك الجمعيات لاي نشاط سياسي غير معلن)) ،[٨] واوضحت بقية مواد ذلك القانون ،طبيعة تلك الجمعيات وعدد اعضائها وعلاقتها بالاجانب ، مع التشجيع على قيام جمعيات تهدف الى تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية ،وغيرها من انواع التواصل والتعاون مع كل شعوب العالم وفقا للمصالح المتبادلة والمنافع المشتركة.[٩]

ومما تقدم نلاحظ ان نظام الحكم في العراق مر بمرحلتين ،بعد تاسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١،الأولى : مرحلة العهد الملكي وهي مرحلة التاسيس للدولة الحديثة والتخلص من الانتداب البريطاني ،والثانية مرحلة الجمهورية وما تلاها من تغيير في الحياة السياسية العراقية ،وإصدار العديد من القوانيين والتشريعات وفقا لمتطلبات المرحلة ،ومنها سياسة الانفتاح الخارجي على العديد من دول العالم ومنها كندا ، التي بدات العلاقات معها منذ عام ١٩٦١ .

ثانيا – كندا:

تقع كندا في أمريكا الشمالية،في القسم الشمالي من القارة ،تمتد من المحيط الطلسي شرقاً الى المحيط الهادي غرباً ومن المحيط المنجمد الشمالي شمالا الى الولايات المتحدة الامريكية جنوبا ،وتتالف من ١٠ مقاطعات و٣ اقاليم وتعد ثاني اكبر دولة من حيث المساحة بعد روسيا في العالم ،اكتشفت

في عصر الاستكشافات الجغرافية من قبل الحملات البريطانية والفرنسية و سكنت من قبل مجموعات مختلفة من السكان الأصليين ،وقد تشكلت من اتحاد ثلاث مستعمرات بريطانية في عام ١٨٦٧ بكيان فدرالي ضم ٤ مقاطعات ،ومنذ ذلك التاريخ اخذت بالتوسع حتى استقلالها غير المباشر عن بريطانيا عند صدور تشريع وستمنستر في عام ١٩٣١،ومن ثم استقلالها قانونيا عن البرلمان الانكليزي بتشريع قانون عام١٩٨٢،تعد كندا دولة ملكية دستورية،فدرالية،ثنائية اللغة (الانكليزية-الفرنسية) ملكها ملك بريطانيا والذي يمثله حاكم عام ،الذي يعين من قبل الملك وتوصية من رئيس الوزراء الكندي المنتخب ،وان ذلك المنصب تشريفي ،اذ يقوم باستقبال رؤساء الدول ،وقبول أوراق اعتماد السفراء ولايتدخل في عمل الحكومة ،الا انه لديه صلاحيات حل البرلمان بناءً على توصية رئيس الحكومة ،وتحدد مدة الحاكم العام بخمس سنوات غير قابلة للتجديد .[١٠]

أما السلطة التنفيذية الفعلية فهي بيد رئيس الوزراء الذي يراس الحكومة من خلال فوز حزبه بالاغلبية في الانتخابات،وان تلك الحكومة تتمتع بسلطات تنفيذية ،وتكون مسائلة من قبل البرلمان لاسيما مجلس العموم الذي يتم انتخابه من قبل الشعب .[١١]

تمثلت السلطة التشريعية بالبرلمان الذي يتكون من مجلسيين الاول هومجلس العموم ،الذي ينتخب اعضائه حسب سكان المقاطعات والاقاليم ،ويمثل كل عضو دائرة معينة من مجموع الدوائر الانتخابية ،ويبلغ عدد اعضائه ٣٣٨ الذين يعاد انتخابهم كل اربعة سنوات ، وظيفته تشريع القوانيين والتصويت عليها من اجل اقرارها ،فضلا عن ضمه ٢٩لجنة ،كل لجنة لها عملها الخاص ،[١٢] والثاني هو مجلس الشيوخ الذي يتم تعيين اعضائه من قبل الحاكم العام وبناءً على توصية رئيس الوزراء ،وبلغ عدد اعضائه ١٠٥ عضو الذين يتقاعدون عند بلوغهم سن ٧٥ عام ،ووظيفة هذا المجلس هي اعتماد القوانيين التي تم التصويت عليها من قبل مجلس العموم تمهيدا لنيل الموافقة الملكية لها من قبل الحاكم العام ،وان رفضه او تعديله لاي قانون قد تم الاتفاق عليه في مجلس العموم لايؤثر عليه سوى تأخيره لمدة١٨٠ يوم فقط ،فضلا عن عدم قدرة هذا المجلس على تقديم اي طلب للتمويل المالي ،وله ١٨ لجنة فرعية يعمل كل منها وفقا لتخصصه ،[١٣] في حين شكلت السلطة القضائية ،السلطة الثالثة في البلاد ،والتي اسندت لها وظيفة تفسير القوانين ،والغاء المخالف منها للدستور ،وان المحكمة العليا هي اعلى محكمة في البلاد وتضم ٩ اعضاء يعينهم الحاكم العام،بعد توصية رئيس الوزراء ووزير العدل،وان تلك المحكمة هي التي تعين القضاة في المقاطعات والاقاليم.[١٤]

اما بالنسبة للدستور،عرف بقانون امريكا الشمالية البريطانية الذي صدر في عام ١٨٦٧،اكد على النظام البرلماني وقسم السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات ،ومن ثم قانون ويستمنستر عام ١٩٣١،الذي نظم العلاقة مع التاج البريطاني ومنح كندا الاستقلال الذاتي التشريعي،وأخيراً قانون عام ١٩٨٢الدستوري الذي انهى العلاقة التشريعية بالكامل مع التاج البريطاني مع إضافة الميثاق الكندي للحقوق والحريات الذي ضمن الحقوق والحريات الاساسية التي

لايمكـن تجاوزها،الـذي عمـل على تشـريعه رئيـس الوزراءانذاك بيير تـرودو ، [١٥]اذ كان لذلك الميثاق نتائج ايجابية على المجتمع الكندي بصورة عامة .[١٦]

ضمـت الحيـاة السياسـية الكنديـة العديـد من الاحزاب السياسية والتي هي :

١- حزب الأحرار او الحزب الليبرالي ، تاسس في عام ١٨٦٧ .

٢- الحزب الديمقراطي الجديد، تأسـس في عام ١٩٦١ .

٣- حزب الخضر، تأسس عام ١٩٨٣ .

٤- حزب كتلة كيبك، تأسس في عام ١٩٩١ .

٥- حزب المحافظين ، تأسـس في عام ٢٠٠٣ ،بعد اندماج حزبي التقدمي المحافظ مع الاتلاف الكندي .[١٧]

وكذلك بعض الأحزاب الأخرى ،لكن لم يكن لها تمثيل برلماني ،والتي هي :

١- الحزب الشـيوعي الكندي ،تأسـس في عام ١٩٢١. ٢- حزب التراث المسيحي ،تأسس في عـام ١٩٨٧. ٣ - حزب العمل الكندي ،تاسـس في عام ١٩٩٧ .[١٨]

ادى النمـو الاقتصـادي المتواصل الى ظهور هويـة كنديـة خاصـة اعتمد علمها رسـميا في عـام ١٩٦٥ والموجود حاليا ،ومـن ثم اعتماد ثنائيـة اللغـة (الانكليزية والفرنسـية)،في عام ١٩٦٩،والتعدديـة الثقافيـة فـي عـام ١٩٧١ ،والـذي امتـازت بـه كنـدا عـن غيرهـا من الدول ،فضلا عن تأسـيس برامـج الديمقراطية الاشـتراكية مثل الرعاية الصحية والمعاشـات التقاعدية ومنح وقـروض الطلبة ،وغيرها من القوانين والتشريعات التي ساهمت ببناء مجتمع متقدم ومتطور في الوقت ذاته .[١٩]

واجهت الحياة السياسـية الكندية مشكلة مقاطعة كيبك التي كانت تظهر بين الحين والاخر،والتي ادت الى ظهور الحركة القومية الحديثة في كيبك والتي شـكلت ما يسـمى بحركة اكتوبر(تشرين الاول) فـي عام ١٩٧٠ التي طالبت باسـتقلال كيبك ،وقد اجريت العديد من الاستفتاءات حول ذلك الموضوع كان اخرها استفتاء عام ١٩٩٥ ،الذي دعت اليه الكتلـة الكيبيكية والذي رفض فيه الاسـتقلال بفارق ضئيل ٥٠ ,٠٦ /٠ ضد مقابل ٠٤، ٠/٠٤٩ صوتوا لصالح الاستقلال ، ممـا دفع ذلك الحكومة الفدرالية الى تبني قراراً صـدر من المحكمة العليا في عام ١٩٩٧ ،نص علـى عدم دسـتورية انفصـال اي مقاطعة من جانب واحد .[٢٠]

العلاقات السياسية

ان العمـل الدبلوماسـي هـو جزء مـن العمل السياسـي ،فضـلا عـن كونـه احـد الأدوات المستخدمة في تنفيذ ذلك العمل ومن خلال عمل وزارة الخارجيـة باعتبارهـا الجهة المسـؤولة عن تنفيـذ العمل الدبلوماسـي وتنفيذ السياسـة الخارجيـة ،لذلك فقد لجـأ كلاً من العراق وكندا الى القنوات الدبلوماسـية الرسمية من اجل فتح آفاق التواصل الدبلوماسـي الذي تتبناه سياسـة خارجيـة مـن قبـل وزارة الخارجيـة فـي كلا البلدين.

و أثمـر ذلك عن فتـح قنوات تواصـل حقيقية وجـادة أدت إلى تبني علاقات سياسـية من قبل حكومتـي البلدين ،والـذي تعـود جذورها الى

عام ١٩٦١في عهدي كل من رئيسي الوزراء انذاك العراقي عبد الكريم قاسم والكندي جون ديفنبكير،اذ جرت العديد من الاتصالات والمفاوضات تمخض عنها بدء العلاقات السياسية والدبلوماسية بين العراق وكندا ،اذ عينت الاخيرة سفيرا لها غير مقيم في بيروت ،فكان ذلك اذعانا ببدء علاقات سياسية،[٢١] وتحولا واضحا في تلك العلاقات ومن ثم توسيع التمثيل الدبلوماسي، الذي يسبقه تكثيف اللقاءات والاتصالات بين البلدين والزيارات المتواصلة لمسؤولي البلدين وعلى كافة المستويات مما يضمن نشاط دبلوماسي مستمر وفعال يؤدي الى استمرارية التواصل ومن ثم ترسيخ التمثيل الدبلوماسي بين الطرفيين .[٢٢]

بادر العراق بعد ذلك ،ورغبة منه في توطيد العلاقات بين البلدين الى فتح قنصلية عامة له في مدينة مونتريال في مقاطعة كيبك في عام ١٩٧١،وتم تعيين الدكتور سالم منصور كقنصل عام ،والذي عد اول شخص دبلوماسي مثل العراق في كندا، ويعود سبب اختيار العراق لمدينة مونتريال مكاننا لتمثيله الدبلوماسي عن غيرها من المدن الكندية كونها من كبريات المدن وأقدمها ،فضلاً عن تواجد العراقيين فيها في بادئ الامر بصورة اكثر من بقية المدن .[٢٣]

ونلاحظ أن العراق قد تأخر بعض الشيء عن اعتماد تمثيل دبلوماسي رسمي له في كندا ،اذ تم فتح القنصلية العراقية بعد عشرة سنوات من اعتماد كندا سفيرا غير مقيم لها في العراق ،وعلى الاغلب ان سبب ذلك هو مامر به العراق من تقلبات وتغييرات في نظام الحكم ،اذ تم الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦٣،من قبل عبد السلام عارف ،والذي قتل في حادثة طائرة في عام ١٩٦٦,ومن ثم تولي عبد الرحمن عارف الحكم والذي لم يستمر طويلا هو الاخر اذ تم تغييره بعد انقلاب ١٩٦٨،وتولي احمد حسن البكر الحكم في العراق ،والذي شهد عهده بعض الاستقرار والانفتاح في السياسة الخارجية الدولية على الكثير من دول العالم ومنها كندا.

بعد مباشرة القنصلية العامة في مونتريال عملها ومعايشتها للتطور السريع الذي شهدته كندا على جميع الاصعدة فضلا عن تاثير الولايات المتحدة الامريكية الايجابي على السياسة الكندية ،بدءت الصورة واضحة للدبلوماسية العراقية والتي اخذت تاكد على ضرورة فتح قنوات تواصل كثيرة مع كندا والاستفادة من التطور السريع الذي شهدته البلاد ،فضلا عن دعوات القنصلية المتكررة بضرورة توسيع التمثيل الدبلوماسي العراقي وفتح سفارة تمثل العراق في اوتاوا عاصمة كندا الفدرالية ،وبعد دراسة الموضوع عن كثب ومعرفة مدى الايجابيات التي ممكن تحقيقها من توسيع التمثيل الدبلوماسي العراقي في كندا وما يضيفه ذلك من فوائد مستقبلية على العراق ،لذلك تقرر فتح سفارة تمثل العراق ومصالحه في العاصمة الكندية ،اتاوا في عام ١٩٧٣،وتعيين السيد محسن ده زئي سفيرا للعراق في كندا،والذي عد اول سفير عراقي مثل العراق في كندا .[٢٤]

بدأت البعثة الدبلوماسية العراقية مباشرة عملها بعد افتتاح السفارة اذ سعت الى اقامة نشاط دبلوماسي فعال والتاثير في الساحة السياسية الكندية عن طريق الوصول الى مراكز صناعة القرار في كندا مع اقامة مركز ضغط عراقي هناك من الجالية العراقية على

الرغـم من عددها القليل في ذلك الوقت ،للتاثير في القـرارات المتخذة من قبل الحكومة الكندية ،اذ ان غالبية الاحزاب الكندية تسـعى في فترة الانتخابـات الى اسـتمالة الناخبيـن من مختلف الجاليـات ومنهـا العراقية بطبيعـة الحال ،من اجل الحصول علـى اصواتها الانتخابية كونهم مواطنيين كنديين .[٢٥]

ارسـل الرئيس العراقي احمد حسـن البكر،[٢٦] برقيـة تهنئـة الى الحاكم العـام الكندي في اذار عام ١٩٧٤بمناسـبة تسـلمه منصبه كحاكم عام لكندا ،رغبة منه في توطيد العلاقات السياسـية بيـن البلديـن ،ودعاه الـى زيارة العـراق واكد على ضرورة تبـادل الزيارات بين المسـؤلين العراقييـن والكنديين من اجل التعرف عن كثب علـى الواقع السياسـي فـي كلا البلدين ومن ثم وضع الخطط الإسـتراتيجية للتعاون المشترك مـن اجل تحقيق المزيد مـن الفوائد وعلى كافة المستويات للطرفيين مستقبلا .[٢٧]

مما تجدر الاشارة اليه محاولة الرئيس العراقي كسـب تأييـد الحاكـم العـام كونه ممثـل التاج البريطاني والمتمثل بالملكة اليزابيث الثانية،[٢٨] مـن أجل تقريب وجهـات النظر من اجل زيادة التمثيل الدبلوماسـي بين الطرفيين ،بعد ان ايقن اهمية العلاقـة مع كندا والتي يمكن اسـثمارها مسـتقبلاً بما يخدم العـراق وخططـه التنموية ،كـون كنـدا بلدا رائـدا في العديد مـن القضايا والاسـتراتيجيات والتي سوف تجلب العديد من المنافع الى العراق .

وبالفعل فقد أثمرت تلك الاتصالات والدعوات عـن زيـارة وفد كنـدي رفيـع المسـتوى الى العـراق مكـون من خمـس وأربعون شـخص برئاسـة وزير التجارة الكندي انـذاك ،إذ اطلع الوفد على الواقع السياسي العراقي وعلى الحياة السياسـية العراقيـة وتبلورت لديهـم العديد من الافكار والقناعات وأصبحت لديهم رؤى حقيقة عن الواقع العراقي المتطـور انذاك،[٢٩]اذ كان العراق مسـتقرا فـي تلك الفترة وشـهد تطوراً سريعاً في كافة المجالات ،وحقق نموا اقتصاديا سـريعا فضلا عن ارتفاع المسـتوى المعيشـي للفـرد العراقـي وانخفـاض مسـتوى البطالـة ،وحصول نهضة عمرانية واسـعة في مختلف المحافظات العراقية مما ابهر ذلك الوفد الكندي الذي سعى الى تحقيق تقارب سياسي بين البلدين والحصـول على منافع اقتصادية ايضا لاسـيما فيما يخص النفط العراقي ،والذي سوف نتناوله في المحور الاقتصـادي لاحقا ،وقد فتحت تلك الزيـارة آفاق التعـاون بين البلديـن وتلاها بعد ذلك زيارة العديد مـن البرلمانيين الكنديين الى العـراق ،مما ادى ذلك الى بنـاء علاقات جيدة بين الجانبين عكست مستوى المصالح المتبادلة بين الطرفيين ،والسعي الى تنفيذها ضمن اطار المصالح السياسـية المشـتركة ،وقـد مهد ذلك الـى قيام الحكومة الكندية برئاسـة السـيد بيير ترودو ،[٣٠] بفتح سـفارة لها فـي بغداد في عام ١٩٧٥واعتماد السـيد وليـام جونس willam johns سـفيرا مقيما لها،والذي عد اول سـفير كندي مقيم في العراق ،[٣١]اذ عمل على ترسيخ العلاقـات بين البلدين ،فضلا عن سـعيه لتوقيع اتفاقيات وبروتوكـولات بين الحكومتيين تكون بمثابة خطة عمـل متواصلة ومثمرة في الوقت ذاته ،ودعوته لشـخصيات كندية لزيارة العراق بناءً على دعوة القادة السياسـيين العراقيين من اجـل تحقيق تعاون افضل مما يجلب الكثير من المنافع الى البلدين وعلى كافة الاصعدة سياسية واقتصادية وثقافية .[٣٢]

نلاحظ مما تقدم مدى التفاهم والجدية بالعمل من قبل الحكومتيين ،العراقية والكندية ،والتي اسهمت في فتح الاخيرة سفارة لها في بغداد بعد ان رات عن كثب مدى اهمية ذلك على مستقبل العلاقات بين البلدين ،فضلا عن اهمية العراق نظرا لما يتمتع به من خيرات كثيرة وموقع جغرافي مهم ومؤثر في الشرق الاوسط خاصة وفي العالم عامة .

وقد ساعد على تحقيق ذلك الواقع الكندي المستقر سياسيا،الذي دفع الحكومة الى التفكير بجدية بمكانة العراق الجيوسياسية واهميتها المستقبلية بعد الانفتاح عليه من قبل الحكومة الكندية على المستويات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية ،وهذا ما حصل فعلا بعد فتح السفارة الكندية في بغداد والتي قامت بتقريب وجهات النظر بين الطرفيين .[٣٣]

هذا فضلا عن رغبة كندا في مسايرة الدول الأوربية في بناء علاقات دولية خارجية مع دول لها تأثيرا سياسي او اقتصادي او جغرافي ،لاسيما الدول الكبرى منها مثل المملكة المتحدة والمانيا وفرنسا ،فضلا عن ما تتمتع به جارتها الكبرى الولايات المتحدة الامريكية من علاقات سياسية واسعة ومتنوعة تربطها بالكثير من دول العالم بصورة عامة [٣٤].

وفي ضوء ذلك بدأت كندا بالانفتاح في علاقاتها السياسية الخارجية على العديد من الدول كل حسب اهميته وفقا لمعايير التاثير السياسي والقوة الاقتصادية وغيرها من بقية المعايير ،وبطبيعة الحال كان العراق احد تلك الدول التي انفتحت عليها كندا سياسيا واقتصاديا في بادئ الامر ومن ثم تبعته بقية الجوانب منها الثقافية والانسانية وغيرها من الجوانب الاخرى كل حسب اهميته ، وعلى ذلك الاساس ارسلت كندا العديد من الوفود الى العراق ومن ثم دعت الساسة العراقيين الى زيارتها ،وبالفعل تبادلت الزيارات بين البلدين ،والتي ترجمت الى طلب العراق من الحكومة الكندية في عام ١٩٧٦ تجهيزه بمستلزمات فنية الى المفاعل النووي العراقي ،وارسل وفدا خاصا بذلك الموضوع وتم التباحث والتفاوض بين الطرفين ورحبت الحكومة الكندية بذلك واحالت الموضوع الى شركة هيدرو كيبك [٣٥]،وهي شركة رائدة في مجال الطاقة والمواصلات ،مقرها في مقاطعة كيبك ،التي رحبت بدورها بالتعاون مع العراق وقدمت الكثير من الاستشارات اليه في ذلك المجال ،فضلا عن موافقتها على اجراء المسح الكهربائي للعديد من مناطق العراق وتوليد الطاقة الكهربائية ،فضلا عن خبرتها في مجال النقل والمواصلات المتطورة والتي يمكن استخدامها في العراق لبناء شبكة نقل ومواصلات متطورة ، ودعمها في تدريب وتعليم الكوادر العراقية في مجال المفاعل النووي ،والمساعدة في تنفيذها ، ولكن اشترطت الحكومة الكندية على العراق ان تكون تلك المفاعل لاغراض سلمية فقط ،وطلبت منه في الوقت ذاته تقديم ضمانات كثيرة حول ذلك الموضوع مع تاكيدها على ضرورة مصادقة العراق على معاهدة حظر الأسلحة النووية والموافقة عليها،والالتزام بكافة المواثيق الدولية الخاصة بحظر الأسلحة المحرمة دوليا ، واستخدام تلك المفاعل المراد انشاؤها لأغراض إنتاج الطاقة والقضايا السلمية الأخرى فقط [٣٦].

مما تقدم نلاحظ ان كندا قد تفهمت اهمية العراق ومكانته الاقتصادية المهمة لذلك كثفت من قنوات تواصلها معه عن طريق ارسال

الوفود وتقديم الاستشـارات والخبرات وغيرها من وسـائل الدعم والمسـاعدة ،وبالمقابل ايضا اعتـراف العـراق باهميـة كندا ومـدى تقدمها وتطورها سياسـيا واقتصاديـا وعلميا وامكانية الاسـتفادة من كل ذلك في صالـح البنى التحتية في العراق ودعم الاقتصاد العراقي بشـكل عام ولاسيما في ما يتعلق بالمفاعل النووي وفي كل ما يتعلق بالطاقة ووسـائلها المتعددة وتسـخير الخبـرة الكندية في ذلك المجـال لخدمة العراق وتطلعاته في صناعة مفاعل وطني متقدم يمكن الاسـتفادة منه للأغراض السـلمية والتي أكدت عليها كندا مرارا وتكرارا عند تبادلها الزيارات والمفاوضات مع الجانب العراقي انذاك.

وعلـى ذلك الأسـاس فقـد مارسـت وزارتي الخارجيـة فـي كلا البلديـن دورا هامـا وفعالا لترسيخ التعاون المشـترك والذي يجلب الفائدة لـكلا البلديـن ،كـون ان وزارة الخارجية ،هي الاداة التي من ممكن من خلالها تفعيل النشـاط الدبلوماسـي والـذي يمثـل سياسـة الدولة التي تمثلهـا ،ووفقـا لمقتضيات العمل السياسـي فقد استوجب على وزارة الخارجية ممارسة دورها في صنع وتنفيذ السياسـة الخارجية ،وكان ذلك جليا من خلال اسـتثمار كندا قنـوات التواصل الدبلوماسـية الرسـمية المرتبطـة بـوزارة الخارجيـة ،والى لجنتي العلاقات الخارجية في السـلطة التشريعية في كلا البلدين من اجل دعم العلاقات الثنائية بينهما.[٣٧]

قـام العراق ومـن اجل دعم العلاقـات الثنائية بيـن البلدين ولكسـب الحكومة الكندية سياسـيا ،بتقديـم العديد من التسـهيلات لها لاسـيما في مجال التخصيصات النفطية والتي شكلت أهمية كبيرة في سياسـة كندا تجاه العراق ،اذ كان ذلك الأمر نقطة تحول في العلاقات السياسية بينهما لاسـيما بعـد تعهد العـراق بتخفيض الأسـعار للجانـب الكنـدي ،والـذي جلـب ذلـك ارتياحا كبيرا في الأوسـاط السياسـية الكنديـة ،اذ وفر ذلك الأمر الكثيـر من الأموال للحكومة الكندية والتي أحسنت استخدام تلك القضية ،التي جلبت لهـا منفعـة وجـدوى اقتصاديـة مؤثرة،فضلا عن تقوية علاقاتها السياسـية بشـكل أفضل من السابق مع الحكومة العراقية.[٣٨]

نلاحظ مما تقـدم الدور الذي قام به العراق في هذه المرحلة وتقديمه التسهيلات للجانب الكندي ،بعـد ان أيقن بامكانية ما تقدمه كندا الى العراق من خدمات وخبـرات في كافة المجالات نتيجة التطـور والتقدم الذي شـهدته كنـدا ،فضلا عن تبعات ذلك الأمر الايجابية على طبيعة العلاقات السياسـية بين البلدين مسـتقبلا ،والتي سـوف تـؤدي الى مزيدا من التعـاون وتحقيق مصالح متبادلـة لكلا الطرفين ،في حالة اسـتغلال ذلك الامر بشـكل مدروس وباسـتراتيجية واضحة ومحددة مسبقاً .

سـعى العراق بعد تطور العلاقـات بين البلدين بذلك الشـكل ،وبعد تبادل البعثات الدبلوماسـية بين البلدين ،الى شـراء اراضي وممتلكات في كندا وبالتحديد في كل من مونتريال في مقاطعة كيبك وفـي العاصمة اتاوا في مقاطعة اونتاريو ،لكـي تكـون مقـرات للبعثـات الدبلوماسـية العراقية هناك ،اذ تم شراء بناية قدرت مساحتها ب(١٣٣٥م)، بتاريـخ ١٩٧٩/١/١٩،التـي أصبحـت مقـرا للسـفارة العراقيـة فـي اتاوا، والواقعة على شـارع مكلود Mcleod٢١٥،

وبنايــة اخرى فــي مونتريال ، التــي أصبحت مقــرا للقنصليــة العراقيــة هناك،بتاريــخ ١٩٧٩/١/١٩،قــدرت مســاحتها ب (٧٧٧م) والواقعة على شــارع ســانت ســاولبك-Saint Sulpice٣٠١٩ ،وكذلك دار سكن الى القنصل العام في مونتريال في شارع كوان المطل على نهر سان لورنس،بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١،قدرت مساحته ب(٣٢٢٧م) ،ومن ثم دار سكن خاص بالســفير في اتاوا بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦،قدرت مســاحته ب(٢٠٥٠م) ، وبعــد ذلــك ســعت الحكومة العراقية الى شراء مزيدا من الأراضي في العاصمة اتاوا ،اذ تم شــراء خمسة أراضي متجاورة،بتاريــخ ١٩٨٢/٩/٣٠بلــغ مجمــوع مســاحتها(٥٥٢٥م) ،ومــن ثــم قطعــة ارض أخرى تم شــرائها بتاريخ ١٩٨٢/١١/٤قدرت مســاحتها ب(٤٠٩٠م)، وتقــع كل تلك المباني والأراضــي في مواقع مهمة وحساســة ،فضلا عن كونها في كبريات المدن الكندية .[٣٩]

وممــا تقــدم نلاحظ شــراء العــراق العديد من الأراضــي والممتلكات فــي المقاطعات الكندية ،وصرفه أموال كبيــرة في وقتها ،مما دل على مــدى أهمية كندا بالنســبة اليــه ،اذ كانت لديه نظــرة بعيدة المــدى في علاقته مــع كندا ،وان شرائه لتلك الممتلكات خير دليل على ذلك ، هذا فضــلا عن تولد العديد من القناعات لدى صناع القرار فــي العراق انذاك بضــرورة المحافظة علــى العلاقات مــع كندا وعلى كافــة الاصعدة والمستويات ،والعمل على ديمومتها ،وان القيام بتلك الخطوة ،هو اشــارة كبيرة وواضحة على جديــة العراق فــي تعامله مع الواقع السياســي الكندي ،فضلا عن كونها تاكيدا على صدق تلك العلاقات ودليل على استمرارها مستقبلا .

موقف كندا من الحرب العراقية – الإيرانية (حرب الخليج الأولى) ١٩٨٠ - ١٩٨٨ :

بعــد إندلاع الحرب العراقية - الايرانية ،وقفت كندا موقــف الولايات المتحــدة الامريكية ،من العــراق إذ علنــت فــي بــادىء الأمــر وقوفها علــى الحياد ،ولكن بعد تطور الاحداث وتحقيق إيران بعض الانتصارات على القوات العراقية ،دعمت الولايات المتحدة الامريكية العراق من اجل تحقيق التوازن في المعركة وشاركتها كندا بذلــك الموقف ،[٤٠] الا ان فــي بعض المواقف بينت كندا وجهــة نظرها الخاصة بها بعيداً عن الــرأي الأمريكــي ،ومثال ذلــك عندما قصفت اســرائيل المفاعــل النــووي العراقــي في عام ١٩٨١،اذ ادانــت تلــك الحادثــة وصوتت على الفقرتين الثانية والرابعة من قرار الوكالة الدولية للطاقة الذريــة ذات الرقــم GOV-٢٠٤٠ ،اذ نــص كلاً من تلك الفقرتين على فرض عقوبات على اســرائيل ،فضلا عن تعليق عضويتها في الوكالة السابقة الذكر،[٤١] .

ومما تجدر الاشــارة اليــه ،ان الموقف الكندي كان متطابقا الى حد بعيد مع الموقف الامريكي وفــي كثير من المناســبات ،الا انهــا في بعض المواقف تتخــذ موقفا خاصا بهــا وهذا ماحدث مــع اســرائيل عند تعديهــا على العــراق ،دون التاثــر بالموقــف الامريكي ،وعلــى مايبدو ان كندا كانت تتعاطف مع القضايا الانسانية بشكل عــام وبصــورة اصدق مــن الولايــات المتحدة الامريكية .

عقدت بعد ذلك عـدة اجتماعات دورية بين كل من الولايات المتحـدة الامريكية وكندا والمانيا وفرنسـا وبريطانيـا وايرلندا واليابـان لمراقبة سـير المعـارك وتأثيرهـا على منطقـة الخليج بصورة عامة ،ولضمان السـيطرة على مضيق هرمز والتقليل من الآثـار الاقتصادية المترتبة من تلك الحـرب على قضيـة الملاحة البحرية الدولية ،وعلى اسـواق النفط العالمية ،كون ان قضية النفط هي القضية الرئيسية لتلك الدول في ذلك الوقت والتي يجب المحافظة على ديمومتها واتخاذ ما يلـزم للمحافظة على مصادر انتاجها مـن المخاطر والحـروب ، وكذلك اشـتراكها في اجتماع تراسـه السياسـي الامريكي جيمي كارتر والذي بحث فيه قضية حرب العراق مع ايران، مـع التاكيد على ضـرورة تامين طرق امـدادات النفـط ،التـي يجب ان تبقـى مفتوحة لاسـيما عبـر مضيق هرمـز ،لما يشـكله هذا الطريق من اهمية اسـتراتيجية ،وان توقف تلك الخطـوط عبر ذلـك المضيق يعنـي تهديدا الى الوضـع الاقتصادي العالمـي والدولي بصورة عامـة، وشـاركت كندا بعد ذلك فـي العديد من الاجتماعـات في فتـرة الثمانينيات مـن القرن العشـرين،وبالتحديد في فترة سـنوات الحرب التـي اسـتمرت لثمانـي سـنوات اذ توقفت في ١٩٨٨/٨/٨،التي اكدت علـى ذات الموضوع ،مع دعمها العراق وبمسـاندة الولايات المتحدة الامريكية بمعدات الاتصالات الحديثة وببعض الاجهـزة المتطورة والاحداثيـات والمعلومات الحربية والاستخبارية المهمة .[٤٢]

وقـد أكـدت السـفارة العراقيـة في كنـدا ذلك الموقـف مـن خلال مراسـلاتها مع بغـداد ،اذ بينت تلك المراسـلات عدم اعـلان كندا موقفها بشـكل واضح في بادىء الأمر واعلانها تبنيها للحياد،ومـن ثـم اعلانهـا بتطابـق موقفها مع الموقـف الامريكي،وقد غطـى الاعلام الكندي انذاك انباء واخبار القتال وسـير المعارك التي دارت بيـن الطرفييـن ، وقـد وصفـت بعـض الصحف الكندية العراق بالبلد الغازي في بعض الاحيان، الا ان غالبية الشـعب الكندي كان ضد ايـران ووقف الـى جانب العراق ،لاسـيما بعد قضيـة احتجـاز الرهائن الاميـركان في حادثة السـفارة الامريكيـة فـي العاصمـة الايرانيـة طهران [٤٣] .

مـن هنا نلاحـظ مدى ارتبـاط الموقف الكندي مـع الموقـف الامريكي مـن الحـرب العراقية الايرانية ،وقد أكدت الحكومة الكندية على ذلك الامـر وبدون تردد ،وعلى الرغم من ان بعض الصحـف الكندية وقفت ضـد العراق الا انها لم تكن ممثلة للإعلام الرسـمي الكندي،هذا فضلا عن وقوف الشـعب الكندي مـع العراق في تلك الحـرب ، والتعبير عن ذلك الأمر في كثير من المناسـبات والتجمعـات ، اذ نـددت الجماهير الكنديـة بتلـك الحـرب والتـي جلبـت الدمـار والخراب لـكلا البلديـن ،ناهيك عن الخسـائر البشـرية الكبيرة والتي عدت تعديا على حقوق الانسان ،الذي رفضته تلك الجماهير ،وقد تجلى ذلك الأمر واضحـا بعد قضية احتجاز الرهائن الامريـكان ،والتـي جـرت مـن خـلال عملية غير انسـانية على حـد وصف تلـك الجماهير والمنظمات الانسـانية الكنديـة ، وقد كان ذلك تضامنـا واضحا مع الموقف الامريكي من تلك الحرب لاسـيما بعد الدعم الامريكي للعراق في سنوات الحرب الاخيرة ،وبالتالي فان كندا كانت شـعبا وحكومة» مع موقف الولايـات المتحدة الامريكية من الحرب العراقية –الإيرانية.

اتسمت العلاقات الكندية – العراقية بعد انتهاء تلك الحرب بالاستقرار مع التركيز على التعاون الاقتصادي والاستثمار بين البلدين ،والذي سوف يتم تناوله في المحور الاقتصادي لاحقا، وسعى الطرفان الى ترجمة ذلك على الواقع الملموس وتم تبادل المراسلات واللقاءات بينهم ، وشهدت العلاقات السياسية استقرارا واضحا ،وقامت سفارتي كلا البلدين بالعمل على ديمومة تلك العلاقات واستمرارها وتقويتها بما يخدم مصالح كلا البلدين ، لاسيما بعد خروج العراق من الحرب التي استمرت طويلا ،ورغبته في تعويض تلك السنوات ،والاستفادة من كندا التي تطورت كثيرا وشهدت قفزات نوعية على كافة الاصعدة خلال تلك السنوات والتي قضاها العراق بالحرب التي استنزفت منه الكثير .[٤٤]

مما تقدم نلاحظ ضياع سنين عديدة من العراق أبان تلك الحرب ،والتي أخرته كثيراً عن كندا التي شهدت تطوراً سريعاً وملحوظاً،الذي لم يستثمر من قبل الحكومة العراقية التي اطلعت عن كثب على الواقع الكندي من خلال بعثتها الدبلوماسية ،وعلاقاته السياسية بصورة عامة مع الحكومة الكندية آنذاك.

موقف كندا من دخول العراق إلى الكويت (حرب الخليج الثانية) ١٩٩٠ -١٩٩١:

اتخذت العلاقات العراقية- الكندية منحى أخر بعد دخول القوات العراقية الى الكويت في ٢/ اب /١٩٩٠،اذ عارضت كندا ذلك الأمر وبشدة مما انعكس سلبا على العلاقة بين البلدين ، وقد اكد الموقف الكندي الرسمي على ضرورة خروج القوات العراقية من الكويت باسرع وقت ،وذلك عن طريق ماصرحت به وزارة الخارجية ،ومن ثم استدعائها للسفير العراقي في اتاوا في ١٩٩٠/٨/٣ ،وابلاغه من قبل وزير الخارجية انذاك السيد جو كلارك شخصيا ،موقف الحكومة الكندية الرافض لاحتلال العراق للكويت والتأكيد على الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الأراضي الكويتية ،فضلا عن اتصال كندا المستمر ببقية اعضاء مجلس الأمن ،ووقوفها مع اي قرار سوف يصدره المجلس ،وان الحكومة الكندية لاتقبل بتصريح الحكومة العراقية ،القائل بان قضية الكويت ، قضية داخلية ، كما ان مصادرها الخاصة لا تؤكد وقوع انقلاب داخلي قبل دخول القوات العراقية .[٤٥]

وما تجدر الاشارة اليه ،ان الحكومة العراقية قد أعلنت إلى الرأي العام بان هناك انقلاباً داخلياً حدث في الكويت قاده ضابط كويتي اسمه علاء حسين ضد الاسرة الحاكمة في الكويت ،والذي استنجد بها من اجل خلاص الشعب الكويتي من حكم اسرة ال صباح ،وهذا ادعاء سوق اعلاميا من قبل الحكومة العراقية من اجل اضفاء صفة شرعية على دخولها الى الكويت .[٤٦]

نلاحظ ان قضية دخول العراق الى الكويت قد اثرت تاثيراً سلبياً على مجمل العلاقات مع كندا ،اذ كانت تلك القضية نقطة تحول في تلك العلاقات فيما بعد ،نتيجة معارضة كندا الشديدة للاحتلال العراق للكويت ،ووقوفها الى جانب المجتمع الدولي الذي وقف بدوره ضد ذلك العمل ،ونلاحظ موقف كندا المتشدد والسريع من خلال ما قامت به اذ استدعت السفير العراقي في اتاوا بعد يوم واحد فقط من دخول القوات العراقية الى الكويت،وتاكيدها على الانسحاب الفوري للقوات العراقية من الاراضي الكويتية .

عدت الحكومة الكندية بعد ذلك،العراق مسؤولا عن سلامة مواطنيها ورعاياها سواء على الاراضي العراقية اوالكويتية ووفقا لاتفاقية جنيف،وانها سوف لن تعترف باي حكومة مؤقتة في الكويت ،هذا فضلا عن دعوتها الى ضرورة فرض حظر على النفط العراقي والكويتي في ان واحد ،مع فرضها قيودا على الصادرات الكندية الى العراق مع تعطيلها للاتفاقية التجارية التي كانت قد ابرمتها مع الحكومة العراقية ،والتي سوف يتم تناولها في المحور الاقتصادي لاحقا ،مع وقفها الضمانات المالية التي تقدمها تنمية الصادرات لكافة الاعمال التجارية في العراق والكويت ،ودعوتها الى تجميد الاموال والارصدة العراقية والكويتية ،التي قدرت بحوالي ٣٠٠٠مليون دولار انذاك.(٤٧)

وعلى اثر تلك التطورات ،اتخذ العراق قرارا منع من خلاله سفر المواطنيين الأجانب بما فيهم الكنديين ،وابقائهم كدروع بشرية في حالة تطور الامور .وقد عبر وزير الخارجية الكندي عن قلقه الكبيرازاء ذلك بقوله ((ان القرار العراقي يزيد من معارضة المجتمع ،ويزيد من عزلة العراق ،وان حكومته تامل ان يلتزم العراق بقرار مجلس الأمن ،وأشار إلى إن الأيام التي تمر خطيرة جدا بشكل لاسابق له ،وان فزعا كبيرا يتملكه لما يجري من أحداث وتطورات ،وعلى الجميع ان لايزيد من خطورته ،وان لايستخف بالمشاعر التي اثيرت في العالم)).(٤٨)

من هنا نلاحظ موقف كندا الداعي إلى استخدام العديد من الوسائل من اجل خروج العراق من الأراضي الكويتية ،مع دعوتها المستمرة إلى حماية راعياها المتواجدين على الأراضي العراقية والكويتية على حد سواء ،مع تأكيدها على القنوات الدبلوماسية لحل الموضوع وهذا ما قامت به وزارة الخارجية الكندية والمتمثلة بدور وزير الخارجية السيد جو كلارك ،الذي اصدر اكثر من تصريح طالب فيه العراق الاستماع إلى رأي المجتمع الدولي وقرارات مجلس الامن ،وحل الموضوع بالطرق السلمية قدر المستطاع .

تلاحقت بعد ذلك استدعاءات السفير العراقي في اوتاوا لابلاغه بصورة رسمية موقف الحكومة الكندية بشان تطورات احتلال العراق للكويت ،وقد تم استدعائه بتاريخ ٢٤-٨-١٩٩٠،من قبل رئيس دائرة الشرق الاوسط والمغرب ،والذي ابلغه بضرورة السماح لثلاث من دبلوماسيها الذين غادروا الكويت الالتحاق بالبعثة الدبلوماسية الكندية في بغداد ،مع ابقاء الموظفيين الباقيين في الكويت ،مع ابدائه مخاوفه من محاصرة السفارة الكندية في الكويت من قبل القوات العراقية ،مؤكدا على ان مثل ذلك الاجراء سوف يدفع بالعلاقات الثنائية الى مرحلة جديدة يتعذر فيها الحوار بين الطرفيين ،وتنتهي عندها الجهود الرامية الى حلول سلمية . (٤٩)

ارسلت الخارجية الكندية مذكرة اخرى الى السفارة العراقية في اوتاوا بتاريخ ١٩-١٠-١٩٩٠،ونصها هو)) تهدي وزارة الشؤون الخارجية تحياتها الى سفارة جمهورية العراق،ويسرها ان تنقل اليها ما يلي:عطلت هذا اليوم بشكل مؤقت اعمال سفارتها في الكويت،وهي تحتج على الظروف التي لا تطاق، التي فرضها العراق، التي سببت هذا التعطيل ،وتحتفظ كندا بحقها رغم هذا الاجراء

باستئناف الاعمال في المستقبل،وتعد الحكومة الكندية العراق مسؤولا عن حماية المواطنين الباقين في الكويت وفقا للقانون الدولي ،بما في ذلك اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الحرب .كما تعتبر العراق مسؤولا عن حماية مقرات السفارة الكندية في الكويت ومحتوياتها ووثائقها وذلك وفقا لاحكام القانون الدولي بما في ذلك اتفاقات فينا للعلاقات الدبلوماسية .ان الحكومة الكندية تتوقع من العراق ان يلتزم حالا وبصورة كاملة بقرارات مجلس الامن المتعلقة بحماية واطلاق سراح المواطنين الاجانب،وبسلامة الموظفين الدبلوماسيين والقناصل ومقراتهم في الكويت والعراق .وتكرر كندا طلبها بايفاء العراق بالتزاماته والسماح لأولئك المواطنين الكنديين المقيمين في العراق وفي الكويت المحتل من قبل العراق ،الراغبين في مغادرة العراق اوالكويت ،ان يفعلوا ذلك كما يريدون ،وتحتفظ كندا بحقها فيما يتعلق بالمسؤولية التي ترتبت على مخالفة العراق للقانون الانساني وللقواعد وللمبادىء الاخرى في القانون الدولي)).[٥٠]

من خلال ما تقدم نلاحظ سعي الحكومة الكندية ومن خلال خارجيتها وقنواتها الدبلوماسية ،العمل على الضغط على الحكومة العراقية من اجل خروج القوات العراقية من الكويت عن طريق الحوار والتفاوض منعا لحصول عواقب لا تحمد عقباها قد تضر المنطقة بصورة عامة وليس العراق فقط ، وانعاكس ذلك على العلاقات الثنائية بين البلدين والتي سوف تتاثر سلبا بتلك الاحداث ،مما يؤدي الى سوء تلك العلاقات ليس في الوقت الحالي ،بل على مدى المستقبل البعيد ايضا .

وقد أبلغ السفير العراقي في استدعاء اخر بتاريخ ١١-١-١٩٩١ بعد تطور الاحداث وتسارعها بقضايا مهمة حددت بثلاث نقاط هي:

١- اسف الحكومة الكندية على عدم تمخض مؤتمر جنيف عن اتفاق لمعالجة الازمة سلميا كما كانت تتمنى وترغب .

٢- مساندة الحكومة الكندية لزيارة السكرتير العام للامم المتحدة الى بغداد لايجاد تسوية سلمية ،وابلاغه قبل مغادرته الى بغداد بمجموعة اراء ومقترحات كانت تصب في اتجاه حل القضية بالطرق السلمية .

٣- ابلاغ الحكومة العراقية بسحب السفير الكندي من العراق مع بقية اعضاء البعثة الدبلوماسية في بغداد اعتبارا من يوم ١٢-١-١٩٩١،وان ذلك الاجراء هو تعطيل مؤقت لاعمال السفارة ،ريثما يحل الموضوع،وان الحكومة الكندية تعرب عن املها بتقدير الحكومة العراقية لذلك الامر نظرا للظروف الحالية.[٥١]

مما تقدم نلاحظ عدم تغيير الموقف الكندي منذ بداية احتلال الكويت من قبل العراق ،وبطبيعة الحال فان كندا ارادت توحيد موقفها مع المجتمع الدولي الذي وقف اغلبه ضد العراق ،ومع المنظمات الدولية ومنها مجلس الامن الذين اتفقوا بشكل عام على ضرورة احترام العراق المواثيق الدولية وتخليه عن احتلاله للكويت واخراج قواته باسرع وقت، وتضامنا مع ذلك الموقف اغلقت كندا سفارتها في العراق في يوم ١٢-١-١٩٩١ على الرغم من بقاء السفارة العراقية في اوتاوا بعد غلق السفارة الكندية في بغداد مما اثر ذلك على طبيعة العلاقة بين البلديين .

شـنت قوات التحالف الدولي برئاسة الولايات المتحـدة الامريكيـة بعد اسـتنفاذ كل الوسـائل السـلمية هجومها على القـوات العراقية بتاريخ ١٧-١-١٩٩١ وقد اطلق عليها الامريكان اسـم عاصفة الصحراء (operation desert)،وقد اشـتركت ٣٤دولـة في ذلك التحالـف من بينها كنـدا التـي اشـتركت ب٤٥٠٠ جندي شـارك منهـم ٢٧٠٠فـي العمليات القتاليـة وقد اطلقت كندا على تلك الحملـة بالاحتكاك(operation friction)،(٣٠)بعد صدور قرار مجلس الامن الدولـي المرقم ٦٦٠ والـذي تم التصويت عليه بالاجمـاع في الجلسـة المرقمـة ٢٩٢٨،انتهى الامر بعـد ذلك بخـروج القـوات العراقية من الكويـت وقبول العراق وقف اطـلاق النار في ٣-٣-١٩٩١.[٥٢]

سـاهمت كندا بعـد ذلك في قوات حفظ السـلام الدوليـة المكلفـة بمراقبـة الحـدود العراقية – الكويتية ولاسـيما في المنطقة منزوعة السلاح ،ومشـاركتها فـي اللجنة الخاصـة للبحث عن الاسـلحة الكيمياوية والبايلوجيـة والنووية في العـراق ،فضـلا عن مسـاهمة سـفنها الحربية في عمليات قوة الاعتراض متعددة الجنسـيات ،لتنفيـذ العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق انذاك.[٥٣]

اسـتمرت كندا بموقفها الرسـمي تجـاه العراق بعـد تحريـر الكويت ،وسـاد نوع مـن الجمود علـى العلاقة بين البلدين ،فحاول العراق كسـر ذلك الجمـود في ١٩-٦-١٩٩١مبديا رغبته في اجتماع اللجنة العراقية- الكندية المشـتركة التي تـراس الجانب العراقـي فيها وزيـر الزراعة ،وطالب العراق في أثنـاء ذلك بالمواد الغذائية والـدواء والتجهيـزات الصحيـة ،والمـواد الاساسـية لسـد الاحتياجات المدنيـة ،وإطلاق الأمـوال العراقيـة المجمـدة والتـي قـدرت مابيـن ٢-٨ مليـون دولاراً،فضلا عـن تفعيل الاتفاقيـة العراقيـة الكندية التجاريـة والمتوقفة ايضاً،فأجابـت الحكومة الكنديـة بعدم ممانعتها لذلـك، لكـن بعد رفـع مجلـس الأمـن الدولي العقوبـات عـن العراق،واسـتمرت كنـدا فـي مقاطعتهـا للعراق تضامنا مـع الموقف الدولي تجاهـه ،فضلا عن إيصالها رسـائل عديدة الى الحكومـة العراقيـة فيمـا يتعلق بالمشـاكل مع الكويـت،اذ أبلغت الخارجيـة الكندية في تاريخ ١٣-١-١٩٩٣ السـفير العراقـي بقيـام العراق باجراءات كثيـرة ومثيرة في الوقت ذاته وغير مقبولة متجاهلا ارادة المجتمع الدولي وشـروط وقف اطلاق النار بنشـره صواريخ في الجنوب ومنع طائـرات الامم المتحدة من دخول اجوائه وانتهاكه الحـدود الكويتية ثلاث مرات ،وتهديد المراقبين الدوليين ومنهم الكنديين ،لذلك حذرت العراق لقيامه بتلك الاسـتفزازات والذي تطابق ذلك مع موقفي الامم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية،[٥٤]ولذلك تطالـب كندا العراق باخذ تلك التحذيرات بعين الاعتبار والمبادرة بتهدئة الموقف ،وان تجاهلها سـوف يجلـب العواقب الوخيمة عليه ويتحمل المسـؤولية الكاملة تجاه ذلـك ،وان كنـدا تتطلـع الى اسـتتباب السـلام والاستقرار في المنطقة بصورةعامة.[٥٥]

تاثرت العلاقات الثنائية بين البلدين ،نتيجة لتلك التطورات ،تاثرا سـلبيا لاسـيما من بعد احداث ٢- اب ١٩٩٠ ،وعلى ضوء ذلك حاول السفير الكندي في عمان انذاك بعد لقائه السفير العراقي في اوتاوا بتاريخ ١١- ١١-١٩٩٣ بالتخفيف من موقف بلاده تجاه العراق ،مشيرا الى ان موقف كنـدا اتبع موقفي الامم المتحـدة ومجلس الامن

وان حكومته سوف تعيد علاقاتها مع العراق على مستوى السفارة حالما يصدر مجلس الامن قرارا برفع العقوبات الدولية عنه[٥٦]

ومع ذلك فقد استمرت الحكومة الكندية بتحذيراتها للعراق ،ففي تشرين الاول عام ١٩٩٤ عبرت كندا عن قلقها من تحرك القطعات العسكرية العراقية بالقرب من الحدود الكويتية ،وتساءلت عن سبب ارسال تلك القوات،في الوقت الذي يجتمع فيه مجلس الامن لدراسة مدى تنفيذ العراق لقراراته ،وان ذلك سوف يؤدي الى تعبئة القوات الامريكية والبريطانية وسوف يبعد الانظار عن قضية الحصار الاقتصادي المفروض على العراق [٥٧]

حاول العراق بدوره كسر الجمود السياسي بين البلدبين وطرح على الخارجية الكندية بتاريخ ٣٨-٣-١٩٩٥ امكانية تبادل رسائل التهنئة بين القيادتين العراقية والكندية لاسيما في المناسبات الوطنية ،الا ان الحكومة الكندية رفضت ذلك ،كون وضع العراق الدولي لايسمح بذلك على حد تعبيرها في هذه الفترة ،و خشيتها من خرقها للقانون الدولي ،فضلا عن رغبتها في استمرار تعزيز علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج بصورة عامة .[٥٨]

وتكررت المحاولات من قبل الجانب العراقي الرامية الى فتح صفحة جديدة مع الجانب الكندي الا ان كل تلك المحاولات لم توفق بسبب موقف كندا المتشدد بهذا الخصوص والمرتبط بالموقف الدولي الذي استمر بفرض العقوبات الدولية على العراق والتي ادت الى عزله دوليا ،والذي استمر ذلك حتى عام ٢٠٠٣ ،اذ شنت حملة دولية اخرى قادتها الولايات المتحدة الامريكية ادت الى تغيير نظام الحكم في العراق وبداية عهد جديد على مستوى العلاقات الخارجية مع بقية دول العالم ومنها كندا بطبيعة الحال.[٥٩]

مما تقدم نلاحظ ان العلاقات الثنائية بين العراق وكندا مرت بفترة جمود منذ احتلال العراق للكويت،اذ مرت تلك العلاقات بأسوء حالاتها،وارتباط كندا بالموقف الدولي الذي فرض عديداً من العقوبات الدولية على العراق والتي ادت الى عزلته عن الساحة الدولية،مما ادى ذلك الى غلق عديد من الدول سفاراتها في بغداد ومنها كندا،على الرغم من بقاء سفارة العراق مفتوحة في اوتاوا ودعوته المستمرة الى فتح صفحة جديدة مع الجانب الكندي الذي لم يخرج عن طور القرار الدولي الذي لم يرحب بدوره بذلك ،نتيجة سياسة نظام الحكم انذاك في العراق والتي لم يكن لديها دعم دولي ،بل العكس ،اذ كانت مرفوضة من قبل غالبية المجتمع الدولي ،والذي ادى ذلك في نهاية الامر الى تغييرها بالقوة عن طريق تشكيل تحالف دولي جديد اطاح بنظام صدام حسين بتاريخ ٩-٤-٢٠٠٣ ،واعلن بداية عهد جديد في العراق .

موقف كندا من تغيير نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣:

اتخذت الحكومة الكندية موقفا مغايرا في عام ٢٠٠٣ تجاه العراق عن ما اتخذته في احداث الكويت ،اذ لم تتدخل عسكريا في هذه الحرب وربطت مشاركتها بموافقة الامم المتحدة،وبصدور قرار يدين العراق ويثبت حيازته لأسلحة الدمار الشامل كما ادعت الولايات المتحدة الامريكية التي مارست

العديد من الضغوطات على رئيس الوزراء الكندي انذاك جان كريتيان الذي كان من اشد المعارضين لتدخل كندا في تلك الحرب ،والذي صرح فيما بعد عن موقفه الرافض لدخول الحرب قائلا ((اخبرت جورج بوش في شهر اب عام ٢٠٠٢ ،خلال اجتماع في مدينة ديترويت ،باننا سنؤيده في حال استحصاله على دعم من الامم المتحدة ،ومن اجل الحصول على هذا الدعم سيكون من الضروري ان يقوم بتقديم ادلة اكثر وضوحا على امتلاك العراق لاسلحة دمار شامل ،وبما انه لم يقدم ادلة كافية ،لم يحصل على دعم من الامم المتحدة))، وكذلك فقد اشار كريتيان الى موقف رئيس الوزراء البريطاني انذاك توني بلير،الذي كان يحثه على الموافقة على دخول الحرب ،قائلا ((اخبرني بليربانه يجب التخلص من صدام حسين لانه ديكتاتور وشرير ،لكني قلت له انه اذا بدانا باستبدال الطغاة ،من سيكون التالي؟يبدو لي في مجموعة الكومنولث ان هناك شخصا لا نحبه في زيمبابوي هو روربرت موغابي ،لماذا لاتحل هذه المشكلة قبل الذهاب الى الشرق الاوسط ؟ وقال بلير :اسمع ياجان : صدام وموغابي مختلفان فاجبته بهدوء انهما فعلا مختلفان فموغابي ليس لديه بترول)) ،وعلى الرغم من ممارسة العديد من الضغوطات الداخلية لاسيما من بعض اعضاء حزب المحافظين الكندي على رئسهم ستيفن هاربر ومن بعض اعضاء حزب الأحرار ايضا فضلا عن العديد من فئات المجتمع ، لغرض المشاركة في التدخل العسكري ضد العراق الا ان الحكومة الكندية برئاسة جان كريتيان رفضت ذلك التدخل وتمسك رئيس الوزراء بموقفه الذي ربطه بموقف الامم المتحدة التي لم تصدر اي قرار يسمح بالتدخل العسكري .[٦٠]

وقد خرجت مظاهرة كبيرة في مدينة مونتريال في اذار ٢٠٠٣ نددت بالحرب وايدت موقف رئيس الحكومة في عدم تدخل كندا في تلك الحرب قدرت بحوالي ربع مليون شخص،وقد اجريت عدة من استطلاعات للرأي في عدة مدن كندية منها مدينة تورنتو والتي بينت النسبة الرافضة للحرب ولدخول كندا فيها ،والتي زادت على ٠/٠٧٠ ،فضلاً عن العديد من الصحف والمجلات التي وقفت الموقف ذاته.[٦١]

ومع موقف كندا الرافض لدخول الحرب ،لكنها أكدت على ترحيبها في حال تغيير النظام ،ووعدت بتقديم مساعدات مالية تقدر ب٣٠٠مليون دولار لتدريب قوات الشرطة العراقية في الأردن وتحت اشراف كندي ،فضلا عن حث المنظمات الدولية على تقديم المساعدات بكل أنواعها الى العراق وشعبه مستقبلا.[٦٢]

وقد كان هناك رأي ذهب إلى مشاركة كندا غير العلنية في الحرب، وانها كانت قد قدمت خدمات غير معلنه الى القوات الأمريكية سواء كانت تقارير استخبارتية او معدات عسكرية ،الا ان الموقف الكندي الرسمي قد اعلن عدم اشتراكه بالحرب وهوالراي المعتمد كونه المصرح به والرسمي في الوقت ذاته.[٦٣]

وقد لخصت فيما بعد أهم أسباب عدم اشتراك كندا في الحرب الى ما ياتي:

١- عدم صدور قرار دولي يفوض الولايات المتحدة وحلفائها الحرب على العراق .

٢- وجود عملية دبلوماسية آنذاك لنزع أسلحة العراق المحضورة ،وحسب قرار مجلس الامن الدولي المرقم ١٤٤١.

٣- عدت كندا تغيير انظمة الحكم من الخارج وبالقوة ،ظاهرة خطيرة ،وان الشعب هو وحده الذي له الحق في تغيير نظام حكمه [٦٤].

نلاحظ من خلال ما تقدم رفض كندا الاشتراك في الحرب التي شنت على العراق في عام ٢٠٠٣ ،عكس موقفها في احداث حرب الكويت ،وقد ارتبط ذلك بالموقف الدولي المتمثل بمجلس الامن الذي لم يصدر اي قرار يدعو الى التدخل العسكري،فكان ذلك دافعا كبيرا في دعم موقفها الرافض لذلك التدخل هذا فضلا عن الموقف الشعبي الكبير،الذي خرج بالمظاهرات في كثير من المدن الكندية المنددة بالحرب وعواقبها ،وعلى الرغم من برود العلاقات بين العراق وكندا منذ احداث الكويت وغلق كندا لسفارتها في بغداد ،الا ان الموقف الكندي جاء ضد تشكيل تحالف عسكري تقوده الولايات المتحدة الامريكية ضد العراق ،ومؤيدا للحلول السلمية في حل المسائل العالقة ،لاسيما فيما يخص قضية اسلحة العراق المحظورة دوليا،التي اتهمته الولايات المتحدة بامتلاكها وحيازتها .

العلاقات الاقتصادية

يعد الاقتصاد العمود الفقري لكل بلد كونه الأساس الذي تبنى عليه اغلب استراتيجياته وخططه اليومية والمستقبلية في ان واحد،اذ تسعى اغلب البلدان الى بناء اقتصاد قوي ومدعوم عن طريق وسائل عدة ،منها الارتباط بعلاقات اقتصادية مع الدول المتقدمة،لاسيما تلك التي تمتلك اقتصادا قويا،وهذا ما دفع العراق الى بناء علاقات اقتصادية مع كندا،اذ حاول الاستفادة منها في شتى المجالات منها الاقتصاد ،اذ عمل على اقامة علاقات اقتصادية من اجل تحقيق منافع متبادلة للطرفين،لاسيما بعد فتح قنوات الاتصال الدبلوماسي بين البلدين ،اذ سهلت البعثات الدبلوماسية المتبادلة بينهما،اجراءات التواصل الاقتصادي والتجاري وسعت الى تقريب وجهات النظر بينهم .

امتازت كندا بامتلاكها اقتصاد قوياً وثروات طبيعية كبيرة أهمها النفط ،الغاز، الفحم ،الخشب ،الذهب ،الفضة ،الحديد ،الثروة السمكية ،اليورانيوم الذي تنتج منه ٣٠ ٠/ من انتاج العالم ، المنتوجات الزراعية وفي مقدمتها الحنطة ،فضلا عن امتلاكها حوالي ٢٥ ٠/ من موارد المياه العذبة في العالم . [٦٥]

سعى العراق على ذلك الاساس الى تهيئة الفرص من اجل دخول الشركات الكندية وزيادة التفاعل الاقتصادي بين البلدين، وقد استند ايضا على بعض العوامل التي سوف تساعده في ذلك المجال اهمها ،وجود تباين بين البلدين من حيث التقدم والتطور التكنلوجي والصناعي ،وانتماء كندا الى العالم الاول في حين عد العراق من دول العالم الثالث ، وحاجة كندا الى النفط العراقي الثقيل ،الذي سوف يسهل التبادل السلعي والتجاري بين البلدين .[٦٦]

لاسيما ان كندا حاولت كسر الجمود الاقتصادي الذي مرت به في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، اذ عانت من ازمة اقتصادية حرجة،وتدهورت تجارتها الخارجيةوازدادت نسبة البطالة فيه عن

معدلاتها الطبيعية،والذي تزامن ذلك مع حركة تذمرفي مقاطعة كيبك،[٦٧]والتي عرفت بالثورة الصامتـه التـي سـعت الـى المطالبـة بحقوق الكنديين الفرنسـيين ودعت الـى انفصال كيبك عن كندا ،مما عقد الأمور بصورة اكثر[٦٨]

تعـود بدايات الاتصال التجـاري الحقيقي بين البلديـن الـى سـبعينات القـرن الماضـي ،اذ زارالعـراق وفد تجـاري كندي كبير برئاسـة وزير التجـارة بتاريـخ ١٥-٤-١٩٧٤ ،فضلا عن العديد من الشـخصيات رفيعة المستوى،اذ تجاوز عـدد الوفد ٤٠ شـخصا ،وتمخض عن تلك الزيارة الاتفـاق بين الطرفيين على صيغة التبـادل التجـاري، وطلب الوفد مـن الحكومة العراقية فسـح المجال لعمل الشـركات الكندية لاسـيما العاملـة منها فـي المشـاريع التنموية ،فضـلا عـن موافقـة الحكومـة العراقية على تصدير شـركة نفط البصـرة كميات محددة من النفط العراقي الى كندا .[٦٩]

أرسـلت كنـدا بعـد ذلك وفـداً اخراً إلـى بغداد برئاسة نائب وزير الثروة الطبيعية في مقاطعة كيبك والمستشار الاقتصادي في السفارة الكندية في بيروت بتاريخ ٣١-٧-١٩٧٤ ،للتأكيد حول كمية النفط الذي سوف تستورده كندا من العراق ،وتعهـدت الحكومـة العراقيـة بتزويـد النفـط العراقـي الخام الـى المصافـي الكندية وعلى الأمـد الطويل،علـى ان يتـم توقيع اتفـاق بين الحكومتيـن ،تقوم بموجبه كنـدا بتقديم المعونة الفنية إلى العراق .[٧٠]

يتضـح من خـلال ما تقـدم رغبـة البلديين في إقامـة علاقـات اقتصادية متبادلـة،اذ كان لكل طـرف أهدافه،اذ كان هدف العـراق الحصول علـى الخبـرة الفنيـة والتكنلوجيـة فضلا عن بعض المحاصيل الزراعية المهمة مثل الحنطة ،فـي حين كان هدف كنـدا الحصول على النفط العراقي الخام وبأسعار مناسبة وتنافسية ،نظراً لكون النفط العراقي سهل الاستخراج مما يوفر مـن تكاليف الانتـاج ويجعله مرغوبـاً من قبل الكثير في الاسواق العالمية ، فضلا عن امتلاك العراق مخزون نفطي كبير يضعه في تصنيف متقـدم بين الدول التي تمتلـك احتياطيات النفط في العالم .

شـهدت بعـد ذلـك العلاقـات الاقتصادية بين البلدين تحولاً ملموساً ،لاسيما في بداية ثمانينات القرن الماضي ،وبعد ان قطع الطرفان شـوطا كبيرا في التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري ،ووصـول النفط العراقي الى كنـدا ،وبالمقابل فسـح العراق المجـال لعمل الشـركات الكندية لتنفيذهـا مشـاريع تنموية عـدة ،[٧١] فضلا عن تشـجيع دخـول المنتج الكنـدي الى الاسـواق العراقية ،لاسـيما في ما يتعلـق في مجال البنى التحتيـة لاسـتخراج النفـط ،الكهربـاء ،النقل ،الزراعة ،وسائل الري ،الطاقة النووية السلمية ،صناعـة الطائـرات المدنيـة ،الالكترونيـات ،التي يمكن للعراق الاسـتفادة من كل ذلك ومن الخبـرات التصنيعيـة الكندية والمـواد الاولية المتوفرة لذلك الغرض .[٧٢]

ونتيجـة لذلـك التقـارب بيـن البلدين ،سـعى الطرفان إلى توثيق ذلك التعاون بصيغة اتفاقية موثقة و رسـمية تكون بمثابـة مدونة اقتصادية معترف بها من قبل الحكومتين ،وقد تحقق ذلك بعد سلسـلة من المفاوضـات والاجتماعات،اذ تم عقـد اتفاقية التعاون التجـاري والاقتصادي

والفنـي بيـن البلديـن ،التـي وقعت فـي بغداد بتاريخ ١٢-١١-١٩٨٢،اذ مثل الجانب الكندي وزير الدولة للعلاقات الخارجية السـيد جارلس لابوينـت ،في حين مثل الجانب العراقي السـيد حسـن علي وزيـر التجـارة ، وبعد اسـتكمال الاجراءات الرسمية ،ارسل العراق تلك الاتفاقية بعـد المصادقة عليها الى السـفارة العراقية في اوتـاوا ،التـي ارسـلتها بدورها الـى الحكومة الكنديـة للمصادقة عليها ،وفقا للمذكرة المرقمة ٧-٤-٩-١٨١٣،وبعـد اكمـال كافة الاجراءات الرسـمية والقانونية اللازمة لبدء تنفيذها ووفقا للاحـكام المـادة ١ من المـادة ١٢ مـن اتفاقية التجـارة والتعـاون الاقتصـادي والفنـي فانها تدخل حيز التنفيذ في ٦-٤-١٩٨٣،وقد أرسلت السـفارة الكندية في بغداد المذكرة المرقمة ٦٢ بتاريـخ ٦-٤-١٩٨٣ الـى وزارة الخارجيـة العراقية،وهو تاريخ تنفيذها ،لإعلامها باكتساب تلـك الاتفاقية الموافقات الرسـمية وعدها نافذة المفعول منذ ذلك التاريـخ ،والتي تضمنت ١٢ مادة،،فضـلا عن احتواء كل مادة على عدد من الفقـرات ،إذ مثلت تلك الاتفاقية ذروة العلاقات الاقتصادية بين البلدين .[٧٣]

نلاحـظ مما تقدم ان تطور العلاقات الاقتصادية بيـن البلديـن ،اثمر عـن توقيع اتفاقيـة تجارية واقتصادية وفنية مهمة ،أصبحت نقطة انطلاق في تاريخ العلاقات بين البلدين وركيزة اساسية ساهمت في تقوية تلك العلاقات وزادتها انسجام وقـوة مسـتقبلا ،وعكسـت معرفـة كل طرف لاهميـة الطـرف الاخر فـي ذلـك المجال،مما دفعهما الى عقد مثل تلـك الاتفاقية المهمة،التي سـبقتها مفاوضـات واجتماعـات طويلة بينت مدى اهميتها ،مع إصرار الطرفين على عقدها والتوقيـع عليهـا ومن ثم ترجمتهـا على ارض الواقع بشـكل ملموس،وبالتالي فقد اكتسبت هذه الاتفاقيـة تلك الاهميـة الكبيرة بالنسـبة للبلدين نظرا لاحتوائها على مواد وفقرات صيغت بدقة من اجل تحقيق المنافع المتبادلة لكلا البلدين .

وفي حقيقة الأمر ان اهتمام كندا بأهمية العلاقة الاقتصاديـة مـع العراق نابع مـن كون الاخير من الدول النفطيـة وامتلاكه احتياطي كبير من النفط ،الذي عد المقياس المهم في تلك العلاقات ،الذي ارتبط بمـدى حاجة كندا اليه على الرغم مـن امتلاك كندا كميات كبيرة من النفط الا انها تبقى بحاجة الى النفط العراقي لاعتدال اسعاره قياسا بكلف اسـتخراجه ،كون كلف انتاجه هي الارخص في العالم ،فضـلا عن اغلب الحقول النفطية العراقية موجودة على اليابسـة ،ناهيك عن حاجة العراق الى كندا في تطوير واصلاح القطاع النفطي العراقي وتطويره،لامتلاك كندا شـركات متطورة في ذلك المجال ومتخصصة في اعمـار وتطويـر القطاع النفطـي بصورة عامة .[٧٤]

حصل بعـد توقيع تلك الاتفاقية تحولا ملموسـا في االعلاقات العراقيـة –الكندية بصورة عامة وفي العلاقات الاقتصادية بصورة خاصة ،اذ تم توسـيع افق التعاون بين البلدين ،وحصلت كندا على كميات من النفط العراقي ،حسب ما اقرته الاتفاقية ،وفسـح العراق المجال امام الشركات التنمويـة الكندية ، وعقدت اللجنـة الاقتصادية العراقيـة- الكنديـة التي شـكلت وفقـا لما جاء فـي المادة العاشـرة والمادة الحادية عشـر من الاتفاقية،التي لها الحق في مراجعة كل الاتفاقات وايجاد الحلول المقبولة للمشـاكل التي قد تظهر - اجتماعهـا الاول فـي عـام ١٩٨٥ في مدينة اوتاوا ،التي استعرضت مجمل التطورات التي

تلت عقد الاتفاقية ،واكـدت اللجنة على الرغبة الصادقـة فـي تطويـر العلاقات بشـكل افضل بيـن البلدين مـع التاكيد على ضرورة توسـيع العلاقات الاقتصاديـة والتجارية وبناء علاقات مستقبلية مثمرة بين الطرفين ،وبعد ذلك ارسلت الحكومة الكندية مدير عام دائرة الشرق الاوسط وافريقيا في الخارجية الكندية الى العراق للقاء بعض المسـؤلين واجراء زيارة استطلاعية ،اذ حرصـت الحكومة الكندية على إرسـال الوفود والشـخصيات الى العراق بين الفترة والأخرى من اجل الاطلاع عن كثب على الأوضاع هناك مـن اجل الوصـول الى تقييم حقيقـي للعلاقات الثنائية بين البلدين ولفهم مواقف العراق ونواياه تجاه تلك العلاقات والعمل على تطويرها .[٧٥]

اتسـعت بعـد ذلـك حلقـات التبـادل التجاري وحصلـت كندا على كميات مـن النفط العراقي وبأسعار جيدة وحسب الكميات المقدرة ،وازداد حجم التبـادل التجـاري بين الطرفيـن ،وتمت الدعوة الى عقد اجتماع جديد للجنة الاقتصادية فـي عـام ١٩٩٠ على ان يكون هـذه المرة في بغـداد لان الاجتماع السـابق لها قـد جرى في اوتاوا ،الا ان الظرف السياسي قد ادى الى عدم اجتماع تلـك اللجنة ،اذ حدثـت أحداث الكويت ومـا تبعها مـن عقوبات اقتصاديـة دولية على العـراق وامتثال كندا الـى الموقف الدولي ،مما ادى كل ذلـك الى توقف تلـك العلاقات بما فيها اتفاقية عـام ١٩٨٣ على الرغم من كونها نافذة المفعـول ،والذي اسـتمر ذلك حتى عام ٢٠٠٣ ،اي بعـد تغيير النظام في العـراق ومن ثم بدء صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين .[٧٦]

نلاحـظ من خلال ما تـم عرضه ،ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين شـهدت تطورا ملموسا وواضحـا لاسـيما فـي الفتـرة الممتـدة مـن السبعينات حتى عام ١٩٩٠من القرن الماضي ، اذ شهدت تقدما كبيرا وازديادا واضحا في حجم التبادل التجـاري بين الطرفين ،والذي اثمر عن توقيـع اتفاقية مهمة بين البلدين والتي عكسـت اهميـة العلاقة الاقتصادية بينهما ،وعملت على تنظيمها بشكل قانوني ورسمي ،الا ان الاحداث السياسـية قـد القـت بضلالهـا علـى التعـاون الاقتصادي وادت الى ايقافه بعد احداث الكويت عام ١٩٩٠ ،وفرض عقوبات اقتصادية قاسـية على العراق من قبل المجتمع الدولي الذي كانت كندا جزءا منه، واسـتمرار ذلـك الوضع حتى تغييـر النظـام في العراق في عـام ٢٠٠٣،بعد الاطاحة بنظام صدام حسـين ،اذ بدءت بعد ذلك مرحلـة جديدة من العلاقات بيـن البلدين ،لذلك يمكن القول ان العلاقات الاقتصادية تاثرت تاثرا كبيرا بالاوضاع السياسـية التي مر بها العراق ،فقد كانت تلك العلاقات متذبذبة وغير مسـتقرة لاسـيما منـذ احـداث الكويت في عـام ١٩٩٠ ومـا تلاها ، وقـد تم ربط ذلـك التاثر باوضاع العراق السياسـية كونه مرتبطا بشخص الحاكم وايدلوجيته وبالتالي فان سياسـة البلد الخارجية وعلاقاته بالمجتمع الدولي مرتبطة الى حد كبير برمزيـة الحاكم ،ومع الاسـف فان تلك السـمة كانـت منطبقة علـى اغلـب دول العالم العربي علـى العكـس من نظـام الحكم في كنـدا ،الذي لايتاثر بشـخص الحاكـم كونه محدد بدسـتور وبفتـرة زمنيـة فـي الحكم فضلا عـن انه حكم مؤسساتي غير مرتبط بفرد او بشخص محدد.

العلاقات الثقافية

ان العلاقات الثقافية بطبيعة الحال هي جزء من العلاقات العامة بين اي بلدين،وان تطور تلك العلاقات وازدهارها سوف ينعكس بالتالي على مجمل تلك العلاقات،ومنها العلاقات الثقافية ،وقد القى تطور العلاقات العراقية الكندية سياسيا واقتصاديا بضلاله على تلك العلاقات ،اذ سعى البلدين الى دعم التبادل الثقافي بينهما لاسيما بعد توقيع الاتفاقية الاقتصادية لعام ١٩٨٣ ،والتي عززت من تلك العلاقات ودعمتها بشكل كبيروملحوظ ،اذ نصت بعض فقراتها على تبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية مع أقامة دورات تدريبية وتطويرية بين بعضهما البعض وفي العديد من البرامج التعليمية والتثقيفية .

يعود تاريخ العلاقات الثقافية بين البلدين الى بداية الثمانينات من القرن الماضي ،اذ تم الاتفاق على تنظيم تلك العلاقات ،عن طريق التبادل الثقافي بين الجامعات في كلا البلدين كالبعثات والزمالات الدراسية والتدريسية وتبادل المواد التي لها علاقة بالنشاط الثقافي ،والاهتمام بالدراسات العلمية والأبحاث التي تخدم البلدين وتشجيع الجامعات والمعاهد والمؤسسات الاكاديمية على اقامة علاقت ثقافية متبادلة بينهما في كلا البلدين مع تبادل الخبرات العلمية والعمل على زيادتها .[٧٧]

أرسل العراق بناءً على ذلك العشرات من الطلبة في الدراستين الأولية والعليا وفي مختلف الاختصاصات والحقول العلمية ،الى كندا من اجل الحصول على العلم والمعرفة من الجامعات الكندية المعتمدة والمعروفة بالرصانة العلمية من اجل تاهيل وتطوير الكوادر العراقية ،فضلا عن ما توفره تلك البرامج من احتكاك اولئك الطلبة بالواقع الكندي بصورة عامة وترجمته الى واقع ملموس عند اكمال دراستهم وعودتهم الى العراق .[٧٨]

وقد انعكست الظروف السياسية التي مر بها العراق على تلك العلاقات ،لاسيما بعد احداث الكويت عام ١٩٩٠،وما لحقها من عقوبات دولية قاسية قطعت العراق عن المجتمع الدولي الذي اتخذ موقفا سلبيا من الحكومة العراقية ،وبالتالي فان كندا كانت جزءا من ذلك الموقف ،مما ادى ذلك الى قطع تلك العلاقات رسميا ،في حين استمرت بعض قنوات الاتصال الثقافي من خلال بعض الشخصيات العراقية المتواجدة في كندا ،والتي ساهمت بطريقة أو بأخرى في إيجاد نوع من التواصل الثقافي .[٧٩]

اتخذ الإعلام الكندي بوصفه احد وسائل الاتصال الثقافي ،موقفا مشابها من موقف الحكومة الكندية في علاقاتها مع العراق ،اذ نجده متابع للقضايا المصيرية التي مر بها العراق ،لاسيما من خلال الصحافة او من خلال القنوات الفضائية الرسمية ،التي نقلت وجهة نظر الحكومة الرسمية تجاه تلك القضايا .[٨٠]

وفي خضم انقطاع العراق عن المجتمع الدولي ساهمت بعض المؤسسات الثقافية بالتواصل والتبادل الثقافي مع المجتمع الكندي ،اذ مثلت تلك المؤسسات الجالية العراقية المقيمة في مختلف المدن الكندية ،فضلا عن تواصلها الثقافي مع المجتمع العراقي في مناسبات عدة ،ومن أهم تلك المؤسسات الثقافية العراقية المجازة رسميا من قبل الحكومة الكندية :

١- مركز الرسول الأعظم (ص) – تورنتو ٢-

مركز الإمام علي (ع)- تورنتو

٣- مؤسسة الزهراء العالمية – مونتريال ٤- مؤسسة اهل البيت – هاملتون ٥- كنيسة الراعي الكلدانية – تورنتو ٦- كنيسة مار يوسف للسريان الكاثوليك-تورنتو

٧- الجمعية الثقافية الكندية لتركمان العراق – لندن ٨- البيت الكردي – تورنتو

٩- الجمعية العراقية للصابئة المندائيين– تورنتو ١٠-جمعية الكفاءات العراقية- اوتاوا

١١- مركز الجالية العراقية – مونتريال ١٢- مركز رجال الاعمال العراقي الكندي – مونتريال .

وقد مثلت تلك المراكز والجمعيات كل اطياف المجتمع العراقي والتي مثلته فكريا وثقافيا وعلى كافة المستويات والاصعدة،وكانت من وسائل التواصل الثقافي المهمة.[٨١]

عدت تلك المراكز والجمعيات فضلا عن المدارس من اهم وسائل التواصل الثقافي مع المجتمع الكندي والتي عرفت لذلك المجتمع بعد الاندماج به،طبيعة المجتمع العراقي وعاداته وتقاليده وخلق جو من التواصل الثقافي والمعرفي بينهما، وقد ساعدت ايضا على تجمع الجالية العراقية بصورة مستمرة واقامتهم النشاطات والمهرجانات الثقافية والادبية ،التي زادت من ترابطهم وادامت تواصلهم الثقافي، فضلاً عن تواصلهم في بقية المجالات الاخرى

صدرت بعض الصحف والمجلات الدورية العراقية التي ساهمت في واقع الحياة الثقافية بشكل كبير ،وكانت رافداً من روافد التواصل والتبادل الثقافي ،التي أسسها عراقيون مقيمون في كندا ،لعلّ من أهمها مجلة الساحة التي أسسها السيد سعد الصفار ،وجريدة نينوى التي اسسها السيد ماجد عزيزة ،اللتان تصدران في مدينة تورنتو في مقاطعة انتاريو ،المدينة التي تحتضن العدد الاكبر من الجالية العراقية في كندا ،اذ ساهم كل منهما في نقل الاخبار والمعلومات من والى العراق ،فضلا عن تواصلهما الثقافي مع الجالية العراقية ونقل اخبارها وتواصلها معهم في اغلب المقاطعات الكندية ،فضلا عن تواصلهما مع المجتمع الكندي ونقل كل مايحدث به وبصورة دورية الى الجالية والعراق بصورة عامة .[٨٢]

العلاقات الإنسانية

عدت العلاقات الإنسانية جزءاً مهماً من العلاقات بين البلدين،بل تتميز عن باقي العلاقات في بعض الأحيان كونها تهتم وتركز على قضية الإنسانية فقط ،وتعمل على تقديم ماهو أفضل للانسان بغض النظر عن انتمائه ودينه ومعتقده ،وقد كانت لكندا دوراً بارزاً في هذا السياق،اذ عدت من الدول الاولى في تقديمها الخدمات الانسانية سواء في داخل المجتمع الكندي او مع بقية الدول لاسيما تلك التي عانت من الحروب والتهجير ،والتي منها العراق الذي تعرض للعديد من الحروب والنكبات والتي انتجت العديد من القضايا السلبية في مجال الجانب الانساني،بدءاً من الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد احداث الكويت عام ١٩٩٠ ،وما نتج عنه من وضع انساني صعب ،ومن ثم ما تلاه من ضربات عسكرية على العراق التي ساهمت في تازم الوضع الانساني فيه .

قدمت كندا الكثير من المساعدات الانسانية

الــى العراق،لاسـيما بعد ان بـدأت معاناته بعد فـرض الحصــار الاقتصــادي عليــه فــي عام ١٩٩١ ،ولكن وفقـا للموقف الدولي ولقرارات مجلـس الأمـن الدولــي ،والذي تجلــى ذلك في موقـف الحكومــة الكنديــة بعد ان طلبـت منها الحكومــة العراقيــة اطــلاق أموالهــا المجمدة بعـد فـرض العقوبــات الاقتصاديــة عليها،من اجل شــراء الادويــة والغذاء وحليـب الاطفال ،الا ان الحكومــة الكنديــة ابـدت تحفضها على الطلــب ،كونها لاتســتطيع ان تخرج عن نطاق الاتفاقـات الدولية ،الا انها اكدت في الوقت ذاته على تقديم المســاعدات الانســانية الى الشــعب العراقي عن طريق المنظمات والهيئات الدولية ،فضلا عن اسـتعدادها النظر في اي مشـروع محدد تتقدم به الحكومة العراقية لاطلاق بعض الاموال لاغراض انســانية علــى ان يتم تحديد مقدار الاموال المراد اطلاقها ونوعية البضائع المـراد شـراؤها والهيئــة التــي سـوف تتولى توزيعهــا في العراق مع امكانية مراقبة التوزيع مــن قبل الامــم المتحدة ،علــى ان يصدر البنك المركزي العراقي كتــاب اعتماد يحدد مصادر تلك الاموال في كندا ،وقد عدت تلك المتطلبات شــروطا مسـبقة ولازمة للنظر فــي اي مقترح بهذا الخصوص .[٨٣]

نلاحـظ ان مــع تاكيـد كندا علــى قضية حقوق الانســان وتلبية حاجاته الا انها فــي هذه الفترة أرادت أن لاتخرج عن إطار القانون الدولي ،اذ اكدت على تقديمها الدعم الانساني وتلبية حقوقه لكنها كانت متخوفة من موقف الحكومة العراقية انذاك،لذلـك ارادت ان تكون هناك منظمات او هيئات دولية تشرف على ذلك الموضوع .

اسـتقبلت كندا بعد ذلك العشـرات من اللاجئين العراقيين ،اذ استضافت منذ فترة الثمانيات من القرن الماضــي الاف الاكراد العراقيين بعد ما تعرضوا له من اضطهـاد في فترة نظام صدام حسـين ،ومـن ثـم بعـد انتفاضة عـام ١٩٩١ فــي العراق ،لاسـيما لاجيء مخيـم رفحاء في السـعودية الذي اسـتقبل العديد من المهاجرين العراقيين الرافضين لنظام حكم صدام حسين،[٨٤] عن طريق قنوات اللجوء الانساني عبر منظمة الامـم المتحدة ،وقدمت لهم حق اللجوء ووفرت لهم سـبل العيش الكريم ومن ثم قامت بتاهيلهم من اجـل الاندماج بالمجتمــع الكندي ،اذ ينص قانــون الهجــرة الكنديــة على حقوق الانســان واحقيتــه في العيــش بكرامة،والذين منحوا فيما بعد الجنســية الكندية بكل امتيازاتها ،وهذا بحد ذاته موقف انســاني نبيل تشــكر عليه الحكومة الكندية ،مع احتفاظهم بعراقيتهم واصولهم وهذ ما نــص عليه قانــون التعددية الثقافيــة الكندية ،الــذي عـد ايضا مــن القوانين الانســانية التي تستحق التقدير والثناء [٨٥]

اسـتمرت كندا بتقديمها الخدمات الانسانية الى العراقييــن علــى الرغـم من انقطــاع العلاقات الرسـمية بيــن البلدين بعد احـداث الكويت عام ١٩٩١ ، سـواء عــن طريــق الامــم المتحـدة اوغيرها من المنظمات الدولية الاخرى سـواء كانــت تلــك الخدمات والمســاعدات كاسـتقبال لاجئين او تقديم مســاعدات عينية للعراقيين في الداخل وبشــكل مستمر،[٨٦]واسـتمر اسـتقبالها للاجئيــن العراقيين،بعـد اسـتمرار الحصــار الاقتصــادي ،خلال عقد التسـعينات من القرن الماضي ،لاسيما المسيحيين منهم اذ قبلت اغلب طلبــات لجوئهــم الانســاني وغطــت الحكومة الكنديــة نفقاتهم الصحية والتعليمية مع الســكن وراتب شــهري لكل فرد منهــم ،وهذا هو حال

كل لاجئ انساني في كندا ،اذ يتمتع باغلب تلك الامتيازات حسب قانون الهجرة الكندي الذي يتساوى فيه الجميع دون تمييز.[٨٧]

وصل عدد اللاجئين العراقين الذين استقبلتهم كندا حتى عام ٢٠٠٣ ،اي بعد تغيير نظام الحكم في العراق من قبل التحالف الدولي الذي ترأسته الولايات المتحدة الامريكية الى ما يقارب ١٠٠الف شخص ،وبطبيعة الحال ازداد ذلك العدد بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لما مر به العراق من فترات عصيبة وقاسية دفعت الكثيرين الى الهجرة وترك البلاد ،وزع اولئك اللاجئون على مختلف المدن الكندية ،الا ان تمركزهم الرئيس كان في مدينة تورنتو وضواحيها ،اذ يقطنها حوالي ٦٠ الف شخص ،في حين توزع الاخرون مابين مدن ادمنتون وكالغري وفانكوفر ومونتريال واوتاوا ،وقد شكلت الجالية المسيحية نصف ذلك العدد تقريبا [٨٨]

مما تقدم نلاحظ الموقف الانساني الذي قامت به كندا تجاه العراق ليس في فترة معينة وحسب بل منذ فترة الثمانيات من القرن العشرين،على الرغم من بعدالمسافات،الا ان الواجب الانساني كان حاضراً في تعامل كندا مع العراق في هذا المجال،والدليل على ذلك ما قدمته له من استقبال المهاجرين واللاجئين العراقيين الى تقديم المساعدات العينية والمادية على حد سواء،وعد ذلك الموقف من المواقف الإنسانية النبيلة التي قدمتها كندا الى العراق والى الشعب العراقي ،اذ فاقت العديد من الدول الإسلامية والعربية في ذلك المجال،على الرغم من عدم حصولها على اي شيء او ثمن مقابل ما قامت به ،ولكن انسانيتها واحترامها لحقوق الانسان مهما كان انتمائه ولونه وعرقه ودينه ، هو الذي دفعها الى القيام بكل ذلك ،وهذا ما عكسه ذلك الدور الانساني الكبير،فضلا عن ماتمتع به اللاجئون العراقيين وغير العراقيين من حقوق بل تعدى الامر الى منحهم الجنسية الكندية وتمتعهم بكافة امتيازاتها حالهم حال المواطنين الاصلين ،فكان ذلك بحق موقف إنساني تشكر عليه كندا سابقا والآن ومستقبلا.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد استعراض محاور البحث وفقراته ،تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي نلخصها بما ياتي :

١- ارتباط البلدين بعلاقات مهمة تمد جذورها الى عام ١٩٦١،مما يعطيها ذلك العمق التاريخي دافعا لتجاوز اي عقبات مستقبلية من شانها ان تعكر صفو تلك العلاقات .

٢- وجود اوجه تشابه كثيرة بين العراق وكندا ،من حيث عدد السكان وكميات النفط المنتجة منها والاحتياطي، ووجود لغتين في كل منهما ،الانكليزية والفرنسية في كندا والعربية والكردية في العراق ،فضلا عن قضية اقليم كيبك المشابه لقضية اقليم كردستان،وسعي كل منهما الى الانفصال .

٣- من الممكن الافادة من تجربة الحكم الكندية في العراق ،ولاسيما بعد صياغة الدستور العراقي الذي نصت احد فقراته على فدرالية العراق وحق تشكيل الأقاليم ،اذ ان نظام الحكم الفدرالي في كندا من الانظمة المتطورة والذي اعطى صلاحيات واسعة الى المقاطعات والاقاليم ،واحتفاظ المركز بالعلاقات الخارجية والدفاع والامن القومي،مع التاكيد على وحدة

البلاد وعدم السماح لاي مقاطعة او اقليم في الانفصال ،وهذا ما حدث مع مقاطعة كيبك التي نادت بالاستقلال والانفصال منذ سبعينيات القرن الماضي واجريت العديد من الاستفتاءات حول ذلك الموضوع ولكن دون جدوى ،الامر الذي دفع الحكومة الفدرالية الى تبني قرار صدر من المحكمة العليا في عام ١٩٩٧،نص على عدم شرعية انفصال اي مقاطعة او اقليم من طرف واحد .الذي اغلق ذلك الباب امام دعوات الانفصال او الاستقلال .وبالتالي فان تلك التجربة في الحكم تستحق الاهتمام والتطبيق كونها تتناسب مع الواقع العراقي ،وندعوا الى اعتمادها في ظل تعالي الاصوات المنادية بالفدراليات ،فضلا عن كون قضية اقليم كردستان مشابه لقضية كيبك، التي سببت القلق وعدم الاستقرار للعراق منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة في عام ١٩٢١وحتى الان .

٤- ضرورة الاعتماد الرسمي لثنائية اللغة في العراق (العربية +الكردية)على غرار ثنائية اللغة المعتمد في كندا (الانكليزية +الفرنسية)،على ان يكون رئيس الحكومة في العراق متقن اللغتين كما هو الحال في رئيس الحكومة في كندا ،مما يضيف ذلك نوعاً من العدالة والطمانينة للشعب في الوقت ذاته ،فضلا عن تولد الاحساس بالمواطنة لدى الجميع .

٥- تذبذب العلاقات السياسية على وجه الخصوص والعلاقات العامة على وجه العموم بين البلدين ، الذي كان ذلك انعكاسا للمواقف الدولية تجاه العراق .

٦- تشابه الموقف الكندي مع الموقف الأمريكي في اغلب الأحيان ، تجاه بعض القضايا التي كان العراق طرفا فيها ،اذ وقفت مع الولايات المتحدة الامريكية الى جانب العراق في حربه مع ايران ،وتطابق موقفهما ضد العراق عند دخوله الكويت ومعارضتهما لذلك .

٧- تطور العلاقات الاقتصادية بشكل ملحوظ بين البلدين والذي اثمر عن توقيع اتفاقية اقتصادية وتجارية وفنية في غاية الأهمية في عام ١٩٨٢ والتي أصبحت سارية المفعول منذ عام ١٩٨٣،وندعوا الحكومة العراقية الى تفعيلها كونها سارية المفعول أصلا،اذ يمكن للعراق الافادة من تلك الاتفاقية وبشكل كبير ،فضلا عن انها تختزل سنوات عدة وجهود ومفاوضات طويلة بين الطرفين وتوفر للعراق كل ذلك ،ناهيك عن ما تظمنته من فقرات ومواد مهمة تصب في مصلحة العراق الذي يحتاج الكثير من اجل بناء اقتصاد قوي وممنهج في المستقبل .

٨- تنامي العلاقات الثقافية بين البلدين ،عن طريق استقبال كندا للعديد من الوفود العراقية للتدريب واكتساب الخبرات،فضلا عن ما تقوم به الجالية العراقية من نشاطات ثقافية ،فضلا عن استقبال كندا للطلبة العراقيين للدراسة في الجامعات الكندية على الرغم من قلة اعدادهم ،وندعو وزارة التعليم العراقية الى عقد الاتفاقيات الثقافية مع الجامعات الكندية نظرا لما تتميز به من تطور علمي ومعرفي ومكانة علمية متقدمة بين الدول ،وتشجيع الطلبة العراقيين على الدراسة في تلك الجامعات .

٩- قامت كندا بدور إنساني مميز تجاه العراق

،اذ قدمت العديد من المساعدات الإنسانية سواء المادية منهـا او المعنوية ،ومنذ ثمانينات القرن العشـرين ،فضـلا عـن اسـتقبالها المهاجرين واللاجئيـن العراقييـن وبإعداد كبيـرة وتوفير لهـم كافة مسـتلزمات الحياة الكريمـة ومنحهم الجنسية الكندية بعد استيفائهم شروطها القانونية وتمتعهم بكافة امتيازاتها،ومعاملتهم كمواطنيين كنديين ،اذ ان في كندا قانـون التعددية الثقافية الـذي يحترم جميع الثقافـات والاعراق وبدون تمييز فئة على اخرى .

١٠- تطابـق الموقف الشـعبي مع الموقف الحكومـي فـي مسـاندة العراق وفـي كثير من القضايا(سياسية - اقتصادية - ثقافية – انسانية) ،وتعاملهـم بشـكل ودي وبمشـاعر جميلة تجاه العـراق وشـعبه ودعمهـم لمواقـف حكومتهم وتشـجيعها على القيام بذلك.اذ اعطى ذلك دافعا للحكومة على المضي بدعم العراق وشـعبه في مختلف الجوانب وعلى كافة المستويات .

مصادر البحث

1-https//wwwIraqena.com

٢- عبد الفتاح علي البوتاني ،الجمهورية العراقية الاولى ١٩٥٨-١٩٦٣،بيروت،٢٠١١ ،ص ٢٥.

٣- عـلاء جاسـم الحربي واخـرون ،تاريـخ الوزارات العراقيـة فـي العهـد الجمهـوري ،ج١،بغـداد ،٢٠٠٠،ص ص ٣٠-٣٤.

٤- نبيـل ياسـين ،التاريـخ المحـرم ،قـراءة تحليليـة وقائعيـة للفكر السياسـي العربي ،العـراق انموذجا ،بلا،١٩٨٨،ص٢٠.

٥- علاء جاسم واخرون ،المصدر السابق ،ص ١٣١.

٦- نصيرمحمود شـكر الجبـوري ،السياسـة الخارجية للجمهوريـة العراقيـة ١٩٥٨-١٩٦٣ ،فـي ضـوء مقررات مجلس الوزراء، قطر،٢٠١٢، ص ٣٢ .

٧- المصـدر نفسـه ،ص٤٠ ؛قحطـان احمـد سـليمان الحمداني،السياسـة الخارجيـة العراقيةمـن ١٤ تموز١٩٥٨الـى ٨شـباط ١٩٦٣،القاهرة،٢٠٠٨،صص٢٨-٣٥.

٨- نـوري عبد الحميد العاني واخرون ،تاريخ الوزارات العراقيـة فـي العهـد الجمهـوري ،ج٥،بغـداد ،٢٠٠٢،ص ٣٠٦.

٩- المصدر نفسه ،ص ٣٠٧.

10- W.L Morton,The Kingdom of Canada ,Ottaw,N-D,pp.347-349.

11-Denmond Morton,Ashort History of Canada,Ottaw,2006,pp. 127-129.

١٢- وثائق السـفارة العراقية في اوتاوا،الورقة الموسعة ،القسـم الاول،تشـرين الثاني ٢٠١٤،ص ص١٢-١٤.

13- W.L Morton,op.cit,p.351.

14- Denmond Morton,op.cit,p.133.

١٥- بييـر ترودو:جوزيـف فيليـب ايفـز اليـوت ترودو،سياسي كندي ،ولد في ١٨ تشرين الاول عام ١٩١٩،عـرف ببيير ترودو ،اصبـح رئيس وزراء كندا للفترة ٢٠-نيسان ١٩٦٨ الى ٤حزيران ١٩٧٩ ومن ثم ٣ اذار ١٩٨٠ الى ٣٠ حزيران ١٩٨٤،عد من شخصيات الحزب الليبرالي الكندي ،كان شعاره العقـل قبل العاطفة ،اعتزل العمل السياسـي في عام ١٩٨٤،توفي في ٢٨ ايلول عام ٢٠٠٠.

https//www.thecanadian encyclopedia.ca.

١٦-وثائـق السـفارة العراقيـة فـي اوتاوا،الورقـة الموسعة،القسم الاول،٢٠١٤،ص ١٣.

١٧- المصدر نفسه،ص١٤.

١٨- المصدر نفسه،ص١٥.

19-hattp//www. Government of Canada. gc.ca.

20- Ibid

٢١- كاظم عريمش الربيعي، سياسة كندا الخارجية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢ مع التاكيد على سياسة كندا تجاه العراق ،بحث مقدم الى عمادة معهد الخدمة الخارجية لاغراض الترقية من درجة سكرتير اول الى درجة مستشار ،٢٠١٣،ص ٧٢ ؛

D. Ca . Gov. Ar, Iraqi Relation ,F. N 243792,D. N. 9706-bh-40,18-12-1961,

٢٢- كاظم عريمش الربيعي ، المصدر السابق، ص ٩٤.

23- D.Ca.Gov.Ar ,Memorandum From Iraqi Foreign Ministry To Canadian Ministry OF Foreign Affairs,f.N 22-10-Iraq-1,10-4-1971.

٢٤-وثائق السفارة العراقية في اوتاوا،الورقة الموجزة ٢٠١٤،الملف السياسي،ص٢.

٢٥- المصدر نفسه .

٢٦- احمد حسن البكر: سياسي وعسكري عراقي ،ولد في ١تموز١٩١٤،ثالث رئيس لجمهورية العراق للفترة ١٩٦٨-١٩٧٩،شهد عهده استقرارا سياسيا،ونموا اقتصاديا نظرا لارتفاع اسعار النفط ،فضلا عن الاتفاق مع الاكراد واصدار بيان ١١اذار عام ١٩٧٠،الخاص بالحكم الذاتي للاكراد،وتاميم النفط في ١حزيران عام ١٩٧٢،واصدار منظمة اليونسكو العالمية في عام ١٩٧٧ بيانا بمضاهاة التعليم في العراق بالدول الاسكندنافية .

https//www.Iraq-archive.com

٢٧- كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السابق ،ص ١٢.

٢٨-اليزابيث الثانية: اليزابيث اليكسندرا ماري ،ملكة المملكة المتحدة،ولدت في في ٢١ نيسان ١٩٢٦،تسلمت الحكم في ٦شباط ١٩٥٢وحتى الان ،شهد عهدها تطورا ملحوظا وعلى جميع المستويات ،تتميز بشعبية كبيرة ،عدت اطول ملوك بريطانيا عمرا وحكما ،حتى فاقت فترة حكم جدتها فكتوريا.

https//www.biography.com

29-D.Ca.GOV.Ar,visit the candain delegation to Baghdad,f.N22-10-Iraq-1,14-4-1974.

30-D.Ca.Gov.AR,Memorandam From Queen Alizabeth To President of Iraq for open the embassy of Canada in iraq,22-9-Iraq-1,29-3-1975.

31-D.Ca.Gov.Ar,Designation Wallim Jones A Ambassador In Iraq,F.N22-9-Iraq-1,30-3-1975.

32- D.Ca.Gov.Ar,work the Ambassador in Iraq,F.N 22-9-Iraq-1,10-4-1975.

33- Ibid

34-D.Ca.Gov.Ar,Canadin–Iraqi-Relation,F.N22-10-Iraq-1,20-4-1975.

٣٥- هيدرو كيبك : هي شركة الكهرباء التي تمتلكها حكومة مقاطعة كيبك ،التي تاسست في عام ١٩٤٤،ومقرها في مدينة مونتريال احدى كبريات مدن مقاطعة كيبك ،وهي المسؤولة عن توليد وخدمات الطاقة بصورة عامة ،فضلا عن جباية الاموال لقاء تلك الخدمات وتصديرما هو فائض

مـن الطاقة الى بقيــة المقاطعات وبعـض الولايات الامريكية .

https//www.hydroquebec.com

36- D.Ca.Gov.Ar, Peaceful Energy,F.N 22-10-Iraq-1,2-5-1976.

٣٧- كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السابق ،ص ٧٢.

38-D.Ca.Gov.Ar,The allocation of a share of Iraqis oil to Canada,F.N 20-Iraq-21,20 -5-1976.

٣٩- وثائق السـفارة العراقية في اوتاوا،القسـم الخامس ،السياسة الخارجية للدولة،٢٠١٤، ص٤١.

40-hattp// www.military history of Canada.com

41- Ibid

٤٢- كاظم عريمش الربيعي ،المصدرالسابق،ص١٤.

٤٣- المصدر نفسه ،١٣.

44-D.Ca.Gov.Ar,Economic Relations,F.N.20-Iraq-21,2-3-1989.

٤٥- كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السابق،ص٧٧.

46- hattp//www.military history of Canada.com

47- Ibid.

٤٨- كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السابق ،ص٧٧.

٤٩- المصدر نفسه .

50- D.Ca.Gov.Ar,Note by the Canadian Foreign To Iraqi Embassy In Ottawa,F.N12689-40,19-10-1990

51-Ibid,11-1-1991.

52- D.Ca.Gov.Ar,Canada s position on the war in Kuwait,F.N12689-40,9-12-1991;Zuhair Kashmeri,The Gulf Within Canadian Arabs,Racism and the Gulf War,Toronto,1991,pp.19-20

53- Ibid,

54- Ibid,F.N52f2-917,13-1-1993.

55- Ibid

٥٦- كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السابق ،ص٨٠.

٥٧- المصدر نفسه ،ص٨١.

٥٨- المصدر نفسه،ص٨٢ .

59-hattp//www.Government of Canada.gc.ca.

60- Ibid.

61- Ibid.

62- Ibid.

63- Ibid.

٦٤- وثائـق السـفارة العراقية فـي اوتاوا،ورقة الموقف الموجزة،القسم السياسي ،٢٠١٤،ص٤

٦٥- ورقة الموقف الموسعة،المحور الاقتصادي،٢٠١٤، ص١٨

٦٦- كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السابق ،ص ٩٦.

٦٧- قضية كيبك: ادى ظهور حركة سيادة كيبك الى تعالي الاصوات المنادية باسـتقلال مقاطعة كيبك عن كندا ،مسـتندة على المفاهيم والايدلوجيا والافكار ،فضلا عـن ثقافة كيبـك الفريدة من نوعها حسـب تعبيرهم واغلبيتهـا الناطقة باللغة الفرنسـية الـذي يعزز كل ذلـك انفصال المقاطعة ويدعو الى اسـتقلالها،الا ان تلـك القضية جوبهـت بالرفض من قبـل العديد من الاطراف كـون بقاء كيبك ضمن الاتحـاد الفدرالي

الكنـدي له ميزتـه الخاصة والتـي لايمكن ان يكون ذلك الاتحاد من دون كيبك.

http//www.the canadian encyclopedia.ca

hattp//www.Ency.kacemb.com-٦٨

٦٩ - كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السابق ،ص١٢.

٧٠- المصدر نفسه.

٧١- المصدر نفسه،ص ٧٢ .

٧٢- المصدر نفسه،ص ص٩٦-٩٧.

٧٣- وثائـق السـفارة العراقيـة في كنـدا ،اوتاوا،مذكرة السـفارة الكنديـة الـى وزارة الخارجيـة العراقيـة ،٦نيسان ١٩٨٣.

٧٤- وثائـق السـفارة العراقيـة فـي كنـدا ،اوتاوا،نص الاتفاقية التجارية والفنية بين العراق وكندا؛

D.Ca.Gov.Ar,Agreement on Trade,Economic and the Technical Cooperation between the Government of Canada and the Government of the Republic of Iraq,١٢-١١-١٩٨٢.

٧٥- كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السـابق،ص ص ٣٠-٣١.

٧٦- D.Ca.Gov.Ar,Canadain-Iraqi Relations,F.N Gvm D٩٠٢,٢-١-١٩٩١.

٧٧- كاظم عريمش الربيعي ،المصدر السابق ،ص ٧٥.

٧٨- D.Ca.Gov.Ar,Canadain-Iraqi Relations,F.N Gvm D٩٠٢,٣٠-١-١٩٩١.

٧٩- وثائـق السـفارة العراقية فـي اوتاوا،ورقة الموقف الموسعة،القسم الثقافي،٢٠١٤،ص ٤٢ .

٨٠- المصدر نفسـه،ص ٤٧-٤٨ ؛مقابلة مع السيد مؤيد محمود الطالبـي - رئيس مركز الجالية العراقية في مونتريال- مونتريال -١-٣-٢٠١٦ .

٨١- مقابلـة مـع السـيد محمد نديـم الطائي – مؤسـس اكاديمية ابن سينا ،مونتريال ،٢-١- ٢٠١٦

٨٢- وثائق السـفارة العراقية فـي اوتاوا،ورقة الموقف الموسعة ،القسم الثقافي ،٢٠١٤،ص ٤٧-٤٨.

٨٣- ورقة الموقف الموجزة،القسم الثقافي ،ص ٢٥.

٨٤- ورقـة الموقـف الموجزة،الشـؤون القنصليـة والقانونية،ص٨.

٨٥- مقابلـة مع د.موفـق عبد الرحمـن التكريتي،مدير مركـز رجـال الأعمـال العراقي-الكنـدي ،مونتريـال،٢٨-١١-٢٠١٥؛ مقابلـة مـع السـيد محمـد نديـم الطائـي ،مؤسـس أكاديميـة ابـن سينا،مونتريال،٢-١-٢٠١٦.

٨٦- ورقـة الموقـف الموجزة،الشـؤون القنصليـة والقانونية،ص ٨

٨٧- تقريـر السـفارة المرقـم ١٣-١-٣٤فـي ١٩-١-٢٠١٥،ص ٢ .

٨٨-.hattp// www.Government of Canada.gc.ca

محـددات السياسـة السـعودية حيـال
العراق بعد العام ٢٠٠٣

أ.م.د ابتسام محمد العامري (*)

المقدمة

منـذ ان بـدأت طبـول الحـرب الامريكية تـدق موجهة خط سـيرها نحو العـراق بعد ان اسـتحكمت الازمة العراقيـة –الامريكية حتى اخـذت فرائـص السـعودية ترتعد بشـدة فهي سـتكون الهدف القادم للولايات المتحدة حسـب تقديرات صناع القرار السياسـي الأمريكي بعد أن أصاب تجانس العلاقات السعودية-الامريكية وتناسـقها بعض الهشاشـة والحساسـية بسبب أحداث الحادي عشـر من أيلـول ،رغم البوادر التي تطفو على السطح احياناً من قبل الطرفين والتـي تبشـر بإمكانيـة إزالة كل ما من شـأنه تعكير صفو هذه العلاقة .

هـذا المتغيـر الامريكـي تـرك تأثيراتـه الواضحة على سياسة السـعودية حيال العراق مما أدى الى تغيير وجهها نوعاً ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق رغم ان الموروثات السعودية المليئة بالشـك وعدم اليقين بقيت محكمة سلوك صناع القرار السياسـي السعودي حيال العراق ،فالكثيـر من قديم هذه السياسـة لـم يتغير لكن الوقـوف عند حدود المقبول منهـا لم يعد ممكناً كمـا كان سـابقاً بعـد ان جاءت ريـاح التغيير الأمريكية المنطقة محملة بألوان الطيف الثنائي الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ان نجاح المعالجة المنفردة للقضية العراقية تسـتحق أن تعمـم فـي المنطقة حسـب الرؤية الأمريكية الجديدة ،والسـعودية احدى مكونات هذه الرؤية الأساسـية ،لكن التغيير او المعالجة الخاصة بالسعودية لن تتم قبل انضاج الظروف الموضوعيـة او المنـاخ الداخلـي الملائم الذي سـيتم في إطـاره صنع عوامل التغيـر ،لذا فان عرقلـة جهود الولايـات المتحـدة واعاقتها في العراق سـتكون الهدف الذي سـتعمل السعودية بموجبـه لصد التيار الامريكي الجارف القريب من حدودها .

فـي ضوء هذه الوقائع تهدف هذه الدراسـة الى معرفة ماهية مكونات السياسـة السـعودية حيـال العـراق في مشـاهدها الثلاثـة الماضي والحاضر والمسـتقبل على وفق هيكلية مقسمة إلى ثلاث نقاط هي كالاتي :-

(*) مدير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

أولا : السياســة الســعودية حيال العراق قبل ٢٠٠٣.

ثانيا : السياســة الســعودية حيال العراق بعد ٢٠٠٣ .

ثالثا : مستقبل السياسة السعودية حيال العراق

اولا: السياســة الســعودية حيال العراق قبل ٢٠٠٣.

فــي غمره المجهودات الكبيــرة لبناء الدولة الخليجيــة عبر معظم مراحل بنائها خلال القرن الماضي شــكل العراق مركز جذب لهذه الدول –رغــم ميله المتعصب احيانــاً للقومية –نظراً للروابط التاريخية والانســانية والجغرافية التي لعبت دوراً مهماً في إنهاء هذه الجاذبية[١] ،لكن عندما أخذت الســعودية – أقوى دول المنطقة - بتحديد منظومــة التهديدات الداخلية والخارجية للبــلاد [٢]،تحولــت الجاذبيــة الى نفــور الأمر الذي ســمح بخلق بيئة عمادها الشك وعدم الثقة بالعــراق ،غير ان تحولات السياســية الإقليمية المتمثلــة بالثــورة الايرانيــة وانــدلاع الحرب العراقية –الايرانيــة [٣]،دفعت المملكة الى بناء درجــة عالية مــن التقــارب الاســتراتيجي مع العراق في بداية ثمانينات القرن الماضي لأجل موازنة التهديد الإيراني وتقديم كل المســاعدات الممكنة له فــي حربه مع ايران تنوعت ما بين تقديم مســاعدات مالية لدعــم المجهود الحربي تقــدر بنحــو ٢٠٠ مليــار دولار مــن قبل دول الخليــج، وقيــام الســعودية و الكويــت بزيــادة انتاجهمــا من النفــط الخام بمقــدار ٣٠٠ ألف برميل يوميا و تخصيصه للعراق لتعويضه عن انخفاض إنتاجه من النفط، وإنشــاء خط أنابيب عراقــي في عــام ١٩٨٥ يمر عبــر الأراضي الســعودية إلى البحر الأحمــر لنقل ماقيمته١,٥ مليون برميل يوميا من النفط العراقي ، و شراء أســلحة للعراق من السوق الدولية إلى غير ذلك من المساعدات[٤].

ان الكرم الســعودي هذا يخفي وراءه نيات مبطنة ليس اقلهــا الحرص على حصر الحرب في نطاقهــا الإقليمي المحدود مع عدم الســماح بخــروج أي من طرفــي الحرب منتصــراً أو مهزوماً لكيلا ينافســا الســعودية على الزعامة في المنطقة[٥].

واخذت الســعودية بعد الحرب تنظر شأنها شــأن الدول العربيــة الأخرى إلــى العراق من منظــار كونه الســد الذي ســتتحطم عليه أمواج تهديــدات الــدول الإقليميــة غيــر العربية ،لكن الغــزو العراقــي للكويت في عــام ١٩٩٠ قلب المعادلة رأســاً على عقب ،وتحول العراق بين ليلــة وضحاها من حامي الى مهــدد لأمن دول المنطقة ولاســيما الســعودية [٦] ،التــي لم تتردد لحظة في درء هذا العدوان عنها عبر اســتدعاء قــوات عربيــة وأجنبيــة لحمايتها [٧]،وتشــكيل تحالــف دولي تحت مظلة الأمــم المتحدة تمكن من إخراج القــوات العراقية من الكويت،ورغم ان السعودية فضلت الاستمرار في الحرب إلى أن يتم إزاحة صدام حســين عن السلطة غير أن الرياح لم تأت بما تشتهيه سفنها إذ كان للولايات المتحدة في أبقاء صدام غايات واعتبارات اكبر مــن أمنيــات حليفها الســعودي [٨]،لــذا انخرط الأخيــر في جهــد أمريكي مغال بهــدف تحجيم دور العــراق وإضعافه عبــر إدخاله في دوامة الحصــار والعقوبات الدوليــة وتضييق الخناق عليه في المحافل الإقليمية والدولية .

وظلت السعودية تربط طوال تسعينات القرن الماضي أي خطوة لتحسين العلاقات وتطورها مع العراق بالتزام الأخير بالتعاون مع الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي [٩]،مما أبقى العلاقة بين البلدين مكتوفة بطابع التوتر والخلاف ،اذ استمر العراق يتهم السعودية بالضلوع في العدوان شبه اليومي الذي تشنه الطائرات الأمريكية والبريطانية على أراضيه، واستمرت السعودية تنفي ذلك متهمة النظام العراقي بالمسؤولية تجاه استمرار العقوبات عليه .

ويمكن تحديد أهم القضايا الخلافية مابين البلدين قبل أحداث ١١ أيلول وتفاقم ألازمة العراقية –الأميركية بما يأتي :-

١- القضايا الحدودية : استمر مسلسل تبادل الاتهامات مابين البلدين بشأن الخروقات الحدودية ،اذ اشتبكت مثلاً في اب ٢٠٠١ دورية سعودية وأخرى عراقية نجم عنها مقتل جندي من الدورية السعودية مما دفع بالعراق الى تقديم شكوى الى الجامعة العربية متهماً فيها السعودية بانتهاك حرمة الاراضي العراقية الأمر الذي دفع الأخيرة إلى الرد على هذه الشكوى باخرى مضادة متهمة العراق بانتهاك حدوده فضلاً عن طلب من الأمين العام التدخل بهذا الخصوص .

٢-القضايا النفطية : تتفرع القضايا النفطية الى عدة تفرعات أولها قضية أنبوب العراقي المار عبر الأراضي السعودية الى موانئ البحر الأحمر ،والذي قامت السعودية بمصادرته في حزيران ٢٠٠١ مدعية ملكيته الخاصة وإنها سمحت للعراق باستخدامه لنقل نفطه ،بينما ادعى العراق بأن خط الأنابيب المذكور هو ملك لها(*) معتبرة العمل السعودي بمثابة اعتداء يخالف القانون الدولي ،الأمر الذي دعا الطرفين الى رفع الموضوع الى الجامعة العربية التي من جانبها لاحتواء الموقف وثانيها المشكلة المتعلقة باستعداد السعودية الدائم لتعويض النقص في صادرات النفط العراقية كلما نشبت أزمة بين العراق والأمم المتحدة ،وكان آخرها في يونيو/حزيران ٢٠٠١ عندما هدد العراق بوقف صادراته النفطية إحتجاجاً على تمديد الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء لمدة شهر واحد بدلاً من ستة أشهر ،اذ عد العراق التصرف السعودي عملاً يضر بمصالحه الوطنية .

٣-القضايا الإنسانية : وتضم قضايا اللاجئين والمفقودين ،فبالنسبة للقضية الأولى ثار خلاف بين الطرفين بشأن اللاجئين العراقيين في معسكر رفحا السعودي ،والذي قدر عددهم في عام ١٩٩١بنحو ٣٠ الف بقي منهم خمسة الاف لاجئ بينما لجأ الباقون الى دول أخرى ،اذ اتهم العراق السلطات السعودية بإساءة معاملة هؤلاء اللاجئين ومنعهم من العودة لبلادهم بينما نفت الأخيرة هذه الاتهامات مؤكدة انها توفر لهم أفضل سبل العيش ولاتمنعهم من العودة الى بلادهم وإنما هم من لايرغبون بذلك خشية بطش النظام العراقي بهم [١٠]، اما بشأن قضية المفقودين فقد دخلت السعودية طرفاً في اللجنة الثلاثية التي شكلها الصليب الأحمر في نيسان ١٩٩١ والتي ضمت العراق والكويت ودول التحالف (السعودية وبريطانيا والولايات المتحدة)وقد عقدت اول اجتماعاتها في السعودية لتحديد مصير الأشخاص الذين لم يستدل عليهم خلال حرب الخليج الثانية ،وتعمل اللجنة كوسيط ومحايد بين الاطراف ،وقد

عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات اثناء السنوات المنصرفة كان اخرها في كانون الثاني ٢٠٠٣ في العاصمة الأردنية عمان[١١] .

٤-دعم الموقف الكويتي: طوال السنوات التي أعقبت حرب الخليج الثانية وحتى أحيانا التزام هذا الموقف سواء في إطار مجلس التعاون الخليجي او الجامعة العربية او حتى مجلس الأمن[١٢]،مما كان يحمل الحكومة العراقية على اتهام الرياض دائما بالسعي لعرقلة جهودها لحل ألازمة مع الكويت لكن السياسة السعودية المتصلبة حيال العراق وجد من يزعزع أركانها ،فأحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة وقيادة الأخيرة لحرب عالمية ضد الإرهاب وتصعيد الموقف مع العراق باتجاه المواجهة ،والعجز العربي في مواجهة السياسات العدوانية الاسرائيلية والدعم الأميركي المتواصل لها ،والخشية السعودية من ان يكون عراق ما بعد صدام مصدر الخطر عليها كانت ابرز المتغيرات التي ألقت بظلالها الكثيفة على السياسة السعودية تجاه العراق ودفعتها إلى إبداء بعض المرونة عبر اتخاذ بعض الخطوات الايجابية نحو تحسين العلاقات بين البلدين منها دعمه للمبادرة العربية التي طرحتها قمة عمان في آذار ٢٠٠١ للمصالحة مابين العراق والكويت ،ورغم رفض بغداد لهذه المبادرة غير ان الجهود السعودية في هذا المجال لم تتوقف ،إذ دعمت وغيرها من الدول العربية الصيغة التوقيفية للمصالحة التي توصلت اليها قمة بيروت العربية في اذار ٢٠٠١ بين العراق والكويت[١٣]،اذ تعهد الأول باحترام استقلال الكويت وسيادتها وضمان امنها وتجنب تكرار ما حدث في عام ١٩٩٠ وقد ساهم هذا التعهد بتحقيق تقارب بين السعودية والعراق توجه عناق ولي العهد السعودي الأمير عبد الله مع نائب الرئيس العراقي السابق عزت ابراهيم[١٤].

وعقب ذلك العناق تحسنت العلاقات بين الرياض وبغداد ، اذ وعدت الأخيرة السعودية بأعطاء شركاتها المتنافسة الأولوية في عقود تجارية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء مقابل عدم دعمها الجهود الاميركية لضرب العراق كم خصص العراق عقودا بقيمه ٦٤,٧ مليون دولار لشركات سعودية في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

كما تم فتح مركز عرعر السعودي أمام حركة التجارة بين اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي مليار دولار سنويا [١٥]،(٦٥٠ مليون جنيه استرليني)[١٦].

كما قامت السعودية في حزيران ٢٠٠٢ بإغلاق إذاعة العراق التي تبث برامجها من جدة منذ عام ١٩٩١ وطلبت من العاملين فيها مغادرة الأراضي السعودية [١٧] .

ان التحركات السعودية الأنفة الذكر لم تكن تجري محبة بالنظام العراقي بقدر ما كانت محاولات سعودية تخفي وراءها أسباباً شتى منه:

١- إبعاد نفسها عن التحضيرات الاميركية الجارية على قدم وساق لضرب العراق وتغيير نظام الحكم فيه .

٢-إسناد ظهرها لتجنب انتقام بغداد منها في حال قيام واشنطن بتوجيه ضربة للعراق[١٨] .

٣-محاولة نزع فتيل الأزمة لدرء المخاطر عنها مستقبلاً.

إن تفجر ألازمة العراقية-الأمريكية وإصرار الولايات المتحدة على اختيار الحل العسكري بدل السياسي كحل أخير ووحيد للازمة ،أوقع السعودية في مأزق حرج نظراً لتباين الرؤى الاستراتيجية مابين الرياض وواشنطن ،فالأولى تؤكد ان الثانية تنطلق من مصالح ضيقة لا تراعي فيها مصالح حليفتها السعودية وظروف إعادة تشكيل الأوضاع السياسية في المنطقة بما يخدم مصالحها ومصالح إسرائيل ،لذا اتخذت السعودية موقفاً مبدئياً برفض استهداف العراق او أي دولة في المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب ،وأخذت تلتمس الحلول الدبلوماسية لحل المسألة العراقية خاصة من حيث استكمال عمل فرق المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل ،ورأت ان تغيير نظام الحكم هو مسؤولية العراقيين لأنها تعتقد ان فرض التغيير بالقوة العسكرية الامريكية لن يؤدي سوى الى تمزيق العراق إلى دويلات [١٩]،وان طريقة استبداله يمكن ان يأتي عن طريق المفاوضات لا الحرب[٢٠].

وانطلاقاً من موقفها هذا طرحت السعودية في تموز ٢٠٠٢ مبادرة مشتركة مع كل من مصر والأردن لحل المسألة العراقية سلمياً ،اذ عرض وزراء خارجية الدول الثلاثة على الإدارة الأميركية أثناء زيارتهم لواشنطن تفاصيل هذه المبادرة بهدف إقناعها على تأجيل ضرب العراق لسنة واحدة تقوم خلالها الدول الثلاثة بإقناع القيادة العراقية بالتعاون مع الأمم المتحدة وقبول عودة المفتشين الدوليين مقابل رفع الحضر الدولي المفروض على العراق تدريجياً ،ورغم رفض واشنطن لهذه المبادرة [٢١]،غير ان السعودية لم تفقد الأمل في إيجاد مخرج لهذه الأزمة ،اذ دعت مع نظرائها الخليجيين التي عقدت في الدوحة للفترة مابين ٢٢-٢٣ كانون الأول ٢٠٠٢ الى رفض العدوان على العراق وعدم تقديم العون له،وضرورة إحترام إستقلاله ووحدة أراضيه،وعد التدخل في شؤونه الداخلية ودعوة العراق الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والجامعة العربية ذات الصلة بموضوع الاسرى والممتلكات الكويتية الى جانب هذه القرارات العلنية ،اتخذت في هذه القمة قرارات سرية كما ذكر وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بشأن العدوان الامريكي المحتمل على العراق ،واهم هذه القرارات كما كشف عنها بعد مدة ان دول المجلس وافقت على استخدام الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية في حال ضرب العراق عدا السعودية التي اشترطت مقابل موافقتها على تقديم التسهيلات والدعم للقوات الامريكية بضرورة صدور قرار من مجلس الامن يسمح باستخدام القوة ضد العراق.

كما كانت السعودية وراء مبادرة الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان التي قدمها لقمة شرم الشيخ في ١١ اذار ٢٠٠٣ وقمة منظمة المؤتمر الاسلامي في الدوحة في ٦ آذار ٢٠٠٣ (*) لايجاد مخرج تقضي بتخلي القيادة العراقية عن السلطة وتقديم ضمانات بعدم ملاحقتها قانونيا ً ،وإصدار عفو شامل عن كل العراقيين ،وان تتولى الجامعة العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة للأشراف على الوضع في العراق خلال الفترة الانتقالية [٢٢].

كما ظلت السعودية تدعو في أكثر من مناسبة وعلى لسان أكثر من مسؤول الى ضرورة ان يكون خيار الحرب هو الخيار الأخير ،وإذا كان لابد من الحرب بالنسبة للولايات المتحدة فيجب

ان يكـون قـرار الحـرب موضع تفاهـم دولي واسـع[٢٣]،وانها أي السـعودية لـن تؤيد حرباً تقودها الولايات المتحدة يسـمح باستخدام القوة بوضوح ، كما صرح بذلك السـفير السـعودي في لندن الأمير تركي الفيصل [٢٤] .

ورغـم ان موقـف السـعودية الرسـمي حيال الأزمة العراقية –الأميركية يبدو ثابتاً وواضحاً ،وهـو الاتجـاه نحـو تجنـب الحـرب غير ان الحقائق التي تظهر على السـطح غير تلك التي تتفاعل تحته،فالدلائل تشـير الى ان السـعودية لم تثبت على موقف واحد بشـأن العراق ،وإنما هنـاك موقفـان متناقضـان فرزتهمـا ألازمـة العراقية-الامريكية فهناك تيار مناهض للحرب يقوده ولي العهد السعودي الأمير عبدالله يسانده تيار شـعبي واسـع بمختلف توجهاته وأطيافه الرافـض لشـن حرب أمريكية ضـد العراق او حتى المسـاهمة فيهـا ،وهناك تيـار براغماتي يقوده وزير الدفاع الأمير سلطان بن سلمان وهو أكثـر تناغمـاً مع أطروحة الحـرب الأمريكية والاسـتجابة لمطالبهـا مدفوعـاً بمحـاولات كسـب التيار السـلفي ،والوصول الى كرسـي الحكم ودرء المخاطر المسـتقبلية للحرب على الواقع الداخلي السعودي [٢٥] ،حيث المحاولات الأمريكية لتغيير الخرائط السياسية في المنطقة أي الحيلولـة دون نيل عقـاب الولايات المتحدة مابعد الحرب[٢٦].

لايمكـن إخفـاء حقيقـة ان السـعودية افتقـدت لسياسـة واضحة تجاه العراق خلال أثنى عشر عاماً التي سبقت الحرب من خلال قلة امتلاكها لهامـش المناورة وقلة اسـتحضار البدائل التي يمكـن ان تسـاهم فـي درء الأخطـار المتوقعة عليهـا ،لذا ظلت السـعودية محكومة بتوجهات السياسة الأميركية حيال العراق لأسباب عدة :

١- ارتباط السعودية الوثيق بالولايات المتحدة .

٢- حالـة الحـرج التـي يعانـي منهـا الموقف السياسي السعودي بسـبب اتهام السعودية دولة وافراداً ومؤسسـات بدعم الإرهاب والمشـجع الرئيسي له:حسب المنظور الأمريكي الذي يرى ان إستراتيجيته ضد الإرهاب تواجه مقاومة من قبـل أفراد وجماعات اما سـعودية أولها علاقة بهـا ،ومن هنا نفهم تعاطي الأمراء السـعوديين بإيجـاب مع مشـروع الحـرب الأمريكية ضد العراق إيثاراً لسـلامتها من جهة ولتخفيف حدة الضغـوط المحتملـة عليهـا ،لان أي معارضة للحـرب من قبل المملكة عليهـا بمثابة من يؤيد التهمة على نفسـه سـيما وان اللوبـي المعادي للسعودية ينتظر فرصة سائحة كهذه لاستغلالها في تعكيـر صفو او تخريب العلاقة السـعودية –الاميركية .

٣-نظـرة المملكة الخاصـة للعراق والتي ظلت منذ تأسـيس الدولة العراقية حتى الآن محكومة بالتوجس الأمنـي ،فالعراق مصدر قلق وخطر عليهـا ،وانه تأريخياً بلد مشاكسـات ومشـاكل يجعـل من الصعب تشـكيل نفوذ فيـه وبالرغم من ان السـعودية عكس دول الجوار الجغرافي للعـراق ليس لها خلافـات تأريخيـة معه على أراض او حتـى أطماع فيه مثـل تركيا وايران ،او اهداف سياسية كأهداف الأسرة الهاشمية في الاردن ،والعيش في سـوريا في زواية الخلاف الايديولوجـي ،لكـن كل ذلك لم يغر السـعودية بتشـكيل نفوذ في العراق لانه أي الاخير بنظر المملكة بلد مشـاكل ومصاعـب قد ينتقل عدواه إلى السعودية ،لذا استمرت العلاقات بين البلدين طيلة الثمانين سـنة الماضية –عدا فترة الحرب

مع إيـران –باهتة ،فالخوف علـى الحجاز من الهاشـميين خـلال فترة الحكم الملكـي العراقي ،والخـوف مـن انتقـال العـدوى الثوريـة الى السـعودية ايام العهد الجمهـوري أبقت النظرة السعودية للعراق دفاعية فحسب[٢٧].

لقد بذلت الرياض كل مساعيها الدبلوماسية لإنقـاذ نظام صدام حسـين ليس محبـة به وانما تجنباً لاحتلال العـراق وإقامة نظام ديمقراطي فيـه يكـون بداية لمشـروع أمريكي يسـتهدف تغيير وجـه المنطقـة بضمنها السـعودية التي وصلت اخيراً الى قناعة مفادها ان نذر الحرب تلـوح في الأفق بعد ان دخلـت ألازمة العراقية –الأمريكية في نفق مسدود ،وان مساعيها التي اسـتمرت لأخر لحظة لن تجـدي نفعاً ،فأخذت بإجـراء حسـاباتها الخاصـة حـول موضـوع المشاركة من عدمها في الحرب الأمريكية ضد العراق،فوجـدت إن الحل الامثل لمعضلتها تلك هي الموافقة على هذه الحرب وتقديم المسـاعدة والدعـم لها ولكن ليس بصورة علنية ،لذا قامت السعودية بأسـتخدام خطابين مزدوجين للداخل ضـد الحـرب الأمريكيـة وللخـارج تقديم كل ماطلبـه الامريكان [٢٨]،فالسـعودية أدركت ان علاقتها الأمنية والاقتصادية الوثيقة والعميقة مع الولايات المتحدة لاسيما وان الاخيرة تعد مكون عضوي في المصالح السعودية ولاسيما الأمنية منهـا سـتجبرها علـى تحديد موقفهـا الواضح مـن هـذه الحـرب ،ولكـن طبيعـة الاتجاهات السـائدة في أوسـاط الرأي العام السعودي الذي يتسـم بالسـلبية تجاه الولايات المتحدة لاسـيما بعـد الحرب ضد الإرهاب وضرب افغانسـتان وتنظيمات القاعدة يجعـل التعاون مع الولايات يسـبب انتقاصاً لشـرعية حكومات هذه الدول واستقرارها هذا الأمر أوقع الحكومة السعودية فـي معضلة حقيقية مما دفعهـا لتبني الخطابين الأنفي الذكر[٢٩] .

وقد توصل الجانبان الأمريكي والسـعودي الى اتفاق سري يقضي باسـتخدام القواعد الشمالية منهـا قرب الحدود العراقية وهما مطاري تبوك وعرعـر الذي أغلـق بوجه الطائـرات المدنية ،وقاعـدة الأمير سـلطان في الخـرج ،وقاعدة الظهـران بحجة الدفاع عن النفس والاسـتعداد لتدفق سـيل اللاجئين ولمنع اختراق إسـرائيلي للحدود السعودية الى العراق كما حدث في العام ١٩٨٢ ،واذ اعلن وزير الدفاع والطيران الامير سـلطان بن سلمان ان السـعودية لن تشارك في هذه الحرب ،ولكن من حقها الدفاع عن نفسها .

اذن المصلحـة السـعودية اقتضـت ان تكـون مع الحرب لاعليها مما سـيمكنها من مسـاومة الولايات المتحدة سياسـياً لاجل الحصول على ضمانات مابعد الحرب [٣٠] .

ثانيا: السياسـة السـعودية حيال العراق بعد ٢٠٠٣:

طرحـت أحـداث الحـادي عشـر مـن ايلول/ سـبتمبر ٢٠٠١ المسـألة العراقية على طاولة الجدل والمناقشـات من جديد مثيـرة العديد من التسـاؤلات حول مستقبلها ولاسـيما في ضوء الحرب العالمية التي تخوضها الولايات المتحدة ضـد الإرهـاب ،إذ اعلنـت الأدارة الأمريكية ان هذه الحرب سـتكون طويلـة وممتدة متعددة المراحل والأسـاليب وتشـمل دولاً وتنظيمات مختلفـة تكـون قـد أعطـت الضـوء الاخضر لضرب العراق بعد انتهاء العمليات العسـكرية في افغانستان[٣١].

وهذا ما يستدل عليه في تصريح لهنري كيسنجر

مستشـار الأمـن القومي الأمريكي السـابق في مقال له نشرته صحيفة الواشنطن بوست بعد أيام من هجمـات ١١ أيلول حينما قال (ان هجوماً مثل هذا الذي حصل يتطلب تخطيطاً وتنظيماً جيداً والكثير من الأموال.....وان الهجوم على أراضي الولايـات المتحدة هو تهديد لأسـلوب حياتنا ولوجودنا كمجتمـع حر وان التعامل مع هـذا الهجوم يجب ان يتم بطريقة مختلفة وذلك بالهجوم علـى النظام الذي ينتجـه) وهو بذلك يلمح الى مسـؤولية نظام قومي او اسلامي عن ما حدث في الولايات المتحدة ،ومن بين الانظمة المرشحة كل من العراق وايران وسوريا[٣٢].

ومرت الشـهور لتثبت صحة الاشارة الضمنية لكيسـنجر باسـتهداف العراق في اطار الحملة العالميـة لمحاربة الإرهاب كما تدعي الولايات المتحدة .

ومنذ انطلاق الحرب ضد العراق والتي جاءت ضد قرارات الشرعية الدولية بحجة ان العراق يشـكل خطـراً على جيرانـه نظـراً لامتلاكه أسلحة دمار شامل التي سيعمل التحالف الدولي بقيـادة الولايات المتحدة على نزعها [٣٣]،أخذت السـعودية تتوجس خيفة من هـذه الحرب التي ستفرز تهديدات جديدة على بيئتها الإستراتيجية ،فالعراق الجديد سيشـكل مصـدر الخطر الذي سـيهدد وجودهـا ،فهـذا البلـد المزود بسـلاح الديمقراطية لا بأسـلحة الدمار الشـامل سيكون الحلقـة الاولـى فـي سلسـلة التغييـرات التـي سـتعمل الولايات المتحدة على أحداثها في دول الشرق الأوسـط ومنها السعودية ،لذا لم تتوقف الاخيـرة حتى بعد انطلاق العمليات العسـكرية عـن طرح المبادرات الداعية الى وقف الحرب ومنها مبادرة وزير الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل التي عرضها أمام مجلس الشورى السـعودي في ٣١ آذار ٢٠٠٣ والتي دعا فيها الى تمسـك بـلاده بعدم تحويل الحرب الحاليـة الـى احتـلال واقعي ،وان تقـوم الأمم المتحـدة بدورهـا الحيـوي في إقرار مسـتقبل العـراق الـذي يجب ان لا يتـرك بأيدي طرف غيرهـا [٣٤] ،ورغم رفض العـراق والولايات المتحـدة لهـذه المبـادرة غير ان السـعودية لم تتوقـف اذ دعت ومن على منبـر الأمم المتحدة الـى ايقـاف الحـرب وتـرك المجـال للجهود الدبلوماسية لتؤدي دورها الفعال في هذا المجال ،اذ أكد مندوب السعودية الدائم آنذاك في مجلس الأمن فوزي عبد المجيد شبكشي في الجلسة التي عقدها مجلـس الأمن بعد أكثر من أسـبوع من اندلاع الحرب الأمريكية ضد العراق لمناقشـة المسـألة العراقية ،اذ اكد بقولـه (منذ ان بدأت نذر الحرب في الأفق بذلت السعودية ومازالت تبذل كل ما بوسعها سواء منفردة او بالاشتراك مع العرب والمسـلمين والمجتمـع الدولي كافة للوصول الى تسـوية سـلمية وتحركت في كل اتجاه عربياً واسـلامياً ودولياً وطرحت افكارا واضحـة ومنطقية تتصف بالعدالة وتسـتند الى حتمية الالتزام المطلق للعراق بقرارات مجلس الأمن والتعاون الشـامل مع المفتشـين الدوليين ومنح المسـاعي الدبلوماسـية الفرصـة الكاملة لحـل النزاع سـلمياً) وتابع (للأسـف فمع كل الجهـود التـي بذلت من اجـل التوصل الى حل سلمي ومنطقي للازمة وبالرغم من المعارضة الدولية لشـن حرب قد لا تبقـى ولا تذر وقعت الواقعـة وقامت الحرب) ، (وأضاف شبكشـي ايضـاً والعقلانيـة تتطلـب وقـف العمليـات العسـكرية ضد العراق والعودة مجدداً الى لغة المساعي السلمية والى دعم الجهود الدبلوماسية

والمضـي قدما نحو الأمم المتحـدة للعمل على حل المشـكلة في إطارها الدولي المشـروع بما يحفظ للعراق أمنه الوطني ومؤسسـاته المدنية فـي تداعيـات الحرب ومـا كمله مـن كوارث إنسـانية وبيئية فضلاً عن فداحة ثمنها السياسي وأعباء تكاليفها الاقتصادية) [٣٥].

يسـتنتج مما سبق أن السـعودية ورغم إنها كانـت تدرك بمـا لا يقبـل الشـك أن الولايات المتحـدة لـن توقـف حربهـا ضد العـراق قبل تحقيق هدفها بإسـقاط صدام حسـين والسيطرة علـى المنطقـة إلا أنها اسـتمرت فـي جهودها الدبلوماسـية التي كانت تحمل في ثناياها تحقيق غايات ثلاثة :

الأولى : توجيه رسـالة إلى الرأي العام العربي والعالمـي بـأن اكبر الـدول الإسـلامية ومهد الرسـالة الإسـلامية تعمل بجدية لإنقاذ جارتها المسـلمة مـن براثـن الحـرب ،ولاسـيما وان الشـعوب العربية والإسلامية سـادها امتعاض شـديد ومعارضة للعدوان الأمريكي لشـن هذه الحرب ومنها السعودية.

الثانية : امتصاص النقمة التي سـادت الأوساط المدنيـة والدينيـة السـعودية من اسـتهداف بلد عربي ومسـلم من قبل (قـوى الكفر والطغيان) كمـا أصبحت تعرف فـي المملكة بعد انتشـار الحقد والكراهية في أوسـاط الشـعب السعودي ضـد الولايـات المتحـدة وحملتهـا لمكافحـة الإرهـاب ،وتوجيه التهم الى دول ومؤسسـات وأفراد مسـلمين وعرب لاسـيما من السعودية بممارسة الإرهاب واتخاذ إجراءات ضدهم .

الثالثـة : إفهـام الولايات المتحدة بـان الجهود الدبلوماسـية السـعودية لا تتعارض مع حربها ضد العراق ،ولا تعني إيقاف الدعم الذي تقدمه للحرب وان لم يكن بمسـتوى الدعم الذي قدمته للولايـات المتحـدة في حـرب الخليـج الأولى ١٩٩١ .

ولعل ابرز ما يدعم رأينا هذا هو ان السعودية كانـت اول دولـة اجنبيـة علمت بخطـة غزو العراق فـي ١١كانون الثانـي ٢٠٠٣ ،وبقرار الحـرب فـي ١٣ اذار ٢٠٠٣،وبـدأ العمليات العسـكرية ضد العراق قبل ساعة من انطلاقها عن طريق سـفيرها السابق في واشنطن الأمير بندر بن سـلطان كما ذكـر الصحفي الامريكي بـوب ودورد في كتابـه (خطة الهجـوم) الذي اثـار جدلاً كبيراً عند صـدوره ،والذي أوضح ان الملـك الراحل عبدالله الـذي كان وليا للعهد آنذاك سـعى جاهـداً لتفادي الحـرب ،وواصل حـث الأمريكييـن من خلال الأميـر بندر على التنسيق مع السعودية للتخلص من صدام حسين من خـلال عمليات سـرية واسـتخباراتية لكن جهـوده ذهبت أدراج الريـاح ،اذ كانت الهيمنة علـى المنطقة وليـس التخلص مـن صدام هو هدف الولايات المتحدة[٣٦].

ان حقيقـة احتـلال العـراق من قبـل الولايات المتحـدة بعـد انتصارهـا في الحـرب أرعبت دول المنطقـة بعـد ان سـارت تكهنـات بـان سـوريا او ايران او السـعودية سـتكون الهدف القادم لواشـنطن مما دعـا دول الجوار العراقي ولاسيما السـعودية الى عقد اجتماعات لمناقشة الأوضـاع الجديـدة التي أفرزتها هـذه الحرب وتطويق تداعياتها ،فقد دعت السعودية الى عقد اجتماع طارئ في نيسان ٢٠٠٣ شارك فيه كل مـن ايران وسـوريا والكويـت وتركيا ومصر والبحرين .

،وإذا كان المعلـن في هـذا الاجتماع هو اتفاق الدول المجاورة على مسـاعدة الشعب العراقي في إسـتعادة إسـتقلاله وحفظ حقوقه ومساعدته لبناء مستقبله ،فان غير المعلن هو محاولة الدول المجاورة استباق أي تحرك أمريكي قادم نحوها ،وتأديـة دور في عراق ما بعد صـدام ،وتقديم دعم لسـوريا ، وفضلاً عن الاهداف العامة لهذا الاجتمـاع فأن للسـعودية هدفهـا الخاص وهو الحيلولة دون قيام نظام في العراق معاد لها .

ولتحقيق ذلك دعت السـعودية الى الإسراع في تشـكيل الحكومـة الانتقالية تمهيداً لإنشـاء حكومة دستورية ذات تمثيل واسع وتعزيز دور الأمم المتحدة في دعم خيارات الشعب العراقي ،وتقديم كافة أشـكال المساعدة له للوصول الى كيان عراقي يضطلع بدوره الفعال في المجتمع الدولـي ،كمـا اكد علـى ذلك وزيـر الخارجية السعودي الراحل الأمير سعود الفيصل .

كما قامت بإنشـاء مستشـفى ميدانـي في بغداد في إطار المسـاعدات الانسـانية [٣٧] ،وتعهدت بتقديـم ١٥٠ مليـون دولار لدعـم العـراق[٣٨] ،بعد ان طلبت منهـا الولايات المتحدة ذلك [٣٩] ،كما اتفقت السـعودية مع العراق على فتح منفذ حدودي في منطقة عرعر الحدودية بين البلدين لتسهيل دخول المستثمرين والشركات السعودية الى العـراق وإمكانية دخول التجـار العراقيين الى السعودية [٤٠] .

ان هـذا لا يعني ان السـعودية دخلت بعمق فـي الشـأن العراقي ، فهـذه المجهـودات تعد محـدودة قياسـاً لمجهـودات الـدول المجاورة لذا فـأن الاوراق التي تمتلكها السـعودية لدرء الأخطار عن نفسـها والمتأتيـة من العراق هي اقل مـن أوراق نظيرتها ايران وسـوريا وهما الدولتـان المسـتهدفتان بعد العراق ،اذ تمسـك الدولتـان ببعـض خيـوط المعارضـة العراقية السـابقة بمختلـف فصائلها واتجاهاتها شـيعية او كرديـة وسـنية وقومية وحتى إسـلامية مما سـيمكنها من تأدية دور مسـتقبلي فـي العراق تـدرء به الخطر عن نفسـها ،كما حدث لايران بعد حرب افغانستان ، فأمتلاكها لعلاقات وثيقة مع احـدى فصائل المعارضـة الافغانية ضمن لهـا عدم تحـول النظـام الافغانـي الجديد ضد ايران ،فيما السـعودية لازالت حبيسـة سياستها القديمة ،اذ لم تقدم المملكة ما يفيد بمسـعى جاد نحو بلـورة موقف مختلف من العراق لاسـيما مع قوى المعارضة العراقية السـابقة التي تقوم حالياً بصياغة مستقبل العراق ،اذ فشلت في مد جسـور الود والتعاون مع هذه القوى قبل انهيار نظام صدام حسين وبعده رغم الفرص السانحة التي توافرت لها ومنها :

١-عدم اسـتغلالها لفرصة تواجد نحو أكثر من ٣٠ إلـف عراقـي بينهـم أكثر مـن ثلاثة آلاف ضابـط عـدا الجنـود الفارين بعد فشـل الغزو العراقي للكويـت ،اذ احتجزت هؤلاء اللاجئين فـي مخيمـات حدوديـة (رفحـا والارطاويـة والداودي)وتوجست منهم خيفة وخيرتهم مابين العـودة لبلادهم مـع مايحمله ذلـك من مخاطر جسـيمة عليهم او اللجوء الـى دول أخرى ،مع العلـم انه كان يمكن اسـتيعاب هؤلاء وتشـكيل نـواة لفيلـق عسـكري يمكـن الاسـتفادة منهم مستقبلاً بدل تحويلهم الى مجموعة مستاءة من السعودية .

٢-عدم اسـتثمارها لفرصة كسـب تأييد بعض أقطـاب المعارضـة العراقية السـابقة لاسـيما وإنهـا اسـتضافت بعـض مؤتمـرات ولقاءات

هذه المعارضة بعد الغزو العراقي للكويت ،اذ تعاملت مع هذه القوى بأساليب تتسم بالصلافة والاستخفاف وكانت دون مستوى وعى وإدراك المسألة العراقية وطبيعة تشعبات الأحزاب وعملهم وايديولوجيتهم وعوامل الجذب السياسي التي تتعرض لها،اذ ظلت تعتقد إنها بضابط عسكري صغير مدعوم من قبلها تستطيع التعامل مع جنرالات ووزراء وقيادات حزبية ،اذ تبين ان القيادة السعودية وضعت معايير عدة للتعامل مع هذه القوى وهي :

أ-ان تتولى هي عملية تنصيب قيادة للمعارضة العراقية ،وهذه القيادة ستكون سيئة بالضرورة وتنتمي الى فئة العسكر .

ب- عدم التعامل مع رجال الدين أصحاب العمائم .

ج-عدم التعامل مع أحزاب وإنما مع أفراد .

هذه الشروط وجدتها المعارضة العراقية التي كانت أصلا مفككة ومنقسمة على نفسها صعبة القبول ،وأخذت بعض أطرافها التقرب من السعودية بغية الحصول على دعمها المالي اعتمادا على القرب المذهبي او بتخويفها من الأصولية الإسلامية او الشيوعية واليسارية ،او العزف على نغمة الانفصالية وغيرها ،مما يؤدي الى ابتعاد الرياض عن دعم هذه القوى وسريان مفعول البرود في السياسة السعودية والعودة الى سياستها القديمة تجاه العراق نتيجة التناقض في أهداف الطرفين .

ان سياسة السعودية تجاه العراق بعد الحرب مباشرة تحكمها أغراضها ومبادئها الخاصة ومنها:

١- نصائح بعض الدول العربية للرياض بعدم التورط في المسألة العراقية .

٢- الحيلولة دون قيام نظام سياسي قائم على الإرادة الشعبية [٤١] ،مما قد يشكل سابقة تدفع الشعب السعودي الى المطالبة مستقبلاً بنظام مشابه الأمر الذي قد يزعزع الأسس والأركان التي يقوم عليها نظام الحكم السعودي .

٣- الحيلولة دون قيام نظام ملكي دستوري في يوم ما يكون فيه الملك غير مسؤول والحكومة المنتخبة دستورياً هي المسؤولة عن صياغة السياستين الداخلية والخارجية ،واحتمالية طلب العراق الانضمام الى مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً مما يعني انتقال العدوى العراقية الى دول الخليج الاخرى [٤٢]،اذ إن عودة الهاشميين إلى عرش العراق سيعزز مكانتهم كمناوئين لآل سعود .

٤- الرغبة في إقامة نظام صديق في العراق املاً في انهاء مشكلاته الحدودية مع جيرانه الإقليميين لإقامة منطقة مستقرة ،وضمان اتساق سياسته النفطية مع سياسات السعودية داخل الأوبك التي تمتلك فيها الاخيرة اليد الطولى [٤٣].

لكن السياسة السعودية لم تبق على حالها وانما احدثت تغييرا في مفاصلها في العقد الاخير من خلال استخدام القوة المرنة القائمة على مقاربات اكثر براغماتية تمثلت بخطاب ديني معتدل وإحداث تغييرات جزئية وليست جذرية في سياستها الخارجية ، وتنشيط بعض الملفات الخارجية الحرجة وهذا ما تجلى واضحاً في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز وسلفه الملك سلمان [٤٤] ، الذي رافقت بدايات حكمه

مجموعة مـن الازمات المعقـدة والمتغيرة [٤٥] ممـا دعاه لإجـراء تغييـرات شـبه جذرية في نظام حكمه سـمح بموجبه لجيل الشـباب بتسلم مقاليـد الحكم كولاة عهـد ووزراء في الحكومة او امراء مناطق ، واذا كان هذا على المسـتوى الداخلـي[٤٦] فـأن سياسـته علـى المسـتوى الخارجي فقد اتخذت منحاً مشابهاً اتسم بالجرأة والصراحة[٤٧]وتجسدت هذه الساسة على ارض الواقع من خلال سلسلة اجراءات ابرزها اعلان السـعودية الحرب على ما سـمى بتنظيم الدولة الاسـلامية في العراق والشام (داعش) في ١٥ كانـون الأول ٢٠١٥من خلال تشـكيل تحالف عسـكري دولي سـمي بـ (التحالف الإسلامي العسـكري لمحاربة الإرهاب) والذي ضم ٤١ دولـة علـى ان تكـون الرياض مقـرا لعمليات الحلف [٤٨]، والانفتـاح على العراق عبر إعادة فتح السفارة السـعودية في بغداد في العام نفسه وتعيين الوزير ثامر السبهان سفيرا لها الذي تم تغييره فيما بعد بسـبب تدخله في شؤون العراق الداخلية واستبداله بعبد العزيز الشمري واعقبها زيارة وزير الخارجية السـعودي عادل الجبير للعراق في شباط ٢٠١٧ لتتوالى بعدها زيارات المسـؤولين العراقييـن والسـعوديين المتبادلة وابرزها زيارة رئيـس الوزراء العراقي حيدر العبـادي للرياض فـي ٢٠ حزيران فـي العام ذاتـه واعـلان الطرفيـن عـن تأسـيس مجلس تنسـيقي للإرتقاء بعلاقات البلدين الى مسـتوى اسـتراتيجي وفتـح آفـاق التعاون فـي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والامنية [٤٩] .

ان توجـه السـعودية نحـو العـراق مسـكون بهواجس ودوافع عدة ليس اقلها :

١- الضغـط على العبادي للتراجـع عن قراره بملاحقـة اعضاء تنظيم داعش بشـكل رسـمي داخل الاراضي السـورية او حتـى عدم تفعيله داخل سوريا ولاسيما بعد سماحه للقوات الجوية العراقية بالتعاون مع الحكومة السورية بقصف مواقع التنظيم في الاراضي المتاخمة للاراضي العراقيـة في خطوة خشـيت السـعودية من ان تتطـور لتشـمل دخول قـوات عراقيـة نظامية لمواجهـة داعـش فـي مدينـة الرقة السـورية لمنـع التنظيم من العـودة لمهاجمة العراق عبر الاراضي السـورية عبر حزمة من الاغراءات الاقتصاديـة مثل المشـاركة في اعـادة اعمار المناطق التي تم استعادتها من داعش [٥٠] .

٢- اسـتغلال فرصة توتـر العلاقات الامريكية - الايرانيـة فـي عهـد ترامب من اجـل تعزيز نفوذهـا في العـراق بعد ان غدا العراق سـاحة شبه حصرية للنفوذ الايراني .

٣- احداث اختراق داخل البيت الشيعي من اجل المفاضلة بين اهون الشرين اذ تفضل السعودية التعامـل مع العبادي على نظيره المالكي متأملة ان تحـدث الانتخابات البرلمانية تغييرا حتى لو كان محدودا في الخريطة السياسية العراقية .

٤- سـعي السـعودية لتعزيز علاقتها بالحكومة

العراقية بهدف دفع الاخيرة على تعزيز سلطتها على الفصائل العراقية المسلحة من اجل حماية حدودها وتأمين امنها والحد من قدرة ايران على توظيف هذه الفصائل ضدها .

٥- محاولة الحد من التقارب المصري- العراقي وجعله مكملا لدورها لا ضدا لها [٥١] والذي رأت فيه الرياض على انه تلويح مصري بتطوير العلاقة مع ايران ولاسيما بعد ان لوحت السعودية بتطوير العلاقة مع اثيوبيا [٥٢]

ثالثا: مستقبل السياسة السعودية في العراق :

يشغل العراق في الوعي السعودي حيزاً فريداً نتيجة لدوافع انية ومستقبلية فهو القاعدة التي ستنطلق منها الولايات المتحدة لتغيير الأوضاع في المنطقة ،أي قلب المعادلة الإقليمية على رؤوس الأطراف الضالعة في تشكيلها ،اما الدوافع المستقبلية ،فان العراق شكل ومازال مصدر قلق للسعودية ليس بسبب أطماع سياسة واستراتيجية وإنما بفعل دوره الحضاري والثقافي والمعرفي ،فالعراق إذا ما نهض من كبوته الحالية ليستكمل شروط نهضته القادمة فأنه سيؤثر على التوازن الإقليمي القائم حاليا ً لمصلحة السعودية الذي يحتفظ فيه بمركز المتفوق،لذا فأن إبقاء العراق ضعيفاً وهزيلاً ومنهمكاً ومتأخراً سيبقي هذه المعادلة أطول مدة ممكنة ، كما ان العراق سيكون مصدر الخطر القريب على السعودية،نظرا لأن الادارات الأمريكية - ولاسيماالجمهورية منها - وضعت السعودية في رأس قائمة الأهداف الاستراتيجية التي سيجري التعامل معها فور انتهاء مهمتها في العراق [٥٣]، فقد ورد في تقارير كثيرة ما يؤكد هذه الحقيقة ،فالمفكر الاستراتيجي الفرنسي فردريك انسك ذكر في كتابه الذي أصدره بالاشتراك مع اوليفيه غيز الموسوم (التحالف الكبير)كلاماً خطيراً قائلاً (ان الحرب معلنة على العراق ،ولكن هدفها الحقيقي هو المملكة العربية السعودية الحليف التأريخي للولايات المتحدة في المنطقة وذلك عبر وسيلتين ،العراق والبترول) وقد توصل انسك وغيز الى هذه النتيجة بعد ان تردد في واشنطن ان الإدارة الأمريكية اتخذت قراراً جيوستراتيجياً بعيد المدى يقضي ،بتهديد السلطة القائمة في السعودية لأسباب عدة أبرزها ان ١٥ من بين ١٩ من القائمين بهجمات ١١ أيلول من السعودية ،ووان ابن لادن سعودي ومعظم تمويل القاعدة يأتي من السعودية سواء من مصادر رسمية او غير رسمية [٥٤] ، فرئيس مكتب السياسة الدفاعية السابق في البنتاغون ريتشارد بيرل صرح في لقاء له على شبكة (فوكس نيوز الأمريكية (إنني اعتقد ان العاطفة الشعبية في العربية السعودية سلبية جداً تجاه الولايات المتحدة) ونقلت عنه ايضاً صحيفة الاندبندنت البريطانية قوله (ان السعودية مصدر كبير للمشكلة التي نواجهها مع الارهاب) .

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل ان بول

وولفويتس نائب وزير الدفاع الامريكي ذكر ايضاً من الضروري البحث عن حليف جديد او حلقة لصون المصالح الأمريكية في الخليج ،لان مشاعر الازدراء تتزايد في العربية السعودية ضد الوجود الأمريكي وتجعل من غير العملي مواصلة تواجد القوات الأمريكية على أراضيه - قامت الولايات المتحدة بسحب قواتها من السعودية في شهر آب ٢٠٠٣ منهية بذلك ١٣ عاماً من تواجدها العسكري في اراضي هذا البلد - فدعم السعودية قبل سنوات قليلة للفلسطينيين رسمياً وشعبياً ،ومطالبة حكومتها بضرورة عودة إسرائيل لحدود عام ١٩٦٧ كشرط لإقامة علاقات معها يعزز شكوك الادارة الامريكية في جدوى مواصلة التحالف مع الرياض .

وفي السياق ذاته صدر تقرير لباحث في مؤسسة راند المعروفة خاطب به مكتب السياسة الدفاعية ، يصف فيه لوران مورافيتش السعودية بأنها مصدر كل مشكلات أمريكا قائلاً (ان السعوديين نشطون على كل صعيد في سلسلة الإرهاب ، والعربية السعودية تؤيد أعدائنا وتهاجم حلفاءنا) .

ان مغالاة غلاة التطرف والتشدد في الإدارة الامريكية الذين اعتقدوا ان عراقا مُأمركا يمكن ان يكون بديلاً عن السعودية ،وانه يمكن ان يعطي اشارة البدء لموجة ديمقراطية تجتاح الشرق الأوسط على غرار ما حصل في أوربا الشرقية بعد ظهور علاقات الضعف والوهن في الاتحاد السوفيتي السابق اثبت بمرور السنوات انه مبالغ فيه ، فالعراق الذي أرادوه بديلاً عن السعودية مازال ضعيفاً ومتعباً وشروط نهوضه وعودته الى قوته السابقة قبل حرب الخليج الثانية مازالت لم تكتمل بعد ،فقدرة العراق كمنتج للبترول مثلاً لا يمكنها إسقاط الهيمنة السعودية على أسواق النفط كما اعتقد المحافظون الجدد فستمضي سنوات غير قليلة قبل ان يصل مستوى إنتاج النفط العراقي الى ربع الإنتاج السعودي الحالي ،وسيخصص قسماً كبيراً من هذا الإنتاج عقدين من الزمان للحاق بقدرة السعودية ،فضلاً عن تأثير السعودية الكبير في كارتل الاوبك والذي يجعل العراق غير قادر على موازنته مستقبلاً .

كما ان المسؤولين الأمريكيين ومنهم وولفويتس إعتقدوا خطأً ان مرابطة قوات أمريكية في العراق لن تثير حساسية واعتراض العراقيين لأنها لا تمتلك مدناً مقدسة كمكة والمدينة متناسياً أهمية كل من النجف وكربلاء المقدستين لدى الشيعة ، واعتقاداتهم الخاطئة قادتهم ايضاً الى تصور وجود علاقة تواطؤ مابين السلطات السعودية وتنظيم القاعدة والتي وصل الى درجة المبالغة المفرطة فلقد أعرب مسؤولون سعوديون عن أسفهم لدعم الأخوان المسلمين في الماضي [٥٥]،فضلاً عن ملاحقة القوات السعودية لأعضاء تنظيم القاعدة داخل الأراضي السعودية بعد ان أصبحوا يثيرون قلقاً داخلياً بسبب الاعمال التي يقومون بها

ضد المصالح السعودية والأمريكية والبريطانية وغيرها ، لذا فأن كل ما يقال عن اهتزاز التحالف الأمريكي-السعودي بفعل أحداث ١١ أيلول والتطرف الوهابي هو من قبيل المبالغة لا أكثر نظراً لان هذا التحالف مازال بإمكانه ان يساعد في المستقبل غير المنظور في استقرار العالم البترولي[٥٦].

والسؤال الذي يطرح هنا هو : ماهي الخطة التي طرحتها السعودية لتحديد سياستها المستقبلية تجاه العراق ،او بالأحرى ماهي الآراء المطروحة والتي يمكن الاعتماد عليها في صياغة مبادرات تجاه العراق ؟

ظهر في الصورة ما يفيد بطرح مبادرات من هذا النوع على المستوى الرسمي من قبيل محاولة السعودية ليس فقط استعادة نفوذها في العراق وانما ترقية هذا النفوذ ليحقق قفزة نوعية تنقله من مرتبته التي كانت تالية للنفوذ الامريكي والايراني الى مرتبة اكثر تقدما من النفوذ الايراني مستغلة في ذلك عوامل عدة منها وزنها وثقلها السياسي والديني لدى العشائر السنية العراقية وانتهاز فرصة التوتر الايراني – التركي على خلفية الازمة السورية للتأكيد على ان السعودية تقف على مسافة واحدة من كافة القوى السياسية العراقية ، ومحاولة حجز مكان لها في العراق في مرحلة ما بعد داعش ، فالتقارب السعودي من العراق خلط اوراق ايران واستغلال علاقاته الاقليمية والدولية من ناحية وارتهان سياستها حيال العراق لمستجدات العلاقات الاقليمية والدولية اكثر من كونها تنم عن توجه استراتيجي للسياسة الخارجية السعودية تجاه جار مهم [٥٧]

اما على المستوى الشعبي (الأهلي) فثمة مؤشرات ودلائل تفيد بطرح مبادرات فعالة من قبل التيار السلفي الديني بجناحيه المتشدد والمعتدل ، فبعكس النزوع المحافظ والميول الهادئة التي تنطوي عليها سريرة القيادة السعودية ،فان لهذا التيار رأي طموح يميل الى الفاعلية السياسية وينزع الى النفوذ داخل العراق عبر رسم شبكة واسعة من التحالفات والمصالح السياسية والاستراتيجية مما يفسح المجال في المستقبل أمام دور سعودي فعال في هذا البلد سياسياً ودينياً ،هذا الرأي الذي سيصطدم بالترتيبات السياسية والاستراتيجية التي تعدها الولايات المتحدة للعراق والمنطقة مما قد يفتح معركة جانبية مع القيادة السعودية رغم ان اطرافاً نافذة في العائلة المالكة السعودية تجد هذا الرأي صائباً لذا فهي تميل الى تشجيعه لتمكين الجماعات الجهادية حسب رأيها من القيام بأعمال مسلحة الغرض منها إبقاء الأوضاع مضطربة في العراق ، وقد ذكرت محطات تلفازية عربية ان هناك جماعات مسلحة سلفية سعودية تمارس أعمالها على التراب العراقي سواء المسلح او الدعوي[٥٨] .

وقد وجهت الولايات المتحدة أكثر من مرة اتهامات صريحة بدعم جماعات مسلحة الى السلطات السعودية بهدف إشغال الولايات

المتحدة في العراق وإبعاد السعودية عن دائرة اهتماماتها مما دعا الأخيرة الى نفيها متهمة الولايات في العراق بان عدم قدرتها على تأمين الحدود العراقية هو الذي مكن هذه الجماعات من النفاذ الى داخل الأراضي العراقية عبر استغلالها اتساع المساحة الجغرافية للسعودية[٥٩].

واذا كانت المبادرات التي تتبنى العنف المسلح اسرع في وصولها الى العراق ،فان المبادرات التي تتبنى الدعوة عملت على اختراق النسيج الاجتماعي والديني العراقي عبر تأسيس شبكة من المصالح الاقتصادية والاعلامية والثقافية ،ففي تقرير اعده الدكتور سعود بن حسن مختار العضو في مؤسسة الحرمين الخيرية بعنوان (العراق آمال الطريق الى القدس) حث فيه الحكومة السعودية على إرساء قاعدة نفوذ اقتصادي في العراق عبر الاشتغال في سوق العقار واللحوم والتموين الغذائي وشراء المطابع ،واحتضان أساتذة الجامعات في أقسام حساسة لاسيما الجينات والهندسة الوراثية والطاقة النووية ،واستغلال الغاز والأنهار ، وهو بدعوته تلك يرى ان العراق بتركته الثقيلة بات عرضة للسيطرة وعلى المملكة استغلال الفرصة قبل ان يستعيد العراق عافيته ويستأنف مجدداً قوته .

ان التيار الديني السلفي بشقيه المتشدد والمعتدل الذي يدعو الحكومة السعودية الى فكرة التدخل المباشر في الشؤون العراقية وهو امر مازالت ترفضه السعودية عن قناعة نتيجة لانعكاساته السلبية عليها ،فهو أي التدخل مكلف سياسياً وامنياً ،كما انها تعتقد ان العراق لن يكون لقمة سائغة في يوم ما ،لذا فان الابتعاد عنه قدر المستطاع سوف يضمن لها عدم تحوله في قادم الايام الى عدو متربص بها .

ونتيجة لرفض الحكومة السعودية الاستماع الى نصائح هذا التيار حتى وقت قريب فأنه اخذ يمارس اعماله بعيداً عن هموم الحكومة السعودية المتهمة من قبل الولايات المتحدة بدعم وتمويل الحركات الإرهابية مما اوقعها أي السعودية في مشاكل على المستوى الدولي ،لذا فإنها ستكون مسؤولة عن عواقب المبادرة التي تنطلق من أراضيها او بأسمها سواء جاءت هذه المبادرات من خارج المملكة او من داخلها أي بتأثير قوة دفع داخلية ،الأمر الذي يؤسس لؤطالع في العلاقة المستقبلية بين العراق والسعودية التي يتوقع ان تكون مضطربة ومتوترة ولاسيما بعدما ما أخذت الحركات السلفية الدينية السعودية بتفعيل مضمون مبادراتها على الأرض العراقية ،مما جعلها تصطدم بطبيعة الحال مع المبادرات المحلية العراقية التي وقفت على الضد منها[٦٠].

ان السياسة السعودية تجاه العراق والتي غابت عنها الرؤية الواضحة لهي بحاجة إلى إعادة تقييم ومراجعة ومن ثم بناء إستراتيجية واضحة المعالم تستند عليها في تعاملاتها المستقبلية مع العراق ،فهي مطالبة كما يرى أحد الكتاب

السعوديين بإيجاد أدوات تستخدمهما ككوابح لها في عراق المستقبل لمنع تحول العراق إلى قاعدة عداء لها والذي قد يجمع مع العداء الأمريكي للسعودية مما سيشكل اكبر الأخطار على البيئة الإستراتيجية السعودية .

ومن اجل تدارك ذلك الأمر قبل حدوثه أخذت السعودية تتلمس حلفاء لها في داخل معسكر المعارضة العراقية السابقة ،ومن الطبيعي ان تتجه العين السعودية الى سنة العراق والعرب إذ ستقدم نفسها بوصفها المدافع عن حقوقهم مما سيبقيها بعيدا عن التيارين الرئيسين في العراق وهما الشيعة العرب والاكراد اللذان سيتهمان السعودية بكونها تعمل على تمزيق العراق عبر إرساء وتعزيز الطائفية فيه .

إن هذا الخطاب سيحمل وجهين مختلفين ومتناقضين ايجابي وسلبي في آن معاً،فالوجه الأول سيفيد في تشكيل تكتل مذهبي لعناصر سياسة وحزبية متناحرة ،اما وجهه الآخر فأنه سيضر من ناحية كونه غريباً على البيئة السياسية العراقية مما سيجعله يترك انعكاسات لن تكون في صالح السعودية ولا العراق مستقبلاً.

وإذا ما أرادت السعودية ان تنجح في سياستها العراقية مستقبلا فلا بد ان يلجأ صانع القرار السياسي السعودي الى اعتماد أسلوب موازنة دقيقة يراعي فيه مصالح بلاده بدون ان يتناسى مصالح الشعب العراقي التي يجب ان يتنبه لحقيقة إنها لا تقف على طرفي نقيض مع مصالح السعودية .

وبما ان المملكة لا تستطيع ان تختط لنفسها سياسة منفردة في المنطقة او ان تشكل تحالفاً اقليمياً لحماية منفردة في المنطقة بعد أن أصبحت محاطة بالقيود والحواجز الأمريكية ،لذا يرى البعض ان المملكة يجب ان تتوجه في الخيارات المطروحة إمامها الى تغليب مسألتين ،الأولى : تقوية وضعها الداخلي عبر إفساح المجال أمام الشعب السعودي بالمشاركة في إدارة شؤون بلاده السياسية الداخلية مما سيجعله أكثر تفاعلاً مع قضايا بلاده وأكثر حرصاًفي الدفاع عنها .

المسألة الثانية : قيام السعودية بتمتين روابطها السياسية مع الدول الإقليمية المستهدفة من قبل الولايات المتحدة ،لاسيما إيران وحتى العراق مستقبلاً ،لذا يجب ان تقوم منفردة او بالتعاون مع مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع هذين البلدين في سبيل حماية مصالحهم المشتركة لان منطق التحالفات الأمنية الدولية يتميز بالمرونة الشديدة اذ قد تتعرض السعودية شأنها شأن دول الخليج الأخرى للحرمان من الحماية العسكرية الأمريكية ولاسيما إذا ما انخفضت القدرات الإنتاجية النفطية لدول الخليج ،وإذا ما استطاعت الدول الصناعية إيجاد مصادر طاقة بديلة تغنيها عن الدخول في مواجهات مستقبلية مع دول الخليج الصاعدة كإيران [٦١]

الاستنتاجات :

ان سياسة السـعودية العراقية في مشاهدها الثلاثـة تعكس في حيثياتهـا صورة العاجز عن إدراك حدود التصور الخاص بالمسألة العراقية ،تصـور تشـوبه من الداخـل الضبابيـة وعدم الرؤية ،ويغلفه من الخارج التردد والخوف أي انه يفتقد قدرة الاسـتدلال علـى الحلقة المفقودة التـي توصل الى صياغة سياسـة متوازنة تقوم على فهم الواقع بمعطياته الجديدة واتخاذ مايلزم من سياسات فعالة وجدية تتلائم بموضوعية مع الموقف او الظرف القائم .

هـذه الحقيقـة دفعتنـا الـى الاعتمـاد على عناصر هذه السياسة للانطلاق منها نحو تحليل مكوناتها الدقيقـة مم اجل الوصول الى الحقائق التـي تختفي بين السـطور او تلـك التي يظهر رأسها فقط على السـطح وما تخفي تحتها اكبر وأعظـم ، ورغم ان هذه الاسـتنتاجات قد تبدو للبعض عبارة عن مشاهدة متخيلة غير إنها في الواقع تستند الى قرارات واعية ومتبصرة حول ما ستبدو عليه صورة هذه السياسة في المستقبل المنظور وهي :

١- سـتكرس السـعودية جهودها كافة في اتجاه عدم تمكين الشـيعة المتشـددين في العراق من امتـلاك زمام الامور في البلاد خشـية تشـكيل حكومة إسـلامية تتبنى التوجـه ذاته الذي تتبناه ايران حالياً مما يجعلها حسب منظورها امتدادا ً لنظـام الحكم الإيراني ،وهذا التطور سـيؤدي بحـد ذاته الى خوف مزدوج للسـعودية ،الأول :خلخلة التوازن الإقليمي وميله لصالح ايران او حتى العراق على حساب السعودية التي امتلكت في اعقاب حرب الخليج الثانية مكانة بارزة في هذا التوازن ،والثانـي :خلخلة التوازن الداخلي عبر إثارة الطائفة الشـيعية في السعودية والتي قد تتلقـى الدعم المـادي والمعنوي مـن ايران والعراق من خلال قنوات مختلفة مما يجعلها أي هذه الطائفة تبدأ عملية المطالبة بحقوق موازية لحقـوق الطوائف الأخرى في السـعودية ،وقد تمارس جماعات من هذه الطائفة نشاطاً مسلحا ً او حتى دعوي تعمل على نشر المذهب الشيعي على حساب المذهب الوهابي الذي تقوم شرعية نظام الحكم السـعودي على اساسه مما سيجعل مسـتقبلاً في حال انتشـار المذهب الشيعي الى تشـكيك الجماعات المؤمنة به بشـرعية النظام السـعودي ،ومثل هذا التطور سـيؤدي بطبيعة الحـال الـى زعزعـة الاسـتقرار الداخلي في السـعودية والتأثير على دورهـا المركزي في منظومتها الإقليمية .

ولان السعودية تدرك ان الشيعة يشكلون غالبية الشـعب العراقي لـذا فان إمكانيـة إبعادهم عن السـلطة مسـتحيلة ،ولان النموذج الديمقراطي الـذي تعمل الولايـات المتحدة على نشـره في العالم الإسـلامي ومنها العراق ايا كانت أهدافه وأغراضـه يتعارض مع توجـه أبعاد الطوائف والأقليات التي أصبحت الولايات المتحدة تعتمد علـى دعمها في تحقيق اهدافها في المنطقة ،لذا

أخـذت الحكومة السـعودية لا تعـارض وجود شـخصيات شـيعية في الحكومة العراقية ولكن مـن غيـر ذوي التوجهات الإسـلامية لاسـيما الموالية لإيران ،وإنما ذوي الاتجاهات المعتدلة او العلمانية التي تطالب بتعزيز علاقات حسـن الجـوار مع الـدول المجاورة للعراق ولاسـيما العربية منها .

٢- سـتعمل السـعودية فـي السـياق ذاته على دعـم جهود الولايـات المتحدة فـي عدم تجاوز الاقلية الكردية الخط الاحمر المسـموح لها أي بعدم اعطاء حقـوق للأكراد تمكنهم من امتلاك القول الفصل في تقرير سياسات العراق القادمة خوفاً من ان تثار مشكلة الأقليات في السعودية والتـي قد تطالـب اي هذه الاقليـات بدور اكبر في الحكومـة وفي صنع السياسـات العامة في المملكة علـى غرار اكراد العراق مما يسـاهم في زعزعة الاستقرار في السعودية التي تمسك حكومتها بقبضة مـن حديد على مقدرات البلاد وشـؤونها العامـة مانعة أقليات وفئـات مختلفة من الشـعب السعودي لاسـيما العناصر المثقفة والنساء من المشاركة في العملية السياسية .

٣-ان السـعودية بحاجـة الـى إزالـة صورتها النمطية السـلبية حول العراق فاذا ما أرادت ان يكون لها دور في عراق المسـتقبل فيجب عليها دعم وجـود حكومة تضم الأقليـات والطوائف كافـة وليس الميل لأقلية او طائفة على حسـاب أخرى خشـية ان تترك هذه السياسة انعكاسات سلبية على علاقتها بالعراق مستقبلاً أي حكومة يعمل فيها السـنة والشـيعة المعتدلون والأكراد بعد تشـذيب دورهم معاً وبدعـم أمريكي على ان لا يتجاوز هذا الدعم المقدم للنظام السـعودي ،بعبـارة أخرى ان تكـون الشـراكة العراقية- الامريكيـة مسـتقبلاً ادنـى من حدود الشـراكة السـعودية –الأمريكية لكي يبقى للمملكة وزنها المؤثر في الخليج والشرق الأوسط .

٤-لن تستطيع السـعودية منع اقامة نظام يعتمد الديمقراطية سـبيلاً للحكم نظراً لان الولايات المتحدة والقوى السياسـية العراقية تعمل باتجاه تبنـي هذا الخيار والمشـاركة البناءة فيه،لذا لن يكـون أمام السـعودية سـوى تشـويه التجربة الديمقراطيـة فـي العـراق عن طريـق الترديد المتواصـل لمسـاوئ هـذه التجربة سـواء في وسـائل الإعلام او في تصريحات المسـؤولين السياسـيين او حتى التدخل لإفشال هذه التجربة عبر وسائل مختلفة ،او اجراء إصلاحات شكلية فـي بنيـة او هيكلية النظام السـعودي لإيهام او إقناع الشعب السـعودي بأنها باتت أكثر اقتناعا بضـرورة الاسـتجابة لمطلب الإصـلاح الذي أصبح مطلباً شعبياً ملحاً .

٥- لعـل اهـم مـا ميـز الموقف السـعودي من مستقبل العراق السياسي هو الحرص على عدم تولي الهاشـميين او حركة الملكية الدسـتورية بزعامة الشـريف علي بن الحسـين السلطة في العراق بعد سقوط النظام السابق مباشرة بسبب الحالة المتأزمة في العلاقة بين العائلتين والحقد المتأصل بين اسرة آل سعود والأسرة الهاشمية

فحتى لو نجحت السعودية في جهودها الرامية الى إبراز السنة الى واجهة الأحداث من خلال توليهم لمقاليد الحكم في بغداد فهي لن تسمح في الوقت ذاته بان يكون للأسرة الهاشمية اليد الطولى في الحكم لما يسببه ذلك في غير خدمة السياسة السعودية في منظومتها الإقليمية فتولى الأسرة الهاشمية الحكم في العراق سيقود الى تنسيق في السياسات العراقية –الأردنية على الصعد كافة ،وقد يدفع هذا التنسيق العراق نحو انتهاج سلوكية معينة تتميز بالعداء والتعالي وعدم اليقين في التعامل مع السعودية منها على سبيل المثال لا الحصر إتباع سياسة نفطية مغايرة للسياسة السعودية الأمر الذي سيدفع نحو زعزعة زعامة السعودية للأوبك ،وعرقلة الجهود الساعية نحو حل مشكلة الحدود العراقية –السعودية وغيرها .

٦- ستسعى السعودية في السنوات القادمة وبكل ما امتلكت من قوة وامكانات وبالاعتماد على المساعدة الامريكية الى الحد من النفوذ الإيراني في العراق وتحجيم دوره فأيران هي أحدى مصادر التهديد المهمة في البيئة الاستراتيجية السعودية رغم ان البلدين لا تجمعهما حدود برية مشتركة ،لكن هناك اسباباً وعوامل ستجعل هذا التهديد قائماً ،فإيران ستحصل على الإسناد السياسي اللازم لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية في العراق والمنطقة حسب الرؤية السعودية عبر وسائل عدة منها ما تمتلكه من امتداد روحاني وعقائدي في الجنوب والوسط العراقي نظراً لإتباع الطرفين المذهب الشيعي مما سيثير تعاطفاً من قبل الشيعة العراقيين مع مواقفها وسياساتها تجاه العراق حسب التصور السعودي (مع عدم القطع بإمكانية وجود مثل هذا الاحتمال نظراً لاختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا والمواقف والسياسات مابين الجانبين الإيراني والعراقي)،وكذلك القبول الذي تحظى به سياستها من قبل بعض الأحزاب والقوى السياسية العراقية التي تحظى بدعمها المباشر وغير المباشر والذي وصل الى حد إقامة تعاون مشترك في المجالات الأمنية عبر تدريب الجماعات المسلحة لهذه الأحزاب ،والثقافية عبر فتح فروع لبعض دور النشر الإيرانية في العراق ،والانسانية عبر تقديم بعض المساعدات الإنسانية استناداً لذلك ستعمل السعودية باتجاهين الأول :الضغط على الولايات المتحدة لتحجيم هذا النفوذ عبر دورها الحاكم في العراق ،والثاني :توثيق تعاونها نع الحكومة العراقية المقبلة على الصعد كافة بشكل لا يجعلها تميل لإيران اكثر من السعودية .

الادارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة
بين التجارب الدولية وأمكانية التطبيق
في حوضي دجلة والفرات

د محمد صبري أبراهيم (*)

طرح مفهوم الادارة المتكاملة للموارد المائية water Resources management في الثمانينات القرن الماضي وعرف على انه ((العملية التي تشجع التطوير والادارة المنسقة للمياه والارض والمواد ذات الصلة بها من اجل بلوغ أعلى درجات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من دون التعرض لاستدامة النظم الايكولوجية)) ،وعد عملية معقدة تشمل جميع المراحل التكاملية لاعمال التخطيط والتنفيذ والتشغيل والصيانة اخذة في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في ذلك وساعية الى تقليل الاثار السلبية على البيئة وعاملة على زيادة العوائد الاقتصادية للمجتمع ، مع الحفاظ على التوازن ما بين الموارد المتاحة والطلب عليها .

وفي التسعينيات من القرن نفسه وبالتحديد في العام ١٩٩٢ وخلال مؤتمر دبلن أخذ هذا المفهوم أبعادا اخرى اكثر وضوحا ، وعرف كونه يعني((تأمين الاحتياجات المائية كما ونوعا مع الحفاظ على التوازن المائي والبيئي والنظرة المتكاملة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية ضمن مبادىء التنمية المستدامة للموارد المائية والتي تتضمن الكفاءة في الاستخدام)) ،و حدد الهدف الرئيس له وهو الاستخدام الامثل للموارد المائية من اجل تحقيق القدر الاكبر من الفوائد للمجتمع بما في ذلك الفوائد المائية ، مع الاخذ بالاعتبارات البيئية في الحسبان ..

وحقيقة من أسباب ندرة المياه هي الادارة غير الفعالة للموارد المائية ، فالادارة التكاملية يمكن أن تمنع حدوث النزاعات وتقود الى أيجاد الحلول وتسهل أيجاد الارضية الملائمة للمفاوضات ، وقد أثبتت تقارير البنك الدولي أن التجارب التعاونية لادارة الموارد المائية كانت عاملا حاسما للتكامل والاستقرار ما بين البلدان التي تتشارك في حوض مائي معين .

وتشير هذه التجارب في ان العمل المشترك في مجال ادارة المياه او أستثمارها يتمثل في اربعة ابعاد هي :

العمل الفردي: هنا تتخذ الدول المتشاطئة اجراءات أحادية عندما ينعدم الاتصال او

(*) وزارة الموارد المائية

التعـاون فيما بينها حول أدارة المياه المشـتركة وفي هـذه الحالـة تتراكم اثـار التغييرات غير المنسـقة لتـؤدي الـى تقويـض الامـن المائي والخطط الانمائية لجميع الاطراف .

التنسـيق والاتصال :حيث تسمح جهود التنسيق والاتصـال بيـن البلـدان المتشـاطئة بتبـادل المعلومـات حـول المـوارد المائية المشـتركة وهذا التنسـيق والاتصال يسـهل التشاور حول المشـاريع والخطط المقـررة وتمنع التضارب في المعلومات وتؤدي الى تحسين اليات الرصد وبناء الثقة وتعزز أرادة التعاون في المستقبل .

التعـاون : أذ يـؤدي الـى تنسـيق الجهـود من خلال تبادل الاراء ، ويسـمح بمناقشـة الخطط الوطنية المعمول بها وبتكييفها حسب أحتياجات ومصالح البلدان المتشاطئة .

العمل المشترك والتكامل :وهو المستوى الاعلى مـن التعاون ، حيـث تكون البلدان المتشـاطئة المعنيـة شـريكة فـي تنفيذ خطـط أنمائية على مسـتوى الحـوض ، وهنا يتخذ التعـاون طابعا رسـميا ويخضع لمعاهدات تحدد شروط العمل المشترك .

ورغم كوننا لانستطيع اخفاء أثر الطابع السياسي والاسـتراتيجي على موضوعة ومشـكلة المياه في العالم وبالتحديد في منطقة الشـرق الاوسط ((حوضي نهري دجلة والفرات))، الا أننا نجد أن التوجه العالمي يسـير بشـكل سـريع وملح نحـو التعاون والذي يتوافـق مع تنمية أحواض الانهار المشـتركة ،وان اولى متطلبات الادارة التكامليـة الناجعة تتمثل فـي فصل هذه الادارة عن الجوانب السياسـية ،حيث أستطاعت بعض الدول الاسـتمرار فـي العمل حتى فـي اوقات الحـروب والتـي كانت قائمـة بين عـددا منها فـي مرحلة من المراحـل ، ويرجع ذلك الى أن الدول المعنية قد أبعدت ملف المياه عن المواقف السياسية .

ويرى الباحث أن هـذه المتطلبات أو الخطوات تتمثل ب:تبـادل المعلومات والبيانات .تشـكيل لجان مشتركة .

التوصـل الى أتفـاق لادارة الاحـواض المائية المشتركة والعمل الجماعي لخلق تعاون مستدام لادارة المـوارد المائية المشـتركة وفقا لقواعد العدل والانصاف الواردة في الاتفاقيات الدولية الشـارعة والمسـندة ضمـن القوانيـن الدولية الحاكمة للمياه المشتركة .

ففيمـا يتعلق بتبـادل البيانات فذلك يعد من أبرز المشاكل أنتشـارا وخاصة عندما يطغى التوتر السياسـي على العلاقات بين البلدان المتشاطئة ، وحتـى لو توفـرت البيانات فلا جـدوى منها فـي غياب الرؤية المتكاملة والتخطيط الشـامل ، أذ سـينحصر تبادل البيانات حول المشـاريع الممولـة ولا يتضمـن الاحتياجـات الانمائيـة للبلدان المتشاطئة .

أما فيما يخص موضوعة تشـكيل اللجان الفنية فمن الناحية العملية يفترض ان تتضمن مهمتها ثلاثة عناصر اساسـية هي التخطيـط والتنظيم ،وادارة المياه ، وبناء المعرفة ، وتحتاج اللجنة في أداء عملها الى اليات تحكيم فعالة تنشـأ لحل الخلافـات بشـفافية وكفـاءة وبما يتماشـى مع الرؤية المشتركة للدول المتشاطئة .

واخيـرا فيما يخص الاتفاق حول أدارة الموارد المائية المشـتركة وما تجدر الاشارة اليه يوجد فـي العالـم ما يقـارب ((٢١٤)) نهر مشـترك

تتشارك فيه ((٢٥٠)) دولة ،منها نهر الميكونك – نهـر الراين – نهر الدانوب – نهر الزمبيزي – البحيـرات العظمـى ونهر سـانت لورنس – نهر غواديانا – بحيرات برسبا – نهر الاندوس – وغيرها ،وسنسـتعرض أدنـاه أهم التجارب الدوليـة التـي نعتقد أنها تشـكل نماذجـا يمكن الاقتداء بها لوضع الحلول الناجعة والتي تصب في تحقيـق التعـاون الحقيقـي والادارة المائية السليمة للمشكلة موضوعة البحث .

الادارة المتكاملة في حوض نهر الميكونك :

حيـث يقع في اسـيا وينبع من الجـزء الجنوبي الشـرقي مـن هضبـة التبت ، وبعـد أن يجري مسـافة ((٢٦٠٠ميل))يصب فـي بحر الصين الجنوبي ، ويمثل الحـدود بين لاووس وتايلاند ، والـى الجنوب من مدينة ((نوم)) يتفرع النهر الى فرعين رئيسيين هما نهر الميكونك الاصلي ، ونهر باسالك في الجنوب الغربي .

وقد بدأت دول هـذا الحوض وهي ((لاووس- كمبوديـا- فيتنام- تايلاند)) بالتعـاون في العام ١٩٥٧ حيـث شـكلو لجنة نهـر الميكونك ، ثم تطورت الى مفوضيةفـي العام ١٩٩٥ وتولت مهمة الاشراف والتنسيق لادارة واستخدام موارد النهـر ، وفي العام نفسـه عقدت الـدول الاربع المتشاطئة أتفاقية والتي تضمنت قواعد أجرائية الـى جانب عـددا من اليات المؤسسـاتيةلادارة الميا والمحافظة عليها ، وكذلك تم تأسيس لجنة نهـر الميكونـك ((MRC)) والتـي تألفت من ثلاث هيئات دائمة هي :

المجلـس :ويتألف من ممثـل وزاري واحد مـن كل دولة وله سـلطة أتخاذ القـرار ، ومن مهامه حل الخلافات والاختلافات التي قد تنشا .

اللجنـة المشـتركة :والمكونة مـن عضو واحد عـن كل دولـة متشـاطئة ايضـا وظيفتهـا حل الاختلافات التي تنشأ أو قد تحيلها الى المجلس .

السـكرتارية :ومهمتهـا دعم كلا مـن المجلس واللجنة المشـتركة ، فضلا عن تقديم الخدمات التقنية .وقد عملـت دول حوض الميكونك على أقامـة قواعد لاسـتخدام المياه ، ومنـع تحويل مجرى النهر ، وفي كل عام يجتمع وزراء المياه للدول الاعضاء لمناقشة القضايا المتعلقة بأدارة وتطوير التعاون المشترك وأقامة المشروعات ويتخذون القرارات المناسبة ويضعوها موضع التنفيذ .وكذلك تعاونت دول الحوض ووضعت أستراتيجيات لتوسيع وتكثيف الزراعة المروية وتنفيذ أسـتراتيجية التكيف مـع التغير المناخي ،وحاليـا تقوم الـدول المتشـاطئة ببناء عدد من المشاريع الجماعية لبناء السدودومحطات توليد الطاقة الكهربائية لتكون عاملا مساعدا لتقارب شعوب نهر الميكونك .

الادارة المتكاملة في حوض نهر الراين

يعد حوض نهر الرايـن مثال جيد يوضح كيف يمكـن ان يمتـد التعـاون والـذي كان مقتصرا فـي البداية علـى مجرى النهر الرئيس ليشـمل الحوض بأكمله .

يمر النهر بسـبع دول اوربية هي ((سويسـرا- النمسـا – المانيا – فرنسا – لكسمبرج – بلجيكا – هولندا)) ويعد أطول الانهار في أوربا حيث يبلـغ طوله (١٣٢٠كـم) ، وتكمن اهميته كونه أهـم وسـائل النقل المائـي في أوربـا ، وبذلك أضحى موضع خلاف وكان سـببا رئيسـيا من أسـباب الحروب فيها.في العام ١٩٥٠ تعاونت دول الحـوض على تنظيفه ، وشـكلت كلا من

((فرنسا – المانيا – هولندا – لكسمبرغ)) لجنة لحمايته , وقد ركزت في جهودها على جمع البيانات ، ومن ثم وفي منتصف السبعينيات من القرن نفسه وقعت الدول الانفة الذكر أتفاقية للحد من التلوث الذي أصاب النهر ، أعقبها تشكيل لجنة للحماية من الفيضانات عام ١٩٩٣ ، ووقعت في العام ١٩٩٩ البلدان الواقعة فقط على المجرى الرئيس أتفاقية وعند دخول التوجيهات الاطارية للاتحاد الاوربي بشأن المياه حيز النفاذ في العام ٢٠٠٠ أضحى التعاون يشمل حوض النهر بأكمله بما في ذلك جميع روافده ،ومن ثم ومابين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ اتفقت دول الحوض على برنامج لتنمية وأستدامة النهر ، وتعد اللجنة بمثابة هيئة حكومية وتتألف من جمعية عامة وهيئة تقنية وأخرى للامانة ، وللجنة سلطة سياسية عليا وتتمتع بأمكانية أصدار القرارات الملزمة ، وتعد هذه التجربة من التجارب المهمة في أدارة المياه كونها مبنية على تعاون مشترك لخلق قاعدة عريضة من المنافع للدول المتشاطئة .

الادارة المتكاملة في حوض نهر الدانوب

تشكل اتفاقية حماية نهر الدانوب الاساس القانوني العام للتعاون وادارة المياه العابرة للحدوديقع نهر الدانوب في أوربا ويضم كل أقليم هنغاريا ورومانيا والنمسا ويوغسلافيا السابقة وحوالي نصف جمهورية التشيك وسلوفاكيا وبلغاريا ومناطق شاسعة من المانيا واوكرانيا ومولدافيا .

في العام ١٩٩٤ وقعت أتفاقية لحماية النهر في صوفيا ودخلت حيز النفاذ في العام ١٩٩٨ ، وشكلت الاتفاقية صك دولي وقانوني للتعاون في مجال أدارة المياه العابرة للحدود وهدفت الى ضمان ان المياه السطحية والجوفية تدار وتستخدم على نحو منصف ومستدام ، وقد بلغ عدد الدول التي صادقت عليها خمسة عشر دولة فضلا عن الاتحاد الاوربي وقد تضمنت المواد الاتية :

حفظ وتحسين وترشيد أستخدام المياه السطحية والجوفية .التدابير الوقائية للسيطرة على المخاطر الناشئة عن الحوادث المتعلقة بالفيضانات والثلوج والمواد الخطرة .تدابير للحد من احتمال التلوث التي تدخل البحر الاسود من مصادر في حوض النهر .

ووفقا لذلك شكلت لجنة سميت لجنة الدانوب ((ICPDR)) مقرها فينا ، وتعد الهيكل التنظيمي للاتفاقية للتنسيق في الجهود التعاونية ومهمتها متابعة تنفيذ أهداف الاتفاقية ،فضلا عن تسهيل التعاون بين دول حوض النهر وكذلك التنسيق مع المنظمات الدولية عند الاقتضاء ، وبذلك وفرت اللجنة الارضية الملائمة للحوار والتوفيق ما بين الدول المتشاطئة في حال حدوث خلاف معين حول الاستخدام المشترك للمياه .وتضمنت كذلك الاتفاقية أنه على كل دولة عضو ان ترسل تقريريمثل الرؤيا الشاملة لدول الحوض المائي لتحقيق الاستخدام المستدام ، فضلا عن تقرير ثاني وطني يشمل المعلومات الوطنية ، وبذلك وفرت أدارة حقيقية من كل الدول المتشاطئة ، وعدت بذلك كل دولة شريك فعلي في كامل المجرى المائي .

واذا ماتم أسقاط التجارب الانفة على حوضي نهري دجلة والفرات نجد اليوم أنه هنالك تبادل في المعلومات ما بين الدول المتشاطئة في الحوضي وذلك منذ توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦

ةالتي نصت على((تنظيم الانتفاع من مياه نهر الفـرات بين الدولتين والاشـتراك فـي أختيار مكان الانشـاءات التي تقام في تركيا والتشاور ونقل المعلومـات ، وأن تعلم تركيا العراق عن مشـاريعها في بنـاء السـدود))، وكذلك هنالك لجـان فنية مشـتركة شـكلت وفقا لاتفـاق عام ١٩٨٠ والذي تضمن الامور الاتية :

أتفـق الجانبان بخصوص الميـاه أن يتعاونا في مجال السـيطرة على تلوث المياه المشتركة في المنطقة .

أتفق الجانبان على تشـكيل لجنة فنية مشـتركة لدراسـة المواضيـع المتعلقة بالميـاه الاقليمية وعلى وجـه الخصوص حوضـي نهري دجلة والفـرات علـى أن تقـدم اللجنـة تقريرها الى حكومـات البلـدان الثلاثـة في غضون سـنتين ويمكن تمديد هذه المدة سنة أضافية أخرى .

وبذلك نحن نسـير بالاتجـاه الصحيح والمؤدي الـى الوصـول لاتفـاق يضمـن حصـة عادلة لكل مـن الدول المتشـاركة فـي الحوضين أذا مـا أخذنا بالاسـاليب والخطوات التي سـارت عليهـا التجـارب العالميـة الانفة الذكـر .وان تحقيـق الادارة المتكاملـة فـي حوضي نهري دجلـة والفرات ممكنـة أذا ماتوفرت حزمة من المقترحات التالية :

اسـتمرار المفاوضات ما بين الدول المتشاطئة فضـلا عن الاسـتمرار فـي تبـادل المعلومات واللقاءات ما بين اللجان الفنية المشتركة وحتى التوصـل لاتفاق لتقاسـم المياه بطريقـة عادلة ومنصفـة ، وكما فـي التجـارب الدولية الانفة الذكر .الابتعاد عن الاتهامات السياسـية ما بين الدول المتشـاطئة ، فضـلا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاي من دول الحوضين ، وهنا لابد من فصل موضوعة المياه وكما أسلفنا عن الجوانب السياسية رغم قناعتنا بصعوبة ذلك .

توفيـر صنـدوق يوضـع فيه رأس مـال عالي يتناسب مع مشـروع الادارة المتكاملة للموارد المائيـة ، وهـذا سـيدفع المنظمـات الدوليـة المختصة بالشـان المائي للمشـاركة في دعمه وبوسـائل شـتى ، كما حـدث فـي تجربة نهر الميكونك مثلا .

ضرورة توفر الايمان لكل من الدول المتشاطئة أن هـذه الادارة لايمكـن أن تتحقـق الا علـى مستوى الحوض كاملا بأعتباره الوحدة المناسبة للتخطيـط والادارة المتكاملـة ، أذ أن غياب أي منها يعني عدم أكتمال تلك الادارة التشاركية .

نخلـص مـن ذلـك أن الميـاه يمكـن أن تكون العنصـر الهام لا بـل الاهم لتطويـر العلاقات وعلى المستويات كافة ما بين البلدان المتشاركة في حوضي دجلة والفرات وتأكيدا على ذلك ما طرحـه وزير الدولة التركـي ((أينان)) بقوله ((أننـا نعتبر المياه وسـيلة تعـاون ولا نعتبرها وسيلة للضغط السياسي أو سلاحا سياسيا)) .

أخيرا نسـتطيع القـول أن العلاقات الاقتصادية التـي تربـط الـدول تعد مـن أفضل الوسـائل لترسيخ التعاون وضمان ديمومته ، ويجب أيلاء التعاون في هـذا المجال أفضلية كبيرة لان هذه المشاريع لاغنى عنها لتأصيل التفاهم المشترك ، ويبدو ان هنالـك مجالات عدة يمكن ان تخدم تطـور التعاون العراقي – التركي وتوسـع من دائرة المصالح المشتركة ، ومن ثم خلق ارضية ملائمة للتعاون ومن أهمها :

أقامـة عـدد مـن المؤسسـات المشـتركة فـي

المجالات الاقتصادية والثقافية والسياحية ومنح موقع تفضيلي لتوظيف رؤوس الاموال التركية

تشجيع مد سكك حديد لربط المدن التأريخية والاثرية ما بين الدولتين ، فضلا عن مشروع المواصلات التجارية والذي يمر بسوريا ويصل الى الخليج العربي .

ربط شبكات توزيع الكهرباء والبيع المتبادل للطاقة .وهذه الروابط قد تؤسس أسس جديدة للتعاون وتكون أرضية للتعاون في مجال الادارة المتكاملة للموارد المائية .

المصادر

كريستوف براشية ودانيال فالنسويلا ، الادارة المتكاملة للموارد المائية في أحواض الانهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود ، ترجمة جيزيل ساين ، المكتب الدولي للمياه ،٢٠١٢ .

المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الهياكل المؤسسية والتنظيمية لادارة الموارد المائية المشتركة ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ .

عمار باسل جاسم ، تراجع الموارد المائية في العراق من منظور القانون الدولي للمياه العذبة ، مركز العراق للدراسات ، الساقي للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٧ .

محمد احمد السامرائي ، أدارة أستخدام المياه ، دار الرضوان للنشر ، عمان ، ٢٠١٤ .

علي باغيش ، أشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية ، الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ .الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، تقرير المياه والتنمية – تعزيز القدرات في ادارة الموارد المائية المشتركة في البلدان الاعضاء في الاسكوا ، نيويورك ، ٢٠١١ .

السياسات المائية لدول الجوار واثرها على الامن المائي في العراق ، تقرير صادر عن دائرة التخطيط والمتابعة ، وزارة الموارد المائية ، جمهورية العراق ، ٢٠١٨ .

محمود الاشرم ، أقتصاديات المياه في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

دراسة في تطوير الهياكل المؤسسية لادارة الموارد المائية في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٠ .

لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوربا ، أتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية – دليل تنفيذ اتفاقية المياه ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٣ .

عماد الجواهري ، سد أتاتورك ومستقبل العلاقات العراقية – التركية ، ندوة المياه والسدود وأثرها في العلاقات العربية التركية ، مركز الدراسات التركية ' جامعة الموصل ، ١٩٩٨ .

محمد منذر جلال ، السياسة المائية التركية في حوضي دجلة والفرات وتداعياتها على العراق للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٩ ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، العراق ، ٢٠١٤ .

رؤية أمريكية للشرق الأوسط في عهد ترامب
اعادة ترتيب للاوضاع ام اتجاه نحو مزيد من الانزلاق؟

د فرح صابر (*)

فـي الشـهرين الماضيين ،وفي خضـم الازمة مـع كوريا الشـمالية ، بـدا واضحـا ان قضايا الشـرق الاوسـط وكوريـا الشـمالية ،هي في صلـب اهتمامـات الادارة الامريكيـة في عهد ادارة الرئيـس الامريكـي دونالـد ترامب .ففي هذه المناطق تواجـه الولايات المتحدة تصاعدا لافتا للتحديات ،في حين يبدو انها لم تهيأ نفسـها لمواجهة العواصف الناجمة عنها.

معالم التوجه الامريكي نحو الشرق الاوسط

تاريخيا فان الولايات المتحدة دعمت على الدوام النظـام الامني الاقليمي القائـم في المنطقة ،في ضوء مصالحها المتشـعبة في الشرق الاوسط، وايضـا لان المنطقة تشـارك بنصيب كبير في تجهيـز العالـم بالطاقة.لـذا عندما لاتتـم ادارة المنطقة بصورة مثالية تصبح حاضنة للارهاب ومصدرا لمخاوف احتمال انتشـار اسلحة القتل الجماعـي. مع ذلك فان ادارة امريكا،في الوقت نفسـه، لصراعيـن متداخليـن ، يتجـه كلاهما منحـىً سـيئاً ،و تزايـد المخاوف مـن احتمال اسـتمرار العنف فـي المنطقـة يضعـف رغبة الولايات المتحدة في تادية دور الحليف القيادي الذي يساهم بادارة منطقة الشرق الاوسط.

وبالعـودة الـى الماضي،فقد اعتقد الرؤوسـاء الامريكييـون انه يمكن ،في وقـت واحد،تثبيت اعتمـاد اكبر مايمكن من الاسـتراتيجيات تجاه عـدد محدود من القضايـا وجعلها تحظى باكبر مايمكن مـن الاهتمام. ويمكن ايـراد العديد من الامثلة على ذلك؛ توحيد المانيا في بداية رئاسة جورج بـوش الاب.وجهود السـلام في اعقاب انـدلاع حـرب البلقان فـي عهد بيـل كلينتون، والعراق في عهد جورج بوش الابن،والبرنامج النووي الايراني في عهد باراك أوباما. بينما لم تحظ سياسـات اخرى بدعم الرئاسـة الامريكية الكافي مثل مقترحـات وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري بخصوص سوريا،والاتفاق بين اسـرائيل والفلسطينيين،وكذلك الاقتراحات التي قدمتها كل من مادلين اولبرايت وكونداليزا رايس حـول كوريا الشـمالية،التي على مايبدو كانت تفتقر لرؤية استراتيجية واضحة.

(*) كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بغداد

وفـي الوقـت الـذي اعتبـرت فيـه الادارات الامريكيـة بما فيهـا ادارة ترامب الحالية ايران مصـدر تهديـدٍ جـدي للمنطقـة ،الا ان معظم الخبراء يشيرون الى أن الولايات المتحدة ظلت مفتقرة لاسـتراتيجية واضحـة تجاه طهران في حيـن كانـت للاخيـرة اسـتراتيجتها الواضحة ، وبنـت سـلوكها وخطواتها فـي المنطقة وفقا لاستراتيجتها التي تحقق لها اهدافها.

وفـي رأي العديد من الخبراء يبدو ان الوقت لم يعـد يعمل لصالح الولايـات المتحدة إذ لم تبادر الى رسـم اسـتراتيجية واضحة للمنطقة .اذ ان نتائج الاحداث في الشرق الاوسط هي التي غدت توجه سياسة الولايات المتحدة .بهذا الشكل فان نزاعات الشرق الاوسط ؛حرب سوريا والحملة ضد تنظيم الدولة الاسلامية على وشك الانتهاء. لهذا فانـه بدون وجود تنظيـم الدولة التي توفر مبـررا للولايات المتحدة في المنطقة، فان على الامريكيين اما الانسـحاب او تثبيت اقدامهم في المنطقة لمواجهة المشروع الايراني ،واستخدام البرنامج النووي الايراني كورقة ضغط لكسب العراق وسوريا الى جانبهم.

ولشـعورها المتزايد بهـذه المخاطر ،فان ادارة ترامب شـرعت باعـادة النظر بسياسـتها تجاه ايـران، ولكن حتى مـع الاخذ بنظـر الاعتبار جميع هـذه العوامل ،فان العديد مـن المراقبين ،مازالـوا ينظرون الى هذه السياسـة على انها لاترقى الى مسـتوى الاستراتيجية الشاملة. لان الاسـتراتيجية الحقيقية لاي بلد تكون انعكاسـا لاهدافها الحقيقية التي تسـتلزم رسـم السياسات التـي تسـاعد علـى ترجمتهـا .ولتحقيـق ذلك تلجـأ لحكومـات الى تعبئـة المـوار د الداخلية والحصـول علـى الدعـم الوطني،متبعـة فـي ذلـك جميع الوسـائل المتاحة لها ،الدبلوماسـية ،والاقتصادية،وحتى العسكرية.

عناصر الاستراتيجية الامريكية المطلوبة :

وفقـا لتصور مجموعـة من الخبـراء فان هذه العناصر تتمثل في النقاط التالية:

العمل بهـدوء مع حلفاء الولايـات المتحدة ،لخلق الشـعور المطلوب لديهم بانهم جزء من الاستراتيجية المتعلقة بايران ،وذلك عن طريق ضمـان قدرة الولايات المتحـدة على محاصرة طهران وابقاءها معزولة ،وحث هؤلاء الحلفاء للمشـاركة في هـذه الجهود.كذلـك التفكير في التأثيرات المتوقعة للتعامل مع المسائل الاخرى مثل ازمة كوريا الشـمالية. لذا يجب التفكير في تاثيـر الطرق التـي يتم التعامل بها مع مشـكلة كوريـا الشـمالية علـى الاسـتراتيجية المتعلقة بايران.

اذا كانـت ايـران تشـكل التهديـد الرئيـس الـذي يواجـه الولايـات المتحـدة في الشـرق الاوسـط،فعلى الولايات المتحـدة ان لاتصوغ اسـتراتيجيتها فـي الحـرب ضد تنظيـم الدولة الاسلامية بالشكل الذي يحقق اهداف ايران،لان ايران تشكل تهديدا اكبر لاسيما في ظل نجاحها في توظيف مجموعات مسلحة موالية لها. ويبدو ان تركيز الاهتمام على تنظيم الدولة الاسلامية لوحده سـيلحق الضـرر ،فيما بعـد، بالمصالح الامريكية،واعادة انتاج المناخ نفسه الذي تسبب في ظهور التنظيم الجهادي المتشدد.

الاقـرار بانـه ليس بامـكان الرئيس الروسـي فلاديمير بوتين معالجة مشكلة الولايات المتحدة مع ايران في سوريا. قد يكون امرا منطقيا اقامة الروابط مع الروس والتعاون معهم في سوريا،

ولكن مالم تعمل الولايات المتحدة على جعل الروس يشعرون بالثمن الفادح الذي يدفعونه في سوريا نتيجة سياساتهم في هذا البلد، فان موسكو ستستمر بالتعامل مع ايران والمجموعات الموالية لها كعنصر وحيد الذي يعتمدون عليه في العمليات العسكرية على الارض.لذا يجب ان تعلن الولايات المتحدة بوضوح انها لن تكتفي فقط باجبار ايران والمجموعات المؤيدة لها من الفصائل المسلحة على التراجع ،ولكنها على استعداد ايضا لاستخدام قوتها الجوية لقطع الطريق على محاولاتهم للتوسع في سوريا. وستكون هذه السياسة الوحيدة التي ستجبر بوتين على لجم التحركات الايرانية في سوريا. لان آخر شيء يمكن ان يتمناه بوتين، ان تشعر دول العالم ان الولايات المتحدة،وليست روسيا، هي التي تقرر النتائج في سوريا.

على الولايات المتحدة استخدام نفوذها لانهاء ازمة الخليج وفك تلك العقدة المستعصية التي دفعت الاقطار الاربعة ،السعودية ودولة الامارات والبحرين ومصر لفرض الحصار على قطر ومقاطعتها. فعلى الرغم من اعتقاد الامريكيين بوجوب قيام قطر باعادة النظر في خطابها السياسي والاعلامي،لكنهم يعتقدون ايضا انه قد حان الوقت لانهاء هذا الخلاف غير المجدي، وضرورة قيام حلفاء الولايات المتحدة من دول الخليج العربي بتعبئة مواطنيها ومواردها،وموقعها الجيو استراتيجي، وحتى قدراتها العسكرية الى الحد الذي يبدو فيه التحالف بين روسيا وايران ضئيلا، مقارنة بتحالفهم مع الولايات المتحدة.

ضرورة ان تتسم سياسة الولايات المتحدة بالوضوح التام سواء لاصدقاءها او خصومها،بحيث لاتحتمل الشكوك في اهداف وغايات الولايات المتحة الحقيقية من خلال تلك السياسات.

على الولايات المتحدة ايلاء العامل الدولي مايستحقه من اهتمام، وعدم التقليل من هذا العامل حين اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة.فقد يكون في الاتفاق النووي الايراني عناصر ايجابية ،لكن مع ذلك يجب التعامل معه بشكل يُظهر احترام واشنطن لمخاوف حلفاءها ،وفي الوقت نفسه محاولة معالجة العناصر التي تثير قلق الولايات المتحدة ومخاوفها من بعض جوانب تلك الاتفاقية.

اهمية،بل ضرورة عدم انسحاب الولايات المتحدة من اي منطقة ،وعدم التردد في مواجهة اي تهديدات،ان لم تكن المخاطر كبيرة فمازالت قوة الولايات المتحدة وثقلها يشكلان الاطار الرئيس للنظام الامني العالمي. وحتى مع التحركات العسكرية الاخيرة لادارة ترامب في الشرق الاوسط فما زالت هذه الخطوة ،في رأي الخبراء، تبدو ضعيفة.لهذا في الوقت الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة قوة جوية اكثر فاعلية من تلك التي نشرها الروس في سوريا لتغيير مسار الحرب فيها،فانها قادرة على تحجيم ايران والمجموعات الموالية لها في المنطقة، لكن في الوقت نفسه ،لامن ناحية التوقيت ولا المكان ايضا ،يبدو الوقت مناسبا بالنسبة للولايات المتحدة نشر قوات برية .ولكن تحجيم ايران وانشاء منطقة آمنة للحلفاء المحليين والدول الاخرى الحليفة تلتقي مع مصالح امريكا واهدافها هناك. خطوات الولايات المتحدة القادمة في الشرق الاوسط يعتقد المحللان في معهد هدسن(مايكل دوران

وبيترراو) ان سياسات ادارة اوباما في الشرق الاوسط كانت سببا للطابع الدموي الذي بدأت تصطبغ به الحرب في سوريا،وتوفير الفرصة لايران للتوسع في المنطقة،وتوثيق تحالفها مع روسيا.لكنهم في الوقت نفسه يؤكدون ،انه حتى بدون اللجوء للحرب فانه يمكن عكس اتجاهات الاحداث في المنطقة.

أربعة أهداف رئيسة في الشرق الاوسط

خلال حملته الانتخابية تعهد دونالد ترامب ان يبذل جهدا اكثر من الرؤساء السابقين،لتحقيق مصالح اكبر للولايات المتحدة في الشرق الاوسط . جهدا اكبر من جهود باراك اوباما ونتائجها المتواضعة ،وبخسائر اقل في الارواح والاموال التي هدرها جورج بوش الابن لتحقيق نتائج اقل مما يأمل بها دونالد ترامب.

وحتى بعد انتخابه ،لم يكن واضحا كيف سيتمكن دونالد ترامب من ترجمة هذه الوعود الى سياسات ثابتة. لكن مع تشكيل فريق الامن القومي تم تسليط الضوء على اربعة اهداف رئيسة في الشرق الاوسط:

وضع دحر تنظيم الدولة الاسلامية في مقدمة الاهداف التي على الولايات المتحدة انجازها.

تحسين العلاقات مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة في المنطقة،لاسيما اسرائيل التي شعرت ان ادارة اوباما قد تجاهلتها الى حد كبير،وتحديدا في قضية الصراع مع الفلسطينيين.

٣- العمل ،وبكل الوسائل ،على لجم رغبات ايران وتطلعاتها للهيمنة على الشرق الاوسط ، والخطوة الاولى على هذا الطريق تكون باعادة النظر في الاتفاق النووي الذي عقدته مع ايران عام ٢٠١٥ .

اصرار الرئيس ترامب شخصيا على اظهار قدرته على الوصول الى حل استراتيجي مع روسيا ،بالذات في سوريا.

ولكن السؤال الرئيس هنا: كيف يمكن لترامب ان يقنع العالم بهذه السياسات؟

ليس هناك في الشرق الاوسط شئ يتصف بالاستمرارية اكثر من مسألة الوضع المؤقت،بمعنى ان استمرار حالة معينة لفترة طويلة يعطيها صفة الاستمرارية.

واذا لم تتمكن الادارة الامريكية ان تخطط لاستراتيجية واضحة لمواجهة ايران ،فضلا عن موسكو،فمعنى ذلك ان ترامب يعيد خطوات اوباما،ويسهل على ايران وروسيا تعزيز تحالفهما بدلا من مواجهتهما . وبسبب الاتفاق النووي ،وتقارب اوباما مع ايران ، تولد انطباع داخل الولايات المتحدة واوربا مفادها ان ايران تتعاون مع واشنطن ،في الوقت الذي لم تكن فيه ايران قد اظهرت اي استعداد للتراجع عن خططها للتمدد في المنطقة.

وهنا فان السؤال الرئيس الذي يواجه ادارة ترامب هو كيفية ايجاد أفضل الطرق لإقناع العالم بنوايا ايران التوسعية والتهديد الذي تشكله على مصالح الولايات المتحدة ،والخطوات الواجب اتخاذها لمواجهة المخاطر التي تشكلها ايران.

عشر خطوات تمهيدية :

يقترح الباحثان قائمة من عشر نقاط يتوجب على ادارة ترامب اتخاذها للخروج من الفوضى

الاستراتيجية التي اقحمت ادارة اوباما الولايات المتحـدة فيها.وفي الوقت نفســه يعتقد الباحثان ان تنفيذ النقاط العشــرة سيضمن البدء ببرنامج شــاق لاعادة نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الاوسط :

وضع سوريا في مقدمة اجندة الولايات المتحدة واهتماماتها في الشــرق الاوســط سيكون بداية جيدة.

يجــب ان لايكون من اهــداف الولايات المتحدة الجذرية فــي اي وقت اي من المســائل التالية: دحر داعش اوالتشــدد الاســلامي علــى نطاق واسع،او ايقاف الحرب في سوريا او تحريرها.

صحيــح ان هــذه اهــداف اســتراتيجية لكنها لاتمثل،لوحدها، المصالــح الامريكية الحقيقية. وجعــل اي واحــدة منهــا فــي موقــع الافضلية ،سيجعل الولايات المتحدة ،من دون شك، تنزلق الــى الفخ الذي انزلقت اليــه ادارة اوباما،ويزيد في الوقت نفسه من رغبة ايران وروسيا للتمدد في المنطقة.

لذا بدلا من ذلك ،يجب ان يكون هد ف الولايات المتحــدة الســعي لتأســيس نظــام مســتقر فــي المنطقــة، يمكنه تحقيق هدفيــن في وقت واحد: قطع الطريق على احياء داعش، وتحجيم ايران.

ان لاتكون الاولوية للولايات المتحدة في المنطقة اتهام ايران بعدم الالتزام ببنود الاتفاق النووي، بل العمل اولا على اعادة نفوذها المفقود وتثبيت اقدامها في الشرق الاوسط كي تستطيع التعامل مع هــذه الاتهامات تجاه ايران والتهديدات التي تمثلها الاخيرة للولايــات المتحدة وحلفاءها في الشرق الاوسط.

ولاستعادة هذا النفوذ فان الخطوة الاولى لتحقيق هذا الهدف هي الســعي لتشــكيل تكتل عسكري قوي يكون اساســا لاستراتيجية اقليمية ناجحة ، لان اي محاولة امريكية لتعديل وتطوير الاتفاق النووي لن تنجح مالم تكن هناك مخاوف ايرانية من القدرات العسكرية الامريكية .

العمــل مــع الكونغرس مــن اجل الكشــف عن دعم ايران للحركات المتشــددة وفصائل مسلحة موالية لها،وتطوير الاسلحة الباليستية،ومعاقبة ســلوكهاغير المســؤول ،عــن طريــق فــرض عقوبات اقتصادية كبيرة وجديدة .

وبقدرماتكــون هذه النصائح موجهة الى الادارة الامريكية. فان من المهم،بالقدر نفسه، لدارسي السياســة الامريكيــة وصانعــي السياســة فــي الشرق الاوســط ان يكونوا على دراية بطريقة تفكيــر النخبــة الامريكية. وعلى هذا الاســاس ربمــا ســيكون احــد الســيناريوهات المتوقعــة ،انــه في الوقــت الذي تقرر فيه واشــنطن تنفيذ هذه الافكارعلى الارض فان الشــرق الاوسط سيلمس ذلك بنفسه.

التوقــف عن اعتبــار نظامي ســوريا والعراق القاعدة الاساســية في سياســة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، لان دمشق بالكامل تخضع لنفوذ ايران وروســيا، وفي العــراق فان ايران اخترقت المؤسسات الامنية والعسكرية العراقية الى الحد الذي لايمكن فيه توقع ان يكون العراق دعامــة قوية يمكن الاعتمــاد عليه في مواجهة ايران.

لــذا بدلا مــن ذلك علــى واشــنطن البحث عن الادوات او الوســائل التــي يمكنها ،من خلالها، الضغط على حكومتي ســوريا والعراق. وذلك

عن طريق اقامة صلات مع الشخصيات السنية المؤثرة كرؤساء العشائر.فعلى سبيل المثال يمكن احياء التحالف مع العشائر السنية في العراق ،ذلك التحالف الذي كان قد وصل الى ذروته في العام ٢٠٠٧(تجربة الصحوات).او حتى التعاون مع تركيا لتطوير علاقات اكثر استقلالية مع كرد العراق. وفي سوريا يتطلب هذا الأمر دوراً امريكياً مباشراً لتأسيس، وتوجيه المجالس المدنية التي تم تشكيلها في حوض الفرات بعد تحريره من تنظيم الدولة الاسلامية.

٧- إصدار قرار من الكونغرس حول استخدام القوة العسكرية في سوريا ضد ايران والجماعات الموالية لها ،وزيادة معدل القوات الامريكية في هذا البلد.وبدون شك فان تنفيذ هذه الخطوة سيكون صعبا ،لان استخدام السلاح في سوريا سوف لن يحظى بالتأييد من قواعد الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

ولكن لادراك ايران ان واشنطن لن تلجأ الى استخدام القوة العسكرية مباشرة، بل ستعتمد على قوى غير مدربة جيدا فان اهداف الولايات المتحدة،باعتمادها على هذه القوى، تبدو بعيدة عن التحقق . لهذا فان منح الادارة صلاحية امكانية استخدام القوة من شأنه توجيه رسالة قوية لكل من طهران وموسكو مفادها ؛ ان لدى واشنطن الاستعداد الكافي لاستخدام القوة ،وبالتالي الحصول على نتائج دبلوماسية معقولة

٨- العزم على حرمان نظام الاسد من جزء كبير من حوض نهر الفرات ، اي على امتداد الرقة وصولا الى البو كمال ، لان السيطرة على هذه المناطق يمنع الايرانيين من اكمال هذا الطريق الذي يطلق عليه طريق طهران- بيروت. وبالسيطرة على هذه المناطق فان الايرانيين، ومن بعدهم الروس سيفقدون زمام المبادرة بالنسبة للقضية الكردية في سوريا، وهذه النقطة يمكن ان تكون عاملا اساسيا يؤثر في رؤية تركيا وتوجهها مستقبلا.

الدعم القوي لمطالب اسرائيل الخاصة بقطع الطريق على ايران وحزب الله للتوسع اكثر في جنوب سوريا، وعلى امتداد حدود اسرائيل- الاردن ،وتثبيت اقدامهم في هذا البلد عن طريق بناء ملاجيء للصواريخ ، والمنافذ البحرية.

١٠ –اقناع الحلفاء في اوربا بان تحجيم ايران سيكون من مصلحتهم ، فضلا عن اقناعها بخطأ الفكرة التي تتبناها بعض الاطراف الاوربية التي تعتقد ان وضع نهاية للحرب في سوريا سيعالج ازمة اللاجئين.وهذه الرؤية قد تدفع بعض الاوساط لمساعدة نظام الاسد لكي يقوم باعمار سوريا.

لذا فان مساعدات الاوربيين يجب ان تتجه تحديدا لتلك المناطق الواقعة ضمن سيطرة الولايات المتحدة في سوريا .في نفس الوقت فان المعونات التي تذهب الى الاسد يجب ان تكون تحت رعاية اتفاق روسي - امريكي لحين الوصول حل سياسي في سوريا،وهو هدف يبدو بعيد المدى رغم استمرار الحديث عنه.

ويعتقد الباحثان ان ادارة ترامب لو اخذت بكل او معظم هذه الخطوات ،فان ذلك سيجعلها طرفا مؤثرا في مواجهة ايران ، دون ان يقود ذلك الى اشعال الحرب بين الطرفين .

لذا يمكن القول ان استهداف ايران في سوريا ،من جانب الولايات المتحدة ،يُهيأ لادارة ترامب

ايجاد وضع يمكنها من خلاله العمل مع موسكو لايجاد حل اساس للازمة في سوريا ولكن من موقع اقوى بكثير عن السابق .

إعادة توجيه بوصلة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط :

في رأي الخبراء الامريكيين لايمكن فهم مكاسب ادارة ترامب بدون الاعتراف او الاقرار بالمشاكل المعقدة التي خلّفتها ادارة باراك اوباما.وهذا الامر يوضح بشكل اكبرمشهد الشرق الاوسط.

لكن حتى الان لااحد يعرف ماهي رؤية وتفكير دونالد ترامب حول مستقبل سوريا وكذلك طبيعة نظام الحكم فيها. لهذا فانه في بلد منقسم ،وفيه القليل من مؤسسات المجتمع المدني ،والعديد من المجموعات الد ينية والعرقية ،كيف يمكن حماية حقوق الاقليات ،ومنالذي سيطرأ على حدود هذا البلد؟واذا كان العالم قد تعلم درسا من العراق؛ فمفاده، ان الديمقراطية المطلوبة لتأسيس مجتمع منسجم ،وذو حكم رشيد لاتتمثل فقط في الانتخابات.

كان هدف ادارة اوباما في سوريا ،تاشير مجموعات المعارضة المعتدلة التي تحارب ضد نظام الرئيس بشار الاسد ،والبحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها تقديم المساعدة لها. وبعكس ادارة اوباما فان ادارة ترامب اوقفت كل انواع المساعدات العسكرية لمجموعات المعارضة المسلحة المعتدلة.بل اكثر من ذلك اعلنت انه ليس هناك من معارضة مسلحة حقيقية .ولكن في الوقت نفسه اعلنت دعمها لمحادثات السلام في استانا في كازاخستان التي تُدار من قبل ايران وتركيا وروسيا، بالرغم من انها لم تُظهر اي اشارات تنبيء عن سعيها لان تاخذ على عاتقها قيادة محادثات مشروع السلام في أستانا،او محاولة التاثير على نتائج تلك المحادثات.

وبتتبع الوضع يمكن بكل سهولة ملاحظة ان الاشارات كلها تدل على استمرار بقاء بشار الاسد في السلطة. ومن الواضح ان ترامب يواجه نفس المشكلة التي واجهت ادارة اوباما ففي الوقت الذي سعى لاقناع المواطنين الامريكيين بان سقوط نظام بشار الاسد سيكون عاملامساعدا لدحر التنظيمات المتشددة مثل تنظيم الدولة الاسلامية، فان قسما كبيرا من سكان سوريا لديهم مخاوف من ان ازاحة بشار الاسد بدون وجود تفكير واضح حول البديل الذي يخلفه سيمهد الطريق امام المجموعات الجهادية المتشددة للسيطرة على مجريات الامور في سوريا.والامر الملحّ بالنسبة لواشنطن ان وجودهذه التنظيمات وافكارها لايقتصر على سوريا فقط ، بل ينتشر في العديد من بلدان المنطقة.

ولكن ،وفقا لرؤية متابعي السياسة الامريكية ،فان هذه الوقائع ليست نتيجة حتمية . فمن المفارقات ان لدى الولايات المتحدة حلفاء اكثر قوة ،وان واشنطن تملك الوسائل لمواجهة الايرانيين ، والمجموعات المؤيدة لها من اجل رسم معالم مستقبل مختلف لسوريا. وكما اظهرت دراسة حديثة اجراها «معهد واشنطن» فان بامكان الولايات المتحدة تحقيق ذلك من خلال اتخاذ العديد من الخطوات، منها الحفاظ على وجود عسكري امريكي ، بالحجم المطلوب للمهمة معززا بقوة جوية مؤثرة ، للحيلولة دون نهوض «تنظيم الدولة الاسلامية»

، ومنع ايران من بناء «جسر بري» الى البحر الابيض المتوسط. كما ان التوصل الى تفاهم مع تركيا في الشمال من شأنه السماح للولايات المتحدة وحلفائها ببسط سيطرتهم على ٤٠ في المائة من الاراضي السورية،بما فيه القسم الاغنى بموارد البلاد. كذلك الطلب من شركاء الولايات المتحدة في الخليج العربي توفير المساعدة الى شمال شرق سوريا ،وتعزيز رفاهها الاقتصادي .كما يتطلب الامر التركيز على ضرورة التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن رقم ٢٢٥٤ الذي يمهد الطريق للتوصل الى حل سياسي في سوريا.واخيرا ابلاغ موسكو ان الولايات المتحدة ستدعم اسرائيل بشكل كامل في ضرباتها للمجموعات الموالية لايران في سوريا ، الامر الذي يرغم الروس،الى جانب دمشق على الاختيار بين ابقاء نظام الرئيس الاسد او السماح لايران وحزب الله والمجموعات الموالية لها بالبقاء في سوريا.وبالفعل فقد يطلب الرئيس الامريكي من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان يكون قناته الى الايرانيين،فالى جانب الحد من احتمالات الحسابات الخاطئة مع طهران، فان ذلك يمنح بوتين حصة في التنسيق مع واشنطن بشأن ايران، ومنع حصول تصعيد اقليمي كبير.

وبالمستوى نفسه فان العلاقة مع العراق تحتل اهمية استثنائية . بيد ان العديد من قادة الرأي في الولايات المتحدة يعتقدون ان العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق تعتبر غير متوازنة ،وتحتاج الى اعادة تقييم . فالمسؤولون الامريكيون يريدون معالجة مشاكل البلاد بسرعة اكبربعد مضي عدة سنوات على انخراط الولايات المتحدة العميق في العراق. وللحد من تأثير طهران السلبي ومساعدة الحكومة العراقية على تعزيز قوتها وشفافيتها، لابد لواشنطن من ان تتحلى بالصبر

وتعمل عن كثب مع المسؤولين في بغداد.وبالمثل ،يجب ان تكون العقوبات الامريكية المفروضة على ايران مصممة بما يراعي مصلحة العراق ويخفف من آثارها السلبية عليه.ويتعين على المسؤولين الامريكيين طمأنة العراقيين بان المعركة مع تنظيم الدولة الاسلامية،مازالت تشكل الاولوية لدى واشنطن،ويدخل في نطاق ذلك قيام الولايات المتحدة بتوفير المزيد من الدعم لجهود مكافحة الفساد، وفي مجال الاستخبارات المضادة ومكافحة الارهاب لمواجهة تنظيم الدولة الاسلامية.

ويعتقد الكثير من صناع القرار في واشنطن انه اذا كانت الولايات المتحدة ترغب في تحجيم نفوذ ايران ،فان عليها ادخال العراق وسوريا في هذا الجهد .فبدون ذلك لن تتكلل محاولاتها بالنجاح. وبحكم نفوذ ايران في العديد من البلدان العربية ،فان قدرة العرب على مواجهة التهديد الايراني احتمال ضعيف جداً.وهكذا من الممكن أن تصبح إيران ،وبدعم من روسيا ،خطراً على مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها.

ولكن ثمة دور يعتبر متناقضا تلعبه الولايات المتحدة تجاه حلفاءها في الخليج العربي، ولاسيما مع تصاعد وتيرة الخلاف الخليجي-الخليجي.فعلى الرغم من العلاقات الجيدة نسبيا لادارة ترامب مع جميع الاطراف ، الا انها لم تبذل الا القليل من الجهد لاحتواء الازمة وتسويتها.

الازمة الدبلوماسية بين قطر التي تُعد دولة

مهمة للاستراتيجية الامريكية مع دول الخليج الاخرى لم تعد تمثل مجرد قلقا اقليميا ،وانما ايضا مسألة تؤثر مباشرة على المصالح الامريكية.فلقد كانت جهود ادارة ترامب السابقة للتوسط في ازمة الخليج معقدة بسبب ميل ترامب منذ البداية نحو المحور السعودي – الاماراتي،ماحدّ من فعالية مهمة المفاوضات الاولية التي كان يقودها وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون في المنطقة.

ويبدو ان واشنطن قد اغفلت اهمية ازمة الخليج في الاطار الاوسع لتحدي ايران،إذ عززت هذه الاخيرة موقفها في مناطق رئيسة مثل سوريا ،في حين تصاعدت الخلافات بين دول الخليج الى اعلى مستوياتها.

وفي الاونة الاخيرة ،بدت الادارة الامريكية وكأنها تزيد من اقرارها بخطورة الازمة وضرورة اشراك الطرفين المتخاصمين في مفاوضات لايجاد حل لها .كما ارسل الرئيس ترامب وزير خارجيته الحالي مايك بومبيو ،الى الخليج للتعبير عن المخاوف الامريكية حيال ازمة المنطقة .

والى جانب الدبلوماسية ، وتلك التي تجري عبر الهاتف، تبذل ادارة ترامب مزيدا من الضغوط على قادة الخليج لحضور قمة على غرار كامب ديفيد، إذ يجتمع القادة معا،شخصيا، من اجل الالتزام في المضي نحو المصالحة.

ومايزال بإمكان إدارة ترامب إعادة توجيه ديناميكيات الخليج لمواجهة التهديد الايراني الوجودي المتزايد ،لكن استمرارازمة الخليج ،التي تتفاقم باضطراد،سيُعثّر بشكل كبير جهود الولايات المتحدة ودول الخليج الرامية الى وقف التمدد الايراني باستثمار الخلافات بين دول المنطقة.

غير انه بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، فان الولايات المتحدة تحتاج الى وضع استراتيجية بشأن ايران تشمل كافة عناصر القوة لديها، إذ ان العقوبات وحدها قد لاتكون كافية. ومن اجل تقليص احتمال اتخاذ قرارات غير مثالية تستند الى الاندفاع او النفعية ، تحاول الادارة الامريكية انتهاج مقاربة مدروسة تربط بشكل واضح بين الوسائل والغايات، مع تسليط الضوء على التكاليف، والفوائد،والمقايضات التي ينطوي عليها كل خيار. ويشمل ذلك ادراك المخاطر التي تنطوي عليها سياسة اقصى درجات الضغط،والتي قد تقنع طهران بانه ليس لديها ماتخسره بسبب تعطيل شحنات النفط الاقليمية ،او محاولة تجاوز العتبة النووية.

وحتى في الوقت الذي تُطبق فيه واشنطن مقاربة الضغط الخاصة بها ،فانها تحتاج الى تدابير وقائية من اجل معادلة المخاطر المرافقة لهذه السياسة .ويعني ذلك خيارات الاستعداد لاحتواء برنامج نووي ايراني ،أُعيد تشكيله ،اذا رفضت طهران المفاوضات واثبتت قدرتها على كبح الاضطرابات الداخلية ،ولاسيما إذا أظهرت إدارة ترامب او اسرائيل عدم رغبتهما على التعامل مع البرنامج عسكريا،او عدم قدرتهما على القيام بذلك.

ووفقا للخبراء، اذا اراد دونالد ترامب ان يظهر بصمته على الشرق الاوسط فعليه التفكير بشكل جيد في مشاكل وتعقيدات المنطقة . لانه مرة اخرى فان صياغة مراسيم القسم تقول : ان الاساس الاول للديبلوماسية ان لاتكون مصدرا

للضـرر. وترجمـة الخطـوط العريضـة لهذه الاسـتراتيجيات الى سياسات ثابتة تتطلب الان كل الحنكة الدبلوماسية التي يمكن ان يستجمعها فريق ترامب الجديد للامن القومي.

المصادر:

(١) Crristopher .R Hill ,The Middle East is heading towards a side in «the Trump era,» Project sundicate.

(٢) Dennis Ross, We Already Gave Syria to Putin, So What,s left to Trump to say? ,»Washington Post» ,, July٥ ٢٠١٨.

(٣) James F ,Jeffrey and Dennis Ross, The United States needs a Middle East struggle, « Washington Institute», September ١٩, ٢٠١٧.

(٤) James F ,Jeffrey, Barbera A. leaf and Dennis Ross, Getting Syria Right

at the Trump- Putin summit, «Washington Institute», July١٣, ٢٠١٨

(٥) Michael Doran and Peter Rough, What America Should Do Next in the Middle East? ,»Hidson Institute», September ٥ ٢٠١٧.

(٦) Michael Eisenstadt , Iran After the JCPOA Withdrawal(Part٢) Shaping Tehran,s Response,» : WashingtonInstitute», July١٧,٢٠١٨.

(٧) Genive Abdo, Nussaibah Younis, and Michael Knight, Iraq and Iran and the United States ,«Strategic,» Washington Institute ١٠ August,٢٠١٨.

(٨) Michael Singh, Here,s what Trump should Do Post –Nuke Deal, «Foreign Policy», May١٧, ٢٠١٨.

(٩) Mohammed Soliman , To Counter Iran ,Trump Must Rebuild a United Gulf, «FIKRA FORUM»,June٨, ٢٠١٨.

الدبلوماسية الوقائية بين فـرص النجـاح وعـقبـات الفشـل

دراســـة مقـارنــة

ميثاق رشاد زبار (*)

المقـدمة

شـهد العالم بعـد انتهاء الحـرب العالمية الثانية مرحلة جديـدة وظروف دولية بالغـة التعقيد افرزت في طياتها جمل من التناقضات السـلبية من مشاكل وازمات سياسية واقتصادية اضفت لواقـع اجتماعي مرير في حياة الشـعوب التي طالتهـا نـار الحـرب ودفعت ثمنـاً باهظاً على مسـتقبل ابنائهـا بسـبب صراعـات ممتزجـة بمشـاعر سياسـية وقوميـة وتحقيق المكاسـب السياسـية على حساب الشـعوب الاخرى. فقد دعت الضـرورة لجميع الحكومات في انشـاء منظمة دولية تهدف الى منع النزاعات المسلحة وتحريـم الحرب، وفعلاً تم انشـاء منظمة الامم المتحدة علـى غرار عصبة الامم المتحدة التي انتهـت بقيام الحرب العالميـة الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ وفشـلت في وقـف عجلة الدمـار التي رافقت الحرب العالمية الثانية. وصياغة دستور لهـا والتوقيع عليه من خمسـين دولة في العالم باعتبارها امـم متمدنة، وكان العـراق من بين الموقعيـن على ذلك الميثاق حيث حضر السـيد وزيـر خارجيـة المملكـة العراقيـة الهاشـمية (د. محمـد فاضل الجمالـي) ممثلاُ عن العـراق آنـذاك على مراسـم التوقيع علـى ميثاق الامم المتحدة في العـام ١٩٤٥ والانضمام الى تلك المنظمة الدولية.

ان جاليـة البحـث تكمـن في دراسـة موضوع الدبلوماسـية الوقائيـة، وماهيـة الدبلوماسـية الوقائية، وما الاليات الممكنة والاطـر القانونيـة المتبعـة في تنفيـذ مبادئ الميثـاق المعنية بحفظ السـلام والامن الدوليين لمنع حـدوث النزاع القائـم بيـن دولتيـن او اكثـر الذي يصـل الـى مرحلة النزاع المسـلح او الحرب بشـأن قضية مهمـة لـكلا الاطـراف المتنازعـة معتقدة في الـوقت ذاتـه مساس لكرامتها او لمكانتها الدولية بين جميـع الامم وانتهـاك لسـيادتها او ضياع لمكتسـباتها التاريخية وتعتبره حقاً مشروعاً لا يجوز التنازل عنه بأي شكل من الاشكال. وتقـع علـى الجميـع من حكومـات العالم والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجمعيات، مهمـة كبيرة وجهـود مضنية وشـاقة متى ما

(*) سـكرتير أول في سـفارة جمهورية العـراق في جمهورية نيجيريا الاتحـاديـة/ أبوجـا للعام ٢٠١٨

نشب النزاع بين الدول الاطراف في منع النزاع الدائر بين الطرفين والاستمرار في مواجهة التحديات ورسم السياسات العملية ووضع معايير ثابتة ومحددة بمنهجية رصينة ومهنية عالية لمناقشة التدابير اللازمة الواجب اتخاذها في مواجهة ومنع نشوب النزاعات الدولية التي تعد جزء لا يتجزأ من تحديات دولية كبيرة وخطيرة تقع على عاتق الجميع، ودمج فرص النجاح في منع قيام النزاع المسلح الذي يمس العلاقات الدولية بين حكومات الدول من خلال انتهاج سياسة اعمال المنع او الدبلوماسية الوقائية. حيث سعت الدبلوماسية العراقية الى تبني ودعم الدبلوماسية الوقائية مع دول الجوار في حل جميع المشاكل وانهاء النزاعات بعد العام ٢٠٠٣، وسنبين بعض الامثلة التي جرت على ارض الواقع وقيام وزارة الخارجية العراقية الى بذل جهود كبيرة ومضنية في حل تلك المشاكل والوقوف على الاسباب الحقيقية بصدر رحب وايماناً منها بتبني مبادئ سياسية سامية واعتبارات انسانية نبيلة بالالتزام بمبادئ القانون الدولي العام وميثاق الامم المتحدة ودستور جمهورية العراق الدائم لسنة ٢٠٠٥ الذي الزم الحكومة العراقية على تبني كافة الوسائل السلمية المتعارف عليها بين الامم الانسانية المحبة للسلام لحل النزاعات القائمة مع دول العالم.

تقسم دراسة هذا البحث الى فصول تتفرع الى مباحث والى الخاتمة، واهم المقترحات الكفيلة في خلق فرص النجاح واستثمارها على ارض الواقع وتحقيق الهدف المنشود التغلب على جميع العقوقات التي تحول في ارساء مبادئ السلم والامن الدوليين الى:-

الفصل الاول يبحث عن المرحلة التاريخية للدبلوماسية الوقائية وتعريفاتها.

الفصل الثاني يتضمن الطرق الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية.

الفصل الثالث مكرس في دراسة الوسائل الممكنة في تحقيق السلم والامن الدوليين.

التوصيات

الخاتمة

المصادر

الفصل الاول – الدبلوماسية الوقائية والمراحل التاريخية لنشؤها

المبحث الاول – المراحل التاريخية لنشوء وتطور الدبلوماسية :-

عرفت الشعوب والمجتمعات البشرية منذ القدم الدبلوماسية ونظمت علاقاتها الثنائية بين تلك الدول آنذاك مفهوم مشتق من المصطلح الاغريقي القديم (diploma) وله مدلولين الاول هو تفويض من الحاكم الى المبعوث للسفر الى تلك الدولة الاخرى ومنحه كافة الامتيازات، والثاني هو نوع من التصرفات الرسمية للعلاقات الثنائية بين البلدين. وهناك ادلة عديدة تبين لنا ظهور الدبلوماسية منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد حتى القرن التاسع بعد الميلاد في العالم القديم حيث تبين لنا اللقى الاثرية المكتوبة باللغة المسمارية التي دونت بين المدن السومرية والاكدية في بلاد وادي الرافدين في العام ٢٨٥٠ قبل الميلاد، وكذلك المعاهدة التي كتبت باللغة الاكدية بين الفرعون رمسيس الثاني ملك مصر وبين ملك

الحيثيين في شمال ايران وهضبة الاناضول في العام ١٢٨٠ قبل الميلاد من خلال العثور على الالواح واللقى الاثرية التي كشف عنها علماء الاثار التي تشير الى ان اللغة البابلية كانت لغة المفاوضات الدبلوماسية وتوثيق المعاهدات بين تلك الدول. وهناك ادلة عديدة لوجود العلاقات الدبلوماسية بشكل غير مباشر ما بين المجتمعات القديمة قبل الميلاد ايضاً وهو ما تشير اليه بعض نصوص التوراة المقدسة بين القبائل والطوائف اليهودية او العبرية، وعرفت دول شرق اسيا الدبلوماسية وخير شاهد على ذلك ظهور الدبلوماسية الصينية القديمة في الالفية الاولى قبل الميلاد وحتى القرن الثالث قبل الميلاد بين الدول والامبراطوريات الصينية التي توحد في ظل امبراطورية واحدة فيما بعد وكونت اعظم امبراطورية في العالم القديم آنذاك. وكانت العلاقات الدبلوماسية بين الشعوب والحضارات الانسانية القديمة هو الدفاع المشترك لحدود تلك الدول وتعزيز التبادل التجاري. وتشير الشواهد التاريخية ظهور تطور جديد للدبلوماسية التقليدية من بعض الدول التي ظهرت في شبه القارة الهندية لم تالفه شعوب العالم في ذلك الوقت والتي حددت مواضيع مهمة منها حماية مصالح تلك الدول ومحاربة التجسس ومنع الخداع الدبلوماسي الذي يسيء الى العلاقات الثنائية بين الطرفين وتطورت فيما بعد في بلاد الاغريق حيث يرجع الفضل الكبير للإغريق في ظهور الدبلوماسية التقليدية وظهور نظام الارشيف الدبلوماسي وتحديد المصطلحات الدبلوماسية ومبادئ السلوك الدبلوماسي وهذا ما ذكرته لنا الالياذة والأوديسة في الادب الاغريقي القديم للشاعر اليوناني الأعمى (هوميروس) وهو من اوائل الدبلوماسيين الاغريق في التاريخ والمنادي بها على اعتبارها سياسة منيعة تحكم العلاقات بين المجتمعات الانسانية. وجاء الرومان في تبني الدبلوماسية الاغريقية التقليدية وكانوا يرسلون مبعوثيهم الى البلدان الاخرى لحضور المناسبات العامة وكانوا يستقبلون الوفود من تلك البلدان ومنحهم امتيازات وحصانات كبيرة، ويرسلون مبعوثيهم الى الخارج وتزويدهم بتعليمات مدونة من الامبراطور تتضمن صلاحيات ومسؤوليات كبيرة وظهور نظام (Legtio) أي معناها السفارة وكان عدد المبعوثين يتراوح بين العشر الى اثنا عشر سفيراً (legati) وبأشراف رئيس لهؤلاء السفراء وكانوا يختارون من الطبقات الارستقراطية التي تمتاز بمهارات وثقافة عالية بين شعوب الإمبراطورية الرومانية. وكان للقانون الروماني الفضل الكبير (القانون الطبيعي) في منح قدسية كبيرة للعقود المبرمة بين الطرفين واصبح قاعدة اساسية في احترام المعاهدات والمواثيق، وقد حدد القانون الروماني صفة المواطن في الامبراطورية الرومانية وصفة الاجانب المقيمين في اراضي الامبراطورية وتطورت فيما بعد حتى سمي بـ (قانون الامم) او الشعوب. وقد كان للفيلسوف (نيكول ميكافيلي) والمستشار الخاص للأمراء الايطاليين الذي يدعو الى انتهاج سياسة امتلاك والحفاظ على السلطة باستخدام كافة الوسائل الممكنة بلا رحمة فقد اتصفت الدبلوماسية الايطالية في زمنه بانها دبلوماسية تهكمية ومخادعة، ولما لا وهو صاحب الاقوال المأثورة ومنها شعار (الغاية تبرر الوسيلة) اذ يعرف علم السياسة على انها (مجموعة العلاقات التي لا تقوم على اية اسس او مبادئ

اخلاقيــة ....الخ) في ذلــك التاريخ مما دفع بقية الــدول الاوربية الى تبني تحفظات والتريث في اقامة عـلاقات سياسـية مع الدويلات الايطالية وتحــدد علاقاتهـا الدبلوماسـية التــي اتصفت بالحذر الشـديد من أولئك الامـراء الايطاليين، الامـر الذي دفع به الــى تغيير نهجــه وافكاره السياسية وبدا يحث المبعوثين الايطاليين بانتهاج سياســة تتصــف بالنزاهــة والثقة والاســتقامة. وتطورت الدبلوماسـية في عصر النهضة حتى مجيء اول وزير للشـؤون الخارجية الفرنسية وهــو (الكاردينال ريشـيليو) فــي العام ١٦٢٨ الــذي يؤمــن بان لكل بلــد مصالــح قومية عليا (raison d etat) وهي مسـتقلة عن الحكام او الشع وتبنى مؤتمر باريس العديد من المبادئ التي جــاءت بهــا معاهــدة فيينا المعقــودة عام ١٨١٤، ومنها على سـبيل المثــال الامتيازات المقــررة لصالح الدول الكبــرى وبين المصالح العامة (مصـالـح المجتمـع الـدولـي) مـن جهـة، ومـن جهـة اخـرى امتيازات الدول الكبرى مع المصالــح الخاصة. وقد اثر النهج الدبلوماســي بعمق علــى الانظمة الاســتبدادية التي رفضت المفاوضات عموماً والتسويات السياسية، حيث اعتبر الاتحاد الســوفياتي الســابق جميع الدول الرأسـمالية على انها العدو اللدود، واسـتخدام سياســة التنــازل كقاعدة للضغــط على الطرف الاخر في المفاوضات الدبلوماسـية والتوصـل الــى تســوية سياســية وانهــاء الخلافــات القائمـة مـع الاتحاد السوفياتـي، وسياسة المانيا النازيــة مختلفة تماماً عن المبــادئ والاعراف الدبلوماسية فقد نظر المستشار الالماني (ادولف هتلر) الى المعاهدات الموقعة مع الدول الاخرى على انها شرف لهم حينما يتم التوصل معه الى التوقيع على المعاهدة واعتبرهم مقاربين له في التوجهات السياسية، او يخشون منه فالتجوا الى التوقيــع معه على المعاهدات بســبب التهديدات التي تحيط بهم [1].

المبحث الثاني – تعريف الدبلوماسية الوقائية

تعددت الآراء حول مفهوم الدبلوماســية الوقائيــة التي توصف على أنهــا نهـج او عمل دبلوماســي متخذ مــن دولــة او مجموعـة مـن الــدول فـي منــع تطـور الخلافـات من مرحلة التصعيد الى مرحلة العنف المسـلح، وبين تلك الاختلافـات فــي الآراء الفقهيــة حــول مفهوم الدبلوماســية الوقائية فقــد وصفها البعض على انهــا (القوة الناعمـة) بينما ينظر اليها الاخرون الى انها الوساطة ودبلوماسية القوة التي تتضمن تهديدات مبطنة في انتهاج العمل الوقائي وتبنــي الخيار العسكري. ولم يصل الباحثين لأكثر من عقديــن من الزمــن على تعريف مانــع وجامع ودقيــق للدبلوماســية الوقائيــة، حيــث وصفها مكتب الامــم المتحدة للســلام على انهــا تعبير وبشــكل خاص (عمل من اعمال منع النزاعات مــن الظهور بيــن الاطراف لمنــع ايجادها من مرحلــة التصعيد الــى النزاع المســلح لتحديده ومنع انتشاره). وقدم الامين العام الاسبق للأمم المتحدة السيد (د. بطرس بطرس غالي) وصفا متميــزا للدبلوماســية الوقائية مــن انها مرحلة تحول مــن كنف ابن عمها (صنع الســلام) الى قــرار شــامل ومعيــار متداخل بوجــود وتبني سياســة الوســاطة والمفاوضات الدبلوماســية وصــولاً الى قريبها البعيد (حفظ الســلام) وهذا الوصــف قد منــح الحيــز الكبير لفهــم اهداف الدبلوماسية الوقائية التي تنتهجها الامم المتحدة في وضع الية معينة لإعمال المنع.

لــذا فأننا نســتطيع القول (بأنهــا منع للنزاع

والتوصل الى صفقة نهائية وحاسمة للوصول الى منع اعمال العنف وانهاء النزاع المسلح وتصعيده وانتشاره عند قوعه وتجدده بعد انتهائه). لما للدبلوماسية الوقائية من دور كبير في خلق ظروف مناسبة ومناخ ملائم في تحقيق اهدافها. وبينما نشير الى المدلول الاصطلاحي للدبلوماسية الوقائية واعمال المنع فأننا نجد رؤيا ملائمة ليس لمفهومين مختلفين في التسمية بقدر ما هي اركان مهمة في كيفية التوسع الى استخدام تلك الوسائل وتسخيرها باعتبارها بنى تحتية او هندسة معمارية كما يشير اليها كلاً من الفقهاء (غانسون، ووينمان، وموغاي، وسسك) حيث ان لكل بنى تحتية مصممة لهذا الهدف تضمن بشكل جدي الى ارساء واقامة مؤسسات رصينة في تحقيق اهداف ومقاصد ميثاق الامم المتحدة. واول من اطلق تسمية (الدبلوماسية الوقائية) الامين العام الاسبق للأمم المتحدة السيد (داك هامرشولد) في العام ١٩٦٠ومنذ ذلك الوقت تطور هذا المصطلح في الرد ومواجهة التحديات الجديدة التي تقوض السلام والامن الدولي في ارجاء العالم وتفعيل لدور الامم المتحدة الوظيفي بشكل واسع مع الدول الاعضاء وشركائها من المنظمات الدولية في العالم لتحقيق الاهداف المنشودة التي جاء بها الميثاق وقواعد القانون الدولي العام. [٢]

الفصل الثاني- الطرق السلمية لتسوية المنازعات الدولية

يقصد بالنزاع الدولي الخلاف الذي ينشأ بين دولتين او اكثر على موضوع قانوني، او حادث معين، او وجود تعارض في مصالحها الاقتصادية او السياسية او العسكرية وتباين حجتهما القانونية بشأن ذلك النزاع. وقد جرى الفقه والتعامل الدولي على التمييز بين نوعين من المنازعات الدولية: المنازعات القانونية التي تنظر فيه محكمة دولية، محكمة تحكيم او محكمة عدل استناداً لقواعد القانون الدولي العام ومصادره من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والعرف ومبادئ القانون العامة والقضاء والفقه ومبادئ العدل والانصاف استناداً لأحكام المادة (٣٨) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية والتي قضت (بأن هذه المحكمة تستطيع عند عدم توافر المصادر الاصلية المذكورة ان ترجع الى احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام. وكذلك تستطيع المحكمة الرجوع الى مبادئ العدل والانصاف متى وافقت الاطراف المتنازعة على ذلك).[٣] والمنازعات السياسية لان تنظر محكمة دولية، ويمكن الرجوع بشأنها الى طرق التسوية الاخرى كالوساطة او التوفيق. والمنازعات الفنية التي تتم تسويتها عن طريق الوكالات المتخصصة التي تكون ملمة بالمشاكل الفنية. اما طريقة تسوية المنازعات فهي تختلف بحسب كل منها. فالمنازعات القانونية كما اسلفنا فأنها تحل عادة بالتحكيم او القضاء الدوليين على اساس قواعد القانون الوضعي، حيث بين عهد عصبة الامم المتحدة في المادة ٢/١٣ منه تعداد للمنازعات القانونية التي تصلح تسويتها عن طريق التحكيم او القضاء. [٤]

وقد بينت المادة ٢/٣٦ من النظام الاساس لمحكمة العدل الدولية بقبول المحكمة الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل المتعلقة بتفسير معاهدة من المعاهدات، او اية مسالة

من مسائل القانون الدولي، او تحقيق واقعة من الوقائع التي اذا ثبتت كانت خرقاً لالتزام دولي، والحكم بالتعويض المترتب على خرق التزام دولي. في حين ان المنازعات السياسية لا يمكن حلها الا بطرق دبلوماسية او سياسية يراعي فيها بالدرجة الاولى التوفيق بين مختلف المصالح المتنازعة والخروج بتسوية سياسية ترمي الى انهاء النزاع القائم بين الدولتين.

وعندما ينشب نزاع دولي فمن الضروري تسويته بالطرق السلمية. وقد ورد في العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية في اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية وعهد عصبة الامم المتحدة سنة ١٩١٩، وميثاق لوكارنو سنة ١٩٢٥، وميثاق التحكيم للعام ١٩٢٨. اما ميثاق الامم المتحدة فقد الزم الدول الاعضاء جميعها بفض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر.[٥] وبالامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة او على أي وجه اخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة.[٦]

وتناول الميثاق الوسائل السلمية فقد نصت المادة ٣٣ منه على انه (يجب على اطراف أي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ان يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، او ان يلجؤوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها).

ونصت المواد ١٤، ٢٤، ٣٨ من ميثاق الامم المتحدة على اختصاص الجمعية العامة او مجلس الامن الدولي بإصدار التوصية اللازمة لحل النزاع سلمياً اذا تعذر حله بإحدى الوسائل المتقدم ذكرها. ويمكن تصنيف مختلف طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية الى:-

الطرق الدبلوماسية.

الطرق السياسية.

التحكيم الدولي.

التسوية القضائية.

١. راجع الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة.

٢. انظر الفقرة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة.

المبحث الثاني - الطرق الدبلوماسية (الدبلوماسية الوقائية)

اولاً- المفاوضات الدبلوماسية:-

تعرف المفاوضات او فن التفاوض على انه فن وعلم القاء الكلام بطريقة ابداعية مبتكرة. وتجري المفاوضات عادة بين دولتين متنازعتين بغية تسوية المنازعات والوصول الى حل ينهي ذلك النزاع القائم بينهما. وتجري المفاوضات بين وزراء الخارجية الدول المتنازعة وممثليها الدبلوماسيين او من توكل اليهم مهمة القيام بأجراء المفاوضات في مؤتمر دولي او برعاية منظمة دولية من خلال تبني استراتيجيات فن التفاوض للوصول الى نتائج ايجابية تحقق لكل طرف مصالح سعى الى تحقيقها ويتوقف ذلك على المفاوض البارع

ومعرفته في اختيار نقـاط الاختلاف والتحاور من خلالها ضمن جدول اعمال معد مسـبقاً من اعضاء الوفد التفاوضي بشـكل مبرمج وضمن مدد زمنيـة وضعها الوفد التفاوضي في الورقة التفاوضيـة ولا يشـترط فـي ان يكونـوا بنفس الدرجة الوظيفية أي ان يكون مألف من ممثلين ذوي اختصاصـات مختلفة (الصقور والحمائم) كمـا يطلق عليها كبار الدبلوماسـيين(Hawks and Doves). وتمتـاز المفاوضـات الدبلوماسـية بالمرونـة والكتمـان ولذلـك فهي تصلـح ان تكون عمـلاً لتسـوية مختلف انواع المنازعات باستثناء المفاوضات العسيرة[٧] وقد دأبت وزارة الخارجية العراقيـة على حرصها الدؤوب في الارتقاء بعلاقاتها الدبلوماسـية مع المجتمـع الدولـي وعلى وجـه الخصوص في علاقاتهـا الثنائية مع دول الجوار دون اسـتثناء بعد العام ٢٠٠٣، رغم وجود انتهاكات كبيـرة مـن دول الجـوار علـى العراق ومنهـا قيام القـوات الايرانيـة على سـبيل المثال باحتلال البئـر النفطـي العـراقي (بئـر الفكـة) الواقع على الحـدود المحاذية لأيـران في الجـزء الجنوبي الشـرقي للعراق في العـام ٢٠٠٨ وتصريح الحكومـة الايرانيـة بأن البئـر النفطي جزء لا يتجزأ من الاراضي الايرانية، وقد بذلت الوزارة آنـذاك جهـود دبلوماسـية عديدة ومـن بينها اسـتخدام ورقة الضغط على الحكومة الايرانية بتعليـق المفاوضـات مـع الحكومـة الايرانية المزمع اقامتها في طهـران بشـأن التوقيع على مـذكـرة التفاهم حـول التعـاون القنصلي بين البلديـن، واسـتدعت وزارة الخارجية السـفير الايراني فـي بغداد الى مقر الوزارة وتسـليمه مذكرة احتجـاج رسـميـة، والمطالبة بانسحاب القوات الايرانية من داخـل الاراضي العراقية دون شرط او قيد، وفعلاً فقد تم انسحاب القوات الايرانية المحتلـة للبئـر النفطـي العـراقي بعد تقديم المفاوض العراقي جميع الوثائق الرسمية والحجـج القانونية فـي اثبات عائدتيـه للعراق المقررة لـه اتفاقية الجزائر الموقعة بين البلدين فـي العام ١٩٧٥ وجميـع المحاضر والملاحق الموقعة في العام ١٩١٣.

ثانياً- المساعي الحميدة:

يقصـد بالمسـاعي الحميدة العمل الـودي الذي يقـوم به طرف ثالـث (دولـة او منظمة دولية، او اطـراف سياسـيـة مهمـة) فـي التقريب بين وجهات نظـر الاطـراف المتنازعـة، وتهيئة المناخ الذي يمكن للأطراف المتنازعة الجلوس الـى مائـدة المفاوضـات للنظـر فـي معالجة ومحاولة تسـوية النـزاع القائـم بينهما وتهدف الى تفادي نشـوب نزاع مسلح وحله حلاً سلمياً.[٨] ومن ثـم فان دور القائم بالمسـاعي الحميدة يكون مقتصراً على محاولة تجسـير الفجوة بين الطرفيـن المتنازعيـن وحثهم علـى التفاوض، حيـث لا يسـتطيع تقديم اية اقتراحات لتسـوية النـزاع ، ولا يشـترك فـي المفاوضـات التي يمكن ان تسـفر عنها مسـاعيه الحميدة. ويمكن القـول بأن المسـاعي الحميدة هـي (جهد يبذل مـن جانب طرف محايد لوضـع حد لنزاع قائم استخدم فيه القوة العسـكرية، او لم تستخدم بعد الى هذه المرحلة وذلك بهدف نزع فتيل الازمة وتجنب التصعيد العسكري بين الطرفين). مثل تسـوية المنازعات السـلمية التي قام بها وزير خارجيـة الولايـات المتحدة الامريكية لتسـوية نزاع الحدود بين هندوراس ونيكارجوا في العام ١٩١٨ ومسـاعيه الحميدة ايضا لتسوية النزاع بين جواتيمالا وهندوراس. وكذلك قيام الرئيس

الامريكي الاسبق هوفر ببذل مساعيه الحميدة التي ادت الى تسوية النزاع بين شيلي وبيرو حول منطقة (Tacna Arica) ومن ذلك ايضا المساعي الحميدة التي بذلتها السويد بوساطة سفيرها في طهران عام ١٩٦٢بين العراق وايران في قضية دلالة السفن في شط العرب. جواتيمالا وكوستاريكا في العام ١٩٧٩ بمساعيها الحميدة لتسوية النزاع بين هندوراس والسلفادور. والمساعي الحميدة اللتان قامتا بهما فرنسا والمانيا لأنهاء النزاع المسلح بين اوكرانيا وروسيا والتوقيع على الهدنة في ٢٠١٥/٢/١٢ في العاصمة البيلاروسية منسك ووقف اطلاق النار وانشاء منطقة عازلة بمسافة ٥٠ – ١٤٠ كم بين الانفصاليين الاوكرانيين الموالين لروسيا في شرق اوكرانيا والقوات الاوكرانية وانهاء فتيل الازمة في شرق اوكرانيا ومنطقة البلقان.[٩]

ثالثاً- الوساطة:

قيام طرف ثالث بجهود تستهدف حل النزاع بين الطرفين المتنازعين من تقديم اقتراحات وحلول يمكن ان تلقى قبول الاطراف. والمقترحات التي يتقدم بها الوسيط لا تلزم اطراف النزاع الا عند اتفاقهم على القبول بها. وهو ما يميزها عن التحكيم الذي يتصف بالإلزام الذي يضفى على ما يصدره المحكم او هيئة التحكيم من قرارات.

ولابد من وجود تعاون اطراف النزاع مع الوسيط حيث يعتبر شرطاً اساسياً لنجاح مهمته[١٠]، وهو ما يفرض على القائم بدور الوساطة ضرورة الالتزام بالحياد والتجرد وعدم الانحياز الى جانب على حساب جانب اخر من اطراف النزاع وكلما ارتفعت مكانة الوسيط واصبح محل اعتبار على الصعيد الدولي كلما كانت فرص نجاح مهمته اكبر حيث يكون من المتوقع ان تستجيب الاطراف لمقترحاته، وتشير الدلائل ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اصدرت قرارها الخاص في ١٩٤٧/١١/٢٩ تبني اقتراح بأنشاء لجنة دولية خاصة في فلسطين لتنفيذ التوصيات التي جاءت بها اللجنة الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية حول إقامة دولة فدرالية في فلسطين تضم العرب واليهود وتعيين (الكونت برنادونت) وسيطاً امميا لحل النزاع القائم بين الطرفين الا ان الوسيط الدولي ادى المهام المناطة به وفق المعايير المهنية مما ادى الى اغتياله في العام ١٩٤٨ على يد العصابات الصهيونية وقيام الحرب بين العرب واليهود، اضطر مجلس الامن الدولي حينذاك الى تعيين وسيطاً دولي وهو (الكونت رالف بانتش) لتفعيل عمل اللجنة وتنفيذ المقترحات التي جاءت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد نجح في التوصل الى حل سياسي وافق عليه الطرفين بوقف اطلاق النار في ١٩٤٨/١٠/٢٢ وتوقيع اتفاقية الهدنة (رودس) بين اسرائيل ومصر في العام ١٩٤٩. والوساطة كالمساعي الحميدة تستخدم اما لمنع نشوب حرب مثل الوساطة التي قام بها العراق اثناء ازمة السويس في العام ١٩٥٦ واجلاء قوات الحلف الثلاثي من الاراضي المصرية في سيناء بعد ان علقت عضوية بريطانيا عن اجتماعات دول حلف بغداد وانسحاب قوات الحلف الثلاثي (فرنسا، وبريطانيا، واسرائيل) من قناة السويس دون شرط او قيد، ونجاح الدبلوماسية العراقية في تحقيق ذلك الهدف في الحفاظ على امن واستقرار مصر ووحدة اراضيها وارساء الامن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بما يحقق اهداف وغايات ميثاق

الامـم المتحدة.[11]وقيـام الامين العام الاسـبق للأمم المتحدة السيد (خافيير بيريز دي كويلار) بجهود دبلوماسـية كبيرة لتسـوية النزاع القائم بيـن العـراق وايـران للفتـرة ١٩٨٠-١٩٨٨ وقبـول البلديـن وقف اطلاق النـار على طول الحدود اسـتناداً لإحكام القرار ٥٩٨ في ١٩٨٠ من مجلس الامن الدولي.

رابعاً- التحقيق:-

التحقيق طريقة لتسوية المنازعات الدولية الذي اقترحتـه روسـيا فـي مؤتمر لاهـاي في العام ١٨٩٩ ثم نظمت القواعد والاجراءات المتصلة بـه اتفاقية لاهاي للعام ١٩٠٧ في الحالات التي يكون اسـاس النـزاع خلافا علـى وقائع معينة قد يكـون من المفيـد والمرغوب فيـه ان تعين الدولتـان المتنازعتـان لجنة دوليـة تعهد اليها بفحـص وقائع النـزاع والتحقيق فيـه، وتكوين لجنـة التحقيـق بمقتضى اتفـاق بيـن الدولتين المتنازعيـن يبيـن فـي هـذا الاتفـاق والوقائع المطلـوب تحقيقها والسـلطة المخولة للجنة في ذلك ومـكان اجتماعها والاجراءات التي تتبعها فإذا لم تتفق الدولتان على تشـكيل خاص للجنة انتخبت كل دولة عضوين اثنين واختار الاربعة العضو الخامس. وتقوم لجنـة التحقيق بمهمتها في جلسات غير علنية، وتتخذ قرارها بالأغلبية وتحرر به تقرير تسلم نسخة منه لكل من ممثلي الطرفين في جلسة علنية ويقتصر التقرير على سـرد الوقائع المطلوب التحقيـق فيها وبيان ما ظهر للجنة بشـأنها وذلك مـن غير ان يتضمن التقرير أي حكم في المسؤولية بل يترك لطرفي النزاع كامل الحرية في ان يستخلصا من تقرير اللجنـة الاثر الـذي يريانه وبعـد ايضاح حقيقة الوقائع المختلف عليهـا على النحو المدرج في التقرير يصبح من الميسور على الطرفين تسوية النزاع بالمفاوضـات الدبلوماسـية او التحكيم. وقد اشـارت المادة ١٢ من عهـد عصبة الامم المتحـدة الى التحقيق كأداة لتسـوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتطبيقاً لهذا النص فقد شـكل مجلس العصبة في عام ١٩٢٤ و ١٩٢٥ قررت عصبة الامم تشكيل في ذلك الوقت لجنة لدراسـة وقائع النزاع بين تركيا والعـراق حول اقليم الموصل وحصول العراق على الاعتراف الدولي بسيادته الوطنية واعتبار الموصل جزءاً لا يتجزأ من التراب العراقي. وقد اشارت المادة ٣٣ من ميثـاق الامم المتحدة الى التحقيق كأحد اسـاليب تسـوية المنازعات الدولية بالوسـائل السـلمية. وقد تشـكلت لجنة التحقيق الدولية في العـام ٢٠٠٦ بين سـوريا ولبنان بشـأن قضية اغتيـال رئيس الـوزراء اللبناني السـيد (رفيق الحريري) في العام ٢٠٠٥ ببيروت.

خامسـاً – التوفيـق:-

محاولة تقديم حلول للنزاع تعرض على اطرافه فلهـم قبـول او رفض تلك الحلـول ومن ثم فهو غير ملزم للطرفين، وهذا هو الفارق الأساسـي بين التوفيق والتحكيم حيث يتولى مهمة التوفيق عادة لجان للتوفيق يتم تشـكليها لهدف دراسـة النزاع ووضع تقرير عنه يتضمن طرق تسويته ومقترحات بهدف التوفيق بين الطرفين.

والتوفيـق طريقـة حديثـة لتسـوية المنازعات الدوليـة اعتمـد بعـد الحـرب العالميـة الاولى فقد اشـارت اليه الجمعية العامـة لعصبة الامم المتحـدة سـنة ١٩٢٢، فجـاء النـص عليه في كثيـر من المعاهـدات الثنائيـة والجماعية التي ابرمت لتسـوية المنازعات الدولية ومنها ميثاق لوكارنو في العـام ١٩٢٥، ومعاهدات البلطيق

سـنة ١٩٢٥، وميثـاق التحكيم العـام ١٩٢٨. ويتميـز التوفيـق بالمرونة التـي تجعله يتلاءم مع أي نزاع،[١٢] ويفسـح المجـال امام رغبات واهتمام الـدول الاطراف في النزاع لكي تكون محلا للاعتبار من خلال اجراءات التوفيق كما ان اسـلوب التوفيق يـؤدي الى ضمـان توفير الاحترام التام لسيادة واستقلال الدول الاطراف في النـزاع، حيث ان الحلول التي تسـفر عنها عمليـة التوفيـق لن تفرض علـى الاطراف الا حـال القبول والرضا بها. كما ان القائم بالتوفيق لا يلتزم بالاعتبـارات القانونية المحضة، وانما يأخـذ على عاتقه جميع الظروف والملابسـات الخاصـة بالنزاع. ومـن ثم فأن لجـان التوفيق تسـتطيع في اغلب الاحوال تقديم اكثر من حل واحـد، سـواء في ذات الوقت او على سـياقات عملية تؤدي الى توسـيع جميـع الخيارات امام اطراف النزاع، كما يؤدي الى تحقيق توازن في مصالح الاطـراف المتنازعة عكس ما نراه في أي اسـلوب اخر من اسـاليب التسوية السياسية او القضائية للمنازعات الـدولية وهو ما تسعى اليه اكثر الدول المتنازعـة في تسوية الخلافات القائمـة وتحقيق مبـادئ العدالة والمسـاواة في السـيادة لجميع الدول علـى اختلافها وما يحقق اهداف الميثاق وقواعد القانون الدولي العام.[١٣]

الفصـل الثالث – الوسـائل الممكنة للسـلام والأمن الدوليين

شـهد العالم بعد انتهاء الحـرب الباردة وتفكك الاتحـاد السوفياتـي ودول المعسكر الاشتراكي تطورات سياسـية كبيـرة ادت الى ظهور نتائج كبيـرة فـي الساحة الدولية على مستوى الـدول والحكومـات. حيـث اجتمـع مجلـس الامن الدولـي للمرة الاولـى فـي ١٩٩٢/١/٣١ بعد تعالي الاصوات فـي داخل منظمة الامم المتحدة وبروز العديد من التغييرات في الساحة الدولية، وظهور سياسـة القطب الواحد في العالم المتمثل بدور الولايـات المتحدة الامريكيـة وظهورها كقـوى دولية فاعلـة دون منازع الى دعم هيكل ومـواد الميثـاق وقـدرة المنظمـة على تحقيق الدبلوماسـية الوقائيـة لصناعة وحفظ السـلام الدولـي والتعامـل مع المشـاكل الثـلاث التي يواجها مجلس الامـن الدولي في ظل متطلبات المرحلـة والواقع الدولي الـراهـن، ومن بينها وظيفـة العنف، وبناء ودعم السـلام، والخروج بتوصيـات مهمـة فـي كيفيـة تحسـين قدرات المنظمة الدولية في الحفاظ على السلام والامن الدوليين والبحث عن تحسين الوسائل والاليات والتقنيات المسـتخدمة فـي تحقيق تلك الاهداف من خلال وجود نية حقيقية ودمجها مع اهداف الدبلوماسـية الـوقائيـة لتصبح اكثر في ايجاد ارادة جادة في تبني قرارات حـازمـة ومطلوبة بتحقيق الفرص لخدمة الاجماع الدولي ومواكبة التطور الاقتصـادي والاجتماعـي وخلق قاعدة امنة ومسـتقرة للسلام الدولي الذي اصبح هدف كل انسان يعيش على هذه المعمورة.

ومنـذ تحقيق مجلـس الامـن الدولـي الخطوة المهمـة في التسـريع باسـتخدام تلك الوسـائل اوجـد تغييـرات فـي حجـم وطبيعة نشـاطات الامم المتحدة في ملف السـلام والامن الدوليين ونشـوء المفاهيم الجديدة الاكثر شـمولاً لتوجيه تلك النشـاطات والوسـائط في الارتقـاء بعمل المنظمـة المندمجـة مع تلك المفاهيـم والتي تم تعديلهـا بوجود فرص النجاح وعقبات الفشـل، نسـتطيع القول ان منظمـة الامم المتحدة جذبت مصلحة اعلامية كبيرة غالباً ما تكون ذات حسم ومسـؤولية في تحمل الاعبـاء في عملية واحدة

من عمليات حفظ السلام المسخر والتغلب على العمليات الاخرى والجهود الواسعة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وسائر الملفات الاخرى.

المبحث الاول – الدبلوماسية الوقائية وصناعة السلام الدولي

ان منع اي نزاع قائم بين دولتين او اكثر في الاعتماد على نظام التحذير المبكر، والدبلوماسية الهادئة في حل بعض القضايا الشائكة والمعقدة والعمل الوقائي المعتمد في انتهاج جهود القوة السياسية والعسكرية الكبيرة في حل النزاعات بعد اندلاعها. ان الاعلان الصادر عن مجلس الامن الدولي في ١٩٩٢/١/٣١ بانتداب الامين العام الاسبق السيد (د. بطرس غالي) في منح مكتب الشؤون السياسية في معالجة مجموعة من الوظائف السياسية التي تم تبنيها في الاجزاء السابقة للأمانة العامة للأمم المتحدة. ليتمكن نظام الانذار المبكر في تحديد النزاعات، ويحلل امكانيات العمل الوقائي للأمم المتحدة، هذا اضافة الى عمل مساعد في حل النزاعات الدولية القائمة. والتجربة العملية اوضحت لنا وبشكل جلي وواضح وجود معوقات كبيرة في انجاح تلك المساعي ليست على نحو واسع واشبه بحفظ المعلومات، او القدرة او وجود افكار تحليلية لمبادرات الأمم المتحدة. والنجاح لا يمكن تحقيقيه في بادئ الامر بوجود تلكؤ او تباطؤ من احد الاطراف لقبول مساعدة الامم المتحدة في مواجهة حقيقة النزاعات الداخلية حتى من خلال اعمال الامم المتحدة على مواجهة المشكلة وتقديم مشروع بينما تجب المصالحة ضمن احكام المادة (٢/٧) من الميثاق. وقد اعطى بدوره للدول الاعضاء في ان تعبر عن دعمها وبشكل صريح للدبلوماسية الوقائية وصناعة السلام، واتفق الى ما جاء به الامين العام الاسبق (د. بطرس بطرس غالي) على حد تعبيره من انه : (ان الاخذ بهذه الفرصة في ان اوصي بالاعتماد على العمل الوقائي المبكر الذي يكمن في ان يكون حلاً لجميع المشاكل الراهنة التي يواجها المجتمع الدولي ..... الخ). (١٤)

المبحث الثاني – حفظ السلام

تشعر منظمة الامم المتحدة بالفخر الكبير بالتطور السريع والمتحقق في التعاطي مع البيئة السياسية الجديدة نتيجة انتهاء مرحلة الحرب الباردة، فقد حظيت في السنوات الاخيرة باحترام للمبادئ الاساسية في مفهوم حفظ السلام وهو اساس النجاح لتحقيق اهداف الدبلوماسية الوقائية، بوجود ثلاث مبادئ مهمة لاقت قبولاً من الدول الاعضاء في المنظمة ومنها النزاهة، وعدم استخدام القوة الا في الحالات المبينة في الدفاع عن النفس، وتحليل النجاحات المتحققة والاخفاق المبين في بلورة المبادئ التي لاقت احتراماً كبيراً من الراي العام العالمي. هنالك ثلاث محاور قادت عمليات حفظ السلام الى تصور في ان استخدام القوة التي تخرج عن حق الدفاع عن الشرعي ووجود مخاطر كبيرة في فشل القوات الدولية في تحقيق الهدف المنشود في عمليات حفظ السلام وتقويضه في العمليات ذات الطابع الانساني خلال استمرار فترة الصراع فلابد من ضرورة حماية المدنيين في المناطق التي تشهد وجود نزاعات مسلحة والضغط على

الدول الاعضاء وتحقيق المصالحة الوطنية فهو بمثابة الخطوة الاسرع والاكثر استعداد الاطراف في القبول كما هو الحال في قضايا الصومال والبوسنة والهرسك التي تم انتهاج تلك القضايا وفق هذا المنوال باعتبارها سابقة دولية مهمة.

وفي كلا الحالتين ان وجود عمليات حفظ السلام الممنوحة بتفويض اضافي، في استخدام القوة لذا لا يمكن دمجها بوجود تفويض يتطلب قبول الدول الاطراف، النزاهة وعدم استخدام القوة غير ممكن لها للسماح بدون استخدام القدرات العسكرية الكبيرة اكثر من المتاح والمتوفر كما هو الحال في قضية يوغسلافيا السابقة، وفي الواقع انه لا شيء اكثر خطورة من عمليات حفظ السلام التي تتطلب استخدام القوة متى ما تحقق في وجود التشكيل وهيكلتها، وتسليحها والدعم المادي والمعنوي والانتشار في تحقيق الهدف بوجود قدرة حقيقية وفاعلة لتحقيق الهدف المقصود. وان الخلط بين الاثنين يمكن ان يؤدي الى تقويض قابليات النجاح في عمليات حفظ السلام وعرضة لخطر وجوده.

ان حفظ السلام واستخدام القوة اكثر مدى من حق الدفاع الشرعي يجب ان يرى على انه تقنيات بديلة وليس نقاط مجاورة بديلة على الاستمرارية يسمح لتحول بسيط وهين في تبني هذا الاسلوب. وهو مجموعة من الصعوبات العملية التي ظهرت اثناء الاعوام ١٩٩٢ – ١٩٩٥ وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة والى تهيئة القوات والمعدات وتبادل المعلومات في عمليات حفظ السلام. وفيما يخص القيادة والسيطرة على عمليات حفظ السلام كما اسلفنا فانه من المفيد التمييز بثلاث مستويات من الصلاحيات الممنوحة وهي على الشكل الاتي:-

اتجاه سياسي على العموم يرجع الى مجلس الأمن.

اتجاه تنفيذي وقيادي لجميع اختصاصات وصلاحيات مجلس الامن الدولي.

ادارة الجوانب المتعلقة بعمليات حفظ السلام المؤتمنة من الامين العام لمنظمة الامم المتحدة لرئاسة المهمة (المكلفة بهذا الغرض او القيادة العسكرية، او المراقب العسكري الاعلى).

لقد كان هنالك رغبة متزايدة في الاعوام ١٩٩٥- ٢٠٠٠ لمجلس الامن في أداره الشؤون التفصيلية لعمليات حفظ السلام، واعطت اهمية لجميع القضايا المهددة بالفشل وحجم المصادر المخصصة لعمليات حفظ السلام، ومن الصواب والمناسب للمجلس ان يبدي الرغبة في الاستشارة كمطلع اجراءات لضمان ذلك بشكل مستحسن لمساعدة مجلس الامن الدولي في ان يكون الطليعة حول التطورات الناتجة من خلال قيام الامين العام للأمم المتحدة بتوثيق جميع الفتاوى والاستشارات الصادرة من مستشاريه ومبعوثيه الخاصين بشأن تقييم المعلومات المتوفرة وهي بكل الاحوال منظمة في ظل المشهد الضبابي لأوضاع الحرب لجند الامم المتحدة وهي على سبيل المثال في انكولا، وكمبوديا، والصومال، ويوغسلافيا السابقة ويتطلب لتحقيق الدقة في التقارير الاولية بشكل مفهوم لرئاسة المهمة التي يجب ان تتصف بالسرية وبعيدة عن وسائل الاعلام في اذاعة الحقائق بالكامل. وان تكون

محاولة في مساهمة القوات المسلحة للحكومات لتجهيز التوجيه لحفظ السلام ناهيك عن اعطاء الاوامر الى فرقهم للمسائل الميدانية لعمل ذلك وخلق فرقة ضمن تلك القوات العسكرية، واضافة لتلك الصعوبات والعقبات تجذرت في وجود عملية دولية تزيد من خطر الاصابات في القضايا الانسانية واعطاء الانطباع بين اغلب الاعضاء بانها عملية تخدم سياسة الحكومات المساهمة بدلاً من المشاركة الجماعية لدول العالم التي ساعدت الامم المتحدة على انشاء العمليات العسكرية من مجلس الامن الدولي.

ان مثل هذه الانطباعات تقوض شرعية العمليات العسكرية وتأثيرها في مجابهة أي خطر يهدد السلام والامن الدوليين. وفيما يتعلق بتجهيز الجند بالمعدات، والمشاكل بقيت قائمة وثابتة وهناك جهود لتوسيع وانتقاء الاليات المعتمدة للترتيبات الاحتياطية، الا ان تلك التجهيزات ليست ضماناً كافياً بشان القوات التابعة لمجلس الأمن الدولي الذي قرر توسيع مهمة الامم المتحدة في راوندا (UNAMIR) ولا توجد أي حكومة من الحكومات التاسعة عشر في ذلك الوقت ان وافقت على اعتماد القوات المسلحة التي لابديل لها عن القوات المساهمة، وفي ظل تلك الظروف سنصل الى حقيقة واقعية ملموسة وظاهرة للعيان بأن الامم المتحدة تحتاج الى منح صلاحيات ومهام جدية من خلال فكرة قوات رد الفعل السريع، وان لكل قوى لها حق الاحتفاظ بخطط عسكرية موضوعة سلفاً من مجلس الامن الدولي للعمل في اوقات الطوارئ التي تحتاجها قوات حفظ السلام الدولية قد يشمل بحجم كتيبةً من عدد الدول، وان تلك الوحدات ستدرب على وفق نفس المعايير واستخدامها لنفس الاجراءات الميدانية ومجهزة بمعدات اتصال متطورة وموحدة القيادة لتأخذ على عاتقها مهمة التدريبات المشتركة في فترات منتظمة، وتبقى مرتكزة في بلدانها الام وتكون على درجة عالية من الاستعداد. والتأهب لكل طارئ ان القيمة في تلك التهيئة ممكنة في الاعتماد على تلك العمليات وماهي المسافة التي يمكن لمجلس الامن الدولي في ان يتأكد من حجم القوة المتواجدة فعلياً على الارض والمؤثرة في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الخطر في ازمنة الطوارئ وهي بمثابة ترتيبات معقدة وباهظة التكاليف، ولكننا نعتقد بان الوقت قادم للاعتماد عليها في مواجهة تلك التحديات الكبيرة التي يواجها السلام الدولي.

ان التجهيز والتدريب المطلوب في بقعة اخرى من بقاع العالم سيزيد من قدراتها، والمبدأ في ان الحكومات المساهمة هو كفيل لتحقيق الهدف المنشود في وصول القوات الدولية مع جميع المستلزمات التي تحتاجها للميدان بشكل متطور عالي جداً وبشكل متزايد، ومهما يكن من امر فان الدول الاعضاء يجب ان لا تعرض قواتها بدون وجود تدريبات عسكرية ومستلزمات ضرورية، وان غياب البدائل ومنظمة الامم المتحدة والضغط السياسي في تحصيل الاجهزة بسوق السلاح او من المساهمات الطوعية من بقية الدول الاعضاء الاخرى، والوقت الاضافي المطلوب فيما يتعلق بجاهزية القوات لتعليمها بممارسة التجهيزات وبانهم يصادفون في اغلب الاحيان للمرة الاولى مجموعة من المقاييس في امكانية يمكن تصور تلك المشكلة، فعلى سبيل المثال ان المؤسسة في منظمة الامم المتحدة اسهمت بوضع معايير احتياطية لمستلزمات حفظ السلام كما اقترح

الكثير للشـراكة بين الحكومات التي تحتاج الى مستلزمات واستعداد لتجهيز قوات حفظ السلام.

المبحـث الثالـث – وظيفـة النـزاع وبنـاء السـلام

ان مفهـوم وظيفة النزاع وبناء السـلام ووجود العديد من المعايير التي من الممكن استخدامها فـي دعم الدبلوماسـية الوقائية ومـن بينها نزع السلاح مقابل السـيطرة على الاسلحة الخفيفة، واجـراء اصلاحات دسـتورية وتحسـين اداء الانظمة البوليسـية والقضائيـة، وتعزيز الرقابة في موضوع حقوق الانسان، واجراء اصلاحات في العمليات التشـريعيـة والانتخابية، وتحقيق التطـور الاجتماعـي والاقتصـادي ان تكون اشـياء مهمـة فـي مـوضـوع الدبلـوماسـية الـوقائيـة كطريقـة علاجية بعد وجـود النزاع الدائـر في منطقة النـزاع. وبالإمكان تنفيذ مبدأ وظيفـة النزاع وبناء السـلام مهمـا كان معقداً ويتطلب الامر وجود عمل موحد وتعامل جدي بيـن الامم المتحدة والدول الاعضاء الى النزاع الخاص بفعاليات بناء السـلام بشـكل مفترض، ووجود وضع اسـتحق ان يكـون فصلا مهما، فالأول يكون حلا شـاملا قابـلا للتفاوض لبنود اقتصاديـة واجتماعية وسياسـية ومصطلحات ذات دلالات كبيـرة لمخاطبـة اسـاس النـزاع وتحقق تطبيقه وتامين الى عمليات حفظ السلام المتعـددة الوظائف، والثاني بناء السـلام سواء وظيفة النـزاع او العمل الوقائـي او ان النزاع السـابق بدون عمليات حفظ السـلام فان الهدف الاساسـي هـو خلق وبناء مؤسسـات للسـلام. والموقـف الاول الاسـهل فـي ادارة النـزاع، فمنظمـة الامم المتحدة كان لديهـا نافذة والدول الاطـراف قبلـت بأدوارها المتمثلة بـ (صناعة السـلام، وحفـظ السـلام) وان عمليـات حفـظ السـلام سـيتم تبنيها عقب نشاطات بناء السلام ولاسـيما اعادة توحيد الجهود المهمة للمقاتلين. وان الوضـع الاكثر صعوبة يكمن في موضوع وظيفة النزاع او (نشـاطات بناء السـلام) التي تنظـر الى انها مسـالة ضرورية وملحة في أي بلد يعاني من وجود نزاع يهدد سـلامة اراضيه واسـتقراره وامنـه الداخلـي اينما تكـون الامم المتحدة غيـر قادرة مسـبقاً على التفويض فيما يخص صناعة وحفظ السـلام، والسـؤال المهم يطرح من الذي سيحدد ويعين الحاجة الى جميع الاهـداف والمعايير المقدمة الى الحكومة؟ وان تلك المعاييـر مـرتبطـة بالجوانـب الاجتماعية والاقتصادية والانسانية ومن سيقع ضمن حدود بصر المنسـق المقيم والـذي يقدم توصيات الى الحكومة وحتى المنسـق المقيم لديه القدرة على مراقبـة وتحليـل جميع المؤشـرات السياسـية ورصـد اسـباب والازمات الامنيـة حتى وان كانت تلـك المسـائل نـادرة الوقـوع، والقادر علـى فعل ذلـك دون وجود اتهامـات بالتجاوز علـى الوظائف السياسـية ولاسـيما اذا تعلقت الاجراءات المقترحة بمناطق تتعلق على سبيل المثال بالأمن او السياسـية او حقوق الانسـان. ولقد لعبت الجمعية العامـة للأمم المتحدة دوراً كبيـراً في مجال بناء السـلام من خلال اصدار قـرارها المرقـم (١/٧٠ في العام ٢٠١٦) الذي جاء فيه (تحويل عالمنا) خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والذي اعتمد مجموعة من الاهداف والغايـات العالميـة الشـاملة والبعيـدة المدى المتعلقة بالتنمية المسـتدامـة، التي تـركـز على الناس وتفضي الى التحول، ولاسيما خلال منع نشـوب النزاعـات ومعالجة اسـبابها الجذرية، وتعزيز سـيادة القانـون على الصعيـد الدولي

والوطني، وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والمصالحة الوطنية والوحدة بسبل منها الحوار الشامل، والوساطة، وتيسير سبل اللجوء الى القضاء والعدالة الانتقالية، والمساءلة والحكم الرشيد، والديمقراطية، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية وحمايتها[١٥]

المبحث الرابع – نزع السلاح

ان من احد المبادئ الاساسية والوسائل الناجعة في علم السياسة الدولية والعلاقات الدولية (تحقيق التوازن الدولي بين القوى) من خلال قيام الدول الكبرى في العالم بنزع سلاح احدى الدول التي يشك بها او متهمة بزعزعة الامن والاستقرار الاقليمي فتلجأ المنظمات الدولية ومنها منظمة الامم المتحدة واجهزتها بنزع سلاح تلك الدولة التي تتهم بزعزعة الاستقرار والامن الاقليمي لتحقيق ذلك التوازن وفق ضوابط ومعايير محددة ودقيقة يسمح لها بامتلاك ترسانة عسكرية تؤهلها في استخدام حق الدفاع الشرعي المبينة في احكام المادة (٥١) من الميثاق.[١٦]

وفي عشية القمة المنعقدة للدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي في ١٩٩٢/١/٣١ اكدوا قلقهم واهتمامهم حول موضوع نزع السلاح وتنظيم التسليح، وعدم الانتشار الخاص بأسلحة الدمار الشامل، وقد الزموا انفسهم بأخذ خطوات رصينة لتحسين تأثير الامم المتحدة في مناطق العالم التي تشهد تسابق في برامج التسلح وانتشار اسلحة الدمار الشامل.

وقد جعل للتقدم الكبير منذ شهر كانون الثاني في العام ١٩٩٢ والتعليق الاخير في استمرارية الاختبار النووي لكي يلاحظ وبشكل كبير في مؤتمر نزع السلاح الذي اتخذ قراراً نهائياً في الاعتماد على المفاوضات الشاملة في التوقيع على معاهدة حظر اختبار الأسلحة النووية وأوصت الجمعية العامة على انتهاج مفاوضات معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، وان الجهود تعمل على طريق تقوية وترصين اتفاقية منع وتطوير وانتاج وتخزين الاسلحة البكترلوجية او البيولوجية والاسلحة السامة وكل ما متعلق بأسلحة الدمار الشامل استناداً للقرار ٢٨٢٦ وملحقه المصادق عليه من مائة واحدى وثلاثين بلداً من خلال التطوير والتحقق تبين ان تلك المواقف كانت ذات اهمية اساسية لأمن البشرية واطلاق الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية للسلام والتقدم للإنسانية التي كرست الامم المتحدة جهودها من خلال تجاربها الفريدة في حل النزاعات القائمة وتسليط الضوء على موضوع نزع السلاح بشكل دقيق ووجود خطوات عملية لتحقيق الهدف في نزع السلاح وعدم سوء استخدام السلاح في مواجهة النزاعات الدولية من خلال تعامل الأمم المتحدة بشكل فعلي مع برامج التسلح ولاسيما للأسلحة الخفيفة التي أزهقت أرواح مئات الآلاف منهم واذ تنتهج الجمعية العامة في قراراتها موضوع رفع الشفافية في مجال التسلح الذي يسهم إلى حد كبير في بناء الثقة والامن بين الدول من خلال إنشاء ما يسمى (سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية) الذي يشكل خطوة مهمة إلى الأمام في تعزيز الشفافية في المسائل العسكرية ودعوة جميع الدول الأعضاء لذلك ان تزود الامين العام للأمم المتحدة بحلول

الحـادي والثلاثين من شـهر حزيـران من كل عـام بالبيانـات والمعلومات المطلوبـة لتفعيل ذلك السـجل بما في ذلك التقارير التي تفيد بعدم وجـود ما تبلـغ عنه عند الاقتضاء اسـتناداً الى القرارين ٣٦/٤٦ لام و ٥٢/٤٧ لام،.[١٧]

وهنالك نوعين من الاسلحة الخفيفة تستحق البحـث والدراسـة، فالنـوع الاول منها وهـي الاسـلحة الصغيـرة وهـذا النوع من الاسـلحة كان لـه دور كبير فـي ازهاق العديد من ارواح الناس فـي النزاعات الحاليـة وان العالم منهمك بهـا وهروب المسـلحين من طائلة المسـؤولية والحسـاب، ناهيك عن الاعتـراض الصادر من تلـك المجموعة المسـلحة وان الاسـباب عديدة ومـن بينهـا:- وهـو التجهيز المبكر للأسـلحة الـى الـدول التي لهـا تعاقد مع الـدول المنتجة والمجهزة للأسـلحة ابان فتـرة الحرب الباردة، والنزاعات الداخلية، والمنافسة غير المشروعـة بتجارة الأسلحة في أسواق السلاح، والنشاطات الاجراميـة وظهور المليشـيات المسـلحة بعد انهيار دولة القانون والمؤسسات المدنية ومنحها الاسـتباحة بارتـكاب الجرائم بحـق المواطنين الابريـاء بحجج وذرائع تـرى انها مشـروعـة للحصـول على اكبر كمية ممكنة من الاسـلحة لحمايـة مصالحهـا وامتيازاتهـا الخاصـة. ان المهمة الاستشـارية التي جرت بشكل تجريبي مـن خلال مهمـة المبعـوث الدولي الـى مالي في شـهر آب من العـام ١٩٩٤ بناءً على طلب حكومة دولة مـالـي التي اكدت وبشكل استثنائي وصعـب في السـيطرة على التدفـق المحظور للأسـلحة الصغيـرة، وان المشـكلة ممكنة في ان تعالـج فقط بوجود قاعـدة اقليميـة في ايجاد الحلول العملية والفاعلة في تحقيق ذلك الهـدف المنشـود في نزع السـلاح من جميـع المناطق السـاخنة فـي العالم وان علـى المجتمع الدولي اتخاذ تدابيـر جدية وحقيقية لتحقيـق تقدم كبير وملموس في نزع السـلاح. والنـوع الثاني من الأسـلحة الصغيـرة تكمن في انتشـار الالغام المضـادة للأشـخاص ، وهـي موضـع اهتمام كبير في السـنوات الأخيرة لهذه المشكلة في ان المجتمع الدولي بدء في التعاطي معها من خلال الجهود الجارية والمستمرة ضمن سياق معاهدة منع وتقييد اسـتخدام الاسـلحة التقليدية الذي قد يعتبره البعض إجراءً متعسفاً ومفرطاً او جهوداً عشوائية أعطت أولوية لهذا النوع من الاسلحة، ودعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة الى تعليق نشـاط التصديـر وإيقاف دعم الـدول المصنعة للأسلحة، وتقديم البعثة الدولية للصليب الأحمر الدوليـة للملحق الخـاص لمعاهدة منع انتشـار الاسـلحة وفي نفـس الوقت فان العمل مسـتمر فـي التعامل على ازالة ومنع ما يقرب عن مائة وعشرة ملايين من الالغام المضادة للأشخاص من الالغام المزروعـة، وهو موقف جرى العمل بـه في تحديد تلك الاولويـات وتنفيذهـا، لذا فقد دعت الحاجة إلى وضع تبني مشـروع الشفافية في مجال التسـلح وانشاء سـجل الأمم المتحدة للأسـلحة التقليديـة، وقد انتبهت الأمـم المتحدة من خلال الجمعية العامة الى منع حدوث سباق التسـلح في الفضاء الخارجـي لوجود مصلحة مشـتركة للبشرية جمعاء في استكشاف الفضاء الخارجـي واسـتخدامه في الأغراض السـلمية لفائدة جميع البلدان ولصالحها بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي او العلمي، وان منع سـباق التسلح في الفضاء الخارجي من شانه ان يحول دون تعرض السلام والأمن الدوليين إلى خطر جسـيم وضرورة النظـر في اتخاذ تدابير أخرى سـعياً إلـى التوصل إلى اتفاقـات ثنائية

ومتعـددة الأطراف فاعلة يمكن التحقق منها في تحقيـق ذلك الهـدف ويزيد الحاجـة إلى تعزيز الشـفافية وتوفيـر معلومات أفضـل من جانب المجتمـع الدولـي وإرسـاء الأمن فـي الميدان العسكري. [١٨]

المبحث الخامس – نظام العقوبات

اسـتناداً لأحكام المـادة (٤١) مـن ميثاق الأمم المتحـدة دعـا مجلـس الأمـن الدولـي الـدول الأعضـاء إلى تطبيـق جميع المعاييـر التي لا تتضمن اسـتخدام القوة العسـكرية فـي الحفاظ او إعادة السـلام والأمن الدوليين إلى نصابهما ومن بيـن تلك العقوبات المعروفـة في القانون الدولي العام، شجب وإدانة الـرأي العام الدولي على ممارسـة دولة ما انتهكت مبـادئ القانون الدولي العام او خالفت أحكام الميثاق ومنها قيام اسـرائيل بارتكاب مجازر بشـرية تجاه الشعب الفلسطيني واسـتمرار العمليات العسكرية التي تطال المدنيين في قطـاع غزة والضفة الغربية مـرات عديدة، او القيام بفرض حصار سـلمي من دولة او مجموعـة دول على جزء من إقليم الدولـة المخلـة بالتزاماتهـا او تعهداتها الدولية تجـاه الدول المحاصرة لها، او اعلان المقاطعة الاقتصادية تجاه دولة ما كإعلان الدول العربية المقاطعة مع اسـرائيل وانشاء (مكتب المقاطعة العربية ضد اسرائيل)، او توجيه مذكرة احتجاج دبلوماسـي من الدولة تجاه الدولة الاخرى التي انتهكـت جميع الالتزامـات الدوليـة او خرقها لأحكام القانـون الدولي العام، او قطع العلاقات الدبلوماسـية مع الدولة وجعلها تعيش حالة من العزلة الدولية من ذلك قيام بعض الدول العربية من قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وتعليق عضويتها في الجامعة العربية لتوقيعها معاهدة سـلام مع اسـرائيل (كامـب ديفيد) بنـاء على التوصيـات والمقـررات التي جـاء بها مؤتمر القمـة العربيـة في بغـداد عـام ١٩٧٨، او ان تقوم دولة بسـحب ممثليها مـن الدولة المعتمدة للبعثـة كوسـيلة ضغـط سياسـي للعـدول عن مواقفها السياسـي وغيرها من العقوبات المبينة في القانون الدولي. وان تلك المعايير مشـتركة وتشـير الى انهـا عقوبات دولية وان الأسـاس القانوني في الدعوة لتحقيق الأهداف المنشـودة في حـال إقرارها في ان تعـدل الدولة المخالفة لأحكام ومبادئ الميثاق من سـلوكها الذي يهدد السـلام والأمن الدوليين دون العقاب او بخلافه تعريـض الدولة العضو الى العقاب. إذ إزدادت توجهـات مجلس الامـن الدولي في السـنوات الأخيـرة الـى اسـتخدام الآليات التي سـلطت الضوء على مجموعـة من الصعوبات المتعلقة ولاسيما في أهداف العقوبات، والمراقبة في تلك التطبيقـات وتأثيرها غير المقصود على اعقاب الكوارث الإنسانية التي أصابت الشعب العراقي جراء العقوبات الاقتصادية من العقد الاخير من القـرن الماضـي، وان الأهـداف الحقيقية التي تقف وراء نظام العقوبات المعنية تجاه مسـائلة معينة بالذات والتي فرضت بشـكل غير واضح المعالـم، وبالفعل انها في بعض الاحيان جاءت فـي تغيير مسـار الزمن، وهـي مجموعة قابلة للتحـول والغمـوض افرزت جملـة صعوبات كبيرة لمجلـس الأمن الدولي فـي قبول ما كان للأهـداف وان تكـون قـادرة ان تصبح موضع اعتبـار في تحقيق أهداف تلك العقوبات وتغيير مسار النزاع الدائر بين الطرفين. بينما الاعتراف بالهيئة السياسية بدلا من العضو القضائي يشكل اهميـة عظمى متى مـا قرر فـرض العقوبات التـي تلزم فـي نفس الوقت في تحديـد المعايير

الموضوعية لتقرير تلك الأهداف المتحققة، وان وجد دعم في استخدام العقوبات كآلة فاعلة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وان تؤخذ العناية لتجنب إعطاء الانطباع من إن الهدف من فرض العقوبات هو للردع بدلاً من تعديل السلوك السياسي او ان المعايير ستصبح قابلة للتغيير للحفاظ على الأهداف ما عدا تلك التي حفزت القرارات الاصلية لفرض العقوبات، وهي تجربة مكتسبة من الامم المتحدة حول كيفية رقابة تطبيق العقوبات كجزء من منظومة اقليمية تستطيع في بعض القضايا من تأدية هذا الدور. [١٩]

وقد عمدت الأمم المتحدة الى انشاء فريق خبراء المعين من الامين العام للأمم المتحدة الذي يرتبط مباشرة بمجلس الامن الدولي والمعني بالمسائل المتعلقة بالعقوبات وتقديم تقارير رصد الجزاءات الخاصة بانتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها، مادام يشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين، وفق اعداد تقييمات وتحليلات وتوصيات موثوقة ومستقلة ومستندة إلى حقائق، وقد حث مجلس الامن الدولي جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية وسائر الأطراف المهتمة بهذا الملف على التعاون التام مع اللجنة المنشأة بأحكام القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ومع فريق الخبراء ولاسيما اتاحة أي معلومات لديها بشان تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار الآنف الذكر. [٢٠]

ان نظام العقوبات معترف به بشكل عام على انه وسيلة لوحدها لا تحقق الهدف المنشود، وقد تثار مسائل اخلاقية سواء كانت معاناة أوقعت الشرائح الضعيفة في البلد المعني بالنزاع وهم الشعوب، مما يستدعي ممارسة تشريع وسائل ضغط على القادة السياسيين والذي اقترن سلوكهم بشكل تأثيرات غير مرغوب بها او غير محتملة وباستطاعتهم عقد وكالات ذات طابع إنساني بتجريمهم ببعض الأصناف وإلزامهم للمرور بإجراءات صعبة للحصول على الاستثناءات الضرورية ويختلفون بأهداف تطوير المنظمة ويحققون ضررا للمنظمة على المدى البعيد إلى طاقة الأداء لذلك البلد المعني، وباستطاعتهم خدمة تأثير تلك البلدان الأخرى على البلدان المجاورة او الشركاء الاقتصاديين الكبار لذلك البلد. وباستطاعتهم كذلك التغلب على أهدافهم الشخصية برد وطني مثير تجاه المجتمع الدولي ومنها منظمة الأمم المتحدة وبتحشيد الناس خلف قياداتها السياسية التي سلكت سلوكاً في إنزال العقوبات او التوجه الى التعديل الى جميع الدول لتلك الاعتبارات العملية والفكرية في عدم الدعوة بالقضية في الحاجة الى عقوبات في مسائل معينة، الا انها حقيقة عملية دعت الى فرض تلك الاعتبارات على الدول الأعضاء ومنها بالدرجة الأساس الى ضمان ذلك متى ما كانت العقوبات مفروضة على شكل مواد جاءت لتسهيل مهمة وعمل الوكالات الانسانية والتي أصبحت ضرورة ملحة نتيجة لتأثير العقوبات على الاطراف الضعيفة، ومن الضروري لهذه الحالة تجنب الاستيراد المحظور الذي يعد مطلب من خلال الانتاج المحلي للمستلزمات الصحية بمثابة حصة لعمل سريع في معالجة التطبيقات الاستثنائية للنشاطات الانسانية. وثانيا : وجود حاجة ملحة للعمل والرد على حصول توقعات

متزايدة من خلال احكام المادة ٥٠ من الميثاق، ذلك ان العقوبات هي اجراءات متخذة بشكل جماعي من منظمة الامم المتحدة للحفاظ او اعادة استقرار الامن والسلام الدوليين بتحقيق انجازات عملية على ارض الواقع المشار اليه في المواضيع السابقة المتعلقة في انشطة صناعة السلام والحفاظ على السلام وان يحمل بالتزامات من جميع الدول الاعضاء وليس بشكل خاص من عدد محدود من الدول الذين كان لهم حظ سيء في ان يصبحوا دولاً مجاورة او تكون لهم شراكة اقتصادية رئيسية في بلد النزاع. ان جدول الاعمال من اجل السلام واقترح الامين العام للأمم المتحدة الاسبق (د. بطرس غالي) في ان الدول التي عانت آنذاك من وجود عقوبات اضافية بسبب نظام العقوبات يجب ان لا يمنح مجلس الامن صفة استشارية، ولكن عليه منح مجلس الامن امكانيات واقعية في امتلاك عناوين صارمة طبقاً لهذا الغرض، ويوصي في الوقت نفسه بان على مجلس الامن ان يخصص مجموعة من المعايير في تضمين المؤسسات المالية الدولية والهيئات الاخرى في منظمة الامم المتحدة بوجود نظام يمكن تطبيقه في مواجهة تلك المشاكل، وفي الاجابة على تساؤلات يوجهها الى العاملين في هذه المنظمة في تأكيد الإرادة لوجهة النظر والاجابات التي بينوها في الرد على رسائل النظرية للجهود الاضافية للعقوبات الدولية والتي تعبر عن وجود رغبة لمساعدة الدول في مثل هذه الحالات، الا انهم اقترحوا بان يعمل كل منهم تحت نظام دولي منتدب موجود جاء خصيصاً لهذا الهدف في دعم ومساعدة الدول لمجابهة جميع التوقعات المفاجئات والنتائج النهاية والسلبية منها في وجود صعوبات الموازنة المالية لكل طارئ ولم يحصل أي اتفاق فيما بينهم بوضع مواد خاصة لهذا الغرض. ولتحديد الاهداف التي جاء بها الامين العام السابق في مواجهة المشاكل اعلاه، تعين عليه الذهاب الى ابعد من التوصيات التي وضعها في العام ١٩٩٢ في وضع اليات بتنفيذ المهام الخمس الاتية:-

مراقبة تطبيق دراسة وتقييم الجهود بناءً على طلب مجلس الامن الدولي قبل فرض العقوبات، نظام العقوبات الدولية.

تقييم الجهود ليصبح مجلس الامن قادراً على تكييف النظر في التقليل من حدة تأثير العقوبات على البلد المخالف لمبادئ الميثاق.

- ضمان تنفيذ المساعدات الانسانية للمجموعات الضعيفة (الشعوب) وامكانية تأثيرها على بلد النزاع والبلد الثالث المتأثر بنتائج العقوبات الدولية.

اكتشاف طرق في مساعدة الدول الاطراف التي تعاني من تأثيرات كبيرة بسبب فرض العقوبات ورفع سقف المطالب المقدمة من تلك الدول المتضررة استناداً لأحكام المادة ٥٠ من الميثاق.

ان تلك المواقف كانت ذات اهمية اساسية لأمن البشرية واطلاق الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية للسلام والتقدم للإنسانية التي كرست الامم المتحدة جهودها من خلال تجاربها الفريدة في حل النزاعات القائمة وتسليط الضوء على موضوع نزع السلاح بشكل دقيق

ووجـود خطوات عملية لتحقيق الهدف في نزع السلاح وعدم سوء استخدام السلاح في مواجهة النزاعات الدولية من خلال تعامل الامم المتحدة بشكل فعلي مع برامج التسلح ولاسيما للأسلحة الخفيفـة التي ازهقت ارواح مئات الالاف منهم واذ تنتهج الجمعية العامة في قراراتها موضوع رفع الشفافية في مجال التسلح الذي يسهم الى حد كبيـر في بناء الثقة والامن بين الدول من خلال إنشاء ما يسمى (سـجل الامم المتحدة للأسلحة التقليدية) الذي يشكل خطوة مهمة الى الامام في تعـزيـز الشفافيـة في المسائل العسكرية ودعوة جميـع الدول الأعضـاء ان تـزود الأمين العام للأمم المتحدة بحلول الحادي والثلاثين من شهر حزيـران من كل عـام بالبيانـات والمعلومات المطلوبـة لتفعيـل ذلـك السـجل بما فـي ذلك التقارير التي تفيـد بعدم وجود ما تبلغ عنه عند الاقتضاء اسـتناداً الـى القرارين ٣٦/٤٦ لام و ٥٢/٤٧ لام،.[٢١]

الفصـل الرابـع – الدبلوماسـية الوقائية والنتائـج المتحققة في حفظ السـلام والأمن الدوليين

نتطرق فـي هذا الفصل عـن إمكانية الأمم المتحدة باعتبارها إحدى أدوات الدبلوماسية في العلاقات متعـددة الأطراف، ولاسـيما هيئاتها الفاعلـة في إبداء المناقشـات العامـة، ووجود المفاوضـات الخاصة والوسـاطات الدولية في تحقيق الأهداف المنشودة. علاوة على ترصين القدرات الدولية في إنجاح أهداف الدبلوماسـية الوقائية، إذ يقسم هذا الفصل الى مبحثين:-

المبحث الأول – نشـوء الخلافات الدولية

إن نشـوء المنازعات الدوليـة مدار البحث يتطلـب منـا دراسـة مسـتفيضة عـن أسـباب نشـوء النزاعات الدولية التـي ترجع الى تحقق مجموعة من العوامل والأسـباب أدت في نهاية المطـاف الى نشـوء المنازعات وعـدم وجود حلول جدية وعادلـة تحولت من مرحلة النزاع الـى التصعيـد السياسـي والعسـكري. وهناك امثلة عديـدة لنزاعات وصـراعـات ترجع الـى أسـباب اثنية ودينية تجذرت منذ عقود او قرون طويلة مـن الزمن بقيت متأصلة بين الشـعوب ولـم تسـتطع حكوماتها حلهـا او انهائها وبقيت عالقـة الى الوقت الحاضـر، كالصراع العربي – الاسـرائيلي بسـبب قيام الكيـان الصهيوني الغاصـب لأرض فلسـطين العربية منـذ العام ١٩٤٨. ووجـود نزاعـات حدوديـة بشـان الحصـص المائيـة في الميـاه المشـتركة منها النزاع بين الهند والباكسـتان على اقليم كشمير منذ تقسـيم بلاد الهند والسـند من حكومة التاج البريطانـي باعتبـار هذيـن البلدين جـزءاً من مسـتعمرات الامبراطورية البريطانية (The Sun never sets)ومنـح الهنـد والباكسـتان الاسـتقلال واعلانهما دولة مستقلة عن الأخرى في العـام ١٩٤٧، الا ان الخلافات بقيت عالقة بينهما مما أدى إلى نشـوب نزاعات مسلحة بين الطرفيـن لأكثر من خمسـة عقـود رغم وجود مفاوضـات مضنيـة وجهـود شـاقة وعسـيرة والتوصـل انتهـت الـى التوصل لاتفـاق حول تحديد الحصص في المياه المشتركة في حوض نهـر الاندز فـي العـام ١٩٦٠ نظـراً للتطور التقنـي والصناعـي والزراعي للاسـتفادة من

المياه المشتركة في حوض ذلك النهر ومعالجة حالة التصحر ونقص الحصص المائية بسبب التغيرات المناخية التي يعاني منها البلدين، الا ان مشكلة كشمير لم تحل رغم وجود مفاوضات كبيرة وبالغة التعقيد ويسعى المجتمع الدولي بكل الوسائل الممكنة لحل هذه المعضلة التي تهدد امن واستقرار شبه القارة الهندية ومنطقة المحيط الهندي. وهناك نزاعات مشابهة للصراع الهندي- الباكستاني منها، جود مشاكل ونزاعات في منطقة الشرق الاوسط وما نراه بين العراق وتركيا في قيام الاخيرة على اعتبارها دولة المنبع من جهة وبين سوريا وتركيا من جهة اخرى، ووجود مشاكل بين العراق وسوريا حول المياه المشتركة في حوض الفرات وقيام كلاً من تركيا وسوريا ببناء السدود وإقامة المشاريع والأضرار بحصص العراق المائية المقررة له بموجب معاهدة لوزان الموقعة بين بريطانيا وفرنسا في العام ١٩٢٣ بشان الوضع القانوني للمياه المشتركة بين تركيا والعراق في حوض نهري دجلة والفرات وسوريا حينما كان البلدان واقعين تحت الانتداب البريطاني والفرنسي حيث لا يحق لكل من سوريا وتركيا اقامة أي مشاريع او بناء اية سدود الا بعد اطلاع الحكومة العراقية واعلان الاخيرة موافقتها على اقامة تلك المشاريع انسجاماً مع مبادئ القانون الدولي العام وقد وقع العراق معاهدة ترسيم الحدود وتقاسم المياه المشتركة على نهري دجلة والفرات في العام ١٩٤٦ إذ أكدت المعاهدة على تلك المبادئ والحقوق المقررة له. [٢٢] وهناك نزاعات قائمة على اسس فكرية وسياسية وايدلوجية بحته كما شهدها العالم ابان الحرب الباردة بين دول حلف شمال الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ودول المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي السابق ووجود تلك الاحلاف العسكرية وتنافسها حول مناطق النفوذ في العالم وتباين المواقف السياسية على وفق مصالحها الاستراتيجية بين تلك الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتعاني منطقة شرق اسيا ولاسيما منطقة شبه الجزيرة الكورية بين الجارتين الشمالية والجنوبية منذ انتهاء النزاع المسلح بين الدولتين منذ العام ١٩٥٤، انتهج كوريا الشمالية ببناء قدراتها العسكرية ولاسيما في تطوير ترسانتها العسكرية النووية منذ العام ١٩٧٠ بدعم الاتحاد السوفياتي والصين ورغم المحاولات الكثيرة من الحكومة الكورية الشمالية بأجراء تجارب عسكرية في إطلاق الصواريخ البالسيتية الحاملة للرؤوس النووية عبر القارات منذ العام ٢٠٠٦ ، كتب لها النجاح بعد إجراء ثلاث تجارب لتلك الصواريخ في أواخر العام ٢٠١٢، على اثر ذلك اصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم ٢٠٩٤ في ٢٠١٣/٣/٧ وشدد على التزام كوريا الشمالية بجميع القرارات السابقة بعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها مما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين وانتهاك للقرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) وأعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه بشان تلك التجارب والأنشطة النووية التي تقوم بها كوريا الشمالية وتزيد التوتر في منطقة شبه الجزيرة الكورية وخارجها وانه يمثل تهديداً واضحاً للسلام والأمن الدوليين وانه يتخذ جميع التدابير الممكنة بموجب المادة ٤١ من الميثاق.

التوصيات

تتحمل الدول المسؤولية القانونية الدولية في المقام الأول عن منع نشوب النزاعات وعن حماية المدنيين واحترام مبادئ حقوق الإنسان لجميع الافراد الموجودين على أراضيها والخاضعين لولايتها وعن كفالة تمتعهم بها إستناداً لأحكام مبادئ القانون الدولي العام وميثاق منظمة الامم المتحدة لعام ١٩٤٥ والإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٩، وان كل دولة تتحمل المسؤولية القانونية والاخلاقية تجاه حماية سكانها من الابادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الانسانية، وما يقع عليها في هذا الشأن من التزامات بإنهاء الإفلات من العقاب والقيام بهذه الغاية بتحقيق شامل مع الاشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعية او الجرائم المرتكبة ضد الانسانية او جرائم الحرب او غيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان ووجوب محاكمتهم.

تقديم الدعم الى منظمات المجتمع الدولي في الاسهام في منع نشوب النزاعات المسلحة.

الحاجة الى اتباع نهج شامل في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام، يتألف من تدابير عملية وهيكلية لمنع نشوب النزاعات المسلحة ويعالج اسبابها الجذرية من خلال تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الانسان وحمايتها.

اهمية الانتباه المبكر من الجميع واعني بهم منظمة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية والدول في الحالات التي قد تتفاقم المشاكل او سوء الفهم فتتحول الى نزاعات مسلحة واهمية النظر في تلك الحالات، ويقع العبء الاكبر على الامم المتحدة بما فيها مجلس الامن الدولي من ان تتنبه الى المؤشرات المبكرة للنزاعات المحتملة وان تتضمن اتخاذ اجراءات فعالة على وجه السرعة لمنع نشوب النزاعات او احتوائها او انهائها عملاً بأحكام ميثاق الامم المتحدة، وان منع نشوب النزاعات واستمرارها وتصعيدها وتجددها يشكل ضرورة اخلاقية وسياسية وانسانية تسمو فوق أي مصلحة سياسية وان له منافع اقتصادية لشعوب الارض جميعاً.

ان انتهاج أي استراتيجية ينبغي ان تشمل جملة من الامور منها الانذار المبكر، والوساطة الدولية، والنشر الوقائي، وحفظ السلام، ونزع السلاح العملي وغير ذلك من التدابير التي تساهم في مكافحة انتشار الاسلحة والاتجار غير المشروع بها وتدابير المساءلة في منع نشوب النزاعات في المستقبل وفي تفادي تجدد الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي بما يشمل القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، وفي التمكين من احلال السلام

المستدام وتحقيق العدالة وكشف الحقائق وتحقيق المصالحة، فضلا عن تعزيز عمليات بناء السلام بعد انهاء النزاع على نحو شامل وانها لابد ان تكون تلك العناصر مترابطة ومتكاملة وغير متتابعة.

تفعيل دور مهام لجنة بناء السلام في دعم البلدان الخارجة من الصراعات، وذلك من خلال حشد الدعم الدولي المستمر لتلبية الاحتياجات من القدرات ذات الاهمية الحيوية على الصعيد الوطني.

العمل على مكافحة التحريض على الارهاب بدافع من التطرف والتعصب ومعالجة الظروف المؤدية الى انتشار الارهاب لما يشكل عنصراً هاماً في عدد متزايد من حالات النزاع، وتكملة الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات، وان مكافحة الافلات من العقاب وكفالة المساءلة عن اعمال الابادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الانسانية وجرائم الحرب والجرائم الشنيعة الاخرى لابد ان تتعزز من خلال ما يجري في نظام العدالة الجنائية الدولية، والمحاكم المخصصة والمختلطة، وكذلك الدوائر المتخصصة في المحاكم الوطنية من عمل وملاحقات قضائية على تلك الجرائم، ودعم وسائل نجاح المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لمبدأ التكامل مع الولايات القضائية الجنائية الوطنية على النحو المنصوص عليه في نظام روما الاساسي في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم وضرورة ان تتعاون الدول مع هذه المحاكم وفقاً لالتزامات الدول.

تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام ووجوب ان تزيد المرأة مشاركتها وتمثيلها واسهامها الفاعل في منع نشوب النزاعات وفي جهود الوساطة على قدم المساواة وبصورة كاملة وهادفة.

٩- وجوب ان تلجأ جميع الدول الى تسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية، ومنها المفاوضات الدبلوماسية، والمساعي الحميدة، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية عملاً بأحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ من ميثاق الامم المتحدة.

١٠- تعاني منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ومنطقة امريكا اللاتينية على وجه التحديد من مناطق العالم في بطء وضعف تنفيذ الاليات المبينة في الفصل السابق من ميثاق الامم المتحدة، وهي بحاجة ماسة الى وجود ترتيبات اقليمية ووكالات متطورة بإمكانيات متعددة الجوانب في حفظ السلام والامن الدوليين رغم ان النظام الداخلي لمنطقة امريكا اللاتينية له تجارب كبيرة تتعلق بالدبلوماسية الوقائية الا ان منظمة دول امريكا اللاتينية تحتاج الى دعم كبير من وتنسيق عالي المستوى مع منظمة الامم المتحدة، اما جامعة الدول العربية فتعاني من ضعف كبير في مواجهة النزاعات المسلحة وحل المشاكل العالقة لوجود اختلاف في الرؤى وتنفيذ الاليات هذا فضلًا عن عدم وجود نص قانوني يسمح بأجراء تعديلات على ميثاق الجمعة العربية مما جعلها في موضع الضعف

فـي مواجهـة التحديـات والظروف السياسـية المعاصرة وانهـاء النزاعات وعدم وجود رؤيا واضحـة مسـتقبلية في منـع النزاعـات وعدم تجددها بعد انتهائها.

١١- تعزيـز دور المؤسسـات الاكاديميـة في رفد الاطـراف المعنيـة بالدبلوماسـية الوقائية مـن ابحاث علمية لمـا تضطلع به من دور مهم في تنفيذ الحاجـات والتكاليـف الاجتماعية في منع المواجهات المسـلحة من تبصير وارشـاد الحكومـات والمجتمعات البشـرية، ويقع على منظمـة الامم المتحـدة دور كبير من دعم مالي للصنـدوق الخـاص بتلـك المؤسسـات ورفـد الخبـراء والباحثين في تقديم الجهـود الاقليمية المكرسـة في تقديـم الحلـول لجميع المسـائل الخاصـة بمنع نشـوب النزاعات المسـلحة في مناطق الصراع.

الخاتمة

تعتبر الدبلوماسـية الوقائية مـن المواضيع المهمـة والحديثة فقد أطلق عليهـا الأمين العام الأسـبق (داك هامرشـولد) فـي العـام ١٩٦٠ بالوقائية نظرا للظروف الدولية المعاصرة لفترة الحـرب الباردة وما افرزت من نتائج سياسـية معقـدة على العالـم، ان ما تم بيانـه في إمكانية نجاح الدبلوماسـية الوقائية والعقبات التي تقف في تحقيق المهام الجسـام التـي تقع على الأمم المتحـدة فـي منع نشـوب النزاعات المسـلحة وإنقاذ المجتمعات البشـرية من ويلات الحرب هو كفيل بتوافر الرغبة الجادة والنوايا الحسـنة للدول في ان تمضي في السـير قدما إلى تحقيق ذلك الهـدف النبيل، لان الدول هـي التي تدعم مقومات النجـاح ولابد من توافق تلك الإرادات السياسـية للحكومات إذ ان الدول هي من تخلق القواعـد القانونية الدولية واضفاء صفة الالتزام بوجوب تنفيذها وعدم الاخلال بها هذا من جهة، ومن جهة اخـرى ان على الحكومات ان تنتهج السـرية التامة في عقد المفاوضات الدبلوماسية بيـن الاطراف المتنازعـة والتوصل الى حلول توفيقية لإنهاء الازمة بعيداً عن مسامع وانظار وسـائل الاعـلام المختلفة بغية منـع الاطراف المسـتفيدة مـن النزاع من وضـع العقبات امام عملية السلام ونزع فتيل الازمة، ووجود قناعة تامة لدى جميع الدول من ان السلام هو ضرورة حتمية ملحة للحكومات والشعوب في بناء تنمية مسـتدامة في العالم وتحقيق الرفاهية من خلال وجـود بيئة تحتضن مبادئ السـلام والتسـامح بيـن البشـر على اختـلاف ثقافاتهـم واعراقهم واجناسهم واديانهم وشرائعهم المختلفة.

المصادر العربية المعتمدة في كتابة البحث

تيـري ليـن كارل، مخاطـر الدولـة النفطيـة: تأملات في مفارقة الوفرة، بغداد ٢٠٠٧.

د. عصام العطية، القانـون الدولي العام، بغداد ٢٠٠٦.

د. صــلاح ياســين داوود، و د. فخــري رشــيد المهنا، المنظمات الدولية، بغداد، ٢٠٠٧.

د. صــلاح الدين عامر، مقدمة لدراســة القانون الدولي العام، القاهرة ٢٠٠٣.

نجدة صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، بغداد ١٩٨٤

المصادر الاجنبية المعتمدة في كتابة البحث

1-Allan Gerson, Israel The West Bank And International Law, London, England 1978.

2-Anaa Trosborg, Resolving The Conflict.

3-Abdulsalam A. Majali Jawad A. Anani and Munther J. Hadded. Peace-making. The inside story of the 1994- Jordanian – Israel Treaty .

4-Foreign Affairs, The Tea Party and America Foreign Policy 2011.

5-Eg. Wagner Petersen 1988. A negotiation is an Interactive between at least two parties 1986.

6-Karen A. Mingst and Jack L. Synder, Essential Reading in World political, 5th Edron. New york. USA

7-Leon Gordenker. The United Nations in International Politics, United States of America 1971.

8- O.B Kopeukan . Talking Politics in English, Moscow 2014.

9-Sudhir T Devore, Swaran Singh, Reena Marwah 2014. Indian and GCC countries Iran and Iraq, Emerging Security perspectives.

قرارات مجلس الامن الدولي المعتمدة في انجاز البحث

1-Resoulution 781(1992), adopted by security council at its 314 meeting on October 1992.

2-Resoulution 793(1992), adopted by security council at its meeting on 30 November 1992.

3-Resoulution 890 (1993), adopted by security council at its meeting on 15 December 1993.

4-Resoulution 1625 (2005), adopted by security council at its 5261 meeting on 14 September 2005.

5-Resoulution 1929 (2010), adopted by security council at its meeting on 2010.

6-Resoulution 2105 (2013), adopted by security council at its meeting on 5 June 2013.

7-Resoulution 2094 (2013), adopted by security council at its 6932 meeting on 7 march 2013.

8-Resoulution 750 (2015), adopted by security council at its meeting on 21 August 2015.

9-Resolution 2282 (2016) adopted the Security council at its 7686th meeting on 27 April 2016.

القرارات الصادرة مــن الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمدة في انجاز البحث

١-Resolution adopted by the General Assembly ٦٦١٢٦, prevention of an arms race in outer space.

٢-Resolution adopted by the General Assembly on ٢٠٠٩, ٦٤١٥٤. Transparency in Armaments.

قرارات محكمة العدل الدولية في انجاز البحث

١-International Court of Justice, No.١٧٠/٢٠١٢ on May ٢٠١٢.

التقارير الرسمية

1-Supplement to an Agenda for peace; position paper of the secretary – General on the occasion of the Fifteen anniversary of the United Nations, A/50/60/S/1995/1. Security council, Fifteen year.

2-Preventive Diplomacy; Delivering results, report of Secretary – general ,printed at the United Nations, New York 11-48586- September 2011-5,000.

3-Reports on Dokdo Island, Ministry of Foreign Affairs and Trade, Republic of Korea 2012. 09.20

الهوامش

1-Kopeukaw O.B, Talking Politics in English , Moscow, 2014,page 44- 56.

2.United Nations Department of Political Affairs-Preventive Diplomacy on 21/10/2014. Preventive Diplomacy and Conflict Prevention: Obstacles and Opportunities , Steven A. Zyck and Robert Muggah, PRDU, Derwan Collage, University of York, Heslington, York Yo10 5DD, UK.

٣- راجــع احكام المادة ٣٨ من النظام الاســاس لمحكمة العدل الدولية الدائمة.

٤. راجــع احكام المادة ١٣ من عهد عصبة الامم المتحدة في العام ١٩١٩

٥. راجــع الفقرة الثالثة من المــادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة.

٦. انظر الفقرة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة.

٧- د. عصـام العطيـة، ص ٥٨٣ ومـا بعدهـا، بغـداد ٢٠٠٦.

(see, eg. Wagner/Petersen 1988). The following definition presented by Lampi(1986,9) capture the main aspect: A negotiation is an interactive between at least two parties who have conflict interests, at least one mutual problem, and who are in the process of looking for a solution to the problem(s) and/ or resolving the conflict. Anna Trosborg.

٨- مقابلة مع د. محمد الحاج حمود وكيل وزارة الخارجية السابق للشؤون القانونية والعلاقات السابق في مقر وزارة الخارجية بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٦.

٩- د. صلاح الدين عامر، ص ٩٢٥ وما بعدها، القاهرة ٢٠٠٣. و BBC News in. ٢٠١٥/٢/١٥

١٠- راجع مذكرات السـفير الامريكي في بغداد السـير (والدمـار غولمـان) من ١٩٥٤ الـى ١٩٩٥. نجدة صفوة ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب، بغداد،١٩٨٤،ص ٢٣٥ وما بعدها.

11-Isreal The West Bank and International Law, (Allen Gerson),London 1978, page 55-62.

12-Peacemaking. The Inside Story of the 1994 –Jordanian –Israeli Treaty, Abdul Salam A. Majali Jawad A. Anani and Munther J. Haddad. With a foreword by HRH Prince EL Hassan Bin Talal of Jordan, p 53

١٣- د. صلاح الدين عامر، مصدر سابق.

١٤- د. عصام العطية، مصدر سابق.

15- Supplement to an Agenda for peace: position paper of the secretary –general on the occasion of the Fiftieth anniversary of The United Nations, A/50/60 S/1995/1. Security council, Fiftieth year.

16- Resolution 794 (1992) Adopted by the Security Council at its 314 meeting on December 1992

17- Resolution 781 (1992), Adopted by the Security Council at its 3122nd meeting, on October 1992.

Resolution 793 (1992) adopted by the Security Council at its 3144 meeting, on 30 November 1992.

Resolution 890 (1993) Adopted by the Security Council at its 3323rd meeting, on 15 December 1993.

18-Resolution 2282(2016) adopted by the security council at its 7680th meeting, on 27 April 2016.

-Karen.A Mingst and Jack L. Snyder. 5th edition. Page 101. New Yourk. 2016.

19-Resolution adopted by the General Assembly on December 2009, 64/54. Transparency in Armaments.

Resolution adopted by the General Assembly, 66/60 Report of The Disarmament Commission.

20-Resolution adopted by the General Assembly 66/26.Prevention of an arms race in outer space.

٢١- راجع د. عصام العطية، مصدر سابق، ص ٣٤-٤٦.

د. صلاح الدين عامر، مصدر سابق، ص ١٠٤ .

22-Resolution 1929 (2010), 2105 (2013) on 5 June 2013.

23- Supplement to an agenda for peace: Position paper of the Secretary – general on the occasion of the fiftieth anniversary of the United Nations /A/50/60/S/1995. 25 January 1995. English

24- Ozden Bilen, Turkey and Water issues in the Middle East, , 2014, page 179-198.

-India and GCC countries Iran and Iraq, Emerging Security perspectives, Sudhir

25- Charles Glaser, Foreign Affairs, The Tea Party and American Foreign Policy, page 59 – 91, 2011, Volume 90, Number 2.

-لمزيد من التفاصيل راجع تيري لين كارل (مخاطر الدولة النفطية)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٨ وما بعدها.

26- BBC News, Russia makes renewed bid for contentious Artic regions, 6/8/2015.

27- Resolution 2094 (2013), Adopted by Security Council at its 6932nd meeting, on 7 March 2013.

28- (LEAD) Collective action needed to handle evolving threats: UN official, Yonhap News Agency.

الوكالات الاعلامية الاجنبية

1-BBC NEWS. 2015.

2-UN Official, Yon hap News.2015.

الدبلوماسية البرلمانية

(المعنى ، الأهداف ، كيفية العمل)

أ.م.د. عماد الشيخ داود (*)

المقدمة

تعد الدبلوماسية البرلمانية من الممارسات المرتبطة باهتمامات السلطة التشريعية على صعيد العلاقات الخارجية ما بين دول العالم ، التي برزت على شكلها المعهود جراء تطور العمل البرلماني في المرحلتين الحديثة، والمعاصرة منذ بداية تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي IPU ابان العام ١٨٨٩ ، والكامن سبب انشاءه الأول للمساعدة في حل النزاعات الدولية ؛ ليكون له الدور المؤثر عالميا في الحقب اللاحقة لاسيما دوره المؤثر في أنشاء محكمة العدل الدولية، فضلا عن العديد من المهام الاخرى الجديرة بالاعتبار..

ولعل الدور الأبرز لاهتمام البرلمانات بقضية العلاقات الخارجية يأتي عندما يكون الشأن الخارجي موضع نقاش تحت قبة البرلمان سواء داخل اللجان البرلمانية (كافة) ، او اثناء الجلسات العامة .. كما تأتي أهمية الدبلوماسية البرلمانية عندما تشارك البرلمانات في أعمال المجالس البرلمانية الإقليمية ،او الدولية ، وكذلك اجتماعات المنظمات الدولية .

إشكالية الدراسة :

من خلال المتابعة للعمل البرلماني العربي وعلى الرغم من انتظام العديد من البرلمانات العربية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، مازالت موضوعة الدبلوماسية البرلمانية تعد من المصطلحات المبهمة للعديد من أعضاء السلطة التشريعية العربية والعاملين في الادارات البرلمانية ، وكذلك بالنسبة للحكومات التي تجد بعض الآراء داخلها ان المهمة الدبلوماسية تنحسر في صلب آليات عمل وزارة الخارجية وهي وظيفة بعيدة عن عمل البرلمان .. ما جعل المهمة البرلمانية على الصعيد الإقليمي والدولي من المهام الضعيفة والمتراجعة ذات التأثير غير الملموس في ظل المعاناة العربية جراء العديد من الأزمات ، الامر الذي يستدعي الاهتمام بهذه المهمة التي تعد في صلب العمل البرلماني ؛ لاسيما من خلال محاكاة تجارب دول البسيطة التي اهتمت بها ونجحت نجاحا كفؤا في إيجاد الحلول لأزماتها ما يجعل السؤال المحوري للبحث

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين / دكتوراه في السياسات العامة

يدور حول الآتي :

ما مـدى الاهتمام بالدبلوماسـية البرلمانية التي تعـد اليوم ثالـث مهـام البرلمان بعد التشـريع والرقابة؟

وهو التسـاؤل الذي ينطـوي على مجموعة من الاسئلة الفرعية آلاتية :

ماذا نعنـي بالدبلوماسـية البرلمانية وعلى ماذا تعتمد في بروزها ؟.

ماهي الاهداف التي تبتغي الدبلوماسية البرلمانية تحقيقها كرافد مهم في السياسة الخارجية ؟.

وعلـى مـاذا تعتمد عوامـل فعاليتهـا ؟ وماهي خصائصها ؟

وماهـي اليات عملها في ضوء قـراءة التجربة الدولية ؟

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى توضيح فكرة الدبلوماسية البرلمانية ، وتسليط الضوء على توسع مفهومها بالتزامن مع انتشـار افكار وممارسات التحول الديموقراطي ؛ المرتبط بها ارتباطا وثيقاً برؤية الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة SDGsولاسيما الأهداف ١٦ و ١٧ منها .

فرضية الدراسة :

يعتقـد عـدد مـن المعنيين بالدراسـات البرلمانية والسياسية الخارجية بأن الدبلوماسية هو فعل المؤسسة الدبلومـاسية الرسمية حصراً دون باقـي المؤسسـات الأخـرى ، في الوقت الـذي أثبتت فيـه التجربة الدوليـة بأنه في ظل المتـــغيـرات الداخليـة والدولية ، والتطور الحاصل في مهام البرلمان أصبح من اليسـير إيجاد المنافذ لحل المشـكلات عند انسداد السبل الدبلوماسـية الرسمية ، ما يفسـح المجال رحبا للاهتمـام بالدبلوماسـية البرلمانيـة ومنحهـا الفرصة للتقدم في مضمارها.

في معنى الدبلوماسية البرلمانية

تذهب الدراسات المعنية بموضوعة الدبلوماسية البرلمانيـة إلـى ان الفكرة في أساسـها ليسـت بطارئـة علـى الممارسـة السياسـية بـل تعود الـى العام ٢٠٥ ق.م ..ثم تبلـورت عبر الحقب التاريخيـة حتـى أضحت ضمن صلـب العمل البرلمانـي في عالم اليـوم ليعتمد ظهورها على محورين أساسيين [١] :-

الأول / محـور الجهـات الفاعلـة ومـن أهمها ((المشـرعون المدركـون لأهميـة التداخـل الدبلوماسـي ، الأحـزاب ذات التنظيم القانوني الرصين والمؤمنة بالديموقراطية ، البرلمانات الوطنيـة والإقليميـة ، التجمعـات البرلمانيـة الدوليـة وفـي مقدمتهـا الانتظـام فـي الاتحاد البرلماني الدولي))

الثاني / محور طبيعة الممارسـة التي قد تكون رسـمية وغير رسمية ((على الصعد المحلية ، والاقليمية والدولية)) عندما تكون المشـاركة علـى الصعـد المحليـة عبـر تدقيق السياسـة الخارجية للحكومـة «كما هو الحال في مجلس العمـوم البريطاني»أو عبر شـراكتها في دورة السياسـات العامة ما يضفي الشـرعية والوزن السياسـي على تلك السياسات[٢].. لينسحب ذلك معرفيـاً لبنـاء أواصـر العلاقات علـى الصعد الاقليميـة ، والدولية إنطلاقاً من مصلحة الدولة في المقام الأول .

وبالتأسيس على ماتقدم نجد ان الدبلوماسية البرلمانية كمصطلح تتباين الآراء في تفسيره حاله حال بقية مصطلحات الدراسات الاجتماعية .. لكن ينحى الميل غالبا إلى بعض التعريفات الاكاديمية التي درست الموضوع بروية ومن زوايا متعددة التي منها التعريف الذي يقول بأن الدبلوماسية البرلمانية هي[٣]:-

« مجموعة التدخلات البرلمانية المنظمة وفق إستراتيجية معينة لدى هيئات أجنبية ، لوقف التأثير أو إعاقة ما لا يتوافق مع الأهداف الوطنية»

وهو التعريف الذي يبدو للوهلة الأولى على انه تعدي على عمل وزارة الخارجية من ناحية او انه ينطوي على أعمال الإعاقة ووقف التأثير للأعمال التي لا تتوافق مع الأهداف الوطنية حسب.. لكن تشريحه العملاني وتفكيك مضامينه حتى لبها،يمنح الدلالة على ان حقيقته تتضمن التكامل التام مع عمل وزارة الخارجية والتعاون مع الهيئات الاجنبية المماثلة وهو ماأثبتته التجربة الدولية بما يمنح الدارس المعرفة الكافية على إن المصطلح حي وفاعل على نحو مؤثر لا لبس فيه[٤].. فمنذ المصادقة البرلمانية على اتفاقية العام ١٩٦١للعلاقات والحصانات الدبلوماسية ترسخت العلاقة بين البرلمانات ووزارات الخارجية على نحو عميق وبدأت الدبلوماسية البرلمانية بشق طريقها كمسار جديد لها أهدافها الواضحة في الدبلوماسية الموازية كما سيتضح في النقطة التالية ..

أهداف الدبلوماسية البرلمانية

في ضوء ما تقدم والتعريف الذي تتبناه هذه الورقة وما قالت به الدراسات الخاصة بالدبلوماسية وكذلك بالعمل البرلماني الديموقراطي .. تم التعاهد على تحديد أهداف الدبلوماسية البرلمانية بعدها مسارا جديدا للدبلوماسية الموازية الرافدة للعمل الدبلوماسي الحكومي بهدفين هما :

ترقية الديموقراطية التشاركية .. خاصة وان الدبلوماسية البرلمانية تعد المهمة الثالثة للبرلمان بعد التشريع والرقابة ..فضلاً عن إنها تعبر عن الإرادة الشعبية لكونها مصدر السلطة في الأنظمة الديموقراطية من ناحية وتترجم الممارسة الديموقراطية التي تبنى عليها العلاقات الدولية المعاصرة من ناحية أخرى [٥].

تعزيز السلم والأمن الدوليين .. لاسيما وان ميثاق الأمم المتحدة تحدث طويلا عن الدبلوماسية الوقائية،والوساطة لمنع النزاعات ،بعدها أكثر الوسائل فعالية في الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الصراعات الدولية ؛وما ينجم عنها من كلف اقتصادية هائلة فضلا عن عواقبها وأثارها غير الحميدة التي تعرقل السلم والأمن الدوليين طبقا للنص الآتي :

«وتضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في منع الصراع باستخدام الدبلوماسية ومكاتب المساعي الحميدة والوساطة. ويُعد المبعوثون الخاصون والبعثات السياسية في الميدان من الوسائل التي تستخدمها المنظمة في نشر السلام»[٦]

في ذات السياق حدد احد الباحثين أركان عدة للدبلوماسية البرلمانية على أنها[٧]:

السلوك السلمي لتحقيق أهداف الدولة .

النشاطات التي تمارسها السلطات التشريعية في الإطار الدولي.

أحد أنواع الدبلوماسية الجماعية المعلنة.

منبر عالمي لتبادل الآراء والتعاون بين الشعوب.

وهي الأركان التي تبين الحيز الذي تعمل في مجاله الدبلوماسية البرلمانية بغية تحقيق أهدافها المتوخاة .

عوامل الفعالية

أن أعمال الأهداف المشار اليها في المحور السابق تتوقف على عدد من العوامل التي تسهم في نجاح فعالية الدبلوماسية البرلمانية ومنها :

حجم وسعة البرلمان/ اذ كلما ازداد عدد الأعضاء تزداد احتمالية وجود المهارات والخبرات التي تسهم في حل الصراعات وتحييد الأزمات من خلال الوسائل غير التقليدية لحل المنازعات .. على ان لايفهم مما سبق بان البرلمانات الصغيرة الحجم غير قادرة على حل المنازعات بل تتوفر في الكثير من الاحيان خبرات نادرة في الكثير من هذه البرلمانات ومنها البرلمان اللبناني كانموذج عربي على سبيل المثال لا الحصر [٨]

الموارد المالية / جراء ما تشكله الموارد المالية المتاحة من مجال لكي يضطلع البرلمان بمهامه في مضمار الدبلوماسية البرلمانية[٩]

تاثير الراي العام في السياسة الخارجية / الأمر الذي يبرز للعيان عند وفاء النائب لمضامين عقد الوكالة النيابية الذي منحه اياه الجمهور ،بعده جزءا لا يتجزأ عن المجلس النيابي الحاصل بمجموعه دون أستثناء على تفويض الشعب كوحدة جماعية[١٠]..

تطور تقنيات الاتصالات الدبلوماسية / نظرا لما احدثه التطور الهائل في حقل الاتصالات من منعكسات سمحت ببروز انواع متعددة من الدبلوماسية الموازية ومنها الدبلوماسية البرلمانية[١١] ..

الذهاب الى تدويل القضايا المحلية / وهو ما يعبر عنه طغيان الاهتمام الشعبي والنخبوي بالقضايا الدولية .. وكذلك قبول المشاركة الدولية في إدارة الأزمات الداخلية[١٢].

أثر الضاغط الاقتصادي على العلاقات الدولية / وهو المظهر الواضح للعيان دوما .. حين يخضع القرار السياسي للهيمنة الاقتصادية .

توفر البيانات والادلة / اذ يعد توفر البيانات والادلة عاملا مهما في نجاح السياسات العامة مما ينعكس أيجاباً على الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها واحدة من اهم دلالات نجاح او اخفاق السياسات[١٣] ..

كما تتوقف الدبلوماسية البرلمانية على عوامل ثانوية اخرى مثل وجود اللغة المشتركة بين الاطراف ، والقرابة التاريخية والثقافية وما الى ذلك .

خصائص الدبلوماسية البرلمانية

من خلال دراسة موضوعة الدبلوماسية البرلمانية والاطلاع على أهدافها وعوامل فعاليتها تتجلى امام المتابع الخصائص التي تتميز بها موضوعة بحثنا والتي ترتكز على خاصيتين أساسيتين :

الاولى / القائمة على اساس التعددية /

تتأكد أهمية الدبلوماسية البرلمانية من خلال قوة وسلطة البرلمان في أغلبالأنظمة السياسية لطرح وجهات نظر الشعب والدولة لنظرائهم البرلمانيين من دول العالم الأخرى.وبشكل

عام ترجع أهميــة الدبلوماســية البرلمانية لعدد من الأســباب, وهي تمتــع البرلمانيين بتفويض أدبــي وقانوني وثقــة من قبل شــعوبهم, وقدرة البرلمانييــن للاضطلاع بدور مهــم في تحقيق أهداف السياســة الخارجية, وكذلك قدرتهم على التأثير على مراكز صنع القرار المعنية برســم السياسة الخارجية، وهذا التأثير يتفاوت من بلد لآخر وفقا لما تتمتع به البرلمانات من ســلطات حسب دساتير دولها[١٤].

الثانية /القائمة على أساس الإشهار والشفافية

تعتبــر مســألة الحصــول علــى المعلومــات البرلمانيــة واحــدة من أهــم المتطلبات لنجاح عمــل البرلمانــات وقدرتهــا علــى التفاعــل مــع جمهورهــا ، التــي بنقصها يتــم الحد من القدرة علــى إشــراك المواطنين فــي العملية التشــريعية. فنقــص المعلومــات علــى المواقع الإلكترونية البرلمانية، مثل ســجلّات التصويت والمناقشــات، يقلّل قدرة المواطنين علــى فهم المعلومــات البرلمانيــة والانخراط بشكل فعّال مع البرلمانيين،ذلك لأن محدوديّة الحصول على المعلومات البرلمانية قد تؤدّي إلى اســتخدام طرق أقــلّ فعاليّة لمراقبة الأداء البرلمانــي وهــذا مــا ينعكــس بالســلب على التفاعل المشــترك الداخلي الــذي يعد القاعدة الرصينــة لفاعليــة الاعضــاء علــى الصعيد الدولــي[١٥]. وهــي الخصائــص التــي يمكن تلمسها في أساســيات عمل الاتحاد البرلماني الدولــيIPU والاســتراتيجيات التي يطرحها المتمثلــة بالقيم الجوهرية القائمة على أســاس (التضامن ، الاحترام ، الشــمولية ، المساواة والاســتقامة)[١٦].. التــي تمنــح الدبلوماســية البرلمانية مزاياها المتعددة .

كيف تعمل الدبلوماسية البرلمانية

اهتــم العديد مــن الباحثين بدراســة آليات عمل الدبلوماســية البرلمانية المختلفة عن اطر عمل الدبلوماســية الرســمية ، الأمر الذي يســتدعي من أركان الدبلوماســية البرلمانيــة العمل على الصعيد الداخلي من اجل تنسيق الجهود الداخلية كما في المرتسم أدناه أذ يتطلب الأمر في البلد(أ) على ســبيل المثال التنسيق التام بين (الجمعيات بضمنها الأحزاب السياسية) وأعضاء البرلمان مــن طرف وبيــن الحكومة مــن الطرف الآخر بغية جعل جهود الدبلوماســية البرلمانية تصب في صالــح المصلحــة العامة وهو مــا يقتضي وجود أسلوب تشــاركي في إدارة الحكم ودورة السياسات العامة[١٧] تُدعم الداخل وتمنح السلطة التشريعية قوة لبناء علاقاتها على أسس متوازنة مع البرلمانات الأخرى .

أمــا على صعيــد البرلمانــات الاتحاديــة فخير من يوصف آليات عمل الدبلوماســية البرلمانية الأخذ بنظــر الاعتبار انموذج العمل المتبع في الاتحــاد الأوربي ،كما في المرتســم أدناه حيث تكــون العلاقة داخل البلد (أ) كما هو معهود في المرتســم الســابق ، لكنه على صعيــد الارتباط بالبرلمان الأكبــر وهو البرلمان الاوربي تكون العلاقــة متوازنة وتنســيقية علــى نحو مختلف سواء أكانت مع دول الاتحاد الأوربي او الدول الأخــرى وذلك لمكانــة وصلاحيــات البرلمان الأوربــي القانونية بموجب اتفاقية ماســترخت لعام ١٩٩١[١٨].

ولعل أفضل ممارســة برلمانية تعكس استخدام كلا الأنموذجيــن تظهــر فــي الدور الــذي لعبه البرلمــان الألبانــي فــي مســعى لحشــد التأييد للاعتــراف بدولــة كوســوفو، حيــث اســتخدم عضويته في العديد من المنظمات الدولية لحشد التأييد للاعتراف بها كدولة مستقلة، وكذلك لعب

دوراً مماثلاً لحشد التأييد اللازم من برلمانات الدول الأوربية حتى تم التصويت لصالح أهلية ألبانيا لأن تكون دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوربي[١٩].

كما تتوقف آليات عمل الدبلوماسية البرلمانية على طبيعة الإدارة البرلمانية (لاسيما الجهاز الفني ، والإداري) الذي ينبغي أن يقوم بواجباته بحيادية وفقا لقواعد السلوك الوظيفي وما تحدده الأنظمة واللوائح جراء ما يمتلكه من خزين معرفي لعمل السلطة التشريعية .

الخاتمة :

استعرضنا في الصفحات السابقة مفهوم الدبلوماسية البرلمانية التي تعد نمطا من انماط الدبلوماسية الموازية غير التقليدية ، وتعرفنا على أهدافها ، وعوامل فعاليتها ، فضلاً عن خصائصها ، وآليات عملها في محاولة سريعة للتعريف بهذا المصطلح الذي أصبح اليوم على قدر كبير من الأهمية ؛ ما يلزم هذه الورقة لحوصلة موضوعها بالاتي :

تعد الدبلوماسية البرلمانية ممارسة داخل الدولة الديموقراطية ، تقع المسؤولية الاولى للقيام بها على المشرعين ، والملاكات الفنية والإدارية في السلطة التشريعية المؤهلة و المدربة تدريبا عاليا على العمل البرلماني الناجح ، وكذلك مراكز الدراسات البرلمانية، فضلاً عن لجان تنسيقية برلمانية معنية بالموضوع مع (السلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، بالإضافة الى المجتمع المدني ، وقوى المجتمع الأخرى)..

وهي بماهيتها لا تشكل بديلا عن الدبلوماسية الرسمية كما تدعي بعض الآراء بل تأتي كممارسة واعية مكملة لها ، بالاستفادة من الإمكانات التي يتمتع بها البرلمان ، وشبكة العلاقات التي تربط برلمانات العالم فيما بينها وفقا لما أثبتته التجربة الدولية في هذا المضمار

للدبلوماسية البرلمانية أثر كبير على بناء علاقات دولية كفئة ، وهي بذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بعمل اللجان البرلمانية ، التي ينبغي إن يكون أعضائها من النواب أصحاب الخبرة الواسعة في مجال اختصاص لجانهم وكذلك على دراية تامة بالمعاهدات ، والبروتوكولات ، وبقية الوثائق الدولية ، التي تنظم العمل بين دولتهم التي يمثلون شعبها تحت قبة البرلمان ، وبين بقية الدول والمؤسسات الدولية .

أن الدبلوماسية البرلمانية هي أداة من أدوات التشاركية في إدارة الحكم التي تلزم اعضاء البرلمان العمل بجد ضمن كل مفصل من مفاصل دورة السياسات العامة التشاركية (تحديد المشكلة ، التحليل ، الرسم ، التنفيذ ، التقييم ، التقويم / و القائمة على مبدأ من أسفل الى اعلى) والعمل على استيعاب الحاجات ، وتقديم الأولويات.. ذلك لان التحرك على الصعد الدولية تتطلب فهما دقيقا للداخل (الذي منحشعب الدولة فيه النائب وكالته لتمثيله) وسعيا غير منقوص للتعرف على حجم الامكانات ، والفرص في بيئة العمل الوطنية .. أذ لا دبلوماسية برلمانية حقيقية من دون خلفية معرفية كافية (قوامها الادلة والبيانات) تمنح النائب القدرة على الحركة في المحيط الخارجي من أجل تحقيق المصلحة العامة لبلده.

تعد المشاركة (بالوفود البرلمانية الخارجية والمفاوضات التي يقوم بها أعضاء السلطة التشريعية في المحافل الإقليمية ، والدولية، فضلاً عن ما يجري على الصعد الثنائية) أولوية وطنية بالغة الاهمية ينبغي منحها الاهتمام الكافي والاخلاص منقطع النظير من قبل اعضاء الوفد المعني بغية تحقيق المصلحة

العليا للبلاد .. فهي ليست من قبيل السفرات الترفيهية ، ولا للاستمتاع بما تحويه المنتجعات السياحية (التي تجرى فيها المفاوضات غالبا) من مرافق ترويحية ، التي تثير اهتمام بعض اعضاء الوفود أكثر من اهتمامهم بالمهمة التي أوفدوا من اجلها . ما يجعل الطرف المفاوض على الجهة الاخرى يجني الكثير من المكاسب على حساب مصلحة البلاد وشعب الدولة ومواردها .

عند اعتماد السلطة التشريعية الدبلوماسية البرلمانية كوظيفة ثالثة لاسيما في الدول الهشة والحديثة التحول نحو الديموقراطية ، وكذلك الدول التي تعاني من الأزمات أو حاله ما بعد النزاع ؛ يجب على البرلمان أن يكون أكثر يقظة في تدقيق أنشطة الشركات القائمة على إدارة الثروات وكذلك المنظمات الدولية وتقديم مداخلات في مداولاتها ، ولاسيما تلك التي تستثمر في البلاد أو تقدم المنح والمشاريع الى جمهوره . على وفق آليات رقابية محكومة بالقانون ، متناهية النزاهة ، لا تؤثر ولا تؤخر من أنشطة تلك الشركات او المنظمات في تقديم خدماتها أو العون الى محتاجيها .. من اجل مبتغى واحد ورئيس قوامه ضمان وصول العون التام الى أصحاب الحاجة الأكثر اضطرارا .

بعد أخفاق العديد من الدول في تطبيق أهداف الألفية من أجل التنمية (MDGs)) ٢٠٠٠-٢٠١٥ ، والولوج المتعثر الى الحقبة الجديدة ٢٠١٥-٢٠٣٠ المسماة حقبة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تعد الدبلوماسية البرلمانية واحدة من اهم أدوات أعمال أهدافها الـ (١٧) .. يقتضي الأداء البرلماني الناجح العمل على التمكين الفعال للأعضاء بصدد تلك الاهداف الأساسية لبناء دورة السياسة العامة الشاملة ،وكذلك لمد علاقات التعاون مع دول البسيطة . أذ يعد عدم الالمام التام بأهمية هذه الأهداف نقصاً لدى الجهاز التشريعي ، يعيق الجهود الداخلية للارتقاء والنهوض بحالة المجتمع لما هو أفضل من ناحية ، ويعرقل افاق التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة من ناحية اخرى .

في نهاية المطاف نأمل ان تكون هذه المساهمة المقتضبة بادرة متواضعة للفت عين عناية الباحثين الى موضوع الدبلوماسية البرلمانية الذي يعد من الموضوعات ذات الاهمية القصوى لتفعيل العمل البرلماني على المستوى الداخلي والدولي للدول .. والله ولي التوفيق .

الهوامش :

1. On the Value of Parliamentary Diplomacy. Fiott, Daniel. Apr 2011, Madariaga Paper, pp. 1-5.

٢. شراكة المجتمع المدني المحوكم في دورة السياسات العامة. عماد الشيخ داود. العدد ٢ ٢٠١٧، دراسات البيان، صفحة ١٧.

٣. عيسى بورقيبة.الدبلوماسية البرلمانية وأسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية / رسالة ماجستير. الجزائر : جامعة وهران، ٢٠١٥. صفحة ٤٣.

٤. بلال شرارة.دور وعمل الامانة العامة للشؤون الخارجية (لجان الصداقة -الدبلوماسية البرلمانية). بيروت : البرنامج الانمائي للامم المتحدة، ٢٠٠٨. صفحة ٤.

٥. مجموعة من الباحثين.البرلمان في الدول العربية. بيروت : المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، ٢٠٠٧. الصفحات ١٨ -١٥٧ .

٦. الامم المتحدة. [متصل] ٢٠١٨. http://www.un.org/ar/sections/what-we-do/maintain-international-peace-and-security/.

٧. راشـد أحمد الرشيد.الدبلوماسـية البرلمانية: الأهداف والآليـات والأدوار. المنامة : معهد البحرين للتنمية السياسيّة، ٢٠١٧. صفحة ١٤.

٨. رغيـد الصلـح. الدبلوماسـية البرلمانيـة. [متصـل] https://www.agora-parl.org/ .٢٠١٨ ldblwmsy--٢/sites/default/files .lbrlmny-d_-rgyd-lslh.pdf

٩. محمـد حنين. تفعيل الدبلوماسـية البرلمانية.. العوائق والرهانـات . مغـرس (محـرك بحـث اخبـاري). [متصـل] ١ ١, ٢٠١١. https://www. .١٢٣٤٨٩/maghress.com/almassae

١٠. عصـام سـليمان .مدخـل الـى علم السياسـة. ط٢. بيروت : دار النضال، ١٩٨٩. صفحة ٢٤١.

١١. صالح, سليمان.استخدام وسائل التواصل االجتماعي في الدبلوماسية العامة. [Online] https://units. imamu.edu.sa/Conferences/smumc/Documents/٪D٨٪.A٧٪D٨٪AF٪D٩٪٨٤ ٪D٩ ٪٨٤ ٪D٩ ٪B٣ ٪D٨ ٪٨A ٪D٩ ٪٨٥ ٪D٨ ٪D٩ ٪A٧ ٪D٩ ٪٨٦ ٪٢٠ AD.٪D٨٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪B٥٪D٨٪ .pdf

١٢. الصـادق, عـادل عبد.الديموقراطيـة الرقميـة. [Online] المركـز العربـي لابحـاث الفضـاء الاليكتروني , ٢٠٠٩. https://books.google. com.tr/books?id=meJfDwAAQBAJ&٪dq=٪D٨&lpg=PA٢٠٠٩&pg=PA٢٠٠٩ ٨٤٪٨A٪D٩٪D٩٪٨٨٪AF٪D٩٪AA٪D٨ D٪B٦٪D٨٪٨٢٪D٩٪٨٤٪D٩٪A٧٪D٨٪+ D٩٪A٧٪D٨٪+A٧٪٨A٪D٨٪D٩٪A٧٪٨ ٨A٪D٩٪٨٤٪AD٪D٩٪D٨٪٨٥٪D٩٪٨٤٪ source=bl&ots=Zv١٢GMm&A٩٪٪D٨ ٠XU&sig=fgy_Qt٠Wa٠mANrFEJhz٠ .hl=tr&s&PpaSgl٤

13. Anderson, Barbra.The role of data in research & policy. Michigan : Population Studies Center., 2014. 14-818.

١٤. الدبلوماسـية البرلمانية. الشبلية, ميساء بنت خميس. مسـقط : صحيفة الوطن العُمانية , يناير ٩, ٢٠١٧, p. اراء.

15. Agora. [Online] https://www.agora-parl.org/ar/resources/aoe/parliamentarymonitoringorganisations.

١٦. أسـتراتيجية الاتحـاد البرلمانـي الدولـي ٢٠١٦-٢٠٢١. الدولـي, الاتحاد البرلماني.لوسـاكا : s.n., ٢٠١٦.

١٧. أسـتراتيجية الاتحـاد البرلمانـي الدولـي ٢٠١٢-٢٠١٧. IPU : s.l., ٢٠١١.

18. [Online] http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/2/28/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D8%AA%E2%80%8E-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A9-%D9%84%D9%84.

19. [Online] http://www.acrseg.org/39827.

آليات انتقال السلطة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر
(إشكالية الخلافة والإمامة)

م.د.مرتضى شنشول ساهي (*)

المقدمة

منذ وفاة النبي الأكرم (ص واله) والأمة الإسلامية تعيش في أجواء الإرهاب الفكري والتمييز الطائفي والبؤس الحضاري ، والشعوب ترزح تحت نيران الحكم الشمولي المقيت الذي مزق وحدتها ونخر بين صفوفها ، وجعل منها أقواماً متفرقة، ومصالح متضاربة، وآراء متباعدة، وخلق فيها واقعاً مريراً مظلماً.

حتى إن هذا الواقع المتردي دخل في كثير من الأسس والأركان الفكرية والعقدية والفقهية للعديد من المذاهب ، ولم يعد هناك في الفكر الديني والتجريدي للعقل العربي أي مسلمات لمستلزمات الحرية والمساواة والعدل إلا في إطار الحكم الشمولي الذي يستخدمها تبعا لمعطيات المرحلة ومتطلباتها وبما يكفل استمراره في السلطة.

إن الدولة العربية المعاصرة التي تحكم شموليا من قبل الحزب الحاكم تارة أو العائلة المالكة تارة أخرى لم يعد فيها أي معنى لمؤسسات المجتمع المدني أو حق الأفراد في تكوين التجمعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إطار قانون مرن يسمح لهم بذلك.

وقد عانت جميع التيارات ذوات الاتجاهات المختلفة من هذه الأمراض المزمنة المتراكمة التي تنتقل من جيل إلى جيل حتى الإسلاميون تراهم يدخلون في صراع طويل ومرير مع الأنظمة العلمانية الحاكمة من اجل السلطة التي غدت امتيازا لا مسؤولية ويتعاملون مع المجتمع من منطلق الوصاية عليه.

من هذا المنطلق ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسة ، الأول منها بعنوان (معوقات الانتقال الديمقراطي للسلطة في الدولة العربية المعاصرة) إذ سلطنا الضوء فيه على أهم المعوقات السياسية والدينية والاجتماعية التي تقف حائلا بوجه انتشار الفكر الديمقراطي.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان (آليات انتقال السلطة في الفكر السياسي الاسلامي السني) إذ طرحنا فيه فكرة (الخلافة) حسب فكر أهل

(*) عميد كلية العلوم السياسية/جامعة ميسان

السـنة والجماعة فـي كلا الاتجاهيـن التقليدي والحديـث ، ووضحنـا مجموعـة مـن الافكار السياسـية – الاسـلامية مثل (مبدأ الشـورى ، سيادة الأمة ، الأساس العقدي لولاية الحاكم).

أمـا الفصل الأخير والذي يحمل عنوان (آليات انتقال السـلطة في الفكر السياسـي الإسـلامي الشـيعي) ناقشـنا فيـه فكـرة (الإمامـة) عند الشيعة الامامية حسب الاتجاه التقليدي والاتجاه الحديث ، ووضحنـا أيضا مجموعة أفكار ذات طابع سياسي – ديني مثل (ولاية الفقيه ، نظرية الحكومة المشروطة ، نظرية خلافة الإنسان).

الفصل الأول

معوقـات الانتقـال الديمقراطي للسـلطة في الدولة العربية المعاصرة

يمكـن تناول المعوقات الأساسـية للانتقال الديمقراطـي في الدولة العربية المعاصرة من خلال المبحثين الاتيين:

المبحث الأول : المعوقات السياسية – الدينية .

المبحث الثاني : المعوقات الاجتماعية .

المبحث الأول

المعوقات السياسية ـ الدينية

ويمكن تناولها على الشكل الآتي :

المطلب الأول

المعوقات السياسية

إن الاسـتبداد الناجـم عـن أنظمة الحكم العربيـة طيلـة فترة مـا يقارب الخمسـة عقود المنصرمـة كان كفيلا بالإجهاض على التجربة الديمقراطيـة التـي كانت وليدة فـي رحم العالم العربي ، فالتطبيقات السيئة للأنظمة وتكريسها لدكتاتورية الحزب الحاكم وانشـغالها بالفسـاد السياسـي والإداري والمالـي لم يـدع الفرصة للتجربة الديمقراطية بالنشوء والتعبير عن نفسها وتعريف الجماهير الشعبية بها ، ومهما يمكن أن نقول بهذا الصدد فالنتيجـة النهائية واحدة تعبر عن واقع مرير عاشت في ظله الشعوب العربية وهي تضع صوب أعينها كيفية اسـتلهام تجربة اوربية في الديمقراطية تعيشها الشعوب الغربية تعبـر عن الحريـة وحقوق الإنسـان ومباديء العدالة وقيم التسامح ...الخ .

إن الأنظمة العربية لم تسـتطع تجاوز الاستبداد كشـكل تسلطي أو كسلوك يومي في المؤسسات وحتى كثقافة وقيم، بل هو يوجد أحيانا حتى في الأحـزاب المعارضة التي تطالب بالديمقراطية وهي أشـكال انتقدها (عبـد الرحمن الكواكبي) فـي القرن التاسـع عشـر، وما زالـت قائمة ، بل أحيانا بصورة أسـوء بعضهـا يتهاوى بفعل القوى الخارجية والضغط الدولي[1].

ويمكـن أن نجمـل أهـم المعوقـات السياسـية للانتقـال الديمقراطي فـي مجموعة من الأمور هي كالآتي :

ازدواجيـة السـلطة والدولة : إذ إن السـلطة ذات طابـع عدواني تجاه الدولة تقـوم بإعاقتها عن أداء دورها كعامل منظم ومعقلن للاجتماع البشـري. فالازدواجيـة الخانقـة للديمقراطيـة في غالبيـة المجتمعات العربية هـي ازدواجية السـلطة والدولة ، إذ إن السـلطة فـي الأنظمة الدكتاتورية العربية تكسـر احتكـار الدولة هذا للعنـف الشـرعي ، وتـأذن لنفسـها أن تمارس العنف لا ضـد المجتمع المدني وحده ، بل ضد الدولة نفسـها إذا اقتضت الضرورة ، وهذا يعد

تعرية العنف نفسه من ورقة توته الشرعية[٢].

امتناع الجماهير عن المشاركة في إختيار نظام الحكم: إذ إنها لم تأخذ زمام المبادرة في اختيار نظام وترك آخر،بل الحكام كانوا وما زالوا هم أصحاب المبادرة،وأصحاب الحق الوحيد في اختيار نظام الحكم وتوجهاته.وبهذا أصبحت الجماهير سلبية تماما ،إذ يفرض عليها نظام ويتم التأكيد على أهميته ونفعه. ومن خلال التغيير في الأنظمة الحاكمة،وتغيير البرامج والتوجهات زادت درجة سلبية الجماهير،لأنها ببساطة واجهت حالة فريدة ، إذ يتم إقناعها بالفكرة ثم عكسها مثل إقناع الجماهير بالحزب الواحد،ثم تعدد الأحزاب،وكذلك الاشتراكية ثم الرأسمالية ،وأيضا إقناع الجماهير بالحل العسكري للاحتلال الإسرائيلي ثم إقناعها بالحل السلمي[٣].

الانقلاب الثوري على النهج الديمقراطي : يرصد (هشام جعيط) بعض العوامل التي تفسر انقلاب الثورة على الديمقراطية وهي: مناهضة كل ثورة – بالضرورة – للديمقراطية بسبب قوة شعور الحقيقة الذي يسكنها ، نزعتها المستقبلية التي تبرر لها التضحية بالاجيال الحاضرة ، جنوحها الى وضع حد للصراع على السلطة ، حاجتها إلى تصيير المجتمع شعباً رخواً مطواعاً بلا ممانعة ، كاريزما زعيم الثورة كانتقام للانا من الحرمان الاجتماعي يقود حتما إلى احتكار السلطة والتشبث بها ، استعارة النموذج الشيوعي في الحكم والادلجة الثورية المفضية إلى تغييب المطلب الديمقراطي ومثل حقوق الإنسان[٤].

المديونية التاريخية يتميز بها الحاكم وهي شعور واقتناع متوارث عند جيل معين ومجموعة معينة ترى ان البلد والشعب مدينان لهم بكونهم قد قادوا بلدهم الى الاستقلال ، وبالتالي فان انتخاب الشعب لهم وقبولهم والرضا بهم والهتاف بحياتهم هو رد لهذا الدين[٥].

المزاجية المتقلبة : قد يقع التعارض والتناقض في موقف هذا الحاكم او ذاك على اعتبار مصلحي او استراتيجي وتكتيكي في مقارعة خصومه والانتصار عليهم ،ولكنه قد يعود الى طبيعة مزاجية متقلبة ،فيبيت على حال ويصبح على حال اخرى،ويرضى اليوم عنك وغدا هو ساخط عليك .يقول (بومدين بوزيد) :(وقد كتب اجدادنا في نصوصهم الخاصة بالامارة على ان هؤلاء قد يفسدون الملك والحكم، ويلزمهم الردع من المستشارين والمقربين اذا كانوا مخلصين غير متملقين ومتزلفين)[٦].

المطلب الثاني

المعوقات الدينية

تعرضت الديانة الاسلامية منذ وفاة النبي (ص واله) الى الحكم الشمولي الذي لا يسمح بالراي المعارض , وترسخ الحكم الشمولي الاستبدادي في عهد بني امية وال العباس والدول التي قامت على انقاض الامبراطورية العباسية ،ولم يكن يمارس الديمقراطية سوى ائمة اهل البيت (عليهم السلام) وهم بطبيعة الحال لم يستطيعوا ترسيخها في المجتمع لافتقادهم السلطة.

لقد اصبحت الاحاديث والروايات الشرعية للنبي واهل بيته (عليهم السلام) التي تجسد الديمقراطية في اجمل صورها وتوضح بما ليس فيه شك بان لا تعارض بين تعاليم الاسلام والديمقراطية ،وانه من الممكن جعلها

نظام اساس للانتقال الديمقراطي للسلطة في مختلف مراتبها بالدولة الاسلامية الحضارية في محور ضيق ومحدود بعيدا كل البعد عن واقع الحياة بسبب العقائد الباطلة ,والتقاليد الرعناء,والمسلمات الغبية التي يصدرها اتباع انظمة الحكم الفاسدة الى المجتمعات الاسلامية لتبقى دكتاتوريتهم الحاكمة مسلطة على الرقاب,واصبحت الحركات الاسلامية المعارضة للانظمة العلمانية الحاكمة تسعى للسلطة في ذات الاطار الدكتاتوري فينشب الصراع بينها وبين النظام العلماني في نفس المحك ويصب في ذات الهدف, ويقع الشعب ضحية ما بين الاستبداد العلماني والاستبداد الديني[٧].

وهناك من الاسلاميين من يعترف بنفسه بالوقوف ضد أي تمثيل ديمقراطي إذ يسوق ممثلي التيارات الاسلامية المتطرفة مجموعة من الأسباب لوقوفهم ضد فكرة الديمقراطية , فعلى سبيل المثال لا الحصر ينطلق (سيد قطب) في مخالفته للنظام الديمقراطي من موقع كونه نظاما بشريا لا يفي بحاجات الانسان المادية والمعنوية في حين ان الإسلام قد جاء بنظام الهي كامل (حين تكون الحاكمية العليا في مجتمع لله وحده – متمثلة في سيادة الشريعة الاسلامية – تكون هذه هي الصورة الوحيدة التي يتحرر فيها البشر تحررا كاملا وحقيقيا من العبودية للبشر وتكون هذه هي الحضارة الإنسانية, لان حضارة الإنسان تقتضي قاعدة أساسية من التحرر الحقيقي الكامل للإنسان ومن الكرامة المطلقة لكل فرد في المجتمع , ولا حرية في الحقيقة, ولا كرامة للإنسان....في مجتمع بعضه أرباب يشرعون وبعضه عبيد يطيعون)[٨].

إن مخالفة الإسلاميين للديمقراطية تقوم على أساس أن التشريع لا يمكن ان يكون بيد الإنسان، والديمقراطية تفوض أمر السلطة التشريعية وكذلك السلطة التنفيذية للناس ، وان نظام الشورى يقترب في مجال السلطة التنفيذية من أجواء الديمقراطية حيث تختار الأمة أو أهل الحل والعقد من يرونه مؤهلا لهذا المنصب.

ويرى احد المفكرين الإسلاميين بان هناك علاقة وثيقة بين الاستبداد السياسي والاستبداد الديني حيث ان الأول يولد من رحم الثاني ، يقول «النائيني» في كتابه(تنبيه الامة وتنزيه الملة) :(ان الاستبداد الديني اخطر أشكال الاستبداد ويصعب علاجه الى حد الامتناع، بل ان الاستبداد السياسي متولد من الاستبداد الديني إذ أن الأول يفتقر إلى المقومات الكفيلة بالحفاظ عليه ، فهو مهدد دائما بالانهيار لادنى سبب، في حين ان الامة تكون في الثاني مضللة ومخدوعة وتحسب ان ما يصدر عن رجل الدين المستبد من لوازم الدين ، بينما هي نزعة فردية يتظاهر بها المتلبسون بزي الرئاسة الروحية بعنوان الدين، والأمة الجاهلة تطيعهم باندفاع وثقة لشدة جهلها وعدم خبرتها بمقتضيات الدين وحقيقة هؤلاء)[٩].

مما تقدم يلاحظ بان هناك ترابطا بين المعوق السياسي والمعوق الديني أساسه فكرة الاستبداد فليس الخطا دائما يتمثل بمحتوى ومضمون الفكرة الاسلامية او العلمانية التي تسيطر على فكر الاشخاص الذين يتقلدون الحكم ،ولكن الخلل الرئيس يتمثل بالآلية التي ستضمن استمرار الحكم والسيطرة عليه وبالتالي اللجوء إلى فكرة الاستبداد لغرض الاستمرار أطول فترة ممكنة على مقاليد السلطة.

المبحث الثاني

المعوقات الاجتماعية

يمكــن ان نتناول هــذه المعوقات من خلال مطلبين :-

المطلب الأول :

السياق التاريخي للفكر الديمقراطي

الفكـر العربـي لـه تصـور عـام تقريبـا عن الديمقراطيـة يقـوم علـى أسـاس تبيئـة هـذا المصطلـح تاريخيـا مـن ضمن المفاهيـم التي ترتبط بالمجتمعات الاوربية اصطلاحا وتطبيقا

فعنـد البحث في الفكر العربي الاسـلامي نرى بـان الكتابات التي ترجع أصـل هذا المصطلح إلـى البيئة العربية الاسـلامية فقيـرة وخجولة وغالبـا مـا تقرن هـذا المفهـوم بمفهـوم آخر يبتعـد عنه في كثير مـن المضامين وهو مفهوم (الشورى) فالزمان والمكان والآليات التي تتعلق بالمصطلحيـن لاتتفق بالضـرورة في كثير من الاحيان . فعلى سـبيل المثال فان المفهوم الأول نتـاج للبيئة الغربية بينما الثانـي من نتاج البيئة العربية الاسـلامية ، وهو ما سيقود وبدوره الى نمط من انماط العلاقة التصادمية بين الاسـلام والغرب يحيط بالوعي العربي الاسـلامي لدى الشـعوب العربيـة عامة والتيارات الاسـلامية خاصة .

مـن الواضح انه بحسـب هـذا الفهم يصعب ان نطابق بين الشـورى والديمقراطية ، ومثل هذا الموقف يتكرر بطرق مختلفة عند الكثيرين من الباحثيـن والمفكريـن ذوي الخلفيات المختلفة ، ومـع ذلك يلتقون عنـد تمايز كل من المفهومين فالكاتـب الايرانـي (داريوششـانغان) يحـاور القائلين بعدم وجود اختلاف بين الفكرتين ،بقوله واعتقد ان هناك تناقضاً بينهما ، تحديداً بسـبب التغييرات الجذرية التي سـمحت ببروز ظاهرة كالديمقراطيـة ، ان مقارنـة هذيـن المفهومين اللذين ينتميان الى كوكبات افكار متباينة ، قامت بينها انقطاعات كبرى هي اسـس الحداثة ،انما يعـادل إجراء تماه تسلسـلي وتجاهـل الطبيعة التناسلية والسـلالية لمفاهيم المعالجة ، بين هذه المفاهيم الرئيسـة ، هناك تصدعات واخاديد لا يمكن تخطيها ، وينبغي سـدها بوسـائل اخرى غير تلك الوسائل التي يلجأ اليها عادة[١٠].

يظهـر ان الخلاف هـو بين ثقافـة الديمقراطية وثقافة الشـورى نوعياً وكيفياً ،وبالتالي يصعب –ان لـم يكن مسـتحيلاً – التـزاوج او التوفيق بينهما الا بغلبـة احدهما على الاخر في جوهر او مبـدأ المفهـوم ، على ان يكـون التكامل في جوانب ثانوية وعارضة .

ان مـا تقـدم يمثـل اشـكالية في الفكـر العربي الاسـلامي المعاصر تتمثل بالسؤال الآتي:(هل ان الديمقراطية تمثل انعكاسـاً لحضارة غربية كافـرة لا يجوز الاخذ بها ،ام انها تجربة ناجحة لتطور المجتمعات سياسـياً واقتصادياً وبالتالي لا مناص عنها؟) .

يقول احد المفكرين العرب في وصف الظروف الواجب تهيئتها لانتقال الشعوب العربية لخوض التجـارب العمليـة الناجحة في البيئـة الاوربية وتطبيقهـا في مجتمعاتنا العربيـة : (ان مجرد قولنا بـان الديمقراطية بذرة قبل ان تكون ثمرة ،فهـذا معنـاه انها تحتاج حتى تنمـو وتونع الى جهد، الى عمل،الى شـغل في النفس وفي تربة المجتمع وقد يكون كم الجهد المطلوب مضاعفا عندما يتم اسـتزراع بذرة الديمقراطية بالمثاقفة

، فعندما تستزرع بذرة الديمقراطية في غير تربتها الاصلية فانها تكون – ما لم يضاعف كم مجهود الرعاية – اسرع الى الموات او للتحول إلى عشب سام)[١١].

وان تطبيق المشروع الغربي الديمقراطي في معظم المجتمعات العربية الاسلامية لا يلاقي الترحيب ويرفض النتائج التي حققها المشروع نفسه في الغرب ، لاسباب عديدة يجملها احد الباحثين بالاتي[١٢]: –

كونه من نتاج ثقافات مخالفة لثقافة المجتمع الاسلامي .

تجاهله لمعادلة الامة الثقافية والاجتماعية وتناقضه مع خصوصيات المجتمع الاسلامي.

تصادمه مع هوية المجتمع الاسلامي .

ماديته وعداءه لروح الامة .

ترسيخه للكبرياء الحضارية والانانية الغربية التي تجاوزت وأنكرت فضل الفكر والحضارة الاسلامية على الحضارة المعاصرة .

خصوصياته واعتماده على قواعد الصراع والثنائيات الفكرية وتكريسه لروح الصراع بين الامم ، فمن حرب بادرة الى غزو فكري الى صراع حضارات ونهاية التاريخ .

ويذهب الاسلاميون ايضاً الى ان سعي الغرب الى تعميم نموذجه الثقافي والحضاري والسياسي هو جزء لا يتجزأ من مشروع هيمنته على شعوب العالم وعلى المسلمين بشكل خاص[١٣].

وعلى رأي ((مالك بن نبي)) «ورثنا نحن معشر الشعوب الاسلامية ، كما ورثت معنا وفي الظروف نفسها الشعوب الافريقية – الاسيوية التي خضعت مثلنا للدول الاستعمارية واحتكت بثقافتها وحضارتها في اطار الاستعمار ، ورثنا من هذا الاتصال وبحكم القانون الذي يفرض على المغلوب عادات وتقاليد الغالب ،ورثنا المقاييس المرتبطة بحياة العالم الغربي وبتجربته التاريخية ، وتقبلنا بعضها لنقيس بها الواقع الاجتماعي لدينا ، ونقارن على ضوئها ماضينا بما يسحر ابصارنا بحاضر هذه الامم الغربية[١٤].

ويتابع القول ((هذه الامم التي فرضت علينا عاداتها ومفاهيمها ومصطلحاتها واسلوب حياتها ، وهكذا راينا هذه الاشياء كمسلمات يقتدي بها فكرنا ويهتدي بها اجتهادنا ، ويستدل بها منطقنا ، دون ان نحقق في درجتها من الصحة واتفاقها مع جوهر شخصيتنا ، وفلسفة حياتنا ، وكان اثرها في تفكيرنا ان اصبحنا نتناول في كتاباتنا وفي حديثنا موضوعات جديدة مثل موضوع (الديمقراطية في الاسلام)[١٥].

وعلى الرغم من تطبع المجتمعات العربية الاسلامية بالديمقراطية في الوقت الحالي ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتكنلوجياً الا انها تبقى عرضة للكثير من آراء الاشخاص والتيارات الذين يعملون في اطارها, فمنهم من يعتبر انها تجسيد(للشورى) ومنهم من يرى انها وسيلة للوصول الى هدف معين تحت شعار (الغاية تبرر الوسيلة) وبالاخص لدى الاسلاميين, ومنهم من يرفض التعامل معها مثل التيارات الاسلامية المتشددة. أي اننا لا نجد موقفاً واضحاً في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر يقطع بموقف موحد من الإفرازات الديمقراطية

المطلب الثاني

الطائفية[١٦]

من خلال قراءة المشكلة الطائفية التي تعصف ببلدان عربية وإسلامية عديدة, يمكن الزعم بانها تحولت الى سلاح ولم تعد ظاهرة, فهي تتخذ اشكالاً شتى من الصراع, وتختلف اطرافها من بلد لآخر, وتتباين حدتها كذلك, والاطراف المدفوعة للمشاركة فيها تتخلى عنها حين تعيش في ظل انظمة أخرى[١٧].

انها ازمة اخلاقية خطيرة, لان الانحراف عن خط التعايش السلمي في المجتمعات يمثل ظاهرة خطيرة لا تنسجم مع روح الاديان او المذاهب او الثقافات الانسانية وانما تتصاعد وتتعمق بفعل اطراف مستفيدة من التوتر و الاحتقان, وبالتالي فانها ستصبح (سلاح) يخدم اهدافاً سياسية قد تكون احياناً استراتيجية لدى مروجيها.

ان الطبيعة الملازمة للطائفية في معظم الكتابات هي انها ذات طابع اجتماعي على اساس انها تمثل تعبيراً عن حالة ازمة تعيشها العديد من المجتمعات العربية مثل العراق ولبنان, الا ان هذا الخطر الاجتماعي للطائفية قد يتحول الى خطر اكبر ذو طابع سياسي يتقاطع مع الفكر الديمقراطي جملة وتفصيلاً عندما تكون الطائفية مكرسة من ساسة ليس لديهم التزام ديني او مذهبي, بل هو موقف انتهازي للحصول على «عصبة» كما يسميها (ابن خلدون) او شعبية كما يطلق عليها في عصرنا هذا ليكون الانتهازي السياسي قادراً على الوصول الى السلطة.

ان الطائفية تمنع من قيام الدولة الحديثة, ومن تكون وطن بالمعنى العصري, ان هذين معاً يضيعان في تنزلها منزلة الوسيط بين المواطن والدولة الذي يصادر الشعور بالانتماء الى كيانية اعلى من نصاب الطائفة وارحب من حدودها الضيقة والمقفلة, ومعه يصادر المواطنة[١٨].

ان «المواطنية علاقة مباشرة بين المواطن والدولة» وهي لذلك تسقط بوجود وسيط يصادرها كما في حالة لبنان «إذ الخلل يصيب هذا الطابع في الدستور اللبناني من جهة الاعتراف بجسم ديني سياسي حقوقي يتوسط بين المواطن والدولة, هو الطائفية» , اذ الدستور اللبناني يعترف للطوائف الدينية في لبنان بالحق في التشريع في ميدان الأحوال الشخصية , وبالحق في التعليم والتربية في مدارس خاصة لها, وبالحق في التمثيل في الوظائف العامة وفي الحكومة. وهذا الاعتراف يعني ان علاقة المواطن بالدولة ليست علاقة مباشرة ي جميع الميادين الدينية والسياسية, ويعني في العمق ان الدولة لا تقف من المواطنين وحقوقهم وواجباتهم, موقف الدولة الوطنية بالمعنى التام[١٩].

ان الفئوية الطائفية تؤدي الى خلل خطير في تطبيق مبدأ التمثيل الديمقراطي والى خلل اشد خطورة قي اشتغال جدلية الاكثرية والاقلية. فلئن تكن الديمقراطية هي بالتعريف حكومة العدد الاكثر , فأن العددية الاكثرية هي من المنظور الفئوي الطائفي, اكثر عمودية لا افقية, جوهرية لا عرضية, ثابتة لامتحولة, ومسرح الصراع بينها وبين الاقلية ليس مؤسسات السطح السياسية من برلمان وغيرة,

بـل المجتمع نفسـه في عمق عمقـه. فالاكثرية ليسـت اكثرية حزبيـة او كتلويـة, ينعقد عقدها وينفرط داخل البرلمان, بل هي اكثرية مجتمعية دائمة توصف بأنها اسـلامية او مسيحية, سنية او شـيعية, عربية او بربريـة او كردية. ومثل هذا التصور السـكوني المؤقنم لمفهوم الاكثرية والاقلية ليس من شـأنه ان يتأدى في الممارسة الانتخابية- وهي أهـم آليات الحياة الديمقراطية بإطلاق- الى تصويت جماعي اجماعي, ينتصر فيه الناخبون لمرشـحهم من غيـر دينهم او من غيـر طائفتهم او مـن غير أثنيتهـم. وعلى هذا النحـو لا نجد في البرلمـان المصري حضوراً لقبطي واحد, كمـا لا نجد في بعض البرلمانات الخليجيـة – هذا ان وجدت – حضوراً لشـيعي واحد[٢٠].

ان مـن الضـروري الآن ان تتضافـر جهـود علماء الأمة ونشطائها لوقف مشروع التشطير على أي من الاسـس المذكورة, والتركيز على المشـروع التحريـري الجامـع, مطلـوب ان يسـتهدف سـلاح الطائفيـة لانه مدمـر, ويمثل خطـراً غيـر محـدود ليـس على وحـدة الامة فحسـب, بل على استمرارها ونجاح مشروعها التغييـري الحضاري, فمن المعيب ان تبقى امة الاسـلام مشدودة الى الخلافات التاريخية, بينما المطلـوب منها ان تعيـش الحاضر بما يقتضية مـن وعي وتخطيط واصرار. فلا بد من تجاوز معوقات النهضة ومنها الطائفية ليتحقق شيْ من الانجاز والتغير.

الفصل الثاني

آليـات انتقال السـلطة في الفكر السياسـي الإسلامي السنييعد أن يقرر أهل السنة إن النبي (ص) لم يترك نصاً يسـمي فيه الشـخص القائم بعـده في تولـي أمر الأمة ولم يبيـن على الأقل طريقة اختياره , فأنهم أقاموا تصورهم التقليدي عن أسـس ومبـادئ نظـام الحكم الـذي يريده الإسـلام في ضوء التطبيـق التأريخي للخلافة التي قامـت بعد وفاة النبي محمـد (ص) ووفقاً لفهـم لم يبتعد عن محاكاة الصـورة التي جرى بموجبهـا نظام الحكـم حينذاك وبنظـرة يغلب عليها طابع التقديس[٢١].

وإذا كـان هذا هو مذهـب الاتجاه التقليدي الذي عليـه عموم فقهاء السـنة القدامـى, فان الاتجاه المعاصـر بدا أكثر تحـرراً من الالتـزام بذلك التطبيق وأصبح يركز في تنظيم مسـائل الحكم على نصوص من القران والسنة مباشرة, وعلى بعض المبادئ التي سـار عليها الصحابة وعلى وفق فهم يسـاير ضرورات ومتطلبات التطور الذي يشـهده العصـر الحديـث, وربما لاحظنا شيء من التأثر بالنظريات السياسية الوضعية. وحيـث إن اليـات انتقال السـلطة عنـد الاتجاه التقليـدي لفقهاء السـنة قد انبنت علـى التطبيق التأريخـي للخلافة الإسـلامية, لذا لامناص من دراسـة هذا التطبيق عند بيان الأسس التي بُنيَ عليهـا هذا الاتجاه, عليه سـنبحث فـي مبحثين اليات انتقال السلطة عند كل من الاتجاه التقليدي والاتجاه المعاصر للفكر السياسـي الإسـلامي السني.

المبحث الأول

آليات انتقال السلطة عند الاتجاه التقليدي للفكر السياسي الإسلامي السني

عالج الاتجاه التقليدي هذا مسائل الحكم من باب التبرير وطرح المسوغات للواقع الذي تم تطبيقه وهو الخلافة التي كانت في عصرها الذهبي في زمن الخلفاء الراشدين وتجربتها التي تختزنها الامة في وعيها كنموذج يحتذى للاقتداء به ،فان هذا الوعي نفسه ايضا بمرارة مساويء الخلافة الاموية والعباسية التي تمثلت في اعلى صور الاستبداد والتفرد ،والتي حولت الحكم الى ملك عضوض لا يرقى حتى ان يكون منصبا دنيويا تنفيذيا عادلا ،فضلا عن اعطائه الصبغة الدينية.

لقد مهد نظام الخلافة هذا لنشوء استبداد مزمن في جسد الامة،ونعتقد انه كان المانع لاي تطوير لنظام مدني في ممارسة الحكم ،إذ انه كان،كما يصفه (علي عبد الرازق) ،بالسلطان المطلق الذي ينزل من امته بمنزلة الرسول من المؤمنين.وهذا الخليفة بهذه الصفة يستعصي أمره على أي احتساب او رقابة ،ويصبح بذلك سلطانا مطلق الصلاحيات ،وسلطته غير قابلة لأي نوع من أنواع الاقتسام ،فله وحده الأمر والنهي،وبيده وحده زمام الامة ،وتدبير ما جل من شوؤنها وما صغر ,وكل ولاية دونه هي مستمدة منه ،وكل وظيفة تحته هي مندرجه في سلطانه ،وكل خطة دينية ودنيوية هي متفرعة من منصبه[٢٢].

وفي هذا الخصوص يرى أكثر علماء أهل السنة من هذا الاتجاه إن نظام الحكم كما طبق في عصر الخلافة الراشدة يقوم على أساس إرادة الأمة « المسلمين» واختيارهم وقد باشر التعبير عن هذه الإرادة حينها أهل الحل والعقد منهم وانه بالرغم من اختلاف طرق تولية الخليفة بين عدة أشكال إلا إن أساس هذه التولية وشرعيتها هو إرادة الأمة واختيارها[٢٣].

وبالرغم من اتجاه أكثر الفقه السني إلى إسناد مهمة اختيار الحاكم إلى الأمة « المسلمين», إلا إن هناك تبايناً بين الفقهاء بشأن تحديد من يمثل الأمة ويعبر عن إرادتها في عملية الاختيار وبشأن الآليات التي يتم بها ذلك, ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى إن الآليات التي جرى بها التطبيق العملي للخلافة في عصرها الأول لم تكن واحدة, و تبع ذلك اختلاف طبيعة الدور الذي أعطي للأمة (المسلمين) في عملية اختيار الخليفة .

فالخليفة الأول أبو بكر تولى الخلافة ببيعة خمسة أشخاص من قريش تبعهم من حضر من الأنصار والمهاجرين في سقيفة بني ساعدة, وتولى عمر بن الخطاب الخلافة استناداً لعهد (تعيين) من قبل أبي بكر. في حين اختير عثمان وفق آلية (أهل الشورى) التي حصرت الاختيار بيد عبد الرحمن بن عوف الذي هو احد ستة أشخاص اختارهم عمر وناط مهمة اختيار الخليفة بهم ومنهم .وبشكل أوسع جرت بيعة الإمام علي بن ابي طالب بعدما رفض تولي الخلافة بداية معلناً طاعته لمن يختاره المسلمون, لكنه قبلها فيما بعد اثر ضغط المسلمين ومنهم من حضر من (أهل مصر) عليه وتزاحمهم على بابه[٢٤].

وعلى اثر اختلاف الآليات التي جرت بها تولية الخلفاء الأربعة وحجم الدور الذي أعطي للمسلمين في هذه المهمة , انقسم غالبية فقهاء السنة قديما بخصوص حجم مساهمة الأمة التي

تتطلبها شرعية تولي الخلافة , إلى رأيين :

الأول : اختيـار اهـل الحـل والعقـد ، يبدو ان الراي الغالب قد اسـتقر على ان اختيار الخليفة او الامام عند مذهب اهل السـنة يتلخص في ما اورده عبـد القـادر البغدادي المتوفى في سـنة ٤٢٩ه في كتابه اصول الدين(ان الامامة تنعقد لمن يصلح لها بعقد رجل واحد من اهل الاجتهاد والورع،اذا عقدها لمن يصلح لها ،فاذا فعل ذلك وجب على الباقين طاعته)[٢٥].

وهكـذا قال القاضي ابو بكـر الباقلاني المتوفى سـنة ٤٠٣ه في التمهيد ،والايجي المتوفى سنة ٧٥٦ه فـي المواقف ،ومنهم من ذهب الى انها تنعقـد بخمسـة فقط، كما هي فـي بيعة ابي بكر التي انعقدت بخمسة هم:عمر بن الخطاب،وابو عبيـدة بن الجـراح ،وسـالم مولى ابـي حذيفة ،وبشير بن سعد ،واسيد بن خضير ،وكذلك في جعل عمر الشـورى في سـتة لتنعقد البيعة من خمسة اشخاص[٢٦].

ويذهب إلى هذا الرأي أيضاً العلامة الباقلاني, إذ يرى كفاية عقد الواحد ويستند في ذلك إلى عدم وجود دليل على تعيين عدد محدد[٢٧].فيما أشار الإمام المـاوردي إلى أن بعـض علماء الكوفة ذهبـوا إلى انعقـاد الإمامة بثلاثة فقـط يتولاها احدهم برضا الاثنين فيكونوا حاكما وشـاهدين, وأشـار إلى إن طائفة أخـرى ذهبت إلى إن اقل ما تنعقد به الخلافة خمسـة من أهل الحل والعقد يجتمعـون على عقدها كمـا حصل في أمر أبي بكر أو يعقدها احد الخمسـة برضا الأربعة كما حصل في تولية عثمان بن عفان[٢٨].

الثاني: العهد من الامام السابق الى اللاحق ،أي انعقاد الخلافة بعهد من الخليفة السابق لمن يراه أهـلاً للخلافة من بعـده وهو ما حصل مع عمر بن الخطاب الذي تولى الخلافة بعهد من الخليفة السـابق أبو بكر ,فطريقـة (العهد) في حقيقتها قائمة على اختيار فرد من المسلمين لأخر يوليه أمـر الخلافة , ويقر الفكر السـني شـرعية هذه الطريقة على أساس إن الخليفة السابق وكيل عن الأمة في إدارة شؤونها[٢٩].في حين يرى الإمام (بن حزم) إنها أفضل الطرق وأصحها[٣٠].

أما الثالث : فيرى انه لا غنى عن رضا جمهور المسـلمين لانعقاد الخلافة فمصدر سلطة الإمام مبايعـة الجمهور له ورضاهم به [٣١].ومن اتفق المسـلمون علـى إمامتـه وبيعته ثبتـت إمامته ووجبـت معرفته»[٣٢].هنـاك مـن ذهـب إلـى ابعد مـن ذلك فقال بضرورة اتفـاق جميع أهل الحـل والعقد في الدولة الإسـلامية على اختيار الخليف[٣٣].

ويـؤول بعض أصحاب هذا الـرأي تولي عمر الخلافـة بعهـد مـن أبـي بكـر وتولـي عثمان الخلافة بعهد الخليفة عمر لسـتة أشـخاص كان هو احدهـم, بأن ذلك العهد كان مجرد ترشـيح غير نهائي يعود حسـم أمـره للأمة التي لها أن تقبله أو ترفضه[٣٤].وهذا التفسير يخالف الرأي السـابق الذي يرى إن العهد طريقاً مستقلاً تنعقد بـه الإمامة وليس مجـرد ترشـيح, ويؤيد ذلك جمهور فقهاء السـنة ومنهـم الماوردي إذ يقول :« وأمـا انعقاد الإمامة بعهد مـن قبله فهو مما انعقـد الإجماع على جـوازه ووقع الاتفاق على صحته » ويستشـهد بعهـد أبي بكر لعمر وعهد عمر لسـتة من أهل الشورى ويضيف بأن بيعة عمر لم تتوقف على رضا الصحابة[٣٥] .

كما ويرفض الماوردي القول بضرورة تحصيل الاتفاق على اختيار الخليفة لانعقاد إمامته, اذ يرى بأن هذا المذهب مدفوع ببيعة أبي بكر على الخلافة إذ تمت بوجود من كان حاضراً بالمدينة يوم وفاة الرسول (ص) ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها [٣٦].بل لم ينتظر حتى من كان في داخل المدينة كبني هاشم اللذين اشتغلوا بتجهيز جثمان النبي (ص).

الرابع: الاستيلاء او الغلبة ،وقد بين (ابو حامد الغزالي) المتوفى سنة ٥٠٥هـ في كتاب الاقتصاد في الاعتقاد في شرح مطول بانعقاد الامامة لمن انتهض لهذا الامر مع فوات شروطها لحال الضرورة .

وقد تبعه القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١هـ في اعتبار الطريق الرابع من الطرق التي تنعقد بها الامامة ،وهي القهر والاستيلاء.

ان الطرق التي مر ذكرها قد اعتبرت حصريا طرقا شرعية لتعيين الحاكم ،وقد تمت تقوية احداها على الاخرى اعتمادا على ما شهدته تلك الفترة من ظرف يتطلب تغليب طريقة على اخرى ، كما في التساهل في نظرية اهل الحل والعقد التي تنطلق من عدم اشتراط اهل العقد في جميع الامة المسلمة ،بل يكتفي بمن وجد فيهم في بلد الامام ،ثم من يكتفي ببعضهم ،ثم يتضاءل ليصل الى خمسة فواحد.

المبحث الثاني

آليات انتقال السلطة عند الاتجاه المعاصر للفكر السياسي الإسلامي السني

اعتمد الاتجاه المعاصر للفكر السني منهجاً اتسم بالميل نحو عدم التقيد بالصيغة التقليدية لانتقال السلطة التي استندت إلى التطبيق التاريخي للخلافة الإسلامية, وان اخذ منها شيئاً فقد اخذ المبادئ التي يعتقد ان تلك التجربة قامت عليها, فقد فهم من كون الخليفة (خليفة المسلمين), انه ممثل لهم أو وكيل عنهم في إدارة شؤونهم, وفهم من بيعة الناس للخليفة إن أساس ولايته عقد سياسي مع الأمة وهذه الأمة التي رضيت لأسباب معينة بأن يمثلها أهل المدينة فقط أو أهل الحل والعقد منهم فان ذلك كان لأسباب معينة قد لا تكون موجودة اليوم. وفهم أيضاً من طلب بعض الخلفاء الراشدين التوجيه والنصيحة والتقويم عند خروجه عن تعاليم الإسلام, إن للأمة حق محاسبة الحاكم وعزله من منصبه.

فالملازم إذن هو هذه المبادئ فقط (ان الحاكم وكيل عن الأمة , وان أساس توليته عقد بينها وبينه يقوم على الرضا الحر , وان للأمة تقييد ولايته ومحاسبته عند خروجه عن وظيفته). إما الصيغ التي يجري بها أعمال تلك المبادئ فيجب أن تجري وفق ظروف الزمان والمكان المختلفة وبحسب سيرة العقلاء, ولا داعي للالتزام بصيغ عصر الإسلام الأول والثبات عليها[٣٧].

وفي هذا الإطار تتعدد آليات انتقال السلطة عند الاتجاه المعاصر للفكر الإسلامي السني, على

إن أهمهـا مبـدأ الشـورى, و مبدأ سـيادة الأمة أو (ولايـة الأمة) , فضلاً عن الأسـاس العقدي لولاية الحاكم, وهو ما سنتولى إيضاحه بالاتي:

أولا : مبدأ الشورى :

اهتـم الفقه السـني كثيـراً بمبدأ الشـورى, عادًّا إياه ركيزة أساسـية من ركائز نظام الحكم الإسـلامي, وهذا المبـدأ لم يجرِ اسـتنتاجه مما جرت عليه سيرة النبي (ص) والصحابة ومنهم الخلفاء الراشدين فحسب, بل هو أمر منصوص عليه في القران الكريم , إذ يقول الله تعالى:(.... وَشَـاوِرْهُمْ فِـي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْـتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِـبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) ويقول في سـورة الشـورى(:وَالَّذِينَ اسْـتَجَابُوا لِرَبِّهِـمْ وَأَقَامُـوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُـورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّـا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)[٣٨]

وما يشـير إليه الفقه اليوم هو إن الشورى أقرت كمبدأ عام مرن لم تحدد له صيغة معينة أو حدود (إلا ما ورد به نص من الشـارع فلا مشـاورة فيـه) وقـد تركت الشـريعة تفصيل الشـورى وتحديدها وتنظيمها للمسلمين لكي تضمن بذلك دوام المبـدأ وثباتـه من جهـة, وقابليته للتطور والتماشي مع مصلحة الأمة وظروفها من جهة أخرى[٣٩].

أما عن محل الشورى والموضوعات التي تدخل فيهـا, فان الأصـل المقرر عنـد جمهور علماء السـنة هو إن الشورى عامة ومشروعة في كل أمور الدولة وجميع شـؤون الحياة, ولا تقتصر على مسـائل معينة, أو موضوعات محددة, نعم هي غير جائزة في موضع النص[٤٠].

الا ان الشـورى تعطلت خلال التاريخ السياسي الاسـلامي ،أي فيمـا يتعلـق بشـوؤن الحكـم والمشاركة والعلاقة بين الحاكمين والمحكومين ،يقول (توفيق الشـاوي) : ان تعطيل الشـورى فـي تاريخ الدولة الاسـلامية بقي محصورا في مجال السياسـة والحكم، اما في مجال التشـريع والفقـه، فقي بقي علماء المسـلمين ومجتهدوهم يمارسـون الشـورى بحريـة كاملـة مـن دون تدخـل الدولة والحكام، ولـم يبدا هذا التدخل في حريـة الاجتهاد الا في العصـر الحديث ،حينما اسـتوردنا النظريـات العصرية التي إسـتغلها الحكام واعوانهم للتدخل في تشـريعنا، وتعطيل تطبيـق الشـريعة بواسـطة دسـاتير وقوانيـن وضعية[٤١].

ثانيا : سيادة الأمة أو سيادة جماعة المسلمين:

لـم يواجه الفقهاء القدامى مسـألة البحث في من يملك السلطة والسيادة في الدولة الإسلامية, أما الفكر السـني الإسـلامي فقد أولى هذه المسـألة جانبـاً من الأهميـة لما لها من تأثيـر في آليات انتقال السلطة .

وابتداءً لا يوجد خلاف بين فقهاء أهل السنة في ان السـيادة والسـلطان لله وحده, لـه الحكم وله الأمر[٤٢]، وان ادعاء الحاكمية بالأصالة مع الله كفراً وشركاً به سبحانه . يقول الإمام سيد قطب : « ان الحكـم لا يكـون إلا لله ... اذ الحاكميـة مـن خصائص الإلوهية ومـن ادعى الحق فيها فقد نازع الله سـبحانه وتعالـى أولى خصائص الوهيته وادعاها , فقد كفر بالله كفرا بواحا »[٤٣].

وقد فـوض الله تعالـى المسـلمين الولاية على أنفسـهم فكان للأمة الإسـلامية سـلطة وولاية بموجب الاسـتخلاف الإلهي للنـاس [٤٤].وهذه الولايـة محدودة بأحكام الشـريعة الإسـلامية, وتعبيـرا عـن تلـك السـلطة الممنوحـة للأمة

صرح الكثير من الفقهاء بان السيادة في الدولة الإسلامية مصدرها الأمة (سيادة الأمة)[٤٥].

وإذ إن أفراد الأمة لا يستطيعون أن يكونوا جميعاً حكاماً , وان استطاعوا فان انتظام الأمر يقتضي أن يمارس بعضهم سلطة الحكم, لذا كان للأمة أن توكل هذا الأمر إلى بعضها بالإنابة فيكون الحاكم أو الخليفة في ممارسة السلطة وكيلاً عن الأمة[٤٦].

ويشير الفقه السني إلى بعض مظاهر سيادة الأمة كمبدأ الشورى ومسؤولية أولي الأمر واستمداد الرئاسة العليا (الخلافة) من البيعة العامة[٤٧]. ومن ثم فان الحاكم او الخليفة من وجهة نظر الفقه السني يستمد سلطته من المسلمين بوصفه ممثلا لهم , لا ممثلا لله تعالى[٤٨].

ولابد من الإشارة هنا إلى ان قول الفقهاء بأن مصدر السلطات في الدولة الإسلامية هي الأمة وإنها تملك السيادة في هذا الشأن , لا يعني تبنيهم لنظرية سيادة الأمة التي قال بها الفقه الغربي فهنالك فرق كبير بينهما, اذ ان الأمة بحسب وجهة نظر الفقه الغربي تملك سيادة أصلية في حين إن السيادة الأصلية والحقيقية عند جميع المسلمين يملكها الله وحده وما تملكه الأمة هو سيادة ممنوحة ومفوضة . كما ان الأمة في الفهم الإسلامي ليست شيئاً مجازياً او معنوياً كما في الفقه الغربي وإنما هي كيان حقيقي قوامه جماعة المسلمين, وهو واضح من قوله تعالى: (كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...)[٤٩].ومن الواضح ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله , أمور تنسب إلى الفرد والشخص الحقيقي ولا تنسب إلى الكيان المعنوي أو المجازي . هذا فضلا عن النتائج المختلفة المترتبة على كلا النظريتين, فسيادة الأمة بالاصطلاح الوضعي مطلقة وما ينتج عنها (خاصة القوانين) مطلق لا يقيده اعتبار , أما سيادة الأمة بالاصطلاح الشرعي فهي فضلا عن كونها ممنوحة , فإنها مقيدة في حدود الشريعة الإلهية . وعلى ذلك لا نرى داع لمناقشة وانتقاد بعض الفقهاء الدستوريين اتجاه الفقه الشرعي للقول بسيادة الأمة[٥٠]. كما لا نجد مستندا لتقسيم بعضهم الأخر أقوال علماء الشريعة بخصوص صاحب السيادة[٥١].وان كنا نفضل استعمال مصطلح (ولاية الأمة) بدلا من (سيادة الأمة) منعاً للاختلاط .

ثالثا : الأساس العقدي لولاية الحاكم :

يقيم اغلب الفكر السياسي الاسلامي السني المعاصر اليات انتقال السلطة على أساس تعاقدي, ومن ثم فان أساس التولية هو العقد المبرم بين الحاكم والأمة[٥٢].وبالرغم من إن تكييف الفقه السني للخلافة على أساس إنها عقد ليس بجديد, بل يعود إلى بدايات بحث موضوع السلطة على يد الماوردي الذي يقول « إن الإمامة عقد مراضاة واختيار ولا يدخله إكراه ولا إجبار»[٥٣]. إلا إن اغلب تطبيقات الحكم الإسلامي كانت غير قائمة على هذا الأساس بل على أسس أخرى كالتغلب وولاية العهد وهذا الأمر صرف اهتمام اغلب الفقهاء السنة باتجاه القول بنظريات لا تعدو سوى كونها مسوغات وتبريرات لهذه الأشكال من الحكم, فضلاً عن إن التطبيقات التي كيفت على إنها مصاديق للخلافة المستندة إلى ألا ساس العقدي لم تكن واضحة في تحديد أطراف العقد ولاسيما الأمة , مالمقصود بها ومن يمثلها ؟

لذا فان الفهم المعاصر للفكر السياسي

الاسلامي السني يقيم ولاية الحاكم على أساس عقدي , وربما توسع في فكرة العقد فنراه يعد حتى طريقة العهد بالخلافة أساسها العقد بين المستخلِف والمستخلَف[٥٤].

وبالحديث عن طبيعة هذا العقد يظهر من كلمات الفقهاء انه بمثابة عقد نيابة أو وكالة ,يقول الإمام القرطبي بشأن جواز خلع الإمام نفسه: « ..., فان الإمام هو وكيل الأمة ونائب عنها, ولما اتفق على ان الوكيل والحاكم وجميع من ناب عن غيره في شيء له ان يعزل نفسه, كذلك الإمام يجب أن يكون مثله »[٥٥]، و يقول الشيخ محمود شلتوت : « ان الخليفة او الإمام ... , نائب في وظيفته عن الأمة توليه وتبقيه وتطيعه مادام قائما على حدود الله ... »[٥٦]. ويقول الشيخ محمد بخيت المطيعي : « إن الإمام هو وكيل الأمة وإنهم الذين يولونه ملك السلطة ... »[٥٧].

الفصل الثالث

اليات انتقال السلطة عند الشيعة الإمامية

النظرية الاسلامية في الحكم عند الشيعة الامامية الاثني عشرية في زمن حضور المعصوم التي تعتبر جزءا من العقيدة واصلا من اصول الدين ،تستند الى ان النبي (ص واله) يستمد شرعيته من الله الذي اصطفاه واختاره وعينه ،وهو معصوم من الخطا، وقد قام النبي (ص) بامر من الله بتسمية اثني عشر خليفة (اماما) من بعده سماهم باسمائهم ، وهم الائمة الاثنا عشر ،وهم معصومون ايضا وتقع وضيفتهم الاساسيةفي تفسير وحراسة الاسلام ،عقيدة وشريعة،من التحريف.

والوظيفة الثانية هي مهمة الحكم ،ليستطيع المعصوم ان يحقق الوظيفة الاساسية من خلالها ،ولكنه يستطيع ان يحققها من دون تسلمه الحكم.

وفي إطار بحثنا لأسس تولي السلطة عند الشيعة الإمامية , نعرض هنا لكل من, النظرية التقليدية للحكم في الفكر الإسلامي الشيعي, وهي نظرية (الإمامة المعصومة) , ثم نبين ألأسس الحديثة لانتقال السلطة في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي.

المبحث الأول

النظرية التقليدية للحكم في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي

يؤمن الشيعة الامامية ان الائمة المعصومين مسددون من الله تعالى ومعصومون من الخطأ بملكية ذاتية وقدرة عل منع النفس من ارتكاب الخطأ، فهم لا يظلمون ولا يستبدون.

على ان فكرة حكم المعصوم قد تم تطبيقها في عهد النبي (ص واله) ،وفي عهد الامام علي(ع)، وفي شهور معدودة من عهد ولده الامام الحسن (ع)، وقد كان واضحا ان الممارسة اليومية مع المعارضين كانت تتسم باعلى درجات التسامح حتى مع المعارضين السياسيين،وبعدها عن الاستبداد على اساس ان المعارضة في زمن النبي (ص واله) كانت لا تجرؤ على الكشف عن نفسها حتى مع توفر المقومات والحصانة التي كان يضفيها نبي الرحمة (ص واله) . وقد بدا هذا التسامح جليا بصورة عملية في زمن الامام علي بن ابي طالب(ع) الذي لم يفرض بيعة ملزمة لحكمه

في عنـق الاخرين وظهـور حركات معارضة تعامل معها الامام علي بطريقة انسانية وبدرجة عاليـة من ضبـط النفـس ، ولم يفـرض عقابا على نيـات المعارضين مع علمـه الكامل بتلك النيـات(٥٨). ويرفض الإمامية مقولة إن النبي (ص) أهمـل أمـر الإمامـة « الحكومـة « فلم يسـتخلف من يتولاها ولم يبيـن طريقة توليها, وهـو القول الذي انتهى إليه مذهب أهل السـنة, فلم يكن النبي اقل حرصاً من غيره ممن عهدوا بالأمـر بعدهم إلى من يرون فيه صلاح الأمة . فإذا كـان النبي كما ورد فـي الأثر يخاف على ثلاثـة نفـر إن يختلفوا في سـفرهم فيأمرهم أن يؤمـروا عليهم احدهـم(٥٩)، فكيف يتـرك أمته الكبـرى من دون أن يؤمر عليهـا من بعده من يلم شـعثها ويحفظ وحدتها ويهديها, وقد شهدت سـيرة النبـي (ص) بأنه لـم يتـرك المدينة في غزوة من غزواته أو في حج دون أن يسـتخلف فيها من يحل محله فدل ذلك على إن رسول الله (ص) لا يتـرك جماعة المسـلمين فوضى بلا شخص يتولى أمورهم(٦٠).

مـن هنا يعتقد الإماميـة بان النبي (ص) كان قد أعلـن وبلغ عمن اختارته السـماء إماماً وخليفة للمسلمين من بعده, وهم بذلك يؤكدون اعتقادهم بـان المرجع في تعيين إمام المسـلمين ورئيس الدولة ليس سـلطة بشـرية وإنما إرادة الله (عز وجل) وبذلك يختلفون مع أهل السنة.

والشـيعة لا يذهبـون إلى توسـيط سـلطة بين الله وبيـن خلقه كسـلطة أهل الحـل والعقد التي هي سـلطة بشـرية غير معصومـة قد تنحرف وتزيغ(٦١).ومـن ثـم فـان مصـدر الخلافة عند الإماميـة ليس وصفـاً من وضع النـاس وليس عقداً اجتماعياً بين الإمام والأمة بل هو منصب شرعي يتم النص عليه عن طريق واجدية الإمام للصفـات التي تؤهله لاسـتلام هـذا المنصب. فالإمام إنما يسـتحق الإمامة بحسب خصائصه الذاتيـة وإذ يصعب تحديد هذه الخصائص يأتي هنـا دور الإرادة الإلهيـة والمعونة السـماوية لإرشاد البشرية نحو هذه الشخصية التي تتواجد فيهـا المواصفـات اللازمـة لتحتـل اكبر موقع قيادي في المجتمع الإنساني(٦٢).

وتجد هذه العقيدة مايؤكدها في سـيرة الرسـول (ص) وسـنته (٦٣). إذ نلمس ذلك في دعوة النبي لبعض القبائل طالباً المـؤازرة والنصرة لتبليغ الرسالة, فحين دعا بني عامر بن صعصعة إلى الإيمـان بالله, قـال له رئيسـهم, أرأيت إن نحن بايعنـاك على أمـرك, ثم أظهـرك الله على من خالفك أيكـون لنا الأمر من بعدك ؟ قال (ص): (الأمر إلى الله يجعله حيث يشـاء)(٦٤). وحين عـرض دعوته علـى بني كندة قالـوا له « إن ظفرت تجعل لنا الملـك بعدك ؟» فقال (ص) : (إن الملك لله يجعله حيث يشاء)(٦٥).

وتخلص العقيدة الإمامية إلى إن الإمام علي بن أبـي طالب (ع), هو أول إمـام (رئيس دولة) نصبـه الله للمسـلمين وقـد عمل النبـي (ص) علـى خلق ارتكاز ذهني لديهم لتعميق الارتباط الفكـري والروحي بالإمـام المنصب.ويسـتند الشيعة في ذلك إلى جملة أدلة من القران والسنة لعـل في مقدمتها آية التبليغ , في قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الرَّسُـولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَـالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ }(٦٦).

فاسـتدل الإمامية بعدة نصـوص على إن مورد التبليـغ هنا هو تعيين الإمـام والخليفة بعد النبي (ص) وهـو علـي بـن أبـي طالـب , أهمها :

نـص حديث الغديـر المتواتر وفيـه يقول النبي (ص):«... ألسـتم تعلمون إني أولى بكل مؤمن من نفسـه, قالوا : بلـى. فاخذ بيد علـي وقال : اللهم من كنت مولاه فهذا علي مولاه, اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ...»[٦٧].وهذا الحديث واضـح فـي إن الولاية التي ثبتت لرسـول الله على المسـلمين بنص القران, ثبتت مثلها بنص حديث الرسـول لعلي بن أبي طالب, ومن ابرز مصاديـق الولاية كونـه حاكم على المسـلمين وان تصرفـه في شـؤونهم وأنفسـهم مقدم على تصرفهم فيها.

وهناك أحاديث أخرى تؤكد هذا التعيين كحديث الثقلين, الذي يقول فيه النبي (ص) صراحة(إني أوشـك ان ادعى فأجيب ربي, واني مخلف فيكم الثقليـن: كتـاب الله وعترتي أهل بيتـي, ما إن تمسـكتم بهما لـن تظلوا بعدي أبـداً, ولقد نبئني اللطيف الخبيـر إنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض .) [٦٨]. وحديث المنـزلة وفيه جاء عن الرسـول (ص) «... يـا علي أنـت مني بمنزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي بعدي .»[٦٩].

ومـن بعد الإمام علـي (ع) تنتقـل الإمامة الى ولده الحسـن ثم الحسـين ثم للائمة التسـعة من ذرية الحسين (عليهم السلام) وهذه تتمة الأئمة الاثني عشـر اللذين اخبر عنهم النبي (ص)، إذ هناك شواهد في أقوال الرسول (ص) على هذا الانتقال للإمامة منها قوله (ص) :

١-(لا يـزال الديـن قائما حتى تقوم السـاعة او يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش)[٧٠].

٢-(لا تـزال أمتي مسـتقيما أمرها ظاهرة على عدوها حتى يمضي منهم اثنا عشـر خليفة كلهم من قريش ثم يكون المرج والهرج)[٧١].

٣-(يكون لهذه الأمة اثنا عشـر قيما لا يضرهم من خذلهم كلهم من قريش)[٧٢].

٤-(لا يـزال أمـر النـاس ماضيا مـا وليهم اثنا عشر رجلا)[٧٣].

وقد دفـع اعتقاد الإمامية بـان الإمامة في علي والأئمة من ذريته, بعض الفقهاء والباحثين إلى التصور بان الشـيعة ينتهون في اختيار الخليفة إلـى الوراثة وان هـذه الوراثـة محصورة في ذرية على عليه السـلام [٧٤].ويزيـد احدهم بان عقيدة الشيعة متأثرة بأفكار وتراث الفرس[٧٥].

ونحـن نعتقـد خطأ هـذا الـرأي وابتعـاده عن الصـواب, فقد عرفنا إن الأسـاس فـي اختيار الخليفة عند الإمامية هو إرادة الله, وإذا حصل « اتفاقا « ان الله تعالى قد اختار هؤلاء الأئمة من ذريـة علي وفاطمة, فلا يعني إن اختيارهم كان وراثـة وان بدا ذلك ظاهرا. كمـا ان هذا الأمر ليس مـن تأثير أفكار الفرس وإلا فان كثيرا من الأنبيـاء اختارهم الله من نسـب واحد, والقران شـاهد على ذلـك وليس أوضح من بقـاء النبوة في نسـل إبراهيم (ع) , وهو من سألها لذريته (قـال ومن ذريتي). فما ابعد من يدعي ذلك عن صريح القران !!

ويضيـف الاعتقـاد الإمامـي القائـم علـى إن اختيـار الإمـام بالنـص من الله ضـرورة كون الإمـام معصوماً, وتعرف العصمـة بأنها ملكة نفسـية لا تصدر المعاصي عمن يتصف بها مع قدرته على مفارقتها. والعصمة شـرط أساسـي في الإمام لأنها تمثل الانفعال الكامل بالرسـالة والتجسـيد الكامل لكل معطياتها فـي النطاقات

الروحية والفكرية والعلمية, وهذا الشرط طبيعي ومنطقي بالنظر لطبيعة الإمامة ووظائفها[٧٦].

ولم يهمل الفكر الشيعي الإمامي أمر (البيعة) لكنه وعلى خلاف اتجاه الفقه السني , يقصر قيمتها التشريعية على تأكيد الطاعة والولاء للإمام المعين من الله أو إعطاءها الفعلية, ومن ثم فالبيعة التي تعطى للإمام المعصوم ليست انتخاباً له ولا انشاءً لولايته على الأمة [٧٧]. وهي لا تختلف عن بيعة النبي (ص) التي لم تعطيه النبوة ولم تنشئ ولايته على المسلمين, بل كانت بيعة للطاعة والنصرة , فهي نفسها ثابتة للائمة (ع) بدلالة الحديث (من كنت مولاه فهذا علي مولاه) فولاية النبي ثابتة على المسلمين بأمر الله وكذا ولاية علي (ع) عليهم من أمر الله الذي كلف النبي(ص) بتبليغه وقد فعل.

وبما ان الإمامة في الاعتقاد الشيعي تمثل استمراراً وامتداداً للنبوة فمن الطبيعي ان لا يتصور تحديد ولاية الإمام بمدة زمنية تنتهي ولايته بانقضائها ومن هذه الناحية تتفق نظرية الإمامة عند الشيعة مع ما بنيت عليه الخلافة لدى أهل السنة من عدم تأقيت ولاية الامام او الخليفة.

وفي الوقت ذاته يستبعد , بحسب الرؤية الشيعية, قيام مسؤولية الإمام وذلك بعد الإقرار بعصمته عن ارتكاب الأخطاء بكافة مستوياتها, وليس معنى ذلك منح الحصانة لشخص الإمام وإبعاده عن المسائلة او الوقوف إمام القضاء لطلب حق له أو لدفع تهمة ضده بل اللازم من العصمة هو استحالة ثبوت الخيانة او المخالفة عموما بحق الإمام المعصوم ومن ثم تحقق مسؤوليته [٧٨]. وهذا يدحض تصور بعض الباحثين بان الحاكم (الإمام) في عقيدة الشيعة لا يسأل وان ارتكب خطأ لأنه معصوم ![٧٩].

ونشير في نهاية الحديث إلى إن البحث في « نظرية الإمامة المعصومة « عند الشيعة الإمامية إنما ينحصر في تنظيم الحاكمية في زمن محدد بين وفاة النبي (ص) وغيبة الإمام الثاني عشر, ومن ثم فهي جزء من نظرية الحكم عند الإمامية, اما في عصر غيبة الإمام المعصوم فقد تمخض الفكر الإمامي عن نظريات متعددة للحكم ترتكز على مبادئ أخرى بين الولاية العامة للفقيه الجامع للشرائط ورضا الأمة [٨٠]. وهو ما نبينه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

الأسس المعاصرة لانتقال السلطة في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي

تمثل الأسس المعاصرة لانتقال السلطة في الفكر السياسي الإسلامي الشيعي اتجاها حديثا للفقهاء الشيعة, ولد نتيجة وجود أسباب موضوعية ولم يكن عدولاً عن رأي الفقهاء التقليدي بشأن نظرية الإمامة المعصومة, فسبق أن اشرنا إلى ان نظرية الإمامة المعصومة مرتبطة بزمان ظهور الإمام المعصوم المعين من الله تعالى, وهذا الزمان يفترض ان يكون قد انتهى في عام ٢٦٠ هـ مع غيبة الإمام الثاني عشر عند الإمامية, وتأتي ولادة هذا الاتجاه الحديث في الفكر الشيعي بعد هذا التاريخ وربما بمدة طويلة[٨١].

فقد أعيد طرح موضوع الولاية والحاكمية وبُحث في إمكانية إقامة حكومة إسلامية, ولأن عصر الغيبة تميز بعدم وجود الإمام المعصوم ظاهراً بوصفة القائد الأول للمسلمين, فقد توجهت الأنظار إلى من يليه في المنزلة وهم الفقهاء المجتهدون العدول, وبدأ الحديث عن انتقال الولاية والحاكمية في زمان غيبة الإمام إلى الفقهاء.

اما بالنسبة للادلةللادلة على نظرية ولاية الفقيه واحاديث اهل البيت عليهم السلام فهي كالاتي:

١-القران الكريم : وردت عدة اياتقرانية في معرض اثبات لولاية الفقيه الا ان بعضها لا ينص صراحة على الولاية ،وبعضها الاخر يكتنفها الغموض وهي تحتمل اكثر من وجه ،ولكن رغم ذلك توافرت لدينا عدة ايات اكثر وضوحا ودلالة وادق معنى في اثبات الولاية للفقيه نعرضها كما يلي:

قوله تعالى(وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون)[٨٢].

في الاية الكريمة امر بوجوب توجه نفر من المؤمنين الى التفقه في الدين ليكون الهدف هو انذار قومهم، والآية تقصد بالإنذار التعلم والارشاد والمتابعة وحل القضايا الفردية والعامة، والاهتمام بكافة الشؤون الصغيرة والكبيرة ويستوجب على القوم السمع والطاعة والا فان امر التفقه يفقد معناه ويصبح من السفه بمكان اذا لم يكن بهذا المعنى.

قوله تعالى «الم تر الى الذين يزعمون انهم امنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به ويريد الشيطان ان يضلهم ضلالا بعيدا»[٨٣].

الآية الكريمة تدل على حرمة التحاكم الى الذين لا يحكمون بما انزل الله ،وامر بالترافع الى حكام العدل ليس في المال فقط بل في كل امر من الامور الخاصة والعامة ،وليس سوى الفقهاء الذين قضوا جل اعمارهم في التفقه قادرين على الحكم بما انزل الله اذ لو اوكل الامر لغيرهم لكانت نتيجة ذلك البدع والاهواء في دين الله تماما مثلما كان وجرى في كافة العصور لا سيما عصر اغتصاب الخلافة من ملاكها الشرعيين.

قوله تعالى «انا عرضنا الامانة على السماوات والارض والجبال فأبين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا»[٨٤].

والامانة هنا الطاعة المعلق بها الفوز ،وهي لا تتحقق باي حال من الاحوال الا بوجود الحاكم العادل ،والحاكم العادل يجب ان يكون عالما بدين الله،عارفا بشرعه وهو الفقيه، فيستفاد من الآية الكريمة واستدلالاتها من السنة المطهرة ان خلافة الله لا تكون الا بالرياسة ،ولا تجوز الا للأعلم في امور الدين والدنيا،وهذا لا يتوافر الا لدى الفقهاء.

٢-السنة النبوية

وتشتمل على جملة من الروايات الواردة عن النبي (ص) وأئمة أهل البيت (ع) وهي متعددة نورد منها : مقبولة عمر بن حنظله , عن الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) وفيها « ... من كان منكم قد روى حديثنا, ونظر في حلالنا وحرامنا , وعرف أحكامنا, فليرضوا به حكماً,

فانـي قد جعلته عليكم حاكمـاً, فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما اسـتخف بحكم الله وعلينا رد , والـراد علينـا الراد علـى الله , وهو على حد الشرك بالله .. الخ »[٨٥].

وقد فسـر العلماء قوله (عليه السلام) من روى حديثنـا ونظـر فـي حلالنـا وحرامنـا وعرف أحكامنا, إن المراد منه هو الفقيه واسـتفادوا من عبارتـه « فاني قد جعلته عليكم حاكما « أي قد جعلته عليكم وليـاً , فهو ولي أمركم وأمره نافذ فيكم[٨٦].

ومنهـا : الحديث المروي عن النبي (ص) , قال : « اللهـم ارحـم خلفائي , فقيل له : يا رسـول الله, ومـن خلفاؤك ؟ قال « الذين يبلغون حديثي وسـنتي , ثم يعلمونها امتي » ولاشـك ان مهمة الولايـة من أهم مناصب رسـول الله بعد النبوة , والفقهـاء هم خلفاء رسـول الله لهـذا الموقع , ولا دليـل علـى صـرف الخلافة عـن الموقع وتخصيصـه بموقـع التبليغ فقط , فـان الجملة الأخيـرة صفـة للخلفاء- كما هـو ظاهر- وليس قرينة على اختصاص الخلافة بموقع التبليغ فقط من مواقع رسـول الله الثلاثة : (النبوة والتبليغ , الإمامة والولاية , والقضاء)[٨٧]. ومن الروايات ايضا: حديـث « العلماء ورثة الأنبياء»[٨٨]. وحديث « الفقهاء أمناء الرسل»[٨٩].

ومنهـا : التوقيع الوارد عن الإمام الثاني عشـر محمد بن الحسـن المهدي (عج) موجها شيعته في زمـان غيبته, وفيه « وأما الحوادث الواقعة من بعـدي فارجعوا بها إلى رواة حديثنا , فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم »[٩٠].

والشاهد في قوله « فإنهم حجتي عليكم ..» أي إن هـؤلاء هم بدل عني ووكلاء لي, ففي كل ما أنا فيه حجة , هم فيه حجة أيضا, وهذا هو معنى إعطاء الوكالة والنيابـة العامة, والولاية العامة للفقهاء على الأمة[٩١].

٣- العقل :

الحكومة لله سـبحانه وتعالى بواسطة نبيه(ص) ثـم اوصيائه (ع) فاذا ما كـان ذلك فان الاقرب اليهم هو الذي يستحق الحكم والامامة، والفقهاء هـم الاقرب الـى الائمـة (ع) وقد عبـر عنهم الامـام الثاني عشـر (عـج) ب(الحجـة) ،وهم الاقرب الـى التقوى والاخـلاص ومعرفة دين الله، والاقدر على اسـتخلاص الحكم الشـرعي القطعـي والظني ،لذلك فانهم اجـدر من يتولى منصـب ولاية الامـة ،ثم ان ما نـراه اليوم من تكالب الجهلة والمفسـدين والمارقين على تولي الرياسـة يجعلنـا نقر بانه من اللازم ان يمسـك بزمـام الامـور الاقـرب الـى التقـوى وروح الشريعة وهم الفقهاء والعلماء.

ويقوم على أساس الأخذ بالقدر المتيقن في البين, وتوضيح ذلك يكـون بالالتفات إلى أمرين [٩٢]: الأول , بداهة وجوب إقامة الحكومة الإسلامية فـي زمن الغيبـة عند الإمكان, كمـا يظهر ذلك بوضـوح بأدنـى تأمـل فـي طبيعة الإسـلام . فالأحكـام الإلهية التي جاء بها الإسـلام سـواء الأحكام المربوطةبالماليات، أو السياسـيات، أو الحقوق لم تنسـخ، بل باقية إلى يـوم القيامة، و بقاء تلك الأحكام نفسه يقضي بضرورة حكومة وولايـة تضمـن حفـظ سـيادة القانـون الإلهي وتتكفل لإجرائه، ولا يمكن إجراء أحكام الله إلا بهـا، لئلا يلزم الهرج والمـرج، مضافاً إلى إن حفظ ثغور المسـلمين عن التهاجم وبلادهم عن غلبة المعتدين واجب عقلاً وشـرعاً، ولا يمكن ذلك إلا بتشكيل الحكومة.

يقـول السـيد روح الله الموسـوي الخمينـي (مـا هودليـل الامامـة بعينـه دليل علـى لزوم الحكومـة بعد غيبة ولي الأمـر عجل الله تعالى فرجهالشـريف سيما مع هذه السنين المتمادية ، ولعلها تطول والعياذ بالله إلى آلاف منالسـنين، والعلم عنده تعالى ، فهل يعقل من حكمة الباري الحكيم إهمال الملةالإسلامية وعدم تعيين تكليف لهم ؟)[٩٣].

أمـا الأمر الثاني , فيمكـن أن يقال إن الحكومة تبتنـي علـى الولايـة , ووجـوب قيـام حكومة إسـلامية الذي تم تثبيته يعني قيـام ولاية عامة حتما , وعند الشك في تحديد من له الولاية يجب الاقتصـار على المقـدار المتيقن في البين , لان ولايـة احد على احد هـي على خلاف الأصول والقواعد الأولية, وواضح ان القدر المتيقن ممن تثبت لـه الولاية هو من تجتمـع فيه مواصفات خاصـة كالمعرفـة بأحكام الإسـلام (الفقاهة) والعدالة فضلا عن الكفاءة, فينتج من ذلك القول بان ولي المجتمع هو الفقيه العادل الكفوء[٩٤].

٤-ولايـة الامر عنـد العامة: لـم تقتصر ولاية الفقيه عند فقهاء الشيعة ومتكلميهم ،بل ان بعضا من علماء العامة ينادون بها ويدعون اليها،ولكن وفقـا لقواعدهم ومرتكزاتهم الفقهية والاعتقادبة التـي تختلف كثيرا عن اصول العقيدة الشـيعية التي ترعرعت ونمت في ظلال الائمة (ع).

يقـول ابـن خلدون فـي مقدمته (واما شـروط هـذا المنصب يعني الولاية فهـي اربعة : العلم والعدالة والكفاية وسـلامة الحواس والاعضاء مما يؤثر في الراي والعمل ،واختلف في شـرط خامس وهو النسب القرشـي فاما اشتراط العلم فظاهـر لانه انما يكون منفـذا لاحكام الله تعالى اذا كان عالما بها ،وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لهـا ولا يكفي مـن العالم الا ان يكـون مجتهدا لان التقليد نقص والامامة تسـتدعي الكمال في الاوصاف والاحوال)[٩٥].

ويقـول (القلقشـندي) : وقـد اعتبـر اصحابنـا الشـافعية لصحـة عقدهـا أي الولايـة اربعـة عشـر شـرطا في الامـام : الاول :الذكورة فلا تنعقـد امامة المراة ، والثانـي :البلوغ، والثالث :العقل والرابع: البصر فلا تنعقد امامة الاعمى، والخامس : السمع، والسادس : النطق فلا تنعقد امامة الاخرس ، والسابع :سلامة الاعضاء من نقص يمنع اسـتيفاء الحركة وسرعة النهوض ، والثامن: الحرية، والتاسـع: الاسلام، والعاشر: العدالـة، والحادي عشـر: الشـجاعة والنجدة، والثاني عشـر: العلم المؤدي الـى الاجتهاد في النـوازل والاحكام فلا تنعقد امامـة غير العالم بذلـك لانه محتـاج لان يصرف الامـور على النهج القويـم ويجيدها على الصراط المسـتقيم ولان يعلـم الحدود ويسـتوفي الحقوق ويفصل فـي الخصومات بين النـاس ،واذا لم يكن عالما مجتهدا لم يقدر على ذلك[٩٦].

الخاتمة

يلاحظ بان لا مشـكلة في ان يكون لمبدا التداول السـلمي للسـلطة مفهوما في الاطار الاسلامي يختلـف بعض الشـيء عن مفهومه فـي النظم الديمقراطيـة الغربيـة ،كما هو الحال بالنسـبة لمفهـوم الديمقراطيـة الـذي يختلف فـي النظم الليبراليـة الغربية عنـه في النظم الاشـتراكية والماركسية، فلا يهم ان تكون السيادة او الولاية مطلقة يملكها الشـعب او الامـة اصالة كما هو

راي الديمقراطية الغربية، او ان تكون السيادة والولاية مقيدة تملكها الامة المستخلفة من صاحب السيادة والولاية المطلقة وهو (الله تعالى) كما يرى ذلك اغلب الفكر الاسلامي، فاذا كان هناك فرق كبير بين المفهومين بالنسبة لقضية التشريع لان التشريع بيد المالك الحقيقي للسيادة وهو الشعب في النظرية الديمقراطية ، والخالق (الله تعالى) في النظرية الاسلامية فان هذا الفرق يبدو ضئيلا بالنسبة لانتقال السلطة واختيار الحكام، لئن كل ما تستلزمه الديمقراطية – وما هو شرط في تداول السلطة – هو الرجوع الى الشعب في عملية اختيار الحكام ومنهم (الامام او الخليفة) ، وهذا الامر يقره الفكر الاسلامي اليوم ، وان اختلف مع الفكر الوضعي في تعيين اساسه.

وسواء تم انتقال السلطة عن طريق الفكر الاسلامي السني التقليدي الذي يمثله خط الخلافة او الاليات المعاصرة لهذا الفكر والتي ورد ذكرها مثل مبدا الشورى وسيادة الامة او سيادة جماعة المسلمين او الاساس العقدي لولاية الحاكم، او يتم انتقالها بالطريق التقليدي للشيعة الامامية الاثني عشرية وهو (الامامة) او بالاليات المعاصرة التي يستدلون بها وهي القران الكريم ، والسنة النبوية والعقل وولاية الامر عند العامة (ولاية الفقيه) ، ففي كلتا الحالتين يكون الاسلوب ديمقراطي بوصفه نتاجا بشريا يمكن الاستفادة منه والاسلام لا ينهى عن الاخذ بالحكمة والتصرفات الحكيمة من أي مصدر كانت .

الهوامش والمصادر :

١- بومدين بوزيد،الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية:الجزائرنموذجا،ف ي:اسماعيل نوري الربيعي واخرون،الاستبداد في انظمة الحكم العربية المعاصرة،تحرير علي خليفة الكواري (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)،ص١٥٥.

٢- جورج طرابيشي،هرطقات عن الديمقراطية والعلمانية والممانعة العربية (بيروت:دار الساقي،٢٠٠٦)،ص١٤.

٣- رفيق حبيب،تفكيك الديموقراطية(القاهرة:دار الشروق،١٩٩٧)،ص١٤.

٤- هشام جعيط،نقلاعن:عبد الاله بلقزيز،من النهضة الى الحداثة (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٩)،ص٢٥١.

٥- بومدين بوزيد،مصدر سبق ذكره،ص١٥٦.

٦- المصدر نفسه،ص١٥٦-١٥٧.

٧-زكي لطيف،الديمقراطية في ظل التشريع،(بيروت:دار المحجة البيضاء،٢٠٠٣)،ص١١٤-١١٥.

٨- سيد قطب،نقلاعن:احمد القبانجي،الاسلام المدني (معالجة لاشكالية الجمع بين النص والعقل والواقع)،(بغداد:مؤسسةمصر المرتضى،٢٠٠٩)،ص١٢٥-١٢٦.

٩- محمد حسين النائيني،نقلاعن:احمد القبانجي،المصدر السابق،ص١٠٦-١٠٧.

١٠- داريوششايغان،النفسالمبتورة:هاجس الغرب في مجتمعاتنا(لندن:دار الساقي،١٩٩١)،ص٣٩.

١١- جورج طرابيشي،مصدر سبق ذكره،ص١١.

١٢- طه جابر العلواني،اصلاح الفكر

الاسـلامي،ط٢(فيرجينيا:المعهد العالمـي للفكـر الاسلامي،١٩٩٤)،ص٣٠-٣١.

١٣- محمد حسن الامين،الديمقراطية رؤيةاسلامية مجلة،العالم،السنة٩،العدد٤١٧،شباط،١٩٩٢)،ص٦٢.

١٤- مالـك بـن نبي،تاملات،ط٣(دمشـق:دار الفكر،١٩٧٧)،ص٦٠.

١٥- المصدر نفسه،ص٦١.

(*) مفهوم مشتق من (طاف- يطوف- فهو طائف) فالبناء اللفظـي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل دون ان ينفصـل عنه بل يتحرك في اطـاره وربما لصالحه. والطائفية هي انتماء لطائفة معينة دينية او اجتماعية ولكـن ليسـت عرقية, فمـن الممكـن ان يجتمع عدد مـن القوميات في طائفة واحـدة بخلاف اوطانهم او لغاتهم. شبكة الانترنت على الرابط:

./ar.m.wikipedia.org/wiki

١٦- سـعيد الشـهابي،جريدة القـدس ا لعر بي ، ٥/ ١١/ ٢٠١٣، شـبكة المعلومات(الانترنت)،www.alquds.co.uk

١٧- ناصيـف نصار،نقلاعن:عبد الالـه بلقزيز،مصدر سبق ذكره،ص١١٠.

١٨- المصدر نفسه،ص١١٠.

١٩- جورج طرابيشي،مصدر سبق ذكره،ص١٥-١٦.

٢٠- وهناك من التفت إلى جانب من هذه الحقيقة, إذ يقول الدكتور مصطفى حلمي : « كانت النظرة لموضوع الإمامة، كدأب أهل السـنة، مستقاة من واقع التجربة التاريخية التي مرت بالمسلمين أبان خلافة الأوائل، فاتخـذت منها أصلا يقاس عليـه، بينما اتجهت آراء أخـرى إلى القواعد المتبعة في الأحكام الدينية، كعقد الـزواج والأحكام القضائيـة ودعوى الزنـا، لتبني عليهـا رأيا في عدد مـن يصح بهم عقـد الإمامة.» ينظـر : د. مصطفى حلمـي، نظام الخلافة في الفكر الإسـلامي، دار الأنصار, لا مكـان, لا تاريخ , ص ٤١٨ – ٤١٩.

٢١- علـي الدباغ، الاسـتبداد في فكرة ولـي الامر وفقه الغلبة وولاية الفقيه في الوقت الراهن،في :اسماعيل نـوري الربيعي واخرون، الاسـتبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة،(بيروت:مركز دراسـات الوحدة العربية،٢٠٠٥)،ص٥٣.

٢٢- يـرى ذلك مـن العلماء المتقدمين, الإمـام أبو حامد الغزالـي, اذ يقـول : (لا مأخـذ للإمامـة إلا النص أو الاختيـار) كذلـك إمام الحرميـن الجويني يقول : ثـم اذا بطـل النص لـم يبق إلا الاختيـار (أي من الأمـة) ويـرى ذلك أيضا عبد القاهـر البغدادي في كتابه أصـول الدين يقول « قـال الجمهور الأعظم مـن أصحابنـا ان طريـق ثبوتهـا (أي الإمامـة) الاختيـار مـن الأمة . أشـار إلـى تلـك الآراء : د. محمـد ضيـاء الدين الريـس ، النظريات السياسـية الاسـلامية,القاهرة،لا ناشـر،١٩٥٧ ص ٢١٢, ٢٧٩. أمـا مـن الفقهـاء المتأخرين وخاصـة فقهاء القانون الدسـتوري الإسـلامي, فيـرى معظمهم إن تولية الخلفاء كان أساسها اختيار الأمة , ومنهم : عبد الرزاق احمد السـنهوري : فقه الخلافة , تحقيق : د. توفيق الشاوي , د. نادية السنهوري, ط١,منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, ٢٠٠٨, ص١٣٠, ٢٨٦. د. محمـد ضيـاء الدين الريـس: المصدر السـابق, ص١٦٦, ١٧٦. د. ماجـد راغب الحلو: الاسـتفتاء الشـعبي بين الأنظمة الوضعية والشريعة الإسلامية , الاسـكندرية ،دار المطبوعـات الجامعية ،٢٠٠٤, ص ٦٥.

أمـا الاتجـاه الآخر الذي اسـتبعدناه فعليـه جملة من الفقهـاء القدامـى وهـو يبنـي أسـس نظـام الحكـم الإسلامي ومبادئه على عموم تجربة الخلافة فتشمل بذلك العصرين الأموي والعباسي وبحسبه لا يشترط لثبوت الخلافة وانعقاد الإمامة توافر إرادة الأمة فهي يمكن ان تنعقد بوسـائل كالقهـر والغلبة, وعلى ذلك بنيت شـرعية خلافة المتغلب التي اشرنا إلى بعض القائليـن بها, ونضيـف لهم هنا ما يـراه الباجوري فـي حاشـيته, إذ يقول : (وثالثهـا (أي طرق انعقاد الإمامة) اسـتيلاء شخص مسـلم ذي شوكة, متغلب علـى الإمامـة ولو من غير أهلهـا, كصبي أو امرأة أو فاسـق أو جاهـل, فتنعقـد إمامتـه وتنفـذ أحكامه للضرورة) أشـار إليـه : د. حسـين إبراهيم الحاج حسـن ،النظـم الاسلامية,ط١،بيروت،المؤسسـة الحامعيـة للنشـر،١٩٨٧ ،ص١٨٩. وينسـب إلـى الشـافعي فيما روى عنه تلاميذه انه يرى إن الإمامة يمكن أن تثبت بالاسـتيلاء, من غيـر بيعة , إذا كان من اسـتولى عليها قرشي واجتمع عليه الناس. أشار إليـه : الشـيخ محمد أبو زهـرة : الشـافعي (حياته وعصره) ط٢ , دار الفكر العربي , القاهرة , لا سنة طبع , ص١٢١.

٢٣- حـول تولية الخلفاء الأربعة, ينظر الإمام أبي محمد عبـد الله بن مسـلم ابـن قتيبـة الدنيوري, مؤسسـة الاعلمي, بيروت, ٢٠٠٦, ص١٩, ٢٩, ٣٤, ٥٣.

٢٤- علي الدباغ، مصدر سبق ذكره،ص ٥٤.

٢٥- المصدر نفسه،ص٥٤.

٢٦- أبـو بكر محمـد بن الطيب الباقلاني (متوفي سـنة ٤٠٣ هـ) : التمهيد في الرد علـى الملحدة المعطلة والرافضـة والخوارج والمعتزلـة , تحقيق أبو ربدة والخضيري , لا ناشر, القاهرة , ١٩٤٧, ص١٧٨.

٢٧- أبـي الحسـن علي بن محمد بن حبيـب الماوردي : الأحكـام السـلطانية, المكتبة العصريـة, بيروت, لا سنة طبع , ص١٥.

٢٨- أبـو بكـر محمـد بن الطيـب الباقلانـي : المصدر السابق , ص١٧٨ .

٢٩- أبـو محمـد علي بن احمـد بن حزم (متوفى سـنة ٤٥٦ هـ) : الفصل في الملل والأهواء والنحل , ج٧ ,تحقيق محمد ابراهيم , عبد الرحمن عميرة , شركة مكتبات عكاظ, جدة - السعودية , ١٤٠٢ , ص١٦٩.

٣٠- ذهب إلى هذا الرأي العلامة الباجي, الوليد سـليمان بـن خلف الباجي (المتوفي سـنة ٤٧٤ هـ) : المنتقى في شـرح الموطأ, لا ناشـر, القاهـرة , ١٣٣٣هـ , ص٤١٥, نقـلاً عن : د. سـامي محمد الغنام ،رئيس الدولـة في الانظمة الديمقراطية الغربية والمعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي،اطروحةدكتوراه،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة،١٩٩٨ , ص١٧٢.

٣١- أبـو محمـد عبـد الله بن احمـد بن قدامة المقدسـي (متوفي سـنة ٦٢٠هـ) : المغني في شـرح الخرقي, ج٨ ,تحقيـق عبد الله التركي , عبد الفتاح الحلو, دار عالم الكتاب, الرياض - السعودية , ١٤١٩, ص٥٢٥

٣٢- ذهـب إلى ذلك أبو بكـر الأصم, إذ يرى ان الإمامة لا تنعقـد الا بإجماع الأمة عن بكرة أبيها, أورد رأيه ابو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرسـتاني : الملل والنحل , تحقيق علي مهنا , علي حسن فاعور , ج١, ط٣, دار المعرفة , ١٤١٤هـ, ص١١٠.

٣٣- وهـو مـا يفهـم من قـول ابو يعلـى الفـراء : «ان الإمامـة لا تنعقـد للمعهود إليـه بنفس العهـد وإنما تنعقـد بعقد المسـلمين ...بدليل انه لو كـان عقدا لها لافضـى ذلك إلـى اجتماع امامين فـي عصر واحد وهـذا غير جائز .. ان إمامـة المعهود اليه تنعقد بعد

موتـه, أي الإمـام القائم, باختيار اهـل الوقت» أبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية, بيروت،دار الكتب العلمية،٢٠٠٠, ص٢٥ . وهو صريح قول الأسـتاذ د. عبـد الـرزاق السـنهوري : « أمـا المذهب الذي نرجحه, فمقتضاه إن الاسـتخلاف لا يتجاوز ترشيح الشـخص ولا يحرم الناخبين من حريتهم في إقراره او رفضـه » يراجع : فقـه الخلافة , تحقيق د.توفيق الشـاوي و د.ناديهالسنهوري،بيروت،منشـورات الحلبي،٢٠٠٨ , ص١٣٨.

٣٤- أبـو الحسـن علـي بن محمـد المـاوردي ،الاحكام السلطانية ،بيروت، المكتبة العصرية، بدون تاريخ, ص ١٨-١٩. وينظـر أيضا د. صلاح الدين دبوس: الخليفـة توليته وعزله , مؤسسـة الثقافـة الجامعية , الإسكندرية , من دون سنة نشر, ص١٤٢.

٣٥- المصدر نفسه ، ص١٥.

٣٦- ينظر في ذلك: صـلاح الدين دبوس: الخليفة توليته وعزله, مصدر سـابق, ص٢٤٣-٢٤٤. أبو الأعلى المودودي : تدوين الدستور الإسلامي, ط٥, مؤسسة الرسـالة, بيـروت, ١٩٨١, ص٥٠. أشـار إلى هذا المعنى أيضا, د. داود الباز, الشـورى والديمقراطية النيابيـة, دار الفكر الجامعي, الإسـكندرية, ٢٠٠٤, ص ١٥٣. والى ذلك يشير الشيخ يوسف القرضاوي عند بيـان رأيه بجـواز تاقيت ولايـة الحاكم مع ان السـيرة جرت على أساس تولي الخلافة مدى الحياة , يقول «ان مجرد السـوابق العمليـة لا تحمل صفة الإلـزام التشـريعي كل ما في الأمـر إنها كانت هي المناسـبة لمكانها وزمانها وحالها فـإذا تغيرت هذه الأشياء تغير ما بني عليها « أشار إليه : الشيخ راشد الغنوشـي: الوسـطية السياسـية في فكر القرضاوي وجهـاده, مقال على الانترنـت, الرابط الالكتروني: http://www.ghannoushi.net

٣٧- سـورة آل عمران / آية ١٥٩ . سـورة الشـورى / آية ٣٨ .

٣٨- أشـار إلى هذا المعنى : الشيخ محمود شلتوت : من توجيهات الإسـلام , من مطبوعـات الإدارة العامة للثقافـة الإسـلامية بالأزهـر , القاهـرة , ١٩٥٩, ص٥٣٠. كذلـك , الأسـتاذ د.عبـد القـادر عـودة : التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي, الجزء الأول, دار الكتب العلمية, لا تاريخ., ص٣٧ . د. إسـماعيل البدوي : مبدأ الشـورى في الشريعة الإسـلامية , ط١,دار النهضـة العربية , ١٤١٤ هـ, ص٣٧.

٣٩- يقول الشيخ محمد أبو زهرة : « والأصل في الحكم الإسلامي في أصل وضعه « شورى « لنص القران الكريـم عليها, ولالتزام النبي عليه الصلاة والسـلام بهـا في عامة أموره التي كانت تهم المسـلمين , ولم ينـزل فيهـا وحي, فكـان في الحروب وفي شـؤون الحكم يستشـير المسـلمين في غير موضع النص» ينظر فـي ذلك: الشـيخ محمد أبو زهـرة, المذاهب الإسـلامية, المطبعة النموذجيـة, القاهرة , ١٩٦٦, ص١٣٨.

٤٠- توفيق محمد الشـاوي ،نقلا عن:حيدر ابراهيم علي ،التيارات الاسـلامية وقضيـة الديمقراطية،مصدر سبق ذكره ،ص١٥٣-١٥٤.

٤١- ولعلماء المسلمين العديد من الكلمات في هذا المعنى : يقول إمام الأزهر الشـريف الشيخ محمود شلتوت: « ان السـيادة لله وحده , لأنـه الخالق المالك , وهي في كل شـعب للشعب نفسه بعد الله الذي استخلفه في وطنـه » يراجع : من توجيهات الإسـلام , المصدر السابق , ص٥٦٧.

٤٢- يراجع : الإمام سيد قطب, تفسير في ضلال القران, ج٢,دار الشروق , ١٩٩٠, ص٢٠٠.

٤٣- وهو المفهوم من قول الشيخ محمود شلتوت: (ان السيادة لله وحده, لانه الخالق المالك, وهي في كل شعب للشعب نفسه بعد الله الذي استخلفه في وطنه) المصدر السابق, ص٥٦٧. يشير الى ذلك أيضا الدكتور عبد الرزاق السنهوري: المصدر السابق , ص٦٩.

٤٤- من هؤلاء الفقهاء : الشيخ عبد الوهاب خلاف : السياسة الشرعية , لا ناشر, لا مكان نشر, ١٩٣١, ص٥٨. الإمام محمد الغزالي: الإسلام والاستبداد السياسي, ط٢, دار الكتب الحديثة بمصر, ١٩٦١, ص٥٦. و المفتي الشيخ محمد بخيت المطيعي : حقيقة الإسلام وأصول الحكم , المطبعة السلفية, القاهرة , ١٩٣٥, ص٣٠ . والأستاذ د. محمد يوسف موسى: نظام الحكم في الإسلام, دار المعرفة, القاهرة, ١٤٢٢ هـ, ص٧٦. كذلك د. صلاح الصاوي : التعددية السياسية في الدولة الإسلامية, دار الإعلام الدولي, ط١, ١٩٩٢, ص٣١. ومن فقهاء القانون الدستوري : د. فؤاد العطار ،الانظمة السياسية والقانون الدستوري،ج١،د.م،د.ن،١٩٦٥, ص١٣٥. د. محمد كامل ليلة ،النظم السياسية(الدولة والحكومة)،القاهرة،دار الفكر العربي،١٩٧١, ص٢١٨.

٤٥- ويعود ذلك الى تكييف الفقه لعقد الخلافة على انه عقد وكالة, ينظر في هذا المعنى: كامل علي الرباع : نظرية الخروج في الفقه السياسي الإسلامي, دار الكتب العلمية, بيروت, ٢٠٠٤, ص٣٠, ٣٢.

٤٦- المفتي الشيخ محمد بخيت المطيعي : المصدر السابق , ص٣٠.

٤٧- د. ماجد راغب الحلو : النظم السياسية والقانون الدستوري ,الاسكندرية،منشاة المعارف للنشر،٢٠٠٥ , ص٨٦.

٤٨- سورة آل عمران / الآية ١١٠.

٤٩- كما ذهب الى ذلك د. عبد الحميد متولي , مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة , ط٤, منشاة المعارف , الإسكندرية , ١٩٧٨, ص١٧٠-١٩٣.

٥٠- ذهب عدد من فقهاء القانون الدستوري الى تقسيم اقوال الفقهاء المحدثين بخصوص السيادة او السلطة في الدولة الإسلامية الى عدة اتجاهات : فاشار د. عبد الحميد متولي ،مبادئ نظام الحكم في الإسلام مع المقارنة بالمباديء الدستورية،ط٤،الاسكندرية،منشاة المعارف،١٩٧٩, ص١٦٥ . الى انقسامهم الى اتجاه قائل بان السيادة لله وأخر يرى ان السيادة للأمة . في حين ذهب د. ماجد راغب الحلو (النظم السياسية والقانون الدستوري , المصدر سابق , ص٨٠ وما يليها) إلى تقسيم هذه الأقوال على ثلاثة اتجاهات , اتجاه قائل بان السيادة لله وآخر يرى ان السيادة للأمة , وثالث يذهب إلى إن السيادة مزدوجة فهي لله في مجال النصوص القطعية وللمسلمين في حالة عدم وجود نص . وأضاف إليها رأي سيادته بان سلطة الحكم لجماعة المسلمين . ونرى إن المسألة لم توضع موضعها الصحيح ولم يفهم سياق حديث العلماء , فمن نقل عنه انه قال بان السيادة لله لم ينقل قوله الاخر بان الله صاحب السيادة أعطى الأمة وفوضها الولاية على نفسها واستخلفها في الأرض , ومن نقل عنه القول بان السيادة للامة لم يفهم سياق قوله بانه يقصد الولاية المقيدة الممنوحة لها من الله تعالى , ولا أدل على ذلك من ان نلاحظ كيف ان د. عبد الحميد متولي اعتبر ابو الاعلى المودودي من القائلين بان السيادة لله , في حين ذكره

د. ماجد راغب الحلو من القائلين بالسيادة المزدوجة (ص٨٤ من المرجع اعلاه) مع ان نص كلامه الذي نقله د. ماجد راغب الحلو هو « ان نظام الحكم الإسلامي هو نظام ثيوقراطي ـ ديمقراطي , لأنه يخول المسلمين سيادة شعبية مقيدة تحت سلطة الله القاهرة « كما لم يلتفت الى خطورة مقولة السيادة المزدوجة كونها تمثل شركا صريحا .

٥١- د. محمد الصادق عفيفي: المجتمع الإسلامي وأصول الحكم, دار الاعتصام, ط١, القاهرة, ١٩٨٠, ص١٦٦. كذلك, الشيخ محمد بخيت المطيعي : المصدر السابق , ص٣٠ . كذلك , الأستاذ الدكتور احمد عبد الرزاق السنهوري, المصدر السابق, ص١٢٨.

٥٢- د. محمد الصادق عفيفي: المجتمع الإسلامي وأصول الحكم, دار الاعتصام, ط١, القاهرة, ١٩٨٠, ص١٦٦. كذلك, الشيخ محمد بخيت المطيعي : المصدر السابق , ص٣٠ . كذلك , الأستاذ الدكتور احمد عبد الرزاق السنهوري, المصدر السابق, ص١٢٨.

٥٣- د. عبد الرزاق السنهوري : المصدر السابق , ص١٣٧,١٣٥.د. صلاح الدين دبوس : المصدر السابق, ص٣٢٢-٣٢٦.

٥٤- الإمام القرطبي : الجامع لإحكام القران, ط١, دار إحياء التراث العربي, بيروت,١٤٢٢هـ, ج١, ص٢٣٣.

٥٥- الإمام الأكبر محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة , لا ناشر , القاهرة , ١٩٦٦ , ص٤٧٥.

٥٦- الشيخ محمد بخيت المطيعي : المصدر السابق, ص٣٠ .

٥٧- علي الدباغ ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠-٥١.

٥٨- فقد ورد في الحديث انه (لا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة الا أمروا احدهم) رواه أبو داود سليمان بن الاشعب السجستاني , سنن أبي داود, ج٣, كتاب الجهاد , الحديث ٢٦٠٩, الدار المصرية اللبنانية , القاهرة , ١٩٨٨ , ص٣٧.

٥٩- صلاح الدين دبوس : المصدر السابق , ص ٣٣٦

٦٠- الشيخ فاضل الصفار: فقه الدولة , ج١, ط١,دار الأنصار, قم , إيران , ٢٠٠٥, ص٤٣١ .

٦١- حسن عز الدين بحر العلوم ،جدلية الثيوقراطية والديمقراطية،النجف،دار الزهراء،٢٠٠٦, ص٥٠.

٦٢- يستند الإمامية في إثبات عقيدتهم بان تعيين الإمام راجع الى النصب الإلهي إلى جملة من الأدلة العقلية والنقلية , فهم يعتقدون إن نصب الإمام لطف الهي وان اللطف واجب على الله لما تقتضيه حكمته ورحمته وعدله . واللطف هو ما يقرب الى الطاعة ويبعد عن المعصية ولو بالإعداد , ونصب الإمام كذلك لما فيه من حفظ الأحكام الإلهية وتطبيقها ودفع الظلم ودفع الفساد, وترك هذا اللطف من الله سبحانه وتعالى إخلال بفرضه ومطلوبه وهو طاعة العباد له وترك معصيته فيجب على الله نصبه لئلا يخل بغرضه . للمزيد عن ذلك ينظر : الشيخ جعفر السبحاني : محاضرات في الإلهيات, تلخيص علي الكلبايكاني , ط٧, مؤسسة الامام الصادق , قم _ ايران, ١٤٢٥ هـ, ص٣٦٤ . العلامة الشيخ محمد مهدي شمس الدين : نظام الحكم والإدارة في الإسلام , ط٢, المؤسسة العالمية للنشر والتوزيع, بيروت, ١٩٩١, ص٢٦٤.

٦٣- الإمام محمد بن جرير الطبري, تاريخ الأمم والملوك المعروف بـ(تاريخ الطبري), ج٢, مؤسسة الاعلمي ، بيروت, لا تاريخ , ص ٢٣٢ .

٦٤- أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي ,

البدايــة والنهايــة , ج٣, دار الفكر, بيروت, ١٩٧٨, ص ١٤٠

٦٥- ســورة المائــدة , آيــة / ٦٧. وبشــأن تعيين ســبب نــزول هذه الآية فــي الإمام علــي (ع) , يراجع من كتب التفســير: الإمام الحافظ جلال الدين الســيوطي (المتوفي ســنة ٩١١هـــ) الدر المنثور في التفســير بالمأثــور, دار إحيــاء التــراث العربــي, بيــروت , ٢٠٠١, ص١٠٩, وفيه ينقل عن ابي سعيد الخدري قــال : نزلت هــذه الاية على رســول الله (ص) يوم غدير خم في علي ابن أبي طالب . كما ينقل عن ابن مســعود قوله : كنا نقرء على عهد رسول الله (ص) { يَــا أَيُّهَا الرَّسُــولُ بَلِّغْ مَا أُنــزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ } ان عليــا أمير مولى المؤمنيــن {وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَــالَتَهُ} ولبيان أكثر مورد نزول هذه الآية انظر : العلامة محمد حســين الطباطبائي تفســير الميزان, ج٦،قم،دار المجتبى للمطبوعات،د.ت, ص ٤٢-٦١

٦٦- نص حديث الغدير متواتر عند جميع المسلمين, وهو جزء من خطبة للنبي (ص) في حجة الوداع , وممن رواه : ابــو الحســن علي ابن أبي الكــرم المعروف بابن الأثير : أســد الغابة فــي معرفة الصحابة , ج٣ , ط٢ , دار المعرفــة , بيــروت ٢٠٠١ , ص٢٩٤. وقد ورد هذا الحديث بصيغ وأسانيد متعددة وجميعها تثبت الولاية لعلي (ع) و أشــار العلامة عبد الحسين الأمينــي الى ما يقارب (١١٠) من الصحابة و(٨٤) مــن التابعين كلهم يــروون هذا الحديث أمــا الرواة مــن العلماء فبلغو زهــاء (٣٦٠)عالمــا من علماء المســلمين ومن مختلف الطبقــات . يراجع للمزيد , العلامة عبد الحسين احمد الاميني : موسوعة الغدير في الكتاب والسنة والأدب , ج١, دار الكتاب العربي , بيروت , ١٩٧٧ , ص ١٤- ١٥٢ .

٦٧- من طرق هذا الحديث عند أهل السنة ما رواه الإمام الحافظ أبي الحســين مسلم بن الحجاج النيسابوري : كتاب صحيح مســلم , تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي, ج٤, ط١, دار الحديــث, القاهــرة, ١٩٩١, (بــاب فضائل الصحابة) ص ١٨٧٣.

٦٨- نقلــه ابن الأثير : الكامل في التأريخ , ج٣ ,مصادر التاريــخ , دار صــادر للطباعــة والنشــر , بيروت, ١٩٦٦, ص٢٦٢ . كذالــك فــي صحيــح مســلم, المصدر السابق, (باب فضائل الصحابة) ص١١٩٨ , ١١٩٩.

٦٩- الشــيخ مرتضــى العســكري، معالــم المدرستين،ج١،د.م، د.ت، ص٥٥٦.

٧٠- المصدر نفسه، ص٢٨٦.

٧١- المصدر نفسه، ص٢٧٦.

٧٢- الصدر نفسه ، ص ٢٥٦.

٧٣- ســليمان الطماوي ، الســلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياســي الإسلامي، ط٥، ليبيا ، مطبعة عين شمس، ١٩٨٦، ص٤٢٩.

٧٤- ســليمان الطماوي ، الســلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياســي الإسلامي، ط٥، ليبيا ، مطبعة عين شمس، ١٩٨٦، ص٤٢٩.

٧٥- د. عبــد الحميــد متولــي : مبــادئ نظــام الحكم في الإسلام , مصدر سابق , ص ١٤٠ – ١٤١.

٧٦- ويلاحظ ان العصمة بهذا المعنى ليســت أمرا يخرج بالإمام عن كونه إنســانا بل هي أمر طبيعي ليس فيه من الخروج والشــذوذ عن المألوف ما يبرر لبعض الباحثيــن ان يرفعــوا أصواتهم منادين بان الشــيعة يرتقــون بأئمتهم إلــى مراتب الإلهة , بــل ان القول بالعصمة ليس من مختصات الشــيعة على ما يظهر

مـن اعتقادات الكثير مـن الجماعات . للمزيد ينظر, العلامة محمد مهدي شـمس الدين : المصدر السابق , ص ٢٨٦-٢٨٩. كذلك , السـيد الشهيد محمد باقر الصدر: المصدر السابق, ص٧٤.

٧٧- المحقق الشـيخ محمد السند: أسس النظام السياسي عنـد الإمامية , ط١, باقيـات, إيران - قم, ١٤٢٦هـ, ص٣٣٣. علـي امين جابـر ال صفـا: المصدر السابق , ص ٢٥٠-٢٥١.

٧٨- ولـذا نجد إن أيـا ممن يعتقد الشـيعة بعصمتهم من الأئمـة لم يرد من طالبه بحق او اتهمه, بأنه معصوم وغير مسؤول, بل كانوا (ع) يعيشون بين المسلمين بمـا لهم ومـا عليهم , فهـذا أمير المؤمنيـن وخليفة رسـول الله علـي (ع) يقف هو ومواطـن في دولته من الديانة النصرانية يخاصمه في درعه التي فقدها فوجدها عند نصراني ولأنه لا يملك بينة على دعواه يحكم قاضي المسـلمين في الكوفة (شريح العراقي) للنصراني بهـا , فيعجب النصراني من هذا الموقف ويكون سـبباً في دخوله الإسـلام . ينظـر نص هذا الخبر في الكامـل في التأريخ لابن الأثير, المصدر السابق, ج٣ , ص٦٣٠.

٧٩- ولـذا نجد إن أيـا ممن يعتقد الشـيعة بعصمتهم من الأئمـة لم يرد من طالبه بحق او اتهمه, بأنه معصوم وغير مسؤول, بل كانوا (ع) يعيشون بين المسلمين بمـا لهم ومـا عليهم , فهـذا أمير المؤمنيـن وخليفة رسـول الله علـي (ع) يقف هو ومواطـن في دولته من الديانة النصرانية يخاصمه في درعه التي فقدها فوجدها عند نصراني ولأنه لا يملك بينة على دعواه يحكم قاضي المسـلمين في الكوفة (شريح العراقي) للنصراني بهـا , فيعجب النصراني من هذا الموقف ويكون سـبباً في دخوله الإسـلام . ينظـر نص هذا الخبر في الكامـل في التأريخ لابن الأثير, المصدر السابق, ج٣ , ص٦٣٠

٨٠- الشـيخ محمد مهدي شـمس الدين : المصدر السابق , ص٢١١. كذلك, الشـيخ فاضـل الصفار: المصدر السابق, ص ٤٢٧ .

٨١- بسـبب تمسـك فقـاء الإماميـة بنظريـة الإمامـة المعصومـة ومع غيبة الإمام الثاني عشـر محمد بن الحسن المهدي (ع) , وجدت رؤية سلبية تجاه الحكم والعمـل لإقامـة الحكومة وهو مـا أدى إلى اعتزال الفقهـاء عن الخوض فـي مسـائل الحكومة وخلال تلك الفترة التي امتـدت طويلا من القرن الرابع الى القرن العاشـر الهجري ازدهر الفقـه الفردي وكان الاتجاه العام لدى الفقهاء الابتعاد عن الاهتمام بالفقه العمومـي والقضايا السياسـية. لكن هـذا الوضع لم يسـتمر بل تغير مع وصـول الصفويين للحكم في إيـران وإعلانهـم المذهب الشـيعي الاثنا عشـري مذهبـا رسـميا في البـلاد, الأمر الذي وفـر ظروفا مناسـبة لبحث مسـألة الدولة والولاية السياسـية في الفقه الشـيعي وقد تلا تلك المرحلة ما سـمي بعصر المشـروطة مع بدايـة القرن الرابع عشـر الهجري وهي الحركة الداعية إلى وجود حكم دسـتوري مقيد بأحكام الشـريعة, وتـوج الفقه الشـيعي تطوره بعد تأسـيس الجمهورية الإسلامية في إيران على أساس ولايـة الفقيه علـى يد الإمام الخمينـي. ينظر للمزيد : الشـيخ محسـن كديفر : نظريات الحكـم في الفقه الشـيعي, ط١, دار الجديد, بيروت _ لبنان, ٢٠٠٠, ص١٩-٢١.

٨٢- سورة التوبة ، الآيات ١٢٢ - ١٢٣ .

٨٣- سورة النساء ، الآية ٦٠ .

٨٤- سورة الاحزاب ،الاية ٧٢.

٨٥- المحدث الشـيخ محمد بن الحسـن الحـر العاملي :

وسـائل الشـيعة , ج٢٧, ط١, مؤسسـة أهـل البيت لإحياء التراث , ١٤١٢, ص١٣٦-١٣٧.

٨٦- المرجع السـيد كاظم الحسيني الحائري : المرجعية والقيـادة , مطبعـة القـدس , إيـران - قـم , ١٩٩٨, ص١٤٤.

٨٧- الشـيخ محمد مهدي الاصفي : ولاية الأمر دراسـة فقهية مقارنة , المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية, طهران , ٢٠٠٥, ص٧٥-٧٦.

٨٨- الشيخ محمد بن يعقوب الكليني : كتاب الكافي , ج١, ط٣, مؤسسة دار الكتب الإسلامية, طهران, ١٣٨٨ هـ . ش , (حديث رقم ٢ , ص ٣٢). كذلك وسـائل الشيعة, المصدر السابق, ج ١٨ : ح٢,ص ٥٣.

٨٩- الكافي : المصدر السابق, ج ١ : ح ٥ , ص٤٦ .

٩٠- الشـيخ محمـد بن علي بن بابويـه الصدوق : كمال الدين وتمام النعمة , ج٢ , ط٢, دار الكتب الإسلامية , طهران , ١٣٩٥ هـ, الباب ٤٥, ص ٤٨٣- ٤٨٤.

٩١- المرجع السـيد كاظم الحسيني الحائري : المرجعية والقيـادة, مصـدر سـابق, ص١٤٩. وللمزيـد مـن التفاصيل حول الأدلة النقلية لولاية الفقيه ومناقشـتها , يراجع , المصدر نفسه : ص ١٤٣-١٦١.

٩٢- المرجـع السـيد كاظم الحسـيني الحائري : أسـاس الحكومة الإسـلامية , ط٢, دار البشير , إيران - قم , ١٤٢٧, ص١٤٥.

٩٣- المرجع السـيد روح الله الموسـوي الخميني: كتاب البيـع , ج٢, مؤسسـة اسـماعيليان , قـم - إيـران , ١٤١٠ هـ , ص٤٦١ .

٩٤- السـيد كاظم الحسـيني الحائري : أسـاس الحكومة الإسلامية , مصدر سابق , ص١٤٧-١٤٨. ويمكن ان يقال في الأمر الثاني : إن الحكومة الإسـلاميةلما كانت حكومة قانونية بل حكومة القانون الإلهي فقط - وإنمـا جعلت لأجـل إجراءالقانون وبسـط العدالة الإلهيـة بيـن النـاس - لابد فـي الوالي مـن صفتين هما أساسـالحكومة القانونيـة ، ولا يعقل تحققها إلا بهمـا : إحداهمـا العلـم بالقانون وثانيتهمـا العدالة ، ومسـألة الكفاية داخلة في العلم بمعناه الأوسع ، ولا شـبهة في لزومهـا فيالحاكم أيضا ، وان شـئت قلت : هذا شـرط ثالث من أسس الشـروط . فإن الجاهل والظالموالفاسق لا يعقل ان يجعلهما الله تعالى أولياء على المسلمين وحكاما على مقدراتهموعلى أموالهم ونفوسـهم مع شـدة اهتمام الشـارع الأقدس بذلك ، ولا يعقـل تحقـق إجراءالقانون بما هـو حقه إلا بيد الوالي العالم العادل. يراجع في ذلك , السيد روح الله الخميني : المصدر السابق , ص٤٦٤.

٩٥- ابن خلدون، المقدمة ، ج١، د.ن ،د.م، ص١٥٢.

٩٦- القلقشندي ، شروط الامامة ، د.ن ، د.م ، ص٢٦١.

Preventive Dipolmacy : Obstacles And Opportunities
Methaq Rashad zbar 123

Parlementary Diplomacy
Asit.prof. Dr. Emad Al-shaikh Daoud 151

Islamic Political System And The Poblem of The Transition of Authority
Prof.Dr. Mortadha Shanshool Sahi 159

Contents

Editorial 7

Research and Studies

Chinese Initiative Building the Route and The Belt
Prof.Dr Mahmoud ali Al-Daoud 11

Iraq Foreign Policy
Prof.Dr.Muhamad Haj Hmoud 19

Towards Husbanding Iraqi Foreign Policy .Insights and Frames
Prof.Dr. Saleh Abbas Altai 23

Iraq General Feild – Facts and Horizons .
Prof .Dr. Abdul-Salam Baghdadi and Dr.Abdul –Aziz Eisawy.....35

Iraq –Canadian Relations 1961- 2003
Prof.Dr. Muhsen Udey Ghafel.....57

Framework of Saudi Policy Towards Iraq After 2003
Asit.prof. Ibtisam M. Al-Ameri 87

Integrated Administrtration of Joint Water Resourses in Tigris and Euphrates Basin And The Possibility of Application
Dr.Muhamad Sabri Ibrahim 107

American Middle East Policy During Trump Era
Asit.prof.Dr. Farah Sabir 113

The Goals and Standard Publishing

The goals of Baytul Hikma

- Baytul Hikma is antellectual and scientific institution with moral entity and financial and administrative independence . Baytul Hikma is in Baghdad . Its goals;
- Studying the history of Iraq and the Arab and Islamic civilization.
- Laying the approach of dialogue between cultures and religions . Thus contributing to concolidate the culture of peace and the values of tolerance and coexistence between individuals and groups.
- Following- up the politiceal and economic global developments and their future effects on Iraq and Arab world.
- Paying attention to reserches and studies related to the issuses of social ، economic and political phenomena
- Interesting in reserches and studies that enhance the citizen rights and fundamental freedoms and the consolidation of democracy and civil society values.
- peoviding insightsand studies that serve policy and decision - making processes.

Puplishering standard

-The joumal puplishes researches that have not been puplished before . rhe researcher will be informed of decision of puplishing within three months from the date of receipt of the reserch- one copyof the resercher should be sent in Arabic with a summary in Enghlish of no more than (200) words. (provided that.

A -The researcher must be printed and saved on CD disk ،double - spaced and printing.

B -Pages should not exceed 200) pages ، (double-spaced and printing.

C -All sources and margins should be serially numbered at the end of the paper in double spaces printing.

-The researcher gets a free copy of the Journal that puplished the research.

-Researchers will not to be resturned whether puplished or not.

-The department has the right to puplish the research in accordince with the plan of the Journal edition.

Political and strategic Studies

Quarterly journal of Political and strategic Studies BaytulHikma
No.(37) Baghdad-2018

Chief Editor
Prof.Dr.Mahmoud Ali AL-Daoud

Managing Editor
Dr.Muna Hussain Obeid

Editorial Staff
Ambassador Pro.Dr.Muhamad haj hmoud
Pro.Dr.Mustafa Othman lsmail (sudan)
lssam Al-Chalabi
Pro.Dr.Abdul-Ameer.m.Al-assadi
Prof.Dr.abdul-Mounem.s.al-Amar
Prof.Dr. Abdul-Salam Baghdadi
Prof.Dr.Keiko sakai (Japan)
Prof.Dr.lbraheem.K. Al-Alaaf
Prof.Dr.George jabour .(Syria)
Prof.Dr. Zakaria Korochon (Turkey)
Prof.Dr. Muhamad Adul shafie Eissa (Egypt)

Proofreader
Dr.Hazim.a.Arif